المعجم العربي

نشأته وتطوره

تأليف

دكتور حسين نصّار

مدرس بكلية الآداب – جامعة القاهرة

طبع على نفقة سماحة

السيد حسن شربتلي

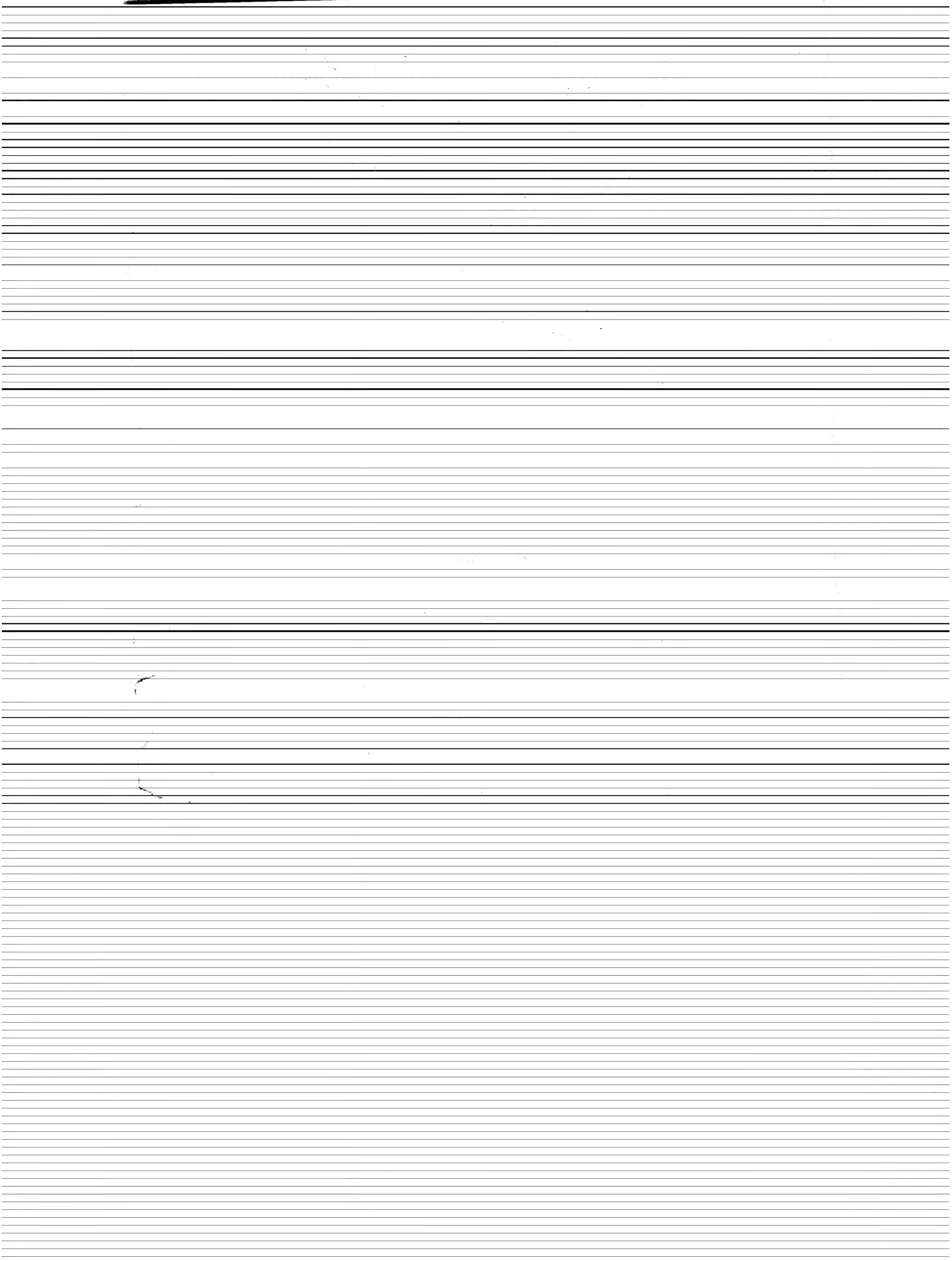
الجزء الأول

١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م

ملتزم

دار الكتاب العربي بمصر

محمد حلمي المنياوي



بسم الله الرحمن الرحيم

نُوقشت هذه الرسالة فى اليوم الثالث والعشرين من شهر يونيه سنة ١٩٥٣ بكلية الآداب بجامعة القاهرة ، ومُنحت درجة الدكتوراه فى الآداب من قسم اللغة العربية ، بتقدير ممتاز .

وكانت لجنة المناقشة مؤلفة من السادة :

١ — الأستاذ حسين كامل سليم : مدير الكلية .

٢ — الأستاذ مصطفى السقا : أستاذ النحو والأدب الأندلسىّ ، وهو المشرف على البحث .

٣ — الأستاذ الدكتور فؤاد حسنين علىّ : أستاذ فقه اللغة بالكلية .

٤ — الأستاذ عبد الوهاب حمودة : أستاذ الأدب الحديث بالكلية سابقا .

٥ — الدكتور شوقى ضيف : الأستاذ المساعد لكرسىّ الأدب العربىّ بالكلية حينئذ .

كلمة الطبع

من الواجب عليّ وأنا أضع هذا الكتاب بين يدى القارئ ، أن أعترف بما أدين به لكثير من الأصدقاء والزملاء ، فى سبيل إخراجه على هذه الصورة .

ولعل أولَ من أدين له بالفضل ، أستاذى الذى أشرف على رسالتىّ اللتين تقدمت بهما إلى كلية الآداب بجامعة القاهرة ، لنيل الماجستير والدكتوراه ، الأستاذ مصطفى السقا ، الذى رعانى منذ أمد طويل ، وسَدَّد خطواتى الأولى ، ووجهنى أحسن التوجيه .

وكثيرا ما تطوع بمساعدتى كثيرون من المشرفين والعاملين بدار الكتب المصرية ، وأمدونى بما أحتاج إليه ، ويسّروا لى الاطلاع على ما أريد من مخطوطات وعلى رأسهم صديقى الأستاذ فؤاد السيد .

أما صديقى الأستاذ محمد رشاد عبد المطلب بالإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية ، فكان غيورا على هذه الرسالة غيرتى عليها ، لا يكاد يسمع منى التماساً حتى يُبَادر إلى إجابته ، وهذا شأنه مع كل مريد للعلم .

وإن كان لى فضل فى تأليف هذا الكتاب ، فقد بقى مستورا فى الظلام ، إلى أن أتاح الله له صديقاً كريماً أخرجه إلى عالم النور ؛ فقد سعى الصديق المحب للعلم والبحث ، الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار إلىّ ، فور سماعه برسالتى ، على غير معرفة بيننا ، رغب إلىّ فى طبعها على نفقة السَّمْح الهُمَام السعودىّ السيد حسن شربتلى .

فجزاهما الله عن العلم ما هما أهل له ، فقد أحباه حبا خالصا ، وأنفقا عليه الوقت والمال ، وسعيا إليه فى المشرق والمغرب ، وأخرجا كنوزه إلى عالم النور والحياة .

وما رسالتى بالكتاب الوحيد الذى أنفق عليه ذلك السيد الجليل ، بل إنه ينفق

فى سخاء على مشروعات ثقافية كبيرة ، بعضها يعتزم الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار القيام به ، وإنه لقائم به فعلا الآن .

وأختم بشكر المشرفين على مطبعة دار الكتاب العربىّ والعاملين بها ، على معاونتى فى إخراج كتابى بالصورة التى أمام القارىء .

وأرجو أن تحفز رسالتى الهمم إلى بحث هذا الميدان اللغوىّ البكر ، فإنها مجرد خطوة تحتاج إلى خطوات كثيرة ، وتمهيد يطلب التفصيل والتكملة والتقويم ، والله الموفق إلى الصراط السوىّ .

مارس سنة ١٩٥٦ حسين نصار

كلمة المشرف

الأستاذ مصطفى السقا

لعلّ هذا البحث أول بحث من نوعه فى اللغة العربية ، يتصدّى لتأريخ « المعجم العربىّ » فى « نشأته وتطوره » ، منذ بدأ المسلمون يضعون الخطوط الأولى لتأليفهم فى « متن اللغة العربية » ، حتى يومنا الحاضر ؛ وإن كان كثير من الباحثين اللغويين ، فى القديم والحديث ، من عرب ومستشرقين،قد وصفوا المعاجم الكبيرة ، وتتبعوا مناهجها وعيوبها ، مما يرى القارئ كثيرا منه مفصلا فى تضاعيف هذا البحث الحديث ، بل قام عدد من العلماء الشرقيين والغربيين بتأليف معاجم عربية ، على مناهج حديثة غربية ؛ لكن لم يقم أحد فيما أعلم ، بتأريخ شامل للمعاجم العربية ، مجموعة فى نَسَق تفصيلىّ ، على منهج علمىّ ، قبل صاحب هذا البحث .

يقوم عمل المؤلف ، على وصف المناهج العامة للمعاجم ، وتحليل مواد جزئية من كل معجم ، وإحصاء النتائج ، من خصائص ومآخذ ، ثم المضاهاة بينها وبين نظائرها فى معجم آخر ، وتنسيق الوحدات التى تلتزم نظاما معينا مشتركا بين أصحابها ، مما سماه الباحث « المدرسة اللغوية » ، ثم استخلاص الخصائص العامة لكل مدرسة ، والدلالة على مراحل التطور فيها ، متى بدأت ؟ وأين انتهت ؟ ومن صاحبها ؟ ومتى حدث تطور آخر جديد ؟ وعلى يد من ؟ وهكذا يتتبع الجزئيات ، ويترقى منها إلى الكليات ، ويؤلف بينها ، حتى يجعل من مجموعها نظاما تأليفيا ذا طابع خاص ، يعرفه القراء للمعاجم فى صورته الأخيرة ، ولكنهم يجهلون الأطوار التاريخية التى مهدت لظهوره ، والجهود المضنية التى أدت إليه .

ولا ريب فى أن الأخذ بهذا المنهج العلمىّ الدقيق ، كلّف صاحبه عناء وجهدا مَرِيرين ، قطعاه عن كل ما حوله من وسائل الترفيه عن النفس ، قطعا تاما ، حولين كاملين ، عَكَف فيهما على بحثه عكوف الراهب فى صومعته ، وحين كنت أراه

فى الفَينة بعد الفَينة ، كنت أرى فى ملامحه أثر الإعياء والكَلالِ ، ناطقا بثِقَل ما يحمل من عِبْء العمل الدائب ، فكنت أشفق عليه أحيانا ، وأرثى له فى قرارة نفسى حينا ، ولكن سَرْعان ما كان حديثه إلىّ فى استمراء عمله ، وفرحُه بما يوفق إليه من نتائج بحثه ، يبدل إحساسى نحوه من إشفاق ورثاء ، إلى ثقة واطمئنانٍ قويَّيْن ، فقد كانت نفسه قوية ، لا يتسرب إليها الوَهْن ولا الضعف ، ولا تعرف التردد ولا الحيرة ، فكان ذلك مما يُودِع نفسى الطمأنينة التامة ، على أن هذا الطالب بالغ ولا شك أقصى الغرض ، مصيب أبعد الهَدَف ، لأن همته أقوى من جسمه ، وعزيمته أمضى من قلمه ، ومن كانت هذه حاله ، لم يعز عليه مطلب ، ولا نَدَّ عنه مأرب .

وانتهى الطالب من بحثه بعد حولين كاملين ، وهو لو بَقِى دائبا عليه أربعة أحوال أو خمسة ، لما استبطأناه ولا استرثناه ، ولأعطيناه المزيد من الوقت ، لما يتطلبه البحث من الجهد ؛ ولكنه حَمَل على نفسه ، فأنجز عمله الشاق فى مدة يسيرة ، ورغب إلى الكلية فى أن تحدد له يوما للمناقشة ، ووقف الطالب يوم الامتحان يَعرض عمله على أساتذته ، ويشرح منهجه ونتائجه ، فمنحته لجنة الامتحان درجة الدكتوراه ، بتقدير ممتاز ، مع الثناء على عمله واجتهاده .

أما بعد : فإن غرض الباحث من هذا البحث أمران جديران بالتقدير :

أولهما : تدوين تاريخ شامل للمعاجم العربية ، وقد تبين فى خلال هذا البحث أن العربية من أغنى لغات البشر ثروة لفظية ، تستوعب حاجات الأمة الحسية والمعنوية ؛ على أن فيها قدرا كبيرا من الألفاظ التى لا تحتاج إليها حياتنا الحديثة ، لتطور الحضارات والمدنيات والثقافات التى تعيش فيها تطورا كبيرا ، باعد بين حياتنا وحياة القدماء من العرب أصحاب هذه اللغة . ولكن الباقىَ لنا من الألفاظ بعد تلك الألفاظ المهجورة ، هو قدر كبير أيضا ، يتسع بمادته وصوره الكثيرة للتعبير عن حاجاتنا الحديثة المتطورة . كما وضح من البحث أيضا أن العربية ، وهى من أقدم

اللغات تاريخا ، هى كذلك من أقدمها حرصا على تأليف المعاجم اللغوية المختلفة ، أى منذ نحو اثنى عشر قرنا ، وهى مَفْخَرة لا يساميها فيها إلا عدد قليل من اللغات القديمة ، كاللغتين الهندية واليونانية .

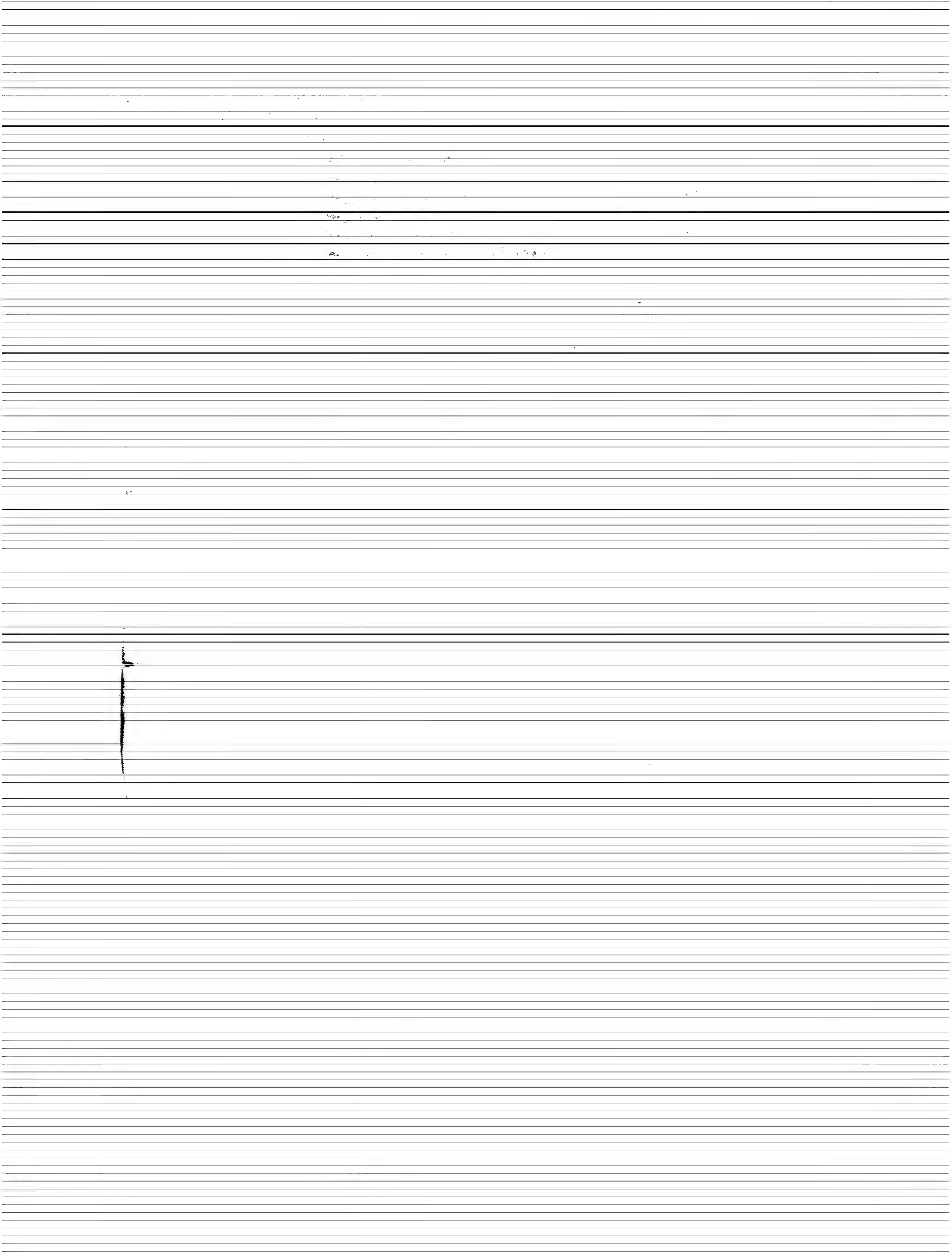
أما الغرض الثانى ، الذى يرمى إليه هذا البحث ، فهو وضع الصُّوَى والأعلام فى طريق اللغويين المحدَثين من العرب ، الراغبين فى تأليف المعاجم اللغوية الحديثة ، ليعرفوا مناهج أسلافهم القدماء ، بعد أن عرفوا فى ثقافتهم الحديثة مناهج المحدثين من أساتذة الغرب ، فى تأليف معاجمهم الحديثة ، ليلائموا بين عمل الفريقين ، ويؤلفوا منهما منهجا وَسَطا ، وطريقا أَمَما .

ويقينى أن صاحب هذا البحث ، قد أصاب المَحَزّ ، وطبق المَفْصِل ، وجرى إلى الغاية سريعا ، وأحرز قصَب السَّبْق فريدا ، وأنا أدعو له بالتوفيق دائما ؟

١٩٥٦/٣/١٥ مصطفى السقا

محتويات الكتاب

الجزء الأول



تصدير

أعجب العرب بلغتهم إعجابا جعلها موضع فخرهم ومباهاتهم ، حتى لقد أنزل الله على رسوله الكريم معجزته الكبرى « قرآنا عربيا » ، تحدى البلغاء ولم يستطيعوا أن يأتوا بمثله أو بعشر سور من طرازه ، وحتى فخر الرسول بفصاحته .

وتناول العرب لغتهم بالدراسة منذ فجر حضارتهم ، فرويت عن الرسول وصحابته الأقوال والأحكام التى تتعلق بها ، ونسب إلى بعض الصحابة والتابعين كتب فى نواح خاصة منها . ثم كثرت هذه الدراسات اللغوية كثرة رائعة حتى إننا « إذا استثنينا الصين لا يوجد شعب آخر يحق له الفخار بوفرة كتب علوم لغته ، و بشعوره المبكر بحاجته إلى تنسيق مفرداتها حسب أصول وقواعد غير العرب[1] » ويحكى عن الصاحب بن عباد أن بعض الملوك أرسل إليه يسأله القدوم عليه ، فقال له فى الجواب : أحتاج إلى ستين جملا أنقل عليها كتب اللغة التى عندى[2] .

وتنوعت هذه الكتب اللغوية كثيرا إذ كان منها الرسائل التى تعالج نواحى خاصة أو موضوعات بعينها من اللغة العربية ، ومنها المعجمات الجامعة ، والدراسات التى دارت حول هذه المعجمات . وكثرت الأصناف تحت كل نوع من الأنواع الثلاثة ، فاشتمل الأول على موضوعات ربما لا يمكن إحصاؤها إلا بصعوبة ، واشتمل الثانى على معاجم تختلف فى الهدف والمنهج والميول وغيرها ، وحوى الثالث كتبا فى نقد المعجمات والاستدراك عليها واختصارها وشرحها وشرح شواهدها وغير ذلك .

ولكننا لم نجد فى هذه الكثرة الرائعة كتبا تدرس المعجمات دراسة متعمقة مستقلة ، تربط بين المتشابه منها ، وتفرق بين المختلف ، وتبرز الصلات بين كل منها ، وتصف المعالم العامة للتأليف فى هذا اللون من الثقافة العربية ، وهو من أهم ألوانها ،

(١) مقدمة معجم فيشر ص ٣ . (٢) السيوطى : المزهر ١ : ٢٠ .

إن لم يكن أهمها على الإطلاق ، مما حفزنى على اختيار هذه الدراسة ، وقوّى من تصميمى على المضى فيها ، حتى أسد ثغرة فى ثقافتنا .

حقاً عُنِىَ كثير من القدماء و بعض المحدثين من المستشرقين والشرقيين ببعض هذه المعاجم كالعين ، ودرسوها دراسة جيدة ، ولكن من حاول منهم دراسة الموضوع كله أتى فيه بمجرد لمسات من بعد ، ومَن أحسَنَ أتى بتخطيطات عامة لا تفيد شيئا .

وتتمثل الطائفة الأولى التى درست معجما خاصا واحدا فى أكثر اللغويين القدماء الذين عنوا بنقد المعاجم المتقدمة على معاجمهم . وكان همهم الأول إبراز الأخطاء لا الدراسة و إعطاء صورة واضحة لهذه المعاجم . وتتمثل أيضا فى الأستاذ المستشرق برونلش Braunlich الذى نشر فى المجلد الثانى من مجلة إسلاميات Islamica, Vol. Secund. مقالا طويلا قيما بعنوان الخليل وكتاب العين Al-Halil und das Kitab Al-ain وهو من أحسن ما كتب عن الخليل والعين ، وأخذتُ منه ومن توجيهاته فائدة لا أستطيع تقديرها . وقد قسم الكاتب مقاله إلى قسمين أولهما فى حياة الخليل ، وثانيهما فى ثقافته وعلمه ، و يتناول النحو والعروض والموسيقى وأخيرا كتاب العين . وعالج فى هذا القسم الأخير روايات الكتاب ، ووصف الجزء المطبوع وصفا دقيقا وما تشتمل عليه المقدمة من آراء لغوية ونحوية ، وشواهده ومشكلة مؤلفه . وأحسن كل الإحسان فى كل هذه الموضوعات .

وكتب الأستاذ يوسف العشّ مقالات بعنوان « أولية تدوين المعاجم وتاريخ كتاب العين المروى عن الخليل بن أحمد » فى الأجزاء ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ ، من المجلد ١٦ من سنة ١٩٤١م من مجلة المجمع العلمى بدمشق . وجعل فى هذه المقالات عدة أقسام تبين عناوينها النواحى التى عنى بها ، وهى أقوال العلماء فى كتاب العين وتحريرها ، يريد مشكلة المؤلف ؛ وكيف أسس بناؤه ، يريد منهجه ؛ وأثر الخليل فى التأليف على حروف المعجم ، نظر فيه سريعا فى مناهج العرب فى التأليف ، ونفى تأثر

الخليل باليونان فى منهجه ؛ وصورة إتمام الكتاب بعد تأسيسه ، يريد ما قام به الليث بن المظفر من جهود فيه وما فيه من أخطاء وما إلى ذلك . و يعتبر هذا المقال من أحسن ما كتب بالعربية عن العين ، ولكنه لا يسامى مقال برونلش .

وكتب غير هذين مقالات لا تستحق الإشارة إليها ، مثل محمد بن شنَب فى دائرة المعارف الإسلامية ، غير أنه تجب الإشارة إلى الرأى الذى طلع به محمد بن شنب على الدراسات العربية ، وذهب فيه إلى تأثر الخليل بالهنود فى ترتيبه للمخارج .

وقدم الأستاذ المستشرق فُلْتن A. S. Fulton بين يدى مصورة كتاب البارع للقالى التى نشرها كلمة عن حياته وآثاره وترتيب بارعه وتقسيماته ووصف مخطوطاته وهى ذات قيمة فيما تناولته ، ولكنها قاصرة لم تعالج إلا نواحى قليلة ، ولم تحاول أن توازن بين البارع والعين مثلا ، وهما من مدرسة واحدة .

وقدم الأستاذ عبد السلام هارون مقدمة طويلة تشغل ٤٥ صفحة بين يدى نشرته لكتاب المقاييس جعلها أقساماً ، عالج فى أولها حياة المؤلف وتعليمه ، وفى الثانى الجانب الأدبى منه ، وفى الثالث الجانب اللغوى ، وفى الرابع مؤلفاته ، وفى الأخير المقاييس . وعنى هذا الفصل بشرح معنى المقاييس ، ووصف النسخ التى اعتمد عليها فى التحقيق ، ووزان بينه و بين المجمل ، ووصف نظامهما ، وطريقة تحقيقه المقاييس ، وما ألحقه من فهارس ، وهى دراسة لها قيمتها لحياة ابن فارس ، ولكنها تنقصها عدة أمور من ناحية كتاب المقاييس نفسه . فأهم ما عنى به تقسيمه ونظامه ، أما شرحه للمقاييس فموجز قاصر ، ولم يعن بغير هذين الجانبين من الكتاب .

ودرس أحمد فارس الشدياق كتاب القاموس المحيط للفيروزآبادى دراسة متعمقة ، وجمع كثيرا من الكتب التى دارت حوله : شارحة ومحشية وناقدة . . . الخ ، وكانت ثمرة هذه الدراسات كتابه الجاسوس على القاموس ، الذى يعتبر من أحسن الكتب التى نقدت القاموس والمعجمات العربية عامة . وذكر عدة إشارات إلى كثير من الكتب والمعاجم والمؤلفين .

أما الفئة الثانية التى تناولت المعجمات عامة بالوصف ، فأقدمهم السيوطى الذى خصص المسألة السادسة عشرة من النوع الأول من مزهره للتصنيف فى المعاجم ، غير ما أورده فى مواضع أخرى منه . ولعل حجم هذه المسألة يبين مقدار أهميتها ، فهى تشتمل على مالا يزيد على ١٣ صفحة إلا قليلا ، وتصف المعاجم منذ العين حتى القاموس المحيط . والحق أن السيوطى لم يذكر إلا بعض الإشارات إلى كل معجم ، وأحيانا اسمه مجردا ، إلا كتاب العين ، الذى عُنِى به عناية كبيرة ، شملت ٨ صفحات بأكملها من الصفحات المذكورة . وكان لبعض هذه الإشارات أهميتها ، بالإضافة إلى عقده فصلين خاصين بتصحيف العين والصحاح ، و إلى ما جاء من فصوله الأخرى من أقوال لها أهميتها الكبيرة .

ووصف لين Lane فى مقدمة قاموسه كثيرا من المعاجم القديمة ، معتمدا فى وصفه على المزهر فى الغالب ، ومضيفا إليه أشياء كثيرة . والحق أن وصف لين قيم دقيق ، لكنه جد موجز لا يأخذ أكثر المعاجم منه إلا حوالى خمسة أسطر أو ستة .

وألف محمد صديق حسن خان بهادر ملك بهو بال كتاب البلغة فى أصول اللغة المطبوع عام ١٢٩٦هـ ، وعالج فى الباب الأول منه بعض المسائل اللغوية التى اختصرها من مزهر السيوطى ، وخصص الباب الثانى للكتب المؤلفة فى علوم اللغة العربية والفارسية والتركية والهندية على ترتيب حروف المعجم من الألف إلى الياء ، و يشغل حوالى ٧٥ صفحة منه . وأهم مزايا هذا الكتاب الجمع ، أعنى بذلك جمع أسماء الكتب اللغوية والمعجمات ، وقد اعتمد فيها كثيرا على كشف الظنون لحاجى خليفة . ولكنه لا يُعْتَمد عليه فى وصف هذه الكتب ، فكثيرا ما يخلط بينها ، ويخطىء فيها ، أو يكتفى بذكر عنوانها ، وربما لم يذكر اسم المؤلف ، أو يصفها بإشارات جد موجزة . فها هو ذا يقول مثلا[1]: « البارع فى اللغة للشيخ أبى طالب المفضل بن سلمة بن عاصم اللغوى الآخذ عن ابن السكيت وثعلب . قال أبو الوفاء

(١) البلغة ١٠٩ .

الهُوْرِيني : لما قدَحُوا فى مختصر العين بأنه أخل بكتاب العين لحذفه الشواهد النافعة ، صنف أبو على القالى البغدادى المتخرّج على ابن دريد كتابه البارع أتى فيه بما فى العين وزاد عليه » . وتمتلىء هذه العبارة بالأخطاء ، فقد خلط بين بارع المفضل ، وبارع القالى ، وموعَب ابن التيانى . فالأخير هو الذى ألف كتابه لما وجده من إخلال فى مختصر أبى بكر الزُّبَيْدِى ، أما القالى فأستاذ الزُّبيدىّ ولم يعش بعده .

ونشر الأستاذ كِرِنْكُو Krenkow فى الملحق المئوى لمجلة الجمعية الآسيوية الملكية ١٩٣٤ Centenary Supplement of J. R. A S. 1924. مقالا بعنوان « بواكير المعاجم العربية حتى عصر الجوهرى ، مع الاهتمام بمعجم ابن دريد Beginnings of Arabic Lexicography till the time of Al-jauhari with special reference to the work of Ibn Duraid.

تناول فيه العين والجيم والجمهرة والتهذيب والجمل وديوان الأدب للفارابى والصحاح ، وعنى بالعين والجمهرة منها ، أما بقيتها فأشار إلى ترتيبها بإيجاز ، ثم تعرض للدراسات اللغوية قبل الخليل تعرضا عاما ، ولبعض الرسائل الصغيرة التى ألفت بعد الخليل فى الموضوعات المختلفة من اللغة ، وعالج فى كلامه عن العين حياة الخليل ، وترتيب كلامه ومساوئه ، وما تسرب إليه من أقوال المتأخرين ، ومزاياه فى التفسير والاستشهاد ، ومختصره . وعالج فى كلامه عن ابن دريد حياته ، وشيوخه ، وتقسيم الجمهرة بإيجاز ، ومزاياه فى شواهده وموقفه من هاء التأنيث والأعلام والمعرب واللغة اليمنية ، وأطال فى وصف المخطوطات التى اعتمد عليها فى تحقيق الجمهرة .

وقد يكون لهذا المقال قيمته المحدودة فى وصف العين والجمهرة ، ولكنه خال من القيمة تماما فيا عدا ذلك ، بل قد يؤدى إلى الخطأ . فقد ذهب بكل جرأة إلى أن الجوهرى سَرَق فى صحاحه مواد ديوان الأدب للفارابى ، ولم يزد عليها شيئا ، وإلى أن الفائق والأساس للزمخشرى وغريب الحديث لأبى عبيد الهروى تسير على نظام واحد ، وإلى أن الأخير كان تلميذا للأزهرى . وكل ذلك خاطئ . فالفارابى موجز كل الإيجاز فى ديوانه مثل بقية كتب الأبنية أو أقل قليلا ، وليس كذلك الصحاح ،

و إن اقتصر على ما اختاره من اللغة ، واعتبره صحيحا . و يتضح ذلك تماما فى الرسالة نفسها . وكل من الفائق والأساس وغريب الحديث له ترتيبه الخاص به ، فهى تتبع ثلاثة نُظُم مختلفة . وأبو عبيد ليس تلميذا للأزهرى بل عاش قبله بأكثر من قرن ، إذ توفى عام ٢٢٣ أو ٢٢٤ أو ٢٣٠ على حين ولد الأزهرى عام ٢٨٢ وتوفى عام ٣٧٠ ، بل روى الأزهرى بعض كتب أبى عبيد عن ابن هاجك عن ابن جبلة عنه ، أو عن المزنى أو المنذرى عن على بن عبد العزيز عنه ، وعن غير ذلك من الطرق(١) .

يضاف إلى ذلك كتب الطبقات والرجال والفهارس التى كثيرا ما أشارت إلى المعجمات والكتب اللغوية ، ووصفتها فى أحيان قليلة ، فى أثناء الكلام عن مؤلفيها . نخص بالذكر منها معجم الأدباء لياقوت ، ووفيات الأعيان لابن خلكان ، ونزهة الألبا لابن الأنبارى ، والبغية للسيوطى ، و إنباه الرواة للقفطى ، وطبقات الزبيدى ، وفهرست ابن النديم ، وكشف الظنون لحاجى خليفة ، وفهرسة ما رواه ابن خير ، وغيرها من كتب الشرقيين ، وكتاب تاريخ الأدب العربى لبروكلمن Brockelmann : Geschichte der Arabischen litteratur من المستشرقين .

كل هذه الكتب رجعتُ إليه ، وأفدت فائدة كبيرة منه ، وخاصة فى الفصول التى تكلمت فيها عن الكتب التى دارت حول المعاجم الكبيرة ، وفى باب الرسائل اللغوية الخاصة بالموضوعات ، إذ كانت تمدنى بكثير من الأسماء والعناوين ، و بعض المعلومات عما لا يزال ضائعاً منها .

أما الكتب الباقية فاعتمدت فيها أول ما اعتمدت وأكثره على دراستى الشخصية لمخطوطاتها أو مطبوعاتها . ولم أفد من هذه المراجع إلا فى تأكيد استنتاجاتى ، أو فى أخذ بعض الآثار التى وجهتنى وجهة خاصة فى البحث .

ولم تتقيد هذه الرسالة بزمن ما فى تتبع حركة التأليف فى المعاجم العربية ، بل بدأت بالدراسات اللغوية الأولى ، واستمرت تسايرها حتى اليوم ، ووضحت لها بعض

(١) مجلة العالم الشرقى ، ١٩٢٠ ، ص ١٩ ، ٢٠ .

الطرق التى ترى أنها سائرة فيها غدا . وهى لا تدعى الإحاطة بجميع ما أنتجه الفكر الإسلامى من معجمات فى هذه العصور الطوال ، فهذا ادعاء ربما لا يستطيعه بشر . فما أكثر المعجمات التى ليس لدينا فى الوقت الحاضر منها غير العنوان وإشارات غاية فى الإيجاز ، والمعجمات التى ليس لدينا منها إلا العنوان واسم المؤلف ، والمعجمات التى لدينا اسم مؤلفها وليس لدينا عنوانها ، والمعجمات التى لم نصل إليها ولا إلى عنوانها . ولكننا حين نسمى هذه الكتب المفقودة « معجمات » نتسامح كثيرا ، إذ أن كثيرا منها كتب ورسائل لغوية فى شرح بعض المعجمات الكبيرة ، أو اختصارها ، أو الاستدراك عليها ، أو نقدها ، وما إلى ذلك . أما المعجمات الكبيرة التى غيرت من اتجاه حركة التأليف اللغوى ، وجذبتها إليها عصرا يختلف طولا وقصرا ، حتى إننا نطلق عليها الأعلام « Epoch Making » فلم تغادر هذه الرسالة ناحية من نواحيها تتصل بهذا التطور ، بل لم تغادر هذه الرسالة المعجمات الكبار التى دارت فى فلك هذه « الأعلام » .

منهجى فى البحث :

ورأيت أن أختط فى البحث منهجا يقوم على دراسة المدارس . فقسمت المعجمات العربية الكبيرة إلى مدارس بحسب منهج كل منها فى تقسيماته وأبوابه ، وحاولت الربط بين هذه المدارس باستخراج آثار الأولى منها فى الأخيرة . وتتبعت كل مدرسة تتبعا تاريخيا ، فعالجت المعجم الأول منها فى الظهور ، فالثانى ، فالثالث . . . إلى الأخير منها ظهورا ، لأستطيع أن أستجلى معالم تطورها والرابطة المشتركة بينها جميعا ، والخصائص التى تطورت بالامحاء أو بالبروز ، أو الضآلة أو التلون بلون جديد . بل حاولت كذلك أن أتبين الآثار التى تلقفها أحد أفراد مدرسة متقدمة من آخر فى مدرسة متأخرة ، إن كان تأخر عنه فى الزمن وتأثر به ، لأن هذه المدارس لم تختف كل منها بظهور تاليتها ، بل عاشت معا زمنا طويلا .

وعنيت فى كل معجم أن أبين هدفه ، ومنهجه فى الوصول إلى هذا الهدف ،

ووصفه ، والظواهر التى غلبت عليه وتنم عن ميول مؤلفه ، وما أُخِذ عليه ، وما قام حوله من دراسات : تكمله ، أو تستدرك عليه ، أو تنقده ، أو تختصره ، أو تشرحه ، أو تعنى بناحية خاصة منه .

وكان همى الأول تبين المعالم العامة فى جميع هذه الأمور ليتضح الطريق الذى سلكه التطور ، إلى جانب بذلى شيئا من العناية بالمعالم الخاصة . ولم يكن فى استطاعتى — بطبيعة الحال — أن أشتغل بهذا النوع من المعالم الخاصة فى هذا القدر من المعجمات التى تناولتها ، ولو فعلت ذلك لأخللت بمنهجى وهدفى ، فى تبين نشأة المعجم العربى وتطوره . فالمعالم الخاصة للرسائل المتخصصة فى معجم واحد .

واهتممت فى المآخذ بأقوال القدماء خاصة لأستطيع أن أتبين منها ماعابوه فى المعاجم وحاولوا تلافيه فى معاجمهم ، ويؤدى بنا كل هذا إلى جمع الخطوط المتناثرة لتصورهم للمعجم . فلم أذكر ما آخذه أنا إلا فى النادر ، وفى المآخذ التى جمعتها فى الفصل الأخير من كل مدرسة لعيوب معاجمها مجتمعة ، وفى الفصل الأخير لعيوب المعاجم العربية كلها لأستطيع أن أعتمد عليه فى إبراز تصورى أنا للمعجم الذى نحتاج إليه . وكان أثر ذلك أن ظهر بعض المعجمات التى لم تقم دراسات كثيرة حولها كأنها لامآخذ عليها ، كالعباب مثلا ، ولكن هذا استنتاج فيه كثير من الخطأ . فإن عليها مآخذ ربما لاتقل عن نظائرها من المعجمات الأخرى ، ولكنى تركتها لذكرها مجتمعة كما قلت .

ومن الطبيعى أننى لم أطبق هذا المنهج الذى وضعته تطبيقا أعمى فى كل معجم ، إذ أن منها معجمات لها طبيعتها الخاصة التى تحتاج إلى بحث خاص يلائمها . وقد فعلت ذلك فى العين ، والمقاييس ، والمدرسة الحديثة خاصة .

واخترت من هذه المعجمات مادتين تتبعتهما ما أمكننى فى جميع ماعثرت عليه منها ، إلا إذا كنا لم نعثر إلا على قطعة ليس فيها المادتان كالبارع والعُباب ، ومحيط ابن عبّاد ، فاخترت مواد أخرى . وأفادنى هذا فى كشف مقدار ما أخذه كل منهم

من سابقه أو زاده عليه ، أو ما غير فيه كيلا يظهر تأثره به . ومن البديهى أننى لم أقتصر فى الدراسة على تحليل مادتين ، بل حللت كثيرا منها ، ولكن ما كان يمكن تدوين كل ماحللته من مواد إلا بجعل الرسالة تشغل أضعاف حجمها الراهن .

تلك هى الخطة التى اتبعتها فى دراسة المعاجم ، وحاولت أن أصل بها إلى ما أهدف إليه من تصوير نشأة المعجم العربى وتطوره تصويرا واضحا شاملا . ولكى أصل إلى المعاجم كان علىّ أن أصور الدراسات اللغوية التى اضطلع بها العرب قبل أن يؤلفوا المعجم الأول . فدرست كثيرا من الرسائل اللغوية ، وخصصت بالبحث الموضوعات التى نشأت قبل كتاب العين أو فى زمن معاصر له . وتتبعت كل موضوع منها تتبعا تاريخيا إلى أن انتهى التأليف فيه ، أو إلى العصر الحديث ، لأتبين ماطرأ عليه من تطورات ، وآثاره فى مناهج المعجمات وموادها . ومن الطبيعى أن الموضوعات التى بدأ التأليف فيها بعد كتاب العين أثرت فى المعجمات ، ولكن هذه الموضوعات من الكثرة والاتساع بحيث يستحق كل منها رسالة خاصة به .

المعجم :

ولا ندرى على وجه اليقين متى أطلقت كلمة « معجم » فى اللغة العربية على هذه الكتب التى ترمى إلى جمع اللغة . وأحاول هنا أن أدرس هذه الكلمة لعلى أستطيع أن أصل فيها إلى مايلقى أضواء على هذا الزمن ، وعلى مدلولها الحقيقى .

قال ابن جنى[1] : « اعلم أن (ع ج م) إنما وقعت فى كلام العرب للإبهام والإخفاء ، وضد البيان والإفصاح » فالعجمة الحبسة فى اللسان ، ومن ذلك رجل أعجم وامرأة عجماء إذا كانا لايفصحان ولايبينان كلامهما . والأعجم الأخرس أيضا ، والعجم والعجمى غير العرب ، لعدم إبانتهم أصلا ، ثم أطلق عليهم هذا اللقب ولو أفصحوا وأبانوا . واستعجم القراءة لم يقدر عليها لغلبة النعاس . والعجماء البهيمة

(١) سر الصناعة ٤٠ ، وتاج العروس ، مادة عجم .

لأنها لاتوضح عما فى نفسها . وفحل أعجم يهدر فى شقشقة لا ثقب لها فهى فى شدقه ولايخرج الصوت منها .

واتصل بهذا معنى الصمت لما فيه من عدم الإبانة ، فقيل استعجم الرجل سكت ، واستعجمت الدار عن جواب سائلها ، قال امرؤ القيس :

صَمَّ صَداها وعَفَا رَسْمُها واستعجمتْ عن منطقِ السائل

عدى الفعل بالحرف (عن) لأن معناه سكتت . وصلاة النهار عجماء لأنه لايُجْهَر فيها بالقراءة ، ويمكن أن تكون من المعنى الأول لأن المصلى برغم صمته فيها يُسْمَع له صوت خافت فى قراءته . والموج الأعجم الذى لا يتنفس فلا ينضح ماء ولا يسمع له صوت . وانتهى هذا الاتجاه بقولهم باب معجم مقفل .

ومن الإبهام والخفاء قيل لنوى كل شىء من تمر ونبق وغيرهما العَجَم والعُجَام لاستتاره فى ثنى مافيه . ولما فى النوى من صلابة ارتبطت هذه الدلالة بما أطلق عليه من ألفاظ ، فأصبحت العَجْمة الصخرة الصلبة تنبت فى الوادى ، والعَجُومة الناقة الشديدة القوية على السير ، وكذلك العَجُوم والعَجَمْجَمَة ، وناقة ذات مَعْجَمَة وهى التى اختُبِرت فوجدت قوية على قطع الفلاة .

ومع الصلابة والقوة يأتى الابتلاء والاحتمال ، فعجم فلانا رازه ، وعجمت العود : عضضته لتعرف صلابته من رخاوته ، والعَواجم الأسنان [وهى أداة العَجْم] ، والعُجَامة ما عجمته ، وعَجَمْته الأمور دربته ، وما إلى ذلك .

ومن الدلالة الأولى أخذوا قولهم : « حروف المعجم » . وناقش ابن جنى تعليلها النحوى ومعناها مناقشة جميلة ، قال فيها[(١)] : « إن سأل سائل فقال : مامعنى قولنا حروف المعجم ؟ هل المعجم صفة لحروف هذه أو غير وصف لها ؟ .

فالجواب أن « المعجم » من قولنا حروف المعجم لايجوز أن تكون صفة لحروف هذه من وجهين : أحدهما أن «حروفا» هذه لو كانت غير مضافة إلى المعجم ،

(١) سر الصناعة ٣٨ .

لكانت نكرة ، والمعجم كما ترى معرفة ، ومحال وصف النكرة بالمعرفة . والآخر أن الحروف مضافة إلى المعجم ، ومحال أيضا إضافة الموصوف إلى صفة . والعلة فى امتناع ذلك أن الصفة هى الموصوف ، على قول النحويين ، فى المعنى ، و إضافة الشىء إلى نفسه غيرجائزة ، ألا ترى أنك إذا قلت : ضربت أخاك الظريف ، فالأخ هو الموصوف ، والظريف هو الصفة ، والأخ هو الظريف فى المعنى ... و إذا كانت الصفة هى الموصوف عندنا فى المعنى ، لم يجز إضافة الحروف إلى المعجم ، لأنه غير مستقيم إضافة الشىء إلى نفسه ، و إنما امتنع ذلك من قبل أن الغرض فى الإضافة إنما هو التخصيص والتعريف ، والشىء لا تعرفه نفسه ، لأنه لو كان معرفة بنفسه لما احتيج إلى إضافة ، و إنما يضاف إلى غيره ليعرفه ... وأيضا فلو كان المعجم صفة لحروف ، لقلت : المعجمة ، كما تقول : تعلمت الحروف المعجمة .

والصواب فى ذلك عندنا ما ذهب إليه أبو العباس محمد بن يزيد المبرد رحمه الله تعالى من أن المعجم مصدر بمنزلة الإعجام ، كما تقول : أدخلته مُدْخَلا ، وأخرجته مُخرجا ، أى إدخالا و إخراجا . . . فكأنهم قالوا : هذه حروف الإعجام . فهذا أسدّ وأصوب من أن يذهب إلى أن قولهم : حروف المعجم ، بمنزلة قولهم : صلاة الأولى ومسجد الجامع ، لأن معنى ذلك صلاة الساعة الأولى أو الفريضة الأولى ، ومسجد اليوم الجامع . فالأولى غير الصلاة فى المعنى ، والجامع غير المسجد فى المعنى أيضا ، و إنما هما صفتان حذف موصوفاهما ، وأقيمتا مقامهما . وليس كذلك فى حروف المعجم ، لأنه ليس معناه حروف الكلام المعجم ، ولا حروف اللفظ المعجم ، و إنما المعنى أن الحروف هى المعجمة . فصار قولنا حروف المعجم من باب إضافة المفعول إلى المصدر ، كقولهم هذه مطيةُ رُكوبٍ ، أى من شأنها أن تركب ، وهذا سهمُ نضالٍ ، أى من شأنه أن يُناضَل به . وكذلك حروف المعجم ، أى من شأنها أن تُعجَم . . .

فإن قال قائل فيما بعد : إن جميع ما قدمته يدل على أن تصريف (ع ج م) فى كلامهم موضوع للإبهام وخلاف الإيضاح ، وأنت إذا قلت : أعجمت الكلام ،

فإنما معناه أوضحته و بينته ، فقد ترى هذا الفصل مخالفا لجميع ما ذكرته ، فمن أين لك الجمع بينه و بين ما قدمته ؟

فالجواب أن قولهم : أعجمت ، وزنه أفعلت ، وأفعلت هذه و إن كانت فى غالب أمرها إنما تأتى للإثبات والإيجاب ، نحو أكرمت زيدا ، أى أوجبت له الكرامة . فقد تأتى أفعلت أيضا يراد بها السلب والنفى ، وذلك نحو أشكيت زيدا إذا زلت له عما يشكوه . . . فكذلك أيضا قولنا « أعجمت الكتاب » أى أزلت عنه استعجامه ... ونظيره أيضا أشكلت الكتاب أى أزلت إشكاله . وقالوا أيضا : عجّمت الكتاب ، فجاءت « فعّلت » للسلب أيضا . . .

فإن قيل : إن جميع هذه الحروف ليس معجما ، إنما المعجم بعضها ، ألا ترى أن الألف والحاء والدال ونحوها ليس معجما ، فكيف استجازوا تسمية جميع هذه الحروف حروف المعجم ؟ قيل : إنما سميت بذلك لأن الشكل الواحد إذا اختلفت أصواته ، فأعجمت بعضها ، وتركت بعضها ، فقد علم أن هذا المتروك بغير إعجام ، هو غير ذلك الذى من عادته أن يعجم . فقد ارتفع إذن بما فعلوه الإشكال والاستبهام عنها جميعا ، ولا فرق بين أن يزول الاستبهام عن الحرف بإعجام عليه ، أو بما يقوم مقام الإعجام فى الإيضاح والبيان . ألا ترى أنك إذا أعجمت الجيم بواحدة من أسفل ، والخاء بواحدة من فوق ، وتركت الحاء غفلا ، فقد علم بإغفالها أنها ليست واحدة من الحرفين الآخرين ، أعنى الجيم والخاء . وكذلك الدال والذال ، والصاد والضاد ، وسائر الحروف نحوها ، فلما استمر البيان فى جميعها جازت تسميته بحروف المعجم » .

وروى تاج العروس أن أبا العباس ثعلبا سئل عنها فقال : أما أبو عمرو الشيبانى فيقول : أعجمت أبهمت ، وأما الفراء فيقول : هو من أعجمت الحروف . فالفراء إذن من الذين ذهبوا إلى الرأى الذى نادى به بعده ووضحه ابن جنى . وروَى أيضا أن الليث قال : سميت لأنها أعجمية .

ووُصِفت الكتب التى راعت فى ترتيبها حروف الهجاء أى مراعاة : فى الحرف

الأول وحده أو فى الحرفين الأولين ، أو فى حروفها جميعا ، وعلى ترتيب ألف باء ، أو ترتيب المخارج ، أو ترتيب الأبجدية ، بأنها تسير على حرف المعجم . نسب ابن النديم لبزرج بن محمد العروضى[1] «كتاب معانى العروض على حروف المعجم» ، ونسب ياقوت[2] لحبيش بن موسى الضبى «كتاب الأغانى على حروف المعجم» ألفه للمتوكل (٢٣٢ — ٢٤٧) وغيرهما . ولا ندرى أصدرت تلك العبارة من المؤلفين أنفسهم فترجع إذن إلى القرن الثالث الهجرى الذى عاش فيه بزرج والضبى ، أم ممن كتبوا عنهم فترجع إلى القرن الرابع أو أواخره بالدقة ، وهو الوقت الذى عاش فيه ابن النديم .

ويبدو أن الناس استطالوا عبارة «كتاب كذا على حروف المعجم لفلان» فاختصروها وساروا فى طريقين : قالوا كتاب كذا على الحروف لفلان ، بحذف كلمة المعجم ، وقالوا : معجم كذا لفلان ، بحذف كلمة حروف وتغيير ترتيب الكلمة . فقد نسب ابن النديم كتاب الأغانى على الحروف لحسن بن موسى النصيبى ألفه للمتوكل أيضا[3] ، وكتاب صناعة الغناء وأخبار المغنين وذكر الأصوات التى غنى فيها على الحروف لقُرَيص المغنى[4] (٣٢٤هـ) وغيرهما .

ولكن متى جاءت كلمة «معجم» فى هذا الاستعمال الأخير للمرة الأولى ؟ ذلك أمر لا يستطاع لضياع كثير من كتبنا وآثارنا . وأول ما عثرنا عليها عند أبى القاسم عبد الله بن محمد البغوى المعروف بابن بنت منيع ، مؤلف المعجمين الكبير والصغير ، وقد ولد عام ٢١٤هـ . ثم أطلقت فى القرن الرابع على كثير من الكتب ، وأشهرها المعجم الكبير والصغير والأوسط فى قراءات القرآن وأسمائه لأبى بكر محمد بن الحسن النقاش الموصلى (ت٣٥١هـ) ومعجم الشيوخ لأبى الحسين عبد الباقى بن قانع بن مرزوق البغدادى (٣٥١هـ) والمعجم الكبير والأوسط والصغير لأبى القاسم سليمان بن أحمد الطبرانى (٣٦٠ هـ) ومعجم الشيوخ لأبى بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلى (٣٧١هـ)

---

(١) الفهرست ٧٢ .
(٢) معجم الأدباء ٧ : ٢٢٠ ، ٢٢١
(٣) الفهرست ١٤٠ .
(٤) الفهرست ١٥٦ .

ومعجم الشيوخ لعمر بن عثمان البغدادى المعروف بابن شاهين (٣٨٥هـ) ومعجم الصحابة لأحمد بن على الهمدانى المعروف بابن لال (٣٩٨هـ).

أما متى أطلق هذا الوصف على المعجمات اللغوية، فأمر لم أجد له أثرا فى المراجع القديمة، وليس ببعيد أن يطلق عليها فى الوقت السابق نفسه، لاشتراكها مع الكتب السابقة فى الترتيب على حروف المعجم. فالدلالة الملاحظة فى الاسم هى الترتيب لا الجمع.

وسميت المعاجم باسم آخر لا شك ولا غموض فيه، هو القواميس (مفردها قاموس). وأتاها هذا الاسم من تسمية معجم الفيروزآبادى بالقاموس المحيط، ومعناه البحر المحيط، أى الواسع الشامل. فلما كثر تداول هـذا المعجم فى أيدى المتأخرين، وقصروا جهودهم عليه، اكتفوا بتسميته بالقاموس. ثم اشتهر هذا الاستعمال حتى أصبح مرادفا لكلمة معجم لغوى، وأطلق على جميع المعاجم اللغوية الأخرى المتقدمة والمتأخرة.

* * *

أقمتُ دراسة هذه الرسالة على المنهج الذى رسمته، راجيا أن تكون النتائج التى أصل إليها لبنة أقدمها مع ما قدمه زملائى ويقدمونه لبناء صرح بَعْثنا الحديث، الذى نحس به إحساسا قويا، ونرجو أن يقوم على أسس وطيدة، فترتفع جوانبه، وتشمخ ذراه، ويتخذ المظهر الذى يسر الناظرين، فتحتل مصرنا الحبيبة المكان الذى انتزعته من الدنيا فى فجر تاريخها، وتخلت عنه فى عصر الظلمات. وما كان لهذه الرسالة أن تصل إلى ما وصلت إليه، ويكمل خَلْقها، لولا توجيهات أستاذى الذى أشرف على رسالتى اللتين قدمتهما للحصول على الماجستير والدكتوراه، وأشرف على كثير من أعمالى الأخرى، بحدبه وعطفه، وعلمه ومعرفته، « مصطفى السقا » فله منى أجمل الشكر والاعتراف بالجميل.

ولعل من الفأل الجميل لهذه الرسالة أن تظهر إلى عالم النور، وقد غمر مصر النور من جميع الأرجاء، نور الأمل والفرح والطموح(١). والموفق الله، وإياه أسأل الرعاية والهداية.

(١) نوقشت الرسالة فى أثناء الاحتفالات بإعلان الجمهورية المصرية.

مقدمة

العرب والعربية

ارتقت اللغة العربية فى أواخر العصر الجاهلى رقيا كبيرا ، وتطورت جميع لهجاتها التى تتكلم بها القبائل المختلفة ، ونشأت لهجة أدبية راقية ، تأخذ من هذه اللهجات جميعا ، وينظم بها الشعراء ، ويخطب الخطباء ، لتشيع آثارهم الفنية ويكتب لها الخلود . وحين انتشرت هذه اللهجة الأدبية اعتبرت اللغة الفصحى ، وبقية اللهجات غير فصيحة وتتفاوت فى الرداءة بمقدار قربها أو بعدها من هذه اللهجة الأدبية . « قال أبو نصر الفارابى فى أول كتابه المسمى بالألفاظ والحروف . . كانت قريش أجود العرب انتقادا للأفصح من الألفاظ ، وأسهلها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعا ، وأبينها إبانة عما فى النفس . والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتُدِى ، وعنهم أُخِذ اللسان العربى من بين قبائل العرب ، هم قيس وتميم وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل فى الغريب وفى الإعراب والتصريف ؛ ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم[1] » .

وأحس العرب جمال لغتهم ورقيها ، فحاولوا السيطرة عليها ليتخذوا منها سلاحا بتارا فى عداواتهم وخصوماتهم ، فكانت القبيلة من العرب إذا نبغ فيها شاعر ، أتت القبائل فهنأتها بذلك ، وصنعت الأطعمة ، واجتمع النساء يلعبن بالمزاهر كما يصنعن فى الأعراس ، وتتباشر الرجال والولدان ، لأنه حماية لأعراضهم وذب عن أحسابهم ، وتخليد لمآثرهم ، وإشادة لذكرهم[2] . وأقيمت — فى وقت السلم

---

(١) السيوطى : الاقتراح ٢٢ ، ٢٩ ، ٩٨ ، والمزهر ١ : ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٩

(٢) السيوطى : المزهر ٢ : ٢٣٦ .

— المباريات والمنافرات الأدبية ، فى أسواق التجارة ، بين كبار الشعراء والخطباء ، ليظهر كل منهم قدرته الأدبية ، وتفوقه فى اللغة ، و يذيع ذلك عنه بين القبائل .

واعترف القرآن للعرب بهذه القدرة اللغوية ، قال تعالى[١] : ﴿ ما ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴾ وقال[٢] : ﴿ فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ وَتُنْذِرَ بِهِ قَوْمًا لُدًّا ﴾ بل القرآن نفسه فيه الدليل على هذا التفوق اللغوى . فهو معجزة الرسول العربى الكبرى تحدى بها العرب جميعا فى ميدان فخرهم : البلاغة ، وأعجزهم .

ولما كانت هذه نظرة العرب إلى لغتهم ، ومحاولتهم التفوق فيها ، عنوا بتهيئة الظروف لأبنائهم ، كى تتيسر لهم السيطرة على اللغة والامتياز فيها . وكان من مظاهر هذه العناية بعث الأطفال إلى مواطن اللهجات الفصيحة ، لتصير الفصاحة طبيعة لهم . ومثال ذلك الرسول العربى الكريم صلى الله عليه وسلم ، إذ أرسل إلى البادية فى طفولته ، لهذا السبب ، إلى جانب النشأة البدوية والهواء الطلق . وقد ظل يذكر ذلك ، فكان يقول بصدد تعليل فصاحته[٣] : «أنا أفصح العرب ، بيد أنى من قريش ، وأنى نشأت فى بنى سعد بن بكر » . و يتضح من خبر هذه الرضاعة أنها لم تكن خاصة بالرسول ، و إنما عامة فى أبناء كبراء مكة .

ومن مظاهر هذه العناية أيضا ، أنهم كانوا يدفعون صبيتهم إلى أدبائهم وشعرائهم ليعيشوا معهم ، و ينشئوا على تفوقهم اللغوى . ومثال ذلك زهير بن أبى سلمى الذى عاش مع خاله بشامة بن الغدير الشاعر ، فخرّجه شاعرا . ومثال ذلك ما نسمعه عن الرواة الذين ينضوون إلى البارزين من الشعراء ، يحفظون أشعارهم و يدرسونها و يتخذونها نمطا لهم يحتذونه فى آثارهم . وكان ذلك من أسباب ظهور المدارس والبيوت الشعرية ، فهذا بيت زهير يضمه هو وأبناؤه وأحفاده ، وكلهم شعراء ، وهذه مدرسة عبيد الشعر تضم زهيرا وابنه كعبا والحطيئة وغيرهم .

(١) الزخرف : الآية ٥٨ . (٢) مريم : الآية ٩٧ .
(٣) السيوطى : المزهر ١٠٤:١ .

واستمرت عناية العرب بلغتهم بعد ظهور الإسلام ، وقيام دولتهم المترامية الأطراف ، بل زادت زيادة كبيرة ، إذ أحسوا بتفوقهم على الأمم الأجنبية ، نتيجة تغلبهم عليهم ، فعُنوا بجميع مظاهر هذا التفوق كل عناية ، وميزوا كل ما يتصل بهم عما يتصل بهذه الأمم .

فقد تحول العرب منذ عهد عمر إلى جيش كبير ، تُدوَّن أسماء أفراده فى ديوان العطاء ، ويهاجر شبانه إلى المدينة ، ومنها إلى ميادين الحرب المختلفة فى الشرق والشمال والغرب ، فتتدفق عليهم الغنائم والفىء . وكان النظام السائد حربيا فى أغلبه ، فالقائد الذى يفتح بلدا من البلاد ، يكون أول « عامل » عليه . وكان خَلَفُه فى أغلب الأحيان قوادا أيضا . وكان الجيش هو « الأمة » ، والمقاتل هو « المواطن » الحق لهذه الأمة ، يتمتع بكل الحقوق والامتيازات ، وكان « أمير الجيش إمامه » ، فكان معظمهم « على الحرب والصلاة » .

فى ظل هذا النظام ، وبفضل الفتوح الفسيحة ، والانتصارات المتصلة ، وُجِدت طبقة عربية عسكرية أرستقراطية فى البلدان المفتوحة ، وعلى سيوف هذه الطبقة أقام معاوية — والأمويون بعده — ملكه ، وثبت دعائمه ، إذ جمع حوله هؤلاء الأمراء العرب ، وكانوا رؤساء لقبائلهم أيضا ، واتخذ منهم حاشية له ، وموضعا لاستشارته ، وواسطة إلى تنفيذ أوامره وسلطته ، وقصر ولاية الأمصار والوظائف الكبرى عليهم . وصبغت الدولة الأموية بصبغة عربية ظاهرة الوضوح ، مما حدا بالمؤرخين إلى تسمية هذا العصر « بالدولة العربية » .

وانقسم رعايا الدولة إلى طبقتين كبيرتين ، طبقة السادة من العرب ، وطبقة الموالى ، وهى دون سابقتها فى السياسة والاقتصاد والاجتماع .

فالمولى لا يلحق بديوان العطاء إذا التحق بالجند ، وإنما يأخذ مكافأة غير ثابتة ،

أقل من عطاء العربى[١] ، ولا يكون من الفُرسان بل من المشاة[٢] ، ولا يعفى من الجزية حتى بعد إسلامه[٣] ، ولا يسمح له بسكنى الأمصار ، كى لا ينقطع الخراج ، ولأن الموالى أهل قرى فى نظر الأمويين[٤] ، ولا يتقدم العربىّ فى المواكب ، بل يمشى معه فى الصف ، ولا يكنى ، لأن الكنية دليل الاحترام والتبجيل ، وإنما يدعى باسمه أو لقبه[٥] ، وبعض الفنون مثل الموسيقى مباح للمولى ولكنه يشين العربىّ ويخدش كرامته[٦] . وإذا أراد المولى أن يتزوج فأمامه النساء من الموالى ، وعليه أن يخطب المرأة إلى مواليها (من العرب) ، فإن رُضِى زُوِّج وإلا رُدّ ، أما إذا تزوج امرأة برأى أبيها أو أخيها ، بدون استشارة مواليهم (من العرب) فيفسخ النكاح ، وإن كان قد دخل بها كان سِفاحا غير نكاح . أما زواج المولى من العربية فهذا المحال ، وإن حدث كانت الطامة الكبرى: يُفرّق بينه وبينها ، ويجلد مثتى سوط أو نحوها ، ويحلق رأسه ولحيته وحاجباه[٨] . بل كره الحزب الديمقراطىّ نفسه ، أعنى حزب الخوارج ، هذا الزواج ، وفضل بعض أنصاره قتل العربية على أن يبنى بها مولى أو يصير سيدا لها[٩] . فحلال للعرب أن يسترقوا غيرهم ، ولكن العربى لا يُسترَق[١٠] . والدعوة إلى المساواة الدينية نفسها ، وأن لا فضل لعربىّ على عجمىّ ، أصابها ما أصاب الحياة عامة ، فالمولى لا يؤم العربىّ[١١] ، ولا يصلى على الجنائز إذا حضر أحد من العرب[١٢] .

---

(١) الطبرى : التاريخ ٢ : ١٣٥٤ .
(٢) المبرد : الكامل ٢٦٤ ، والطبرى : التاريخ ٢ : ١٩٢٠ .
(٣) نفس المرجع .
(٤) أحمد أمين : فجر الإسلام ١٠٩ ، فلهوزن : المملكة العربية وسقوطها ٢٨٠ ، ٤٩٨
(٥) ابن عبد ربه : العقد الفريد ، كتاب اليتيمة فى النسب وفضائل العرب ٢ : ٢٦٠ .
(٦) أبو الفرج : الأغانى ٥ : ١١٣ ، ٦ : ٣٠٣ .
(٧) ابن عبد ربه : العقد الفريد ٢ : ٢٦٠ .
(٨) أبو الفرج : الأغانى ١٤ : ١٤٤ .
(٩) ابن عبد ربه : العقد الفريد ٢ : ٢٦١ .
(١٠) أبو الفرج : الأغانى ١٥ : ١٠٦ .
(١١) الدكتور أحمد أمين : ضحى الإسلام ١ : ٢٤ ، وابن عبد ربه : العقد الفريد ٢ : ٢٦٠ .
(١٢) ابن عبد ربه : العقد الفريد ٢ : ٢٦٠ .

وأعظم من ذلك أن دم المولى مباح ، أما العربيّ فلا[١] . والدم العربيّ يجب أن يبقى نقيا خالصا من كل شائبة . وقد جرتهم نظريتهم هذه إلى كراهية التزوج من الموالى فى أول الأمر . يقول الأصمعى عن ابن أبى الزناد : «كان أهل المدينة يكرهون اتخاذ أمهات الأولاد ، حتى نشأ فيهم القراء السادة : علىّ بن الحسين بن علىّ بن أبى طالب ، والقاسم بن محمد [بن أبى بكر] ، وسالم بن عبد الله [بن عمر] ، ففاقوا أهل المدينة علما وتقى وعبادة وورعا ، فرغب الناس حينئذ فى السرارىّ[٢] » . وقد احتقروا طائفة المولدين ، أى أبناء الجوارى وسموهم «الهجناء» وعيروهم ذلك . يروى المسعودى أن زيد بن على دخل على هشام بن عبد الملك بالرصافة ، فقال له هشام : أنت الذى تنازعك نفسك فى الخلافة ، وأنت ابن أمة[٣] . والأمويون يتشددون كل التشدد فى المحافظة على نقاء دمائهم ، فلا يصهرون إلا إلى العرب الخلص . يقول ابن عبد ربه : كان عقيل بن عُلَّفة المرى أشد الناس حمية فى العرب ، وكان ساكنا فى البادية ، وكان يصهر إليه الخلفاء . وقال لعبد الملك بن مروان ، وخطب إليه ابنته الجرباء : « جنبنى هُجَناء ولدك[٤] » . وظهر هذا فى الخلفاء الأمويين أنفسهم ، إذ كانوا من أصل عربى خالص عدا الثلاثة الأخيرين ، فقد كانوا أولاد أمهات . وتعليل ذلك أن الدولة كانت آخذة فى الانهيار ، وأن الحزب الأموى كان يوشك أن يتحطم . يقول أبو هلال العسكرى : « وكان بنو أمية لا يستخلفون أولاد الإماء ، وهو الذى قصّر بمسلمة بن عبد الملك عن ولاية العهد ، مع رجاحته وكمال آلته[٥] » .

فالدم العربىّ عندهم دم طاهر متميز ينفر من الاختلاط بغيره . قال أبو بكر الشيبانىّ : « كنت أسيرا مع بنى عم لى من بنى شيبان — وفينا من موالينا جماعة —

(١) الطبرى : تاريخ ٢ : ٦٢٣ .
(٢) ابن حجر : التهذيب ٣ : ٤٣٧ . وانظر الجاحظ : البيان والتبيين ١ : ٣١٠ . المسعودى : مروج الذهب ٢ : ١٨١ .
(٣) الطبرى : التاريخ ٣ : ٢١٠ .
(٤) ابن عبد ربه : العقد الفريد ٢ : ٢٦٢ .
(٥) جمهرة الأمثال ص ١٠ .

فى أيدى التغالبة . فضربوا أعناق الموالى ، على وَهْدة من الأرض ، فكنت ، والذى لا إله إلا هو ، أرى دم العربىّ يماز من دم الموالى ، حتى أرى بياض الأرض بينهما ، فإذا كان هجينا قام فوقه ولم يعتزل عنه[1] » . ولذلك يجب ألا يخلطه العرب بدماء أخرى .

وإذن يجب أن يسود العرب ، وأن تسيطر العروبة ، وأن يحافَظ على نقاء كل ما يتصل بالعرب من أمور ، وأن ينقى كل ما ينتسب إليهم من أشياء ، وأن تقام حوله الأسوار والحصون ، تمنع عنه الأدناس غير العربية .

فى ظل هذه النظرة ، بدأ الاهتمام باللغة العربية ، وتنقيتها وتخليصها من شوائب اللحن ، وإقامة القواعد لفصاحتها وإعرابها وتصاريفها . فإنه إذا كان لكل أمة ميزة اشتهرت بها ، فميزة العرب وشهرتهم فى لغتهم ، كما يقول الجاحظ : « فأما سكان الصين فهم أصحاب السبك والصياغة . . . واليونانيون يعرفون العلل . . . وكذلك العرب لم يكونوا تجارا ، ولا صناعا ، ولا أطباء ، ولا حُسّابا . . . فحين وجهوا قواهم إلى قول الشعر ، وبلاغة المنطق ، وتشقيق اللغة ، وتصاريف الكلام . . . بلغوا فى ذلك الغاية[2] » ؛ ومن طبيعة هذه الميزة جاءتهم معجزة رسولهم عليه الصلاة والسلام ألا وهى القرآن الكريم . ونظرة واحدة إلى كتاب البيان والتبيين للجاحظ ، ترينا مدى فخر العرب بلغتهم .

ولكن هذه الميزة التى كان يفخر بها العرب ، كانت تحدق بها الأخطار ، إذ أن الاختلاط الشديد المتسع المدى بين العرب وغيرهم هددها فى الصميم . ولم يكن من الممكن إقامة حاجز فاصل بين العرب الفاتحين والمغلوبين على أمرهم من غير العرب على الدوام ، لأن تعاليم الإسلام نفسه تنافى ذلك . فالإسلام يوجب على المسلمين — إذا أرادوا أن يغزوا بلدا — أن يدعوا أهله أولا إلى الدخول فى الإسلام ، فإن أسلموا

(١) الجاحظ : البيان والتبيين ٣ : ٦٠ .
(٢) الجاحظ : مناقب الترك ٤٢ والبيان والتبيين ١ : ٣٨٤ ، ٣ : ٢٨ و ٢٩ .

كانوا هم وسائر المسلمين سواء . وإن لم يسلموا دعوهم إلى تسليم بلادهم ، والبقاء على دينهم ، مع دفع الجزية ، فإن قبلوا كان لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم ، وإن لم يقبلوا أحد هذين الشرطين ، كانت الحرب ، التى لا تنتهى إلا بأحد أمرين : هدنة أو انتصار . فالهدنة تنفذ شروطها أيا كانت ، أما الانتصار فكان يستتبع فى بعض الأحيان استرقاق الأسرى أو أهل المدن المفتوحة . وكان هؤلاء الرقيق حتى بعد عتقهم يعيشون بين العرب[١] .

فتسرب الجوارى والرقيق إلى بيوت كبراء العرب وأشرافهم ، وسرعان ما ازدحمت بهم البيوت . وكان من حق السيد العربى أن يعاشر إماءه معاشرة الأزواج ، مهما بلغ عددهن . فسرعان ما نشأ فى بيوت كبراء العرب جيل من الأبناء ، أمهاتهم غير عربيات ، ولكن القانون لا يفرق بينهم و بين أبناء الحرائر فى شىء . كذلك تدفق هؤلاء على الأمصار والمدن العربية هربا من خراج الأراضى ، وإجابة لمطالب الطبقة العسكرية العربية ، التى كانت تحتقر الصناعة ، فاشتغلوا بالصناعة والتجارة ، وكونوا الطبقات الدنيا والوسطى من المجتمع الإسلامى . ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل تسرب الموالى إلى طبقة الجند ، لا خدما وتجارا وطهاة فحسب ، بل مقاتلين أيضا ، فقد بلغت قوتهم فى جيش خراسان عشرين ألفا[٢] ، وفى الكوفة نزل أربعة آلاف فارس من جنود شاهنشاه الذين قاتلوا تحت قيادة رستم فى القادسية ، وكانوا قد عقدوا أمانا مع سعد بن أبى وقاص يخولهم حق النزول حيث أحبوا ، ومحالفة من أحبوا من العرب ، و يفرض لهم فى العطاء ، وسموا حمراء ديلم ، باسم نقيبهم ديلم[٣] . أما البصرة فساق زياد جماعة من جند شاهنشاه إليها ، ونظمهم فى صفوف الأساورة ، وجمع عبيد الله بن زياد سنة ٥٤ هـ فرقة من الرماة من ألفى رجل من بخارى ، وجعلها مقرا

---

(١) الدكتور أحمد أمين : فجر الإسلام ١٠٠ .
(٢) الطبرى : التاريخ ٢ : ١٣٥٤ .
(٣) البلاذرى : فتوح البلدان ٢٨٠ .

لهم[١]. كما كانت فيها جالية أصبهانية يرجع أولها إلى صدر الإسلام[٢]. وسورية نفسها ساق زياد جماعة من الفرس إليها بأمر من معاوية[٣]. وقد قدر بعض المحدثين الموالى فى الكوفة والبصرة بنصف سكانهما.[٤] يضاف إلى ذلك أن السياسة التى وضعها عمر بن الخطاب بمنع العرب من امتلاك الضياع فى الأقاليم الجديدة ، أو اتخاذها لهم وطنا ، لحفظهم من التفرق بين السكان الأصليين ، لم تستمر طويلا ، فقد وجدت فى جميع الأقاليم مناطق زراعية لم يكن لأحد من السكان الأصليين حق قانونى عليها ، تلك هى الضياع الملكية للأسر المبعدة من الحكم ، والأملاك التى انقرض ملاكها ، والتركات التى هرب أصحابها أو نُفُوا إلى غير ذلك ، فوضع الملاك الجدد من العرب أيديهم عليها ، واضطرهم عملهم هذا إلى الاتصال بالسكان الأصليين .

وكانت لغة هذه الجماعة هى اللغات المحلية ، وكان على العرب أن يتفاهموا معهم بحكم صلاتهم ، فنشأت بالضرورة لغة للتفاهم بينهم ، لا هى عربية خالصة ، ولا أعجمية خالصة . بل تعلم بعض أشراف العرب أنفسهم الفارسية[٥] ، ونظموا بها شعرا ، وتشبهوا بالفرس فى أزيائهم واحتفالاتهم . نفهم ذلك من خبر الشاعر العربى يزيد بن ربيعة بن مفرغ مع عبيد الله بن زياد[٦] . واستعار جرير والفرزدق وغيرهما[٧] ألفاظا منها ، وأدخلوها فى أشعارهم . ولم ترد الألفاظ الفارسية على ألسنة العراقيين وحدهم ، بل دخلت بعيدا فى شبه جزيرة العرب ، فظهرت آثارها على ألسنة أهل الحجاز[٨] . وكان كثير من أحياء البصرة وقنواتها تصاغ أسماؤه صياغة فارسية فيختتم بالمقطع

---

(١) ياقوت : معجم البلدان ١ : ٥٢٠ وابن قتيبة : عيون الأخبار ١ : ١٣٢ .
(٢) البلاذرى : فتوح البلدان ٣٦٦ .
(٣) يوهان فك : العربية ١٨ .
(٤) الدكتور شوقى ضيف : التطور والتجديد فى الشعر الأموى ٨٤ .
(٥) الطبرى : التاريخ ٣ : ١٦ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٦٤ ، ٦٥ .
(٦) أبو الفرج : الأغانى ١٧ : ٥٦ وابن قتيبة : الشعر والشعراء ٢١٠ (طبع أوربا) . والطبرى : التاريخ ٢ : ١٩٢ .
(٧) أبو عبيدة : النقائض ٧٨٧ ، ٨٤٥ والجاحظ : البيان ١/ ٦٤٤ .
(٨) الجاحظ : البيان ١ :١٤١ : ١٤٤ .

الفارسي. «ان» الدال على النسبة مثل « مُهَلَّبان ، وأُمَيَّتان ، جَعْفَران ، عبد الرَّحْمانان ، خالدان ، طلحتان ، رباط عَبَّادان[١] » . وأخيرا أطلقوا الألقاب الفارسية على بعض العرب مثل على بن خليل الضبى الشاعر الذى لقب البَرْدَخت[٢] ، أى الفارغ من العمل ، و يزيد بن أبى يزيد الذى لقب بالرِّشْك ، أى الغَيور[٣] .

وكانت لغة التفاهم هذه التى نشأت من اتصال العرب بغيرهم ، هى التى هددت العربية ، لأن هذه اللغة استعانت بأبسط وسائل التعبير اللغوىّ ، فبسطت المحصول الصوتى ، وصوغ القوالب اللغوية ، ونظام تركيب الجملة ، ومحيط المفردات ، وتنازلت عن الإعراب . وتلك هى الأمور التى أطلق عليها الفصحاء من العرب اسم اللحن ، ونستطيع أن نصنفه فى ثلاثة أنواع ، لحن فى مخارج الحروف ، ولحن فى تركيب الجمل ، ولحن فى الإعراب .

وقد وجد لحن مخارج الحروف فى الجاهلية بين الرقيق من الزنوج الذين كانوا يسمون أغْرِبة العرب[٤] ، و بين بعض الصحابة غير العرب مثل بلال الحبشى وسلمان الفارسى وصهيب الرومى : الذى ربى بين الروم ، ولكنه كان قليلا ضئيل الأثر . ثم انتشر بعد الإسلام بين شعوب الأمم المغلوبة ، لعدم قدرتهم على إخراج بعض الحروف العربية من مخارجها الصحيحة[٥] . وأشهر مثال لذلك الشاعران زياد الأعجم ، وأبو العطاء السِّنْدِىّ[٦] ، والمحدثان مكحول ونافع[٧] . ولكن هذا اللحن

(١) البلاذرى : فتوح البلدان ، الباب الخاص بتمصير البصرة ٣٤٦ — ٣٧٢ . ياقوت : معجم البلدان ١ : ٦٤٤ .

(٢) ابن قتيبة : الشعر والشعراء ٤٤٧ .

(٣) ابن حجر : التهذيب ١١ : ٣٧٢ ، وأنساب السمعانى ٢٥٣ .

(٤) أبو عبيدة : النقائض ٣٧٢١ . المبرد : الكامل ٢٩٨ ، ٣٦٦ السيوطى : المزهر ٢ : ٢١٧ .

(٥) الجاحظ : البيان ١ : ٧ ، ٢ : ٢١٠ وما بعدها . ابن قتيبة : عيون الأخبار ٢ : ١٥٩ .

(٦) الجاحظ : البيان ١ : ٧١ والمبرد : الكامل ٣٦٦ وابن قتيبة : الشعر والشعراء ٢٥٩ ، ٤٨٢ وأبو الفرج : الأغانى ١١ : ١٦٥ و ١٤ : ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٦ : ٨١ : الوفيات ٢ : ١٦٠ طبع ١٢٩٩ هـ .

(٧) ابن قتيبة : المعارف ١٥٧ ، وابن حجر : التهذيب ١٠ : ٤١٤ وابن خلكان : الوفيات ٢ : ١٦٠ والذهبى : تذكرة الحفاظ ١ : ٨٨ ، ٩٦ .

لم يقتصر على الأجانب بل تسرب إلى ألسنة بعض العرب ، الذين اتصلوا بهم اتصالا شديدا ، مثل عُبيد الله بن زياد ، فقد كان يرتضخ لكنه فارسية ، أتته من قبل زوج أمه شِيرويه الأسوارى . وقد قال يوما لهانئ بن قبيصة إذ ظنه خارجيا « أَهَرُورِىٌّ سائر اليوم ؟ » يريد : أَحَرُورِىٌّ[١] .

وانتشر اللحن التركيبى بين الطبقة الوسطى من الشعب ، كما فى قصة التاجر الذى باع جنود المسلمين دواب رديئة ، فاستجو به الحجاج ، فأجابه « شريكاتنا فى هوازها وشريكاتنا فى مداينها ، وكما تجيء تكون » أى شركاؤنا بالأهواز والمدائن يبعثون إلينا بها ، فنحن نبيعها على وجوهها[٢] . ثم انتقل إلى الطبقات العليا ، من أمثال خالد بن عبد الله القَسْرِىّ ، وعبيد الله بن زياد ، والحجاج[٣] ؛ فقد قال أولهم فى فزعه : « أطعمونى ماء » ، وقال ثانيهما : « افتحوا سيوفكم » [أى سلوها] وقال لسويد بن منجوف : « اجلس على است الأرض » ، وكان ثالثهم « يلحن لحنا خفيا : يزيد حرفا وينقص حرفا ، ويجعل إن فى موضع أن ، وأن فى موضع إن » .

وذاع اللحن الإعرابى ذيوعا كبيرا هدد كبراء العرب ، بل خلفاءهم أيضا ، من أمثال المغيرة بن عبد الرحمن القرشىّ وبشير بن مروان ، والحجاج ، والوليد بن عبد الملك ، وأخيه محمد ، وغيرهم[٤] . وكل من وفد على المدن ، تعرض لسانه الفصيح للحن ، حتى الأعراب ، يقول الجاحظ : « ثم اعلم أن أقبح اللحن لحن أصحاب التقعير والتقعيب .. وأقبح من ذلك لحن الأعاريب النازلين على طرق السابلة ، و بقرب مجامع الأسواق[٥] » .

---

(١) الجاحظ : البيان والتبيين ١ : ٧٣ ، ٢ : ٢١٠ ، وابن قتيبة : المعارف ١١٨ . (طبع ١٣٠٠) كامل المبرد ٣٦٦ .

(٢) الجاحظ : البيان ١ : ١٦١ وما بعدها ، وابن قتيبة : عيون الأخبار ٢ / ١٦٠ .

(٣) الجاحظ البيان ١ : ٧٢ ، ٧٣ و٢ : ٢١٠ ، ٢١٦ ، ٢١٨ ، ٢٢ والمبرد : الكامل ٢٠ وابن قتيبة : عيون الأخبار ٢ : ١٦٠ .

(٤) ياقوت : معجم الأدباء ١ : ٨٣ — ٨٧ ، ٢٠ : ٤٢ الجمحى : طبقات الشعراء ٦ . ابن الأنبارى . نزهة الألباء ١٦ . الجاحظ : البيان ٢ : ٢١٧ . ابن خلكان : الوفيات ٢ : ٣٠٠ المرزبانى : الموشح ٢١٧ . المبرد الكامل ١٨٩ . البيهقى : المحاسن ٤٥٤ ، تحقيق شوالى .

(٥) الجاحظ : البيان ١ : ١٤٦ وابن الطقطقى : الفخرى ١٧٣ .

فى ظل الظروف الاجتماعية التى وصفناها ، وتحت تهديد هذه الأخطار ، حاول العرب أن يحافظوا على لغتهم نقية خالصة من الشوائب ، وأن يقيموا حولها الأسوار . وكان عبد الملك بن مروان يحذر أبناءه اللحن ، لأن اللحن فى منطق الشريف أقبح من آثار الجدرىّ فى الوجه ، وأقبح من الشّق فى ثوب نفيس[1] ، بل كان اللحن عندهم من أفحش عيوب الملك ، و يرون أنه لا يلى العرب إلا من يحسن كلامهم[2] . وكان الخلفاء والأشراف يتحفظون من اللحن كل التحفظ و يكرهونه و يبتعدون عن قائله ، فقد قيل لعبد الملك : «لقد أسرع إليك الشيب ؟» قال : « شيبنى صعود المنابر ، والخوف من اللحن[3] » ، بل لم يكن عبد الملك يلحن حتى فى مُزاحه[4] ، كما كان الحجاج يسأل البلغاء هل سمعوا منه لحناً . ومسلمة بن عبد الملك يكره عمر بن مسلم أخا قتيبة للحنه[5] ، و يمقت السائلين اللاحنين[6] . وعمر بن عبد العزيز يؤذيه اللحن[7] ، أما كثير بن أبى كثير البصرى فلم يتخلص من الحجاج إلا باللحن ، حين أراد إكراهه على أن يتولى عملا له[8] ، كما تهرب إياس بن معاوية المزنىّ ، لما أراده عمر ابن هبيرة على القضاء ، بالتظاهر بالعى[9] . وكانوا يحبون أن يكون الرجل مُبينا أيضا ، إلى جانب عدم اللحن ، حتى إن معاوية بن أبى سفيان لم يتكلم على منبر جماعة ، مذ سقطت ثناياه[10] . وأبو رمادة من الأعراب طلق امرأته حين وجدها لثغاء ، وخاف أن تجيئه بولد ألثغ[11] .

---

(١) البلاذرى : فتوح البلدان ٢٦٠ ، تحقيق آلورد . الجاحظ : البيان ٢ : ٢١٦ . وابن قتيبة : العيون ٢ : ١٥٨ .

(٢) ابن الطقطقى : الفخرى ٢٣ ، ١٧٣ .

(٣) نفس المرجع ١٧٠ .

(٤) الزجاجى : الأمالى ١٤ فما بعدها (طبع ١٣٤٢) .

(٥) الجاحظ : البيان ٢ : ٢١٩ . (٦) الخفاجى : طراز المجالس ٦٧ طبع ١٢٧٤ هـ

(٧) ياقوت : معجم الأدباء ١ : ٨٨ والجاحظ : البيان ٢ : ٢١١ ، ٣٠ : ٢٤٠ والجاحظ : المحاسن ٦ .

(٨) ياقوت : معجم الأدباء ١ : ٨٧ .

(٩) الجاحظ : البيان ١ : ٩٩ .

(١٠) نفس المرجع ١ : ٦٠

(١١) نفس المرجع ١ : ٥٧ .

وكان من أثر هذا أن وجدت ظاهرة جديدة عند الشعراء ، هى أن يصفوا ممدوحيهم بالفصاحة والإعراب ، وأن يذموا مهجويهم باللحن والأخطاء اللغوية . فرؤبة يمدح بلال بن أبى بردة بن أبى موسى الأشعرى قاضى البصرة ، بأنه يصحح الإعراب ، ولا يقع فى الخطأ فيقول[1] :

إذا الدواهى وامتراسُ الألسُنِ ناجَوك أو جَالوا بأمرٍ مُعْلَنِ
فُزْتَ بقِدْحَىْ مُعْرِبٍ لم يَلْحَنِ مُستلحم القَصْـد مُبين الأَبْيَنِ

ويفخر بأنه ترك من يعارضه من الشعراء وراءه كالألثغ الذى ينطق لكنة أعجمية ، ولا يعرف الصحيح من الخطأ فى العربية[2] :

قد أترك الشـاعر مثـل الألثغ أعجم لا يعـرف زيغ الزُّيَّغِ

كما يفتخر بأن النحوىّ الضليع فى علمه ، ليس له بُعْدُ نظره فى اللغة[3] :

كيف ترانى أنتَحِى فى الدفـترِ على قضيب الذّاهبـات الشُّبَّرِ
لا ينظـر النحوىّ فيهـا نَظَرى وإنْ لَوَى لَحْيَيْهِ بالتَّحَكُّرِ
وهْوَ دَهِىٌّ العـلم والتعـبُّرِ

ويهجو يحيى بن نوفل الحميرى خالد بن عبد الله القسرى ، فيقول[4] :

بلّ السراويل من خوف ومن وَهَلٍ واستطعم الماء لمـا جد فى الهرب
وألحنُ الناس كل الناس قاطبة وكان يولع بالتشـديق فى الخطب

كما وُجدت ظاهرة أخرى لها خطرها فى تاريخ اللغة العربية ، تلك هى أن مذهب تنقية اللغة والمحافظة على فصاحتها هذا ، تعدى العرب ، إلى طبقة الموالى ، فاحتضنه بعض الطامحين منهم ، وحاولوا جهدهم محاكاة الطبقة العربية السائدة ، فى امتلاك أزمة اللغة ، والتضلع فيها . وأكبر مثال لهذا الحسن البصرىّ ، الذى كثرت

---

(١) آلورد : مجموع أشعار العرب ٣ : ١٦٤ . (٢) نفس المرجع ٣ : ٩٨ .
(٣) آلورد : مجموع أشعار العرب ٣ : ٦١ .
(٤) الجاحظ : البيان ١ : ١٢٢ ، ٢ : ٢١٦ . المبرد : الكامل ٢٠ ونسبه إلى شاعر آخر .

الروايات والأخبار التى تطنب فى وصف دقة إحساسه باللحن ، والذى كان تلاميذه يدونون كلامه ، لا لمعانيه وحدها ، بل لفصاحتها وجمالها ، حتى إن أبا عمرو بن العلاء ورؤبة رفعاه إلى مرتبة الحجاج[1] فى الفصاحة . وهناك أمثلة أخرى تؤخذ من أشعار الموالى ، بل من حياة علماء اللغة والأدب من الموالى .

واستتبع هذا المذهب الذى يرى أن العربية الفصحى ، هى العربية النقية من الشوائب التى لم تخالطها لغة أخرى ، أنهم رأوا أن أفصح اللغات هى لغات البدو ، البعيدين عن الاختلاط فى أواسط البيداء ، وإذن فالطريق إلى الحكم على سلامة اللغة وفصاحتها ونقائها هو قياسها على لغة هؤلاء البدو ، والطريق إلى تعلم الفصحى هو معاشرتهم ، وهذا هو ما حدث فعلا . بل اعتُبِر البدوى وكل ما يصدر منه طُرْفة . فهو مثل أعلى فى الفصاحة والذكاء وسرعة الفهم والصراحة وما إلى ذلك ، ويجرى العلماء والأدباء والأشراف وراء قصصه ونوادره ، وهى مُلْحَة العصر .

وطبيعىّ أن الخلفاء والكبراء واصلوا ما اعتادوا فى الجاهلية من تنشئة أبنائهم فى البادية . فعل ذلك معاوية مع ابنه يزيد ، وعبد الملك بن مروان مع سليمان ، ولم يفعله مع الوليد ، فشب لحانا ، فقال فيه أبوه[2] : « أضر بنا حبنا للوليد ، فلم نرسله للبادية » . وواصل الصبية والشبان الاتصال بالشعراء ، ورواية شعرهم ، والدربة عليه . واستمرت المذاهب والبيوت الشعرية ، التى أشهرها بيت جرير .

ولم يكن كل الناس قادرين على إيفاد أبنائهم إلى البادية ، فظهرت فئة من المربين الفصحاء يتولون تنشئتهم ، منهم من اختص بأبناء شريف معين ، ومنهم من فتح كُتّابا أو مدرسة للتعليم . وأشهر هؤلاء المربين الضحاك بن مزاحم وعامر الشعبىّ مربيا أولاد عبد الملك بن مروان ، ومحمد بن مسلم الزهرىّ مربى أبناء هشام

---

(١) الجاحظ : البيان ١ : ١٦٣ ، ٢ : ٢١٦ . القالى : الأمالى ٣ : ١٤١ . المبرد : الكامل ، ١٢٠ . السيرافى : أخبار النحويين البصريين ٨٠ . ياقوت : معجم الأدباء ١ : ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٤ .

(٢) ابن عبد ربه : العقد الفريد ٢ : ١٩٢ ، الدكتور أحمد شلبى : تاريخ التربية الإسلامية ٨٢ .

ابن عبد الملك ، وعبد الرحمن بن عبد الأعلى ، ويزيد بن مُساحق السُّلَمى مربيا الوليد بن يزيد ، والجعد بن درهم مربى مروان بن محمد ، والحجاج بن يوسف الثقفى وعبد الحميد بن يحيى والكميت والطِّرِمّاح[١] . وكان يعجبهم من المعلم أن يكون فصيحا ذا ثقافة لغوية واسعة ، مما حدا كثيرا من هؤلاء المعلمين إلى التعمق والتوعر ، حتى اشتهر أكثرهم بالإغراب[٢] . ومن الباحثين من يرى أنهم قصدوا إلى هذا الإغراب قصدا لغاية تعليمية[٣] .

ولكن حب الغريب والنادر من الألفاظ لم يقتصر على المعلمين . بل يتعداهم إلى بقية الأدباء ، لأن العصر كله مهتم أشد الاهتمام بلغته . ولا شك أن هذا الاهتمام يؤدى حين يشتد بهذه الصورة إلى ما حدث فعلا فى العصر الأمويّ ، إذ يكثر الغريب فى الشعر ، عند الطرماح والكميت وذى الرمة وشعراء النقائض عامة[٤] ، وفى الرجز عند رؤبة والعجاج[٥] ، وفى الخطابة عند الحجاج وزياد والحزب الأموى عامة[٦] ، وفى الكتابة عند يحيى بن يعمر[٧] ، أى نستطيع أن نقول فى معظم فروع الأدب الأموى ، عدا الغزل الحجازىّ . بل ربما كان من الأدلة الساطعة على ذلك ازدهار الرجز ازدهارا لم يره من قبل ، وربما من بعد ، وهو الفن الذى يعتمد — فيما يعتمد — على الإغراب[٨] . وقد قال صاحب التطور والتجديد فى الرجاز : «فمن يتعقب أخبارهم فى كتب الأدب يلاحظ أن من أهم غاياتهم فى شعرهم خدمة اللغة والمؤدبين

(١) الدكتور أحمد شلبي : تاريخ التربية الإسلامية ٢٠٨ .

(٢) الدكتورة سهير القلماوى : أدب الخوارج فى العصر الأموى ١٢٢ ، ١٣٠ ، ١٣٨ .

(٣) الدكتور شوقى ضيف : التطور والتجديد ٥٨ .

(٤) الجاحظ : البيان ١ : ٣٧٨ . الدكتورة سهير القلماوى : أدب الخوارج فى العصر الأموى ١٢٢ ، ١٣٠ ، ١٣٨ .

(٥) الجاحظ : البيان ١ : ٣٧٨ . الدكتور شوقى ضيف : التطور والتجديد ٣٧٥ — ٣٨٧ .

(٦) الدكتور شوقى ضيف : الفن ومذاهبه فى النثر العربى ٢٥ — ٢٧ ، طبع ١٩٤٦ .

(٧) المبرد : الكامل ١ : ١٣٣ . الجاحظ : البيان ١ : ٣٧٧ — ٣٧٨ . حسين نصار : نشأة الكتابة الفنية فى الأدب العربى ٧٤ .

(٨) الدكتور شوقى ضيف : التطور والتجديد ٢٧٥ — ٢٨٧ .

أو اللغويين القائمين عليها ، بما يُمِدونهم من الشواذ والشوارد ، بحيث أصبحت أراجيزهم كأنها متون لغوية للحفظ والتسميع[1] »

وربما يرتبط بهذه النتيجة ويكملها ، أن يحتضن الدعوة إلى السهولة اللفظية ويحققها الفرس ، أو المتهمون بالتعصب منهم ، مثل ابن المقفع[2] ، كأنما أحس أن الإغراب إنما هو ظاهرة عربية متعصبة ، أو عربية واعية لنفسها ، فيجب محاربتها بالسهولة ؛ يقول : « إياك والتتبع لوحشيّ الكلام طمعا فى نيل البلاغة ، فإن ذلك هو العيّ الأكبر » .

وظهرت فئة أخرى من العلماء ، لم يكن همها الأول التدريس بل العلم ، من أمثال أبى الأسود الدؤلى وتلاميذه . وأراد هؤلاء العلماء الاتصال باللغة فى أنقى صورها ، فارتحلوا إلى البوادى التى تعيش فيها القبائل العربية الفصيحة ، التى لم تختلط بالأجانب ، وأخذوا عنها معارفهم ، ودونوا ما سمعوا ، وحاول بعضهم الاستقصاء . وأشهر هؤلاء العلماء الرحالة أبو عمرو بن العلاء ، والخليل بن أحمد ، ويونس بن حبيب ، والكسائى ، وتلاميذهم .

ولما رأى بعض الأعراب هذا التعلق من العلماء والمربين بأهل البادية ومدى حاجتهم إليهم ، هاجروا إليهم فى مدنهم ، واتصلوا بهم فى حلقاتهم الدراسية ، ليغترفوا منهم ما يريدون من معلومات ، واتخذوا ذلك وسيلة للعيش . ومن أشهر هؤلاء الأعراب الوافدين على المدن أبو مالك عمرو بن كِرْكِرة ، وأبو ثَرْوان العُكْلى وأبو هندام كلاب بن حمزة ، وأبو البيداء الرياحىّ ، وأبو الجاموس ثور بن يزيد . وقد أفاد العلماء من هؤلاء الأعراب كل فائدة ، ودونوا أقوالهم وألفاظهم ، وجعلوا بعض هذه المدونات على هيئة الكتب ، ونسبوها إلى هؤلاء الأعراب . ولذلك نسمع عن بعض الكتب اللغوية ، التى يقال إن بعض الأعراب ألفوها ، وهى فى حقيقة الأمر من تدوين من رَوَى عنهم .

(١) ص ٥٨ .

(٢) المرتضى : الأمالى ١ : ٩٤ ، مطبعة السعادة ١٩٠٧ م .

ولم تنهر اللغة العربية بانهيار الطبقة العربية الأرستقراطية مع دولتها الأموية ، بفضل القرآن ، الذى أحاط العربية بهالة من القداسة والجلال ، غمرت كل مسلم ، مهما كان جنسه ومهما كانت لغته ، فاستمرت حية تتوارثها ألسنة جيل بعد جيل ، واستمر العباسيون الأولون يمدحون من تشبه لغته لغة البدو ، من أمثال أبى سعيد المعلم[١] (توفى سنة ١٦٩ هـ) ، وأبى زيد الأنصارى[٢] (توفى سنة ٢١٥ هـ) ، وخالد بن الحارث[٣] (توفى سنة ١٨٦ هـ) و بشر بن المفضل[٤] (توفى سنة ١٨٦) ، وجرير ابن حزم (توفى سنة ١٧٠ هـ)[٥] . ولكن اللحن انتشر انتشارا كبيرا وأصبحت اللغة تحَصَّل بالدراسة لا بالممارسة .

يضاف إلى ما سبق ظاهرة أدبية أثرت تأثيراً كبيراً فى الدراسات اللغوية ، إذ عُرِف عن بنى أمية حبهم الشديد للأدب ، وخاصة معاوية وعبد الملك بن مروان ، فقربوا إليهم الأدباء والعلماء ، وعقدوا لهم المجالس الخاصة ، يعرضون للأمور الأدبية ، ويتبادلون فيها الآراء ، شارحين ناقدين . وحاول العلماء أن يهيئوا أنفسهم لإرضاء رغبات الخلفاء ، فجمعوا أشعار الفحول والقبائل ، ودونوها . وقد روى عن حماد الراوية أنه تأهب لمقابلة الخليفة الوليد بالنظر فى « كتابى قريش وثقيف » لأنه كان يعتقد أن الخليفة سائله عن أشعار القبائل التى هو على صلة بها[٦] . وكان الخلفاء يتوقفون فى معانى بعض الألفاظ أو الأبيات ، فيرسلون إلى العلماء يسألونهم عنها . قال السيوطى[٧] : « أخبرنا عامر بن عبد الملك قال : كان الرجلان من بنى مروان يختلفان فى الشعر فيرسلان راكبا فينيخ ببابه [باب قتادة بن دعامة السُّدوسى] فيسأله عنه ثم

(١) الجاحظ : البيان ٢ : ٢٢١ . ابن قتيبة : المعارف ١٨٠ وما بعدها . الخطيب : تاريخ بغداد ٣ : ٢٥٣ .
(٢) الجاحظ : البيان ٢ : ٢٢١ .
(٣) الذهبى : تذكرة الحفاظ ١ : ٢٨٢ . ابن حجر : التهذيب ٣ : ٨٢ .
(٤) ابن حجر : التهذيب ١ : ٤٥٨ وما بعدها .
(٥) نفس المرجع ٢ : ٧٠ .
(٦) جولد تسيهر : دواوين القبائل ، مجلة الثقافة ، العدد ٦٣٣ .
(٧) المزهر ٢ : ١٧١ ، ٢٤٠ :

يشخص» . ولم يكن تأليف دواوين الشعراء أو القبائل مجرد جمع للشعر حسب ، بل كان جمعا وشرحا . وسار هذا الشرح فى طريقين الأول جمع القصيدة وتفسيرها بعد إيراد أبياتها بأجمعها ، و بقى هذا متبعا إلى أن جاء أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد الأخفش الأكبر (وهو من تلاميذ أبى عمرو بن العلاء) فابتدع طريقة جديدة فى الشرح ، ففسر الشعر تحت كل بيت . يقول السيوطى[1] : وهو أول من فسر الشعر تحت كل بيت ، وما كان الناس يعرفون ذلك قبله ، و إنما كانوا إذا فرغوا من القصيدة فسروها . وقد دفعهم ظهور هذه الدواوين إلى العناية بلغتها ، واستخراج الشواهد منها ، والاستقاء منها فيما بعد فى المعاجم .

وكان السبب المباشر الذى أظهر الدراسات اللغوية ارتباطها بالدراسات الدينية أو اتحادها فى نشأتهما . فقد أُنزِل القرآن ، كتاب العربية الأعظم ، على الرسول العربى الكريم ، ليدعو قومه إلى سبيل الرشاد . فكان بلغتهم وعلى أساليب كلامهم ، ليتم التفاهم والتجاوب بينه و بينهم . ومن الطبيعى أنه لم يتساو القوم فى فهمهم له ، مَثَله فى ذلك مثل كل أمر من أمور الحياة والكتب خاصة ، وفَضَل بعضهم فى ذلك بعضا . وكان أحسنهم له فهما نبىُّ الهدى الذى أنزل الكتاب على قلبه ، وكان معجزته العظمى . فكان مرجعَهم فى تفسير ما غمض عليهم ، ولم تصل إليه أفهامهم من دقائق . وأصبح الصحابة — بعد أن لحق بالرفيق الأعلى — المرجع فى التفسير ؛ منهم من اشتهر بذلك ، ومنهم من لم يفسر إلا قليلا ، ومن أشهرهم فى هذا عبد الله بن عباس .

وكانت هذه الحركة التى ترمى إلى توضيح آيات القرآن ، هى الحركة العلمية الأولى ند المسلمين . بدأت متضائلة خجلة مقصورة على محاولة فهم القرآن ، ثم أخذت تفقد الخجل ، و يقوى ساعدها ، و يتسع ميدانها ، حتى شملت فى مدة وجيزة جميع العلوم التى عرفها العالم القديم . فما اتصل بالقرآن من علوم كان أولها ظهورا ، وما ابتعد عنه

(١) نفس المرجع ٢ : ٢٠١ . البغية ٢٩٦ .

كان من آخرها . وليس — فيما أحسب — من شيء أكثر صلة به من محاولة فهمه ، بإدراك غريبه ومشكله . فتفسير غريب القرآن ومشكله أولى الحركات العلمية التى رآها العرب . ورأى بعض من فسر الغريب أن كثيرا منه غريب عن الأفهام ، لأنه ليس من لغة قريش ، وإنما جاء فى القرآن من لغات القبائل الأخرى ، فأشار إلى ذلك . وسمع بعضهم الآخر ممن اختلط بهم من أهل الكتاب ، ومن أهل البلاد القريبة من الحجاز ، ومن أهل الأقطار المتاخمة لبلاد العرب ، والتى دخلت تحت سيطرة الإسلام ، أن بعض هذه الألفاظ موجود فى لغات أخرى ، فأشاروا إلى ذلك . فكأنما جمعت هذه المحاولات الأولى بين تفسير الغريب والمشكل ، والإشارة إلى أصله فى اللغات القبلية والأجنبية ، وكانت هذه المحاولات العين التى استقى منها اللغويون بعد ، وسبحوا فيما خرج منها من جداول ، أصبحت أنهارا .

وكان للحديث الشريف نصيبه فى إظهار الدراسات اللغوية . فقد اتجهت هذه الدراسات إلى العناية بغريب الحديث ، كما عنيت بغريب القرآن . ولعل أهم من ذلك أن الدراسات القرآنية — أو تفسير القرآن وغريبه — كانت تعتبر من الحديث فى نشأتها الأولى ، لأن المفسر الأول هو الرسول الكريم ، والحديث حديثه عليه الصلاة والسلام ، فما فسر القرآن منه لا يخرج عن كونه حديثا نبويا فى الأصل . ولذلك كانت كتب التفسير الأولى جزءا من كتب الحديث ، ثم انفصلت عنها ، ولكنها بقيت مصطبغة بمنهج الحديث ، وسميت التفسير بالمأثور ، حتى ظهر نوع جديد من التفسير يعتمد على شخصية المفسر واجتهاده .

وآخر الظواهر الجديرة بالتسجيل لمعارضتها تيار الدراسات اللغوية ، ومدها إياه بالروافد ، ظاهرة التدوين العلمى . ففى هذه الحقبة التى شملت أواخر العصر الأموى وأوائل العباسى ، وضعت أسس معظم العلوم العربية : نقلية كعلوم القرآن والحديث والفقه والأصول والنحو ، وعقلية كالرياضة والمنطق والكلام والفلسفة . وقل أن نرى علما إسلاميا نشأ بعد ، ولم يكن قد وجدت جذوره فى هذه الفترة . وكان نشاط

المسلمين فى ذلك يسترعى الأنظار ، و يستخرج العجب . وليس هناك من نشاط يشبهه إلا نشاط العرب فى فتوح البُلدان . فقد نظم العلماء أنفسهم فرقاً كفرق الجيش ، كل فرقة تغزو الجهل أو الفوضى فى ناحيتها حتى تخضعها لنظامها ، ففرقة للغة ، وفرقة للحديث ، وفرقة للنحو ، وفرقة للكلام . وهم يتسابقون فى الغزو والانتصار وتدوين العلوم وتنظيمها ، تسابق قبائل العرب فى الفتوح والغزوات(١) .

اجتمعت هذه العوامل جميعاً ، فأثمرت الدراسات اللغوية التى نحاول أن نتتبع تطور أحد أوجهها ، وهى حركة المعاجم العربية . وكان للدراسات اللغوية وجوه أخرى ، أبرزها وأشهرها مايسمى « علم النحو » وكان فى مبدئه يسمى « علم العربية » ، و يعنى بطريقة الربط بين المفردات العربية « المختلفة فى التعبير » ؛ ومن الوجوه أيضا الشروح المختلفة التى ظهرت فى هذا العصر الأول على دواوين الشعراء والقبائل ، وتعدت الدواوين فيما بعد إلى كثير من العلوم . ونستطيع أن نعد منها شروح القرآن المسماة بالتفسير ، وشروح الحديث . ومنها أيضاً الجهود التى قام بها العلماء الأولون لضبط اللغة العربية المدونة ، من حيث الشكل والأعجام . وقد ظهرت هذه الوجوه كلها فى هذه المدة ، وسايرت ركب حركة المعاجم ، بل سبقتها فى الوجود ، ولكننا لانعنى بها لخروجها عن ميدان بحثنا .

ومن الطبيعىّ أن نشأت الدراسات اللغوية الخالصة ضعيفة ، لا تستطيع أن تعتمد على نفسها ، أو تنفرد بوجودها ، ثم أخذ المهتمون بها يغذونها بأقوالهم وأبحاثهم ، فتقوى وتنمو ، إلى أن استطاعت الوقوف على رجليها ، فالاستقلال بنفسها ، ثم بلغت مرحلة الفتوة والنضج . وفى هذه المرحلة الأخيرة ظهرت المعاجم . أما ما قبلها من مراحل فلم ترَ المعاجم ، و إنما رأت وسائل لغوية صغيرة ذات اتجاهات مختلفة .

وقد ذهب أحد الباحثين المحدثين(٢) إلى أن هذه الدراسات سارت فى مراحل

---

(١) أحمد أمين — ضحى الإسلام ٢ : ١٣ ، ١٩٠٠ .
(٢) نفس المرجع — ٢ : ٢٦٣ .

ثلاث « المرحلة الأولى : جمع الكلمات حيثما اتفق ، فالعالم يرحل إلى البادية يسمع كلمة فى المطر ، و يسمع كلمة فى اسم السيف ، وأخرى فى الزرع والنبات ، وغيرهما فى وصف الفتى أو الشيخ ، إلى غير ذلك . فيدون ذلك كله حسبما سمع ، من غير ترتيب إلا ترتيب السماع .

المرحلة الثانية : جمع الكلمات المتعلقة بموضوع واحد فى موضع واحد . . . والذى دعا إلى هذا فى اللغة — على ما يظهر — أنهم رأوا كلمات متقاربة المعنى ، فأرادوا تحديد معانيها ، فدعاهم ذلك إلى جمعها فى موضع واحد . . . وتُوجت هذه المرحلة بكتب تؤلف فى الموضوع الواحد ، فألف أبو زيد كتاباً فى المطر ، وكتابا فى اللبن . وألف الأصمعى كتباً كثيرة صغيرة ، كل كتاب فى موضوع .

« المرحلة الثالثة : وضع معجم يشمل كل الكلمات العربية على نمط خاص ، ليرجع إليه من أراد البحث عن معنى كلمة » .

وحار هذا الباحث حين أراد أن يطبق هذه المراحل تطبيقا عمليا ، وذهب إلى تأويل بعض الظواهر التى خالفته ، فقال[1] « هذه هى المراحل الثلاث الطبيعية لجمع اللغة . . . وكانت كل مرحلة من هذه المراحل تسلم إلى ما بعدها . ولا يعكر على هذه الفكرة إلا أن الخليل واضع الفكرة الثالثة ، كان أسبق زمنا من أبى زيد والأصمعىّ واضعى الفكرة الثانية ؛ ولكن نجيب عن هذا بأن الثلاثة تعاصروا زمنا طويلا ، فالخليل عاش من (١٠٠ — ١٧٥) والأصمعى من (١٢٢ — ٢١٣) وأبو زيد (توفى سنة ٢١٥) عن بضعة وتسعين عاماً . فقد عاشوا زمناً طويلا ، وربما سبق الأصمعى وأبو زيد بالتأليف فى المفردات ؛ و بأن الخليل على ما عليه أكثر المحققين وضع الفكرة فقط ، ولم يستطع أن يملأها و ينفذها من قاربه فى الزمن مثل الأصمعىّ وأبى زيد ، لأن فكرة الخليل كانت طَفْرة فى التفكير ، وكانت قبل زمانها ، فلم يستطع أن يملأها وينفذها إلا من أتى بعده و بعد الأصمعى وأبى زيد . لهذا لا تزال فكرة التسلسل معقولة صحيحة » .

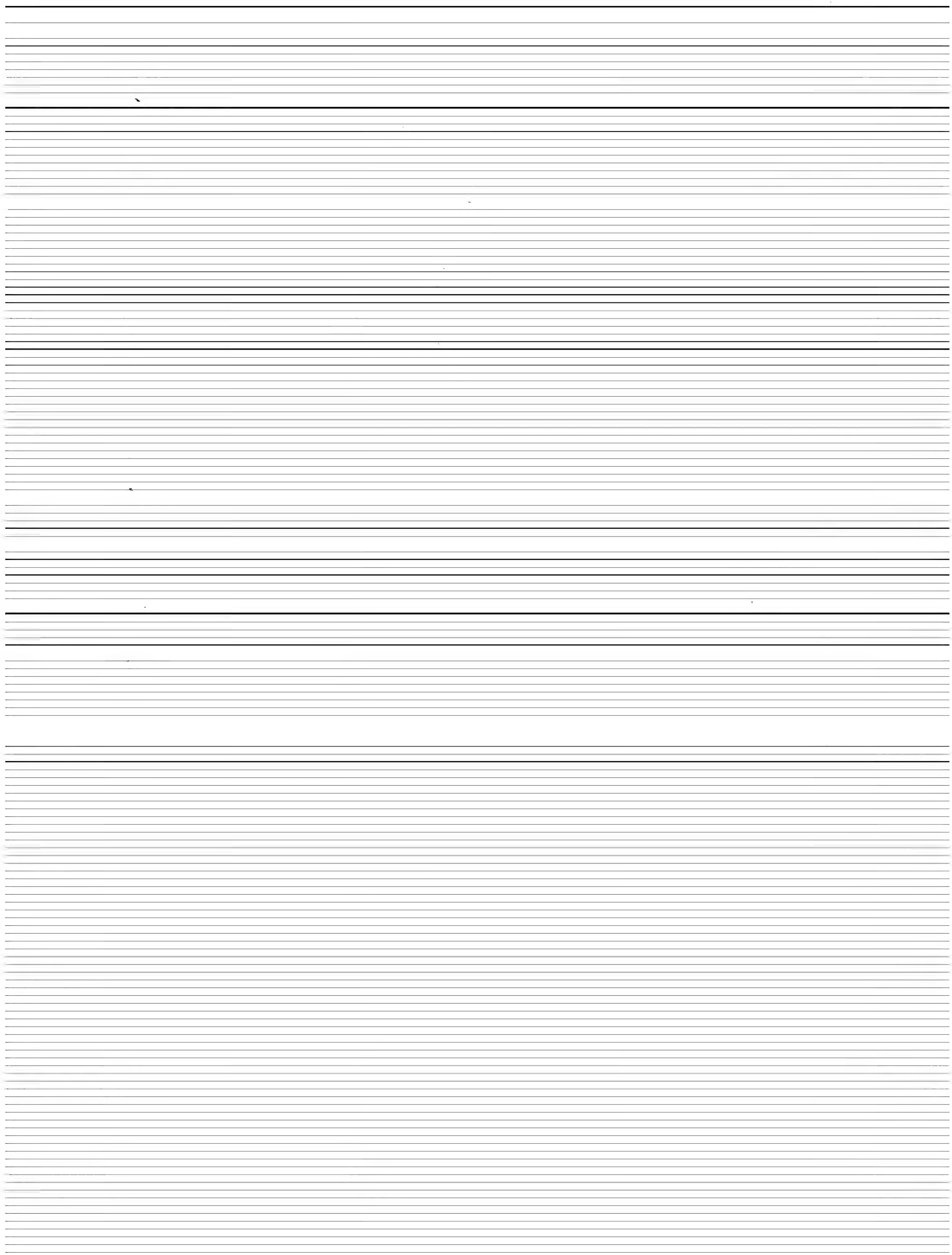
(١) أحمد أمين — ضحى الإسلام ٢ : ٢٧٠ .

وأتفق مع الأستاذ الباحث فى كون فكرة التسلسل معقولة صحيحة ، مع شرط واحد هو أن تنشأ هذه الأبحاث اللغوية منفردة غير متصلة بأى نشاط آخر . ولكن الآثار الباقية تنكر هذا الانفراد ، فقد كان أول الأبحاث اللغوية يدور حول الألفاظ القرآنية ، أو ما عرف بعد باسم كتاب غريب القرآن ولغاته ، وما شابه ذلك . نضيف إلى ذلك أن بلوغ الخليل إلى فكرة وضع معجم ، كاف للقول بأن الأبحاث اللغوية وصلت إلى مرحلة المعاجم ، حتى فى حالة عدم استطاعته تنفيذ الفكرة ، وتركها لأحد تلاميذه . كذلك نخالف الأستاذ الباحث فى كون الأصمعى وأبى زيد واضعى الفكرة الثانية ، فقد سبقهما إليها كثيرون ، أهمهم أبوخَيرة الأعرابى ، أستاذ الخليل وصاحب كتاب الحشرات . وربما شاركه فى هذا الشرف معاصرون له ، أو سابقون عليه ، ولم تصل إلينا بعد أخبارهم . وإذن تكون فكرة التسلسل معقولة صحيحة نظريا لا عمليا ، أما المراحل التى قطعتها الدراسات اللغوية فعلا فتختلف عن ذلك فى المرحلة الأولى ، وتقر بوجود المرحلتين الثانية والثالثة . أما المرحلة الأولى فاختلطت فيها عدة دراسات ، رسائل حول القرآن والحديث ، ورسائل أخرى ينطبق عليها وصف هذا الباحث ، وهى كتب النوادر والأمالى . وكان أكثر اللغويين القدماء يملون على تلاميذهم من معارفهم بلا نظام معين . كما كانوا يقيدون ما يسمعونه من الأعراب فى دفاتر بغير نظام معين أيضا . ولن نعنى بهذا النوع من الرسائل ، لقلة تأثيره فى المعاجم أو عدم تأثيره البتة . أما كتب النوادر فقد عزى بعضها إلى معاصرين للخليل وأساتيذ له مثل أبى عمرو بن العلاء ، وأبى مالك عمرو بن كِركِرة الأعرابى . وإذن فإنى — على الرغم من عدم موافقتى على كثير من عبارات هذا الباحث — أوافقه فى وجود هذه المراحل ، مع مراعاة هذا الخلط فى المرحلة الأولى ، وعدم وجود فواصل كبيرة بين مرحلة وأخرى ، وعدم تميز كل مرحلة تماماً ، لضياع هذه الكتب الأولى ، وعدم انقضاء كل مرحلة بظهور تاليتها ، إذ بقى المؤلفون يخرجون من الكتب ما توضع تحت المرحلة الأولى أو الثانية حتى عهود متأخرة ، ربما تمد إلى عهدنا الحاضر .

ولما كانت هذه الرسائل الصغيرة هي الخطوات الأولى التي مهدت السبيل لظهور المعاجم ، وكان لها أثرها فيها ، فإني أخصص لها الفصول الآتية ، مع محاولة الاختصار الشديد والاقتصار على المعالم الكبرى في حركة تطورها — دون الاستقصاء الدقيق للجزئيات والتفاصيل — لترى العلاقة بينها و بين المعاجم ، وتأثير كل منها في الآخر . هذه الرسائل تتناول موضوعات مختلفة ، اقتصرت منها على الموضوعات التي ظهرت رسائلها الأولى قبل المعجم الأول ، كتاب العين ، أو في زمن معاصر له ، وتدرجت بهذه الموضوعات وما ظهر من رسائلها حتى العصر الحديث ، مع العناية بالكتب ذات الخطر فيها . أما الموضوعات التي ظهرت بعد ذلك فلم أُعْنَ بها ، على الرغم من تأثيرها في المعاجم ، ودخولها في مادتها ، لأنها في الغالب تسير على الأسس نفسها التي سارت عليها بقية الرسائل ، ولأن العناية بجميع هذه الرسائل والموضوعات تخرجنا عن موضوعنا ، وتطوح بنا بعيدا عنه ، فهي كثيرة ومتنوعة وجديرة بوصفها بأبحاث مستقلة . ورتبت تناولي للموضوعات بحسب تواريخ ظهورها واتفاق مناهجها ، فقدمت الأول في الظهور ، فالثاني . . . الخ ، وجمعت الموضوعات التي تشابهت مناهج الرسائل التي بحثتها ، لو تأخر ظهور بعضها . ولكني لم أراع هذا الشرط في نوع واحد ، هو كتب الصفات والغريب ، لأنها تشتمل على أكثر من موضوع ، ولا يتضح منهجها تماماً إلا بمقابلتها بمناهج الموضوعات المختلفة . فقدمت الرسائل الخاصة بموضوع واحد ، وأخرت هذه الرسائل والكتب الجامعة . يضاف إلى ذلك أن الترتيب النظري لتاريخ ظهورها يؤيد هذا الترتيب ، فالرسائل الخاصة بموضوع واحد ظهرت قبل هذه الكتب التي تجمع بين دفتيها أكثر من موضوع ، لأنها اعتمدت على الكتب الخاصة ، كما سيظهر في أثناء البحث .

الكِتَابُ الأوّل

الرّسائل اللّغويّة على الموضوعات



الباب الأول

كتب الغريبين والفقه

١ – غريب القرآن

أول من يُعزَى إليه كتاب فى غريب القرآن هو عبد الله بن عباس (المتوفى سنة ٦٨ هـ) ، وكانت من كتابه نسخة فى برلين قبل الحرب العالمية الثانية[1] ، وأظن أن هذا الكتاب كان يضم بعض الأقوال التى أدلى بها ابن عباس فى تفسير الغريب من ألفاظ القرآن ، وأنه لم يكن هو الذى دونها فى كتاب ، وإنما بعض رواة هذه الأقوال ، فإن أحداً من مترجمى ابن عباس لم ينسب إليه مثل هذا الكتاب ، وإنما نسبوا إليه الأقوال الكثيرة فى التفسير وحده ، مروية لا مدونة . وسنلاحظ الأمر نفسه فى الكلام عن اللغات فى القرآن ، كما لوحظ فى تفسير القرآن كله . وقد فعل مثل هذا الأمر السيوطىّ فى الإتقان[2] ، حين دون فى عدة صفحات ، أقوال ابن عباس ، من رواية ابن جرير عن المُثَنَّى ، عن عبد الله بن صالح ، عن على بن طلحة . وليس فى مقتبسات السيوطى إلا الألفاظ وتفسيرها مجردا قصيرا موجزا ، حتى يكاد يكون بلفظ مرادف مفرد . وربما كان ذلك فى أصل الكتاب الذى نقل منه السيوطى ، أو تغييرا من السيوطى نفسه ، أو من نهج ابن عباس ، وإن كنا سمعنا كثيرا عن ميله إلى الاعتماد على الشعر فى تفسير ألفاظ القرآن .

فإذا كنا لسنا على يقين من تاريخ تدوين أقوال ابن عباس ، فإن اليقين يستقر فى نفوسنا فى الكلام عن المؤلف الثانى الذى صرح مترجموه أنه دون كتابا فى غريب القرآن ، وهو أبو سعيد بن تغلب بن رباح البكرىّ (المتوفى سنة ١٤١ هـ) ، فإن هذا

---

(١) بروكلمن ١/٣٣ .
(٢) ١/١١٤ .

يجعلنا نوقن أن التدوين فى هذا الفرع من العلوم لم يتأخر عن النصف الأول من القرن الثانى للهجرة . وذكر ياقوت كتاب أبان ، و بعض معلومات عنه ، فى قوله[١] : « صنف [أبان] كتاب الغريب فى القرآن ، وذكر شواهده من الشعر . فجاء فيما بعد عبد الرحمن بن محمد الأزدى الكوفى ، فجمع من كتاب أبان ومحمد بن السائب وأبى رَوق عطية بن الحارث ، فجعله كتابا فيما اختلفوا فيه وما اتفقوا عليه . فتارة يجىء كتاب أبان مفرداً ، وتارة يجىء مشتركا ، على ما عمله عبد الرحمن » .

ثم ألف فى غريب القرآن من اللغويين أبو فَيْد مؤرِّج السدوسىّ المتوفى عام ١٩٥ هـ أو ١٧٤ هـ . ولم يصل إلينا كتابه ، ولا كتاب أبى سعيد البكرى . ثم تعاقبت بعدهما الكتب فى هذا الميدان . فذكرت تواليف فيه للغويين التالية أسماؤهم من المتوفَّين فى القرن الثالث : لأبى محمد يحيى بن المبارك اليزيدى (توفى ٢٠٢ هـ) ، والنضر بن الشميل (٢٠٣) ، وأبى عبيدة معمر بن المثنى (٢١٠) ، والأصمعى (٢١٣) ، والأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (٢١٥ أو ٢٢١) ، وأبى عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤) ، ومحمد ابن سلام الجمحى (٢٣١) ، وأبى عبد الرحمن عبد الله بن محمد العدوى المعروف بابن اليزيدى (تلميذ الفراء) وابن قتيبة (٢٧٦ هـ) وثعلب (٢٩١ هـ) ومحمد بن الحسن ابن دينار الأحول ، وأبى جعفر أحمد بن محمد بن يزداد الطبرى . ولا يعنى هذا الترتيب أن الأول منهم ألف كتابه قبل الثانى ، فربما تقدم الثانى منهم الأول على الرغم من تواريخ الوفاة ، لأن المدة بين وفيات كثير منهم قليلة جدا . ولم ينسب للأصمعى كتاباً فى الغريب ، غيرُ السيوطى . ولكن هذه النسبة يشك فى صحتها ، إذ اشتهر عن الأصمعى (أنه لم يكن يحب التعرض لتفسير ألفاظ القرآن تورعا وتدينا) .

وقد فقدت هذه الكتب جميعا — سوى غريب ابن قتيبة ، ولم يصل إلينا

(١) معجم الأدباء ١/١٠٨ .

ما يصفها و يلقى ضوءا على نهجها إلا كتابين . روى ياقوت فى معجم الأدباء[1] أن كتاب أبى عبيد « فى غريب القرآن منتزع من كتاب أبى عبيدة » . ووصف ابن النديم[2] كتاب ثعلب بأنه « لطيف » : أى صغير .

أما « غريب القرآن » لابن قتيبة ، فتملك دار الكتب المصرية مصورة منه (١٢٠٥ تفسير) وهى فى أربع وأربعين ومئتى صفحة من القطع الكبير . وقد وضح غرضه ومنهجه فى مقدمته ، فقال : « وغرضنا الذى امتثلناه فى كتابنا هذا أن نختصر ونكمل ، وأن نوضح ونجمل ، وأن نستشهد على اللفظ المبتذل ، ولا نكثر على الحرف المستعمل ، وألا نحشو كتابنا بالنحو و بالحديث والأسانيد . فإنا لو فعلنا ذلك فى نقل الحديث ، لاحتجنا إلى أن نأتى بتفسير السلف رحمة الله عليهم بعينه . ولو أتينا بتلك الألفاظ ، كان كتابنا كسائر الكتب التى ألفها نقلة الحديث ، ولو تكلفنا — بعد اقتصاص اختلافهم — تبيين معانيهم ، وفتق جملهم بألفاظنا ، وموضع الاختيار من ذلك الاختلاف ، و إقامة الدلائل عليه ، والإخبار عن العلة فيه ، لأسهبنا فى القول ، وأطلنا الكتاب ، وقطعنا منه طمع المتحفظ ، و باعدناه من بغية المتأدب ، وتكلفنا من نقل الحديث ما قد وفيناه وكفيناه » .

وقصر فيها أيضا ميدان بحثه على « غريب القرآن دون تأويل مشكله ، إذ كنا قد أفردنا للمشكل كتابا جامعا كافيا بحمد الله » . وأشار إلى مراجعه وخطته بإزائها فى قوله : « وكتابنا هذا مستنبط من كتب المفسرين ، وكتب أصحاب اللغة العالمين ، لم نخرج فيه عن مذهبهم ، ولا تكلفنا فى شىء منه بآرائنا غير معانيهم ، بعد اختيار فى الحرف أولى الأقاويل فى اللغة ، وأشبهها بقصة الآية ، ونبذنا منكر التأويل ، ومنحول التفسير » .

و يتضح تقسيم ابن قتيبة كتابه ، من قوله : « نفتتح كتابنا هذا بذكر أسمائه الحسنى ، وصفاته العُلَى ، فنخبر بتأويلها واشتقاقها ، ونتبع ذلك ألفاظا كثر ترددها

---

(١) معجم الأدباء ١٦ / ٢٦٠ (٢) الفهرست ٧٤

فى الكتاب ، لم نر بعض السور أولى بها من بعض ، ثم نبتدىء فى تفسير غريب القرآن » فهو إذن ثلاثة أقسام ، أولها يشغل ما بين صفحتى ٣ ، ١١ ، وثانيها ما بين صفحتى ١١ ، ١٩ والبقية للغريب .

ولم يراع المؤلف أى ترتيب فى القسمين الأولين ، فقد ذكر فى أولهما الرحمن ، فالرحيم ، فالسلام ، فالقيوم ، فالقَيَّام ، فالسُّبُّوح . . . وفى الثانى الجن والناس ، فأبليس فالأنفس ، فالشرك . . الخ . أما القسم الثالث فجعله أقساماً وفقاً للسور ، وسار فيه على ترتيبها فى المصحف .

ومنهج كتاب ابن قتيبة خليط من منهجى كتب اللغة وكتب التفسير ، فهو يضم ظواهرهما معا . فبينما يفسّر الألفاظ لغويا ، ويستشهد عليها كثيرا بالأشعار والأحاديث وأقوال العرب ، ويبين وزنها أحيانا ، يُفسرها قرآنيا ، فيبين فى السور المدنىّ من المكىّ أحيانا ، ويقتبس أقوال مشهورى المفسرين ، وكثيرا ما أحال على كتابه فى المشكل .

وعُزى إلى بعض من توفى فى القرن الرابع كتب فى غريب القرآن أيضا ، وأشهرهم أبو طالب المفضل بن سلَمة (٣٠٨) ، وابن دُريد (٢٢٣ — ٣٢١) ، ولم يتم كتابه ، وأبو زيد أحمد بن سهل البلخى (٣٢٢) ، ونفطويه (٣٢٣) ، ومحمد بن عُزيز السِّجستانى (٣٣٠) ، وأبو عمرو محمد بن عبد الواحد الزاهد (٣٤٥) ، وأبو بكر أحمد ابن كامل بن خلف بن شجرة (٢٦٠ — ٣٥٠) ، وأبو بكر محمد بن الحسن الأنصارى النقاش (٣٥١) ، ومحمد بن عثمان الجعد (من أصحاب ابن كيسان) ، وأبو الحسن إبراهيم بن عبد الرحيم العروضى من طبقة ابن درستويه ، وعلى ابن سليمان الأخفش .

ووصل إلينا من كتب هذا القرن كتاب السجستانى ، وروى أبو البركات الأنبارى[1] أن السجستانى صنف كتابه « فى خمس عشرة سنة ، وكان يقرؤه على

---

(١) نزهة الألبا ٣٨٦ .

شيخه أبى بكر بن الأنبارى ، فكان يصلح له فيه مواضع » . وقد طبع هذا الكتاب الأستاذ مصطفى عنانى عام ١٩٣٦ م وعنوانه « نزهة القلوب » . و يختلف هذا الكتاب عن غريب أبى عبيدة كل الاختلاف ، فلا مقدمة له يشرح فيها منهجه ، ولا أقسام به ، وإنما الألفاظ الغريبة ترتب وفقاً للحرف الأول منها وحده . وكان السجستانى يقسم الحرف الواحد فى ترتيبه إلى ثلاثة أبواب ، فيقدم المفتوح ، ثم المضموم ، ثم المكسور . ولا يعتبر الحرف الثانى ومابعده ، فيورد الألفاظ المبدوءة بالحرف الواحد مختلطة فى غير نظام . والتفسير لغوىّ يكاد يكون خالصا ، فالنزهة مختصرة ، تقع فى ٢٣٠ صفحة من القطع الصغير (مثل كتب الجيب) والألفاظ تفسر تفسيرا سريعا مختصرا ، لا تَرِد فيه أسماء اللغويين ولا المفسرين ولا الشواهد . وقد أعجب به الباحثون ، واعتبروا مؤلفه «أجاد فيه » وألف أبو العباس أحمد بن عبد الجليل التُّدْميرى (٥٥٥ هـ) كتابا فى شرح شواهده » .

ومن مؤلفى غريب القرآن الذين تُوفُّوا فى القرن الخامس ، أبو القاسم الحسين ابن محمد الراغب الأصفهانى (كان حيا فى أوائل القرن الخامس) وأحمد بن محمد المرزوقى (٤٣١) ، ومكى بن محمد القيسى (٣٥٥ — ٤٣٧) ، ومحمد بن يوسف الكفرطابى (٤٥٣) ، وعبد الواحد بن أحمد المليحى (٤٦٣) .

وذكر ياقوت وابن خلكان أن كتاب القيسى المسمى « مشكل غريب القرآن » كان فى ثلاثة أجزاء . و بقى كتاب الراغب المسمّى « المفردات فى غريب القرآن » وطبع بالمطبعة الميمنية عام ١٣٢٤ هـ . وقد قدم الراغب بين يدى كتابه مقدمة طويلة ، ذكر فيها بعض رسائله عن القرآن ، وأهمية معرفة ألفاظه ، وتعرض لمنهجه فى كتابه ، فقال : « وقد استخرت الله تعالى فى إملاء كتاب مستوفًى فيه مفردات ألفاظ القرآن على حروف التهجى ، فنقدم ما أوله الألف ثم الباء ، على ترتيب حروف المعجم ، معتبرا فيه أوائل حروفه الأصلية دون الزوائد ، والإشارة فيه إلى المناسبات التى بين الألفاظ المستعارات منها والمشتقات ، حسبما يحتمل التوسع

فى هذا الكتاب » . وإذن فقد حاول فيه الاستيفاء والتوسع ، والترتيب بحسب الحروف الأصلية للألفاظ ، بالتدرج من أولها إلى آخرها وكان هذا الترتيب أيسر ترتيب وصل إليه العرب ، وأعجبوا به كل إعجاب . ولكن اختل عند المؤلف بعض الأبنية ، وهى الثنائى المقصور « أبّ » والمضاعف الثنائى ، والمهموز ، والمعتل . فكان يقدم الثنائى المقصور فى أول « فصوله » أيًا كان الأصل الثالث الذى يدعيه له النحويون . وقد نسمى هذا اختلالا حين ننظر إليه من منظار الصرفيين ، وهو فى الواقع حقيقة لا خلل فيها . وحار فى المضاعف الثنائى ، فقدمه على جميع المواد فى أغلب الأحيان ، وأخره فى بعضها على الجميع . وتخلص من المهموز الحرف الثانى أو الثالث ... بوضعه مع المعتل . ولم يراع فى هذا التفرقة بين الواوى واليائى .

أما علاجه للألفاظ ، فكان لغويا ، راعى فيه التفسير الواضح ، والالتفات إلى بعض المشتقات ، ودوران اللفظ فى الآيات المختلفة ، والإتيان بالشواهد من الحديث والشعر ، والتزم إيراد ما يؤخذ من اللفظ من مجاز وتشبيه . ولم يورد فى أقواله أسماء لغويين ولا مفسرين إلا نادرا على الرغم من إطالته فى الشرح . وقد أصبح هذا الكتاب علما بارزا فى هذا الفرع من العلوم ، بفضل ترتيبه وعلاجه الاستعمال المجازىّ ، ومحاولته تتبع دوران اللفظ فى القرآن . وإنه لجدير بمكانته هذه على الرغم من قصور محاولاته ، فهو الرائد الذى لم يجد من يسير خلفه ، ويكمل عمله ؛ فكتابه أشبه ما يكون بمعجم كامل للألفاظ القرآنية .

وألف فى الغريب من أهل القرن السادس ابن الجوزى (٥٠٨ — ٥٦٨) وسماه « الأريب » . ولم يصل إلينا شىء عن هذا الكتاب .

وممن توفى فى القرن السابع وينسب إليهم كتب فى الغريب : عمر بن محمد المعروف بابن الشِّحنة (٦٠٦) وأبو محمد عبد الرحمن بن عبد المنعم الخزرجى (٦٦٣) ، ومحمد بن أبى بكر بن عبد القادر الرازى (ألف كتابه عام ٦٦٨) . وذكر حاجى

خليفة كتاب الرازى فقال[1] « ذكر فيه أن طلبة العلم وحملة القرآن سألوه أن يجمع لهم تفسير غريب القرآن فأجاب » ، ورتبه ترتيب الجوهرى ، ضم فيه متنا من الإعراب والمعانى ، وفرغ من تعليقه فى سنة ٦٦٨ » .

وتقتنى دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة من كتاب ابن الشحنة (١٦٨ تفسير) ولكنها ناقصة من أولها . والكتاب أقرب إلى كتب التفسير منه إلى كتب اللغة ، بخلاف الكتب السابقة . فالمؤلف يعنى بأقوال المفسرين واختلافاتهم ولذلك تظهر أسماؤهم بكثرة عنده . أما أسماء اللغويين وأصحاب الغريب فقليلة نادرة . والعلاج مختصر ترد فيه شواهد شعرية . وقد سار المؤلف فى ترتيبه بحسب ترتيب السور فى المصحف .

أما أهل القرن الثامن فألف منهم أبو حيّان النحوى (٦٥٤ — ٧٤٥) وعلاء الدين على بن عثمان الماردينى الحنفى (٧٥٠) وابن السَّمين الحلبى[2] . وقال حاجى خليفة عن الثالث منهم[2] « ولابن السمين الحلبى أيضا مفردات القرآن ، وهو أحسن الكتب المؤلفة فى هذا الشأن . و بقى من هذه الكتب كتابا الماردينى وأبى حيّان ، أما الأول فقد فرغ من تأليف كتابه » ، المسمى « بهجة الأريب فى بيان ما فى كتاب الله من الغريب » فى صبيحة يوم الجمعة الرابع والعشرين من ربيع الأول عام ٧٣٦ ، كما ترى فى المخطوط المحفوظ فى دار الكتب المصرية تحت رقم ٥٤٩ تفسير . ووضح المؤلف غرضه ومنهجه ومراجعه فى المقدمة فى قوله « فحملنى ذلك [أى جهل الناس] على أن جمعت فى غريب القرآن كتابا غريبا مسلكه ، قريبا مدركه ، صغيرا حجمه ، غزيرا علمه ، يبهج الخاطر ، و يروق الناظر ، ألفته من غريب أبى بكر العزيزى [السجستانى] وأبى محمد بن قتيبة وأبى عُبيد الهَرَوى

---

(١) كشف الظنون ٤ : ٣٣١ .

(٢) ذكر ابن حجر (الدرر الكامنة ١ : ٣٤٠) والسيوطى (البغية ١٧٥) أحمد ابن يوسف بن عبد الدائم بن محمد الحلبى شهاب الدين المعروف بالسمين المتوفى عام ٧٥٦ ، عنى بالدراسات القرآنية ، ولعله هو ابن السمين الذى ذكره حاجى خليفة ، أو لعل هذا ابنه .

وتفسير جار الله الزمخشري . . . ورأيت ترتيبه على السور مقللا لألفاظه ، ومسهلا له على حفاظه » . إذن فقد كان يرمى إلى الاختصار والإحاطة والترتيب على السور .
وقد كان كتابه كذلك ، فأهم ظواهره الإيجاز ، وغلبة الناحية اللغوية عليه أكثر من التفسير ، وقلة الاستشهاد ، وندرة أسماء المفسرين . والكتاب فى ٤٩ ورقة من من الحجم الكبير . وأما كتاب أبى حيان المسمى « تحفة الأريب ، بما فى القرآن من الغريب » فقد أشرف على طبعه فى عام ١٩٣٦ محمد سعيد بن مصطفى الوردى النعسانى ، وذيل عليه فى هوامشه بما فى الألفاظ التى ذكرها من قراءات و بما أغفله المصنف من غريب . وقد لجأ المؤلف إلى ترتيبه وفقا لنظام غريب يأخذ من نظام الجوهرى فى المعاجم بعض الشيء . فقد رتب الألفاظ وفقا لحرفها الأول فالأخير معا ، ثم لم يراع ترتيب الحشو ، وأتى به مهملا . ففى حرف الخاء مثلا نجد الألفاظ على النحو التالى خسأ ، خبأ ، ثم خطب ، ثم خبت ، ثم خرج ، ثم خلد ، خدد ، خمد ، خضد . . . الخ ، ولم يدخل فى اعتباره سوى الحروف الأصلية وحدها . أما العلاج فغاية فى الاختصار ، مقصور على الشرح اللغوى السريع اللفظ ولا يبين فيه الآية التى ورد فيها ، ولا أثر فيه لأسماء لغويين ولا مفسرين ولا شواهد ولا ما إلى ذلك . وقد يسر ذلك لطابعه أن يضعه فى جداول ، صَفٌّ منها للفظ والثانى للشرح . فشغل ١٣٨ صفحة من القطع الصغير (كتب الجيب) لا خطر لها .

ولما رأى الشيخ قاسم الحنفى ذلك الترتيب ، أحب أن يهذبه ليسره ، وأن يزيد عليه بعض ألفاظ قليلة ، فألف كتابه « مختصر كتاب التحفة فى غريب القرآن » وتقتنى دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة منه (برقم ٢٣٤ تفسير) ، وقد بين فى مقدمته القصيرة ما دعاه إلى اختصاره فقال « لما رأيت كتاب التحفة فى غريب القرآن عِقدا تناثرت درره ، أحببت أن أنظمه فى أقرب سلك ، وهو الحرف الأول والثانى من الحروف الأصلية مميزا ما زدت بقلت » . ولم يغير الحنفى شيئا من عبارة أبى حيان ، فيما عدا الترتيب ، والقليل الذى زاده .

ومن المتوفين فى القرن التاسع ألف زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقى فى عام ٨٥٦ ﻫ « ألفية فى غريب القرآن » وأحمد بن محمد الهائم المصرى فى عام ٨٠٨ ﻫ « التبيان فى غريب القرآن » ، والمقريزى المتوفى عام ٨٤٥ « غريب القرآن » ولم نعثر عليه .

أما العراقى فقد التزم فى « ألفيته » أن يرتب ألفاظها وفقاً لحروفها الأصول بالتدرج من أولها إلى آخرها ، وأن يذكر الألفاظ بصورتها التى هى عليها فى القرآن ما أمكنه ذلك . وكان يقتصر على ذكر الكلمة وشرحها بكل اختصار ، ويخيل إلى أنه استقى شرحه من تحفة أبى حيان . ولا شك أن النظم فى هذا النوع من الكتب لا قيمة علمية له .

وقد نشر هذه الألفية « الأستاذ مصطفى بن حنفى بن حسن الذهبى المصرى (١٢٨٠ ﻫ) فى رسالة تفسير « غريب القرآن العظيم » أتمها فى غرة ربيع الأول سنة ١٢٧١ ﻫ وطبعت فى مطبعة السيد محمد شعراوى فى ٢٩ صفحة . وسار فيها على ترتيب الألفية ، غير أنه اختصرها فحذف بعض ما أوردت من ألفاظ ، وبعض ما قالت فى التفسيرات . ولا قيمة تذكر لهذه الرسالة .

وأما ابن الهائم المصرى فاعتمد صراحة على كتاب محمد بن عُزيز السجستانى ، ولكنه هذبه ورتبه واختصره قليلا وزاد عليه ، قال فى مقدمته « وأن من أنفس ما صنف فى تفسير غريب القرآن مصنف الإمام أبى بكر محمد بن عزيز المنسوب إلى سجستان ، إلا أنه يحوج المستغرب لكلمات سوره إلى كشف حروف وأوراق كثيرة ، لا سيما فى السور الطوال . . . فرأيت أن أجمع ما تفرق من غريب كل سورة فيما هو كالفصل ، مع زيادة أشياء فى بعض المواضع على الأصل ، لتسهل مطالعته وتتم فائدته ؛ فشرعت فيه متوخيا للتسهيل ، مجتنبا للإكثار والتطويل . . . حريصا على أن آتى بعبارته فى الأكثر ، وألا أخل منه بشىء ألا ما تكرر . والمزيدُ [أى الذى زاده هو] وأن ارتبط بالأصل فى العبارة ، فيكفيه للتمييز بينهما زاى ودارة » .

وهذا الكتاب قريب الشبه بكتاب المارديني السابق ذكره ، في ترتيبهما وفقا للسور ، واختصارهما ، وقلة تعرضهما للشواهد و إيرادهما لأسماء المفسرين واللغويين ، وغلبة الناحية اللغوية . ولكنه يختلف عنه في ظهور الرأى والدارة إشارة إلى زياداته عما في كتاب العزيزى ، وفي كونه أقل اختصارا من سابقه ، حتى وقع في ٧٦ ورقة من الحجم الكبير ، وفي ميله إلى إيراد أكثر معانى اللفظ الذى يفسره ، سواء ارتبطت هذه المعانى بالآية التى وقع فيها اللفظ أو لم ترتبط .

ولا شك أن هناك كتبا غير التى تناولنا فى هذا الفن ، ولكننا لم نحاول الاستقصاء الشامل ، فهمنا استنباط الظواهر العامة ، والمعالم الكبرى لهذه الحركة اللغوية .

وصفوة القول فى هذه الحركة : أنها الحركة العلمية الأولى فى الإسلام ، بدأت فى عصر مبكر لا يعدو النصف الأول من القرن الأول للهجرة ، ودونت بعد هذا التاريخ بقليل ، وسارت فى طريقين للانتظام : الترتيب وفقا للسور فى المصحف ، وهو أقدمها ، والترتيب الألف بائى . واستمرا فى الوجود فى حياة الحركة كلها . وكانت الألفاظ ترتب فى داخل هذه السور بحسب ورودها فى الآيات أيضا . أما الترتيب الألف بائى ، فابتدأ معقدا عند العزيزى فى القرن الرابع من جهة ، ومبسطا من أخرى ، معقد من حيث فصله بين المفتوح والمضموم والمكسور ، ومبسط من حيث إدخاله الحروف الأصلية والمزيدة فى اعتباره . وكان من آثار هذا التعقيد أن لم يتبعه أحد من المؤلفين غير صاحبه ، وأن الذين اعتمدوا على كتابه غيروا هذا الترتيب إلى الترتيب بحسب السور ، مثل المارديني وابن الهائم . ولكن هذا الترتيب ارتقى سريعا ، فتخلص من كل تعقيداته وقيوده ، وخب إلى قمة الانتظام فى القرن الخامس ، على يد الراغب الأصفهانى ، الذى اعتبر الحروف الأصلية وحدها ونظر إلى الألفاظ من أولها إلى آخرها . وقد غفل عن بعض آثار الضعف المتخلفة فى ترتيبه فى الثنائى والمضاعف والمعتل والمهموز ، ولكنها لا تشوه عمله لقلتها . ولم يرض من جاء بعد

الراغب عن الحياة معه بين القمم ، فعدل الرازى فى القرن السابع عن ترتيبه ، واصطنع ترتيب الجوهرى ، وجمع أبو حيان بين ترتيبى الراغب والجوهرى ، وأسقط الحشو ، فكان ترتيبه غاية فى التعقيد ، ثم رجع العراقى فى القرن التاسع إلى ترتيب الراغب .

ووجدت فى علاج الألفاظ نفسها مذاهب ، فكان من المؤلفين من جمع فى كتابه من كل شىء ، مثل ابن قتيبة ، ومنهم من مال إلى الاختصار ، مثل المتأخرين ولاسيما أبو حيان ، ومنهم من كان يأخذ من المفسرين ، كابن قتيبة وابن الشِّحنة ، ومنهم من غلبت عليه النظرة اللغوية كسائرهم ، فاختفت من كتبهم أسماء مجاهد وعكرمة والحسن وغيرهم ؛ واعتمدوا جميعا على الشعر فى الاستشهاد منذ أولهم أبان البكرىّ ، ثم اعتمد ابن قتيبة على الحديث أيضا ، وانتقل ذلك منهما إلى غيرهما ، وحاول بعضهم أن يتتبع دوران الألفاظ فى الصور المختلفة ، فظهر ذلك بصورة أولية بادئة عند العُزيزى ، واشتد إلى درجة لا بأس بها عند الراغب ، واختلف عنهم هذا فى عنايته بالصور المجازية المستمدة من الألفاظ القرآنية ، ويدل هذا على أن الراغب هو القمة التى وصلت إليها حركة التأليف فى غريب القرآن ، فى الترتيب والعلاج .

وقامت حول القرآن دراسات أخرى باسم : « معانى القرآن ، وتفسير القرآن ، ومشكل القرآن » . ولكن « المعانى » هى النواة الأولى للتفسير ، فهى أقرب إلى كتب الشروح ، منها إلى الكتب اللغوية الخالصة ، ولذلك لا ندخلها فى دراستنا هنا ، مَثَلُها فى ذلك مثل كتب التفسير . والفرق بينهما أن كتب المعانى كانت تختار من الآيات ، أما كتب التفسير ، فكانت تحاول ألا تترك شيئاً بغير شرح ، وأن كتب المعانى هى الصورة الأولى لكتب التفسير . وكذلك لن ندرس كتب «المشكل» ، لأنها تتسم بناحية دينية تفسيرية ، إذ تحاول إزالة التخالف أو التعارض بين الآيات المختلفة بالتأويل وكشف الستار عن ظروف كل آية ، وما شابه ذلك ، ومن الطبيعى أن هذه الكتب جميعها تتصل باللغة بصلات كبيرة ، ولكنها ليست فى شدة صلة كتب غريب القرآن بها ، ويعنينا هنا أن بعض المؤلفين جمع بين بعض كتب

الغريب والمشكل ، مثل محمد بن أحمد بن مطرِّف الكنانى الأندلسى (٣٨٧ — ٤٥٤) ، فقد جمع فى كتابه « القُرْطين » بين كتابى مشكل القرآن وغريبه لابن قتيبة . ولم يتصرف المؤلف فى أيٍّ من الكتابين بزيادة ولا نقص ، وجمع بين أقوالها فى كل مسألة ، مع تمييز ما فى الغريب بحرف « غ » وما فى المشكل بحرف « ش » . وأظننا بكلامنا عن غريب ابن قتيبة من قبل ، استغنينا عن إعادة الكلام ثانية هنا .

٢ — غريب الحديث

لم يبدأ التدوين فى هذا الفرع من اللغة مع نظيره « غريب القرآن » ، بل تأخر كثيرا ، وإن كان من المحتمل أن الكلام فيهما بدأ فى وقت واحد ، فقد رأينا كتابا فى غريب القرآن ينسب إلى عبد الله بن عباس ، ولكننا لم نجد كتبا فى غريب الحديث تنسب إلى هذا الحبر ، أو أحد من معاصريه ، أو تلاميذه المباشرين.

عزا أكثر الباحثين الكتاب الأول فى غريب الحديث إلى أبى عبيدة معمر بن المثنى (٢١٠ هـ) تبعا لابن الأثير ، ولكن هذا القول يجب ألا يؤخذ قضية مسلمة ، فقد نسب ابن النديم[1] الكتاب الأول من هذا النوع إلى أبى عدنان عبد الرحمن ابن عبد الأعلى ، إذ قال «وله... كتاب غريب الحديث ، وترجمته : «ماجاء من الحديث المأثور عن النبى صلى الله عليه وسلم مفسرا » ، وعلى أثره « ما فسر العلماء من السلف » .

وكان أبو عدنان راوية « لأبى البيداء الرياحىّ » ، وهو معاصر ليونس ابن حبيب ، أستاذ أبى عبيدة» . فأبو عدنان إذن وأبو عبيدة متعاصران ، ومن المحتمل أن يسبق أحدهما الآخر فى التأليف فى غريب الحديث . ولكن إذا كان لنا أن نعتمد على مؤرخ ، فالأجدر بالترجيح ابن النديم ، لأنه أقدمهم وأقربهم إلى عصر هؤلاء المؤرخين ؛ فنقدم بذلك أبا عدنان على أبى عبيدة . ولم يصل إلينا كتاب أبى عدنان ،

(١) الخطيب : تاريخ بغداد ١٢/٤٠٤

ولكن وصفه ابن درستويه فى قوله[1] : « ذكر فيه الأسانيد ، وصنفه على أبواب السُّنَن والفقه ، إلا أنه ليس بالكبير » . ولم يصل إلينا كتاب أبى عبيدة أيضا ، ولكنه دخل فى كتب الغريب التى ألفت بعده . ووصفه ابن الأثير فى مقدمته بقوله « فقيل إن أول من جمع فى هذا الفن شيئاً وألف ، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى . فجمع من ألفاظ غريب الحديث والأثر كتابا صغيرا ، ذا أوراق معدودات . ولم تكن قلته لجهله بغيره من غريب الحديث ، وإنما كان ذلك لأمرين : أحدهما : أن كل مبتدئ لشىء لم يسبق إليه ، ومبتدع لأمر لم يُتَقدم فيه عليه ، فإنه يكون قليلا ثم يكثر ، وصغيرا ثم يكبُر . والثانى : أن الناس يومئذ كان فيهم بقية ، وعندهم معرفة ، فلم يكن الجهل قد عم ، ولا الخطب قد طَمّ » .

وقد نقد إبراهيم الحربىّ كتاب أبى عبيد ، باحتوائه على عدة أحاديث لا أصل لها ، أخذها من كتاب أبى عبيدة ، مما يدل على أن الحربىّ كان لا يثق بأحاديث أبى عبيدة المذكورة فى كتابه ، وإن كان غيره وثّق أبا عبيدة ، كما يظهر من تهذيب ابن حجر . وقد صنف أبو سعيد أحمد بن أبى خالد الضرير الكندىّ (٢١٤ هـ) وعبد الواحد بن أحمد المليحى (٤٦٢ هـ) وموفق الدين عبد اللطيف ابن يوسف البغدادى (٥٥٧ — ٦٢٩) كتبا فى الرد عليه . ولم أراع فى وضع كتاب أبى عبيدة تاريخ وفاته ، لما اشتهر عنه من أنه المؤلف الأول فى ذلك النوع ، ولكنى سأتّبع هذه التواريخ فى الكتب التالية .

وذهب ابن الأثير فى مقدمته إلى أن النضر بن شُمَيل (٢٠٣ هـ) تلا أبا عبيدة فى التأليف ، قال « ثم جمع أبو الحسن النضر بن شميل المازنىّ بعده كتابا فى غريب الحديث أكبر من كتاب أبى عبيدة ، وشرح فيه وبسط ، على صغر حجمه ولطفه » .

ثم ألف أيضا من اللغويين المتوفَّين فى القرن الثالث ، أبو عمرو الشيبانى

(١) نفس المصدر — ١٢/٤٠٥ .

« (٢٠٦ هـ) وقُطرب (٢٠٦ هـ) والأصمعيّ (٢١٣ هـ) الذى وصف ابن الأثير كتابه بقوله « ثم جمع عبد الملك بن قُرَيب الأصمعيّ — وكان فى عصر أبى عبيدة وتأخر عنه — كتابا أحسن فيه الصنع وأجاد ، ونيّف على كتابه وزاد » . ثم ألف منهم أيضا أبو زيد الأنصارى (٢١٥ هـ) والحسن بن محبوب السراد (من أصحاب الرضا المتوفى ٢٠٢ هـ) وسلمة ابن عاصم الكوفىّ (أخذ عن الفراء) . وكانت هذه الكتب جميعها صغيرة لا تعرف الترتيب، ولعلها ألفت فى القرن الثانى ، لا الثالث ، كما قد يستفاد من قول ابن الأثير : وكذلك [ألف] محمد بن المستنير المعروف بقطرب ، وغيره من أئمة اللغة والفقه « جمعوا أحاديث تكلموا على لغتها ومعناها فى أوراق ذوات عدد ، ولم يكن أحدهم ينفرد عن غيره بكبير حديث لم يذكره الآخر . واستمرت الحال إلى زمن أبى عُبيد القاسم بن سلاّم ، وذلك بعد المئتين » .

وألف أبو عبيد (٢٢٤ هـ) كتابه المشهور « غريب الحديث » فأطال ونظّم ، وانتزع إعجاب الباحثين . وقال الخطّابى فى مقدمة « غريبه[١] » : بلغنى أن أبا عبيد مكث فى كتابه أربعين سنة ، يسأل العلماء عما أودعه من تفسير « الحديث والأثر » وقد جمع فيه ما فى كتب المؤلفين السابقين عليه .

ونهج فيه أبو عبيد نهج كتب المسانيد ، فأفرد أحاديث الرسول ، وأحاديث كل رجل من الصحابة والتابعين على حدته ، وأورد الأحاديث فى كل مسند بدون أى ترتيب . وتقدم النسخة التى فى دار الكتب المصرية (تحت رقم ٢٠٥١ حديث) بعبارة « وقال أبو عبيد فى حديث النبى صلى الله عليه وسلم . . . . » فى مسند النبىّ صلى الله عليه وسلم ، ثم يذكر الحديث ، ثم سنده ، ثم يشرح لفظه المعقود له الباب ، ثم ينتقل إلى حديث آخر . وراعى فى شرح الغريب تفسير اللفظ ، و إيراد بعض المشتقات القليلة ، مثل الفعل، والمصدر، والاستشهاد على المعنى من القرآن والشعر ، و بعض الأحاديث الأخرى التى قد تُرفع إلى الراوى نفسه المفرد له المسند ، أو غيره .

(١) ابن الأثير — النهاية ٦ .

وقد أعجب الناس به منذ ظهوره ، من لغويين وفقهاء وغيرهم . قال ابن درستويه[1] «رغب فيه أهل الحديث والفقه واللغة ، لاجتماع ما يحتاجون إليه فيه » . وقال عبد الله ابن أحمد بن حنبل[2] : «عرضت كتاب الحديث على أبي فاستحسنه وقال : جزاه الله تعالى خيراً » ونقده آخرون ، و بينوا الصلة بينه و بين كتاب الأصمعيّ وأبي عبيدة ، قال أبو الطيب اللغوى[3] : «وأما كتابه في غريب الحديث ، فإنه اعتمد فيه على كتاب أبي عبيدة فى غريب الحديث » . وهو قول لا يمكن تصديقه ، لضخامة كتاب أبي عبيدة ، ووصف المؤرخين كتاب أبي عبيدة بالقلة المفرطة . وقال إبراهيم الحربيّ[4] : « وكتاب غريب الحديث فيه أقل من مئتي حرف (سمعت) والباقي (قال الأصمعيّ) و (قال أبو عمرو) . وفيه خمسة وأربعون حديثاً لا أصل لها ، أتى فيها أبو عبيد من أبي عبيدة معمر بن المثنى» . وقال مرة أخرى[5] : «إن فى كتاب غريب الحديث الذى صنفه أبو عبيد ، ثلاثة وخمسين حديثاً ليس لها أصل » .

وقد ألف ابن قتيبة وعلى بن حمزة البصرى (٣٧٥ هـ) وحسن بن عبد الله المعروف بلكذه أو لغذه ، وصَمُودا ، كتبا في الرد عليه . وألف أبو الحسن على بن عبد الله ابن محمد بن أبي جرادة (٥٤٨ هـ) كتابا ، قال عنه ياقوت[6] « رتب غريب الحديث لأبي عبيد على حروف المعجم ، رأيته بخطه ، وشرع فى شرح أبياته شروعاً لم يقصر فيه ، ظفرت منه بكراريس من مسوّداته ، لأنه لم يتم » .

وألف أيضاً ابن الأعرابى (٢٣١ هـ) وعمرو بن أبى عمرو الشيبانى (٢٣١ هـ) وعلى ابن المغيرة الأثرم (٢٣٢ هـ) وعبد الملك بن حبيب الإلبيرى (٢٣٩ هـ) ومحمد بن حبيب (٣٤٥ هـ) فى غريب الحديث وأبو جعفر محمد بن عبد الله بن قادم

(١) الخطيب : تاريخ بغداد ١٢/٤٠٥ .
(٢) ابن الأنبارى : النزهة ١٩١
(٣) ياقوت : معجم الأدباء ٦/١٦٣ .
(٤) الخطيب : تاريخ بغداد ١٢/٤١٣ .
(٥) ياقوت : معجم الأدباء ١/١٢١ .
(٦) معجم الأدباء ١٦/١٠ .

(٢٥١ هـ) وشَمِر بن حمدويه الهروىّ (٢٥٥ هـ) ، وكان كتابه كبيرا جدا ، وثابت ابن عبد العزيز وراق أبى عبيد ابن سلام . وكل هذه الكتب مفقودة ، لم نعثر على شىء منها بعد .

ولا زال كتاب ابن قتيبة (٢٧٦ هـ) بعيداً عن أيدينا ، ولكن ابن الأثير وصفه وصفاً جميلا . قال : « و بقى على ذلك كتابه [يريد كتاب أبى عبيد] فى أيدى الناس ، يرجعون إليه،و يعتمدون فى غريب الحديث عليه ، إلى عصر أبى محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينورى رحمه الله . فصنف كتابه المشهور فى غريب الحديث والآثار ، حذا فيه حذو أبى عبيد ، ولم يودعه شيئاً من الأحاديث المودعة كتاب أبى عبيدة ، إلا ما دعت إليه حاجة ، من زيادة شرح و بيان ، أو استدراك ، أو اعتراض . فجاء كتابه مثل كتاب أبى عبيد ، أو أكبر منه » .

وقال فى مقدمة كتابه « وقد كنت زماناً أرى أن كتاب أبى عبيد قد جمع تفسير غريب الحديث ، وأن الناظر فيه مستغن به . ثم تعقبت ذلك بالنظر والتفتيش والمذاكرة ، فوجدت ما ترك نحوا مما ذكر . فتتبعت ما أغفل ، وفسرته على نحو مما فسر ، وأرجو ألا يكون بقى بعد هذين الكتابين من غريب الحديث ما يكون لأحد فيه مقال » .

وامتاز كتاب ابن قتيبة بالوضوح ، وتتبع الألفاظ فى الأحاديث المختلفة ، والميل إلى الميدان اللغوىّ ، على حين امتاز كتاب أبى عبيد بالميل إلى الميدان الفقهى ؛ قال الخطّابى فى مقدمة غريبه[١] وهو يذكر كتب غريب الحديث « ليس لواحد من هذه الكتب التى ذكرناها أن يكون شىء منها على منهاج كتاب أبى عبيد ، فى بيان اللفظ وصحة المعنى وجودة الاستنباط وكثرة الفقه ، ولا أن يكون من جنس كتاب ابن قتيبة فى إشباع التفسير ، و إيراد الحجة ، وذكر النظائر ، وتخليص المعانى » .

وقد أدخل أبو عبيد وابن قتيبة كل الكتب السابقة فى كتابيهما ؛ قال الخطّابى

---

(١) ابن الأثير — النهاية ١/٦ .

« إنما هى [الكتب القديمة] أو عامتها ، إذا تقسمت وقعت بين مقصر لا يورد فى كتابه إلا أطرافا وسواقط من الحديث ، ثم لا يوفيها حقها من إشباع التفسير ، وإيضاح المعنى ، و بين مطيل يسرد الأحاديث المشهورة ، التى لا يكاد يشكل منها شىء ، ثم يتكلف تفسيرها و يطنب فيها . وفى الكتابين غنى ومندوحة عن كل كتاب ذكرناه قبل ، إذ كانا قد أتيا على جماع ما تضمنت الأحاديث المودعة فيهما من تفسير وتأويل ، وزادا عليه ، فصار أحق به ، وأملك له . ولعل الشىء بعد الشىء منها قد يفوتها » . وألف لُكْذة كتابا فى الرد عليه .

ووصل إلينا أيضاً وصف « غريب الحديث » لأبى إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربى (١٩٨ — ٢٨٥) . وقد سار المؤلف فيه على منهج أبى عبيد وابن قتيبة فى التقسيم ، إلا أنه فاقهما فى الإطالة جدا ، فجمع فيه ٢١ مسندا ذكرها ابن النديم ومحمد بن شاكر الكتبى[1] . وقال ابن الأثير عنه : « وهو كتاب كبير ذو مجلدات عدة ، جمع فيه و بسط القول ، واستقصى الأحاديث بطرق أسانيدها ، وأطاله بذكر متونها وألفاظها ، و إن لم يكن فيها إلا كلمة واحدة غريبة . فطال لذلك كتابه ، و بسبب طوله تُرِك وهُجِر ، و إن كان كثير الفوائد، جم المنافع ، فإن الرجل كان إماماً حافظا متقنا عارفا بالفقه والحديث واللغة والأدب » ؛ وكان كتابه يختلف عن كتاب أبى عبيد وابن قتيبة ، فى كونه مرتبا ، و إن ضيع طوله هذه الميزة ، قال ابن الأثير : « الكتب المصنفة التى ذكرناها لم يكن فيها كتاب صنف مرتبا ومقفًّى يرجع الإنسان عند طلبه الحديث إليه إلا كتاب الحربى ، وهو على طوله وعسر ترتيبه لا يوجد الحديث فيه إلا بعد تعب وعناء » .

وألف فيه المبرد (٢١٠ — ٢٨٦) ومحمد بن عبد السلام الخُشَنى (٢٨٦ هـ) وثعلب (٢٩١ هـ) وابن كيسان (٢٩٩ هـ) ، وكتابه نحو أربع مئة ورقة ، ومحمد ابن عثمان الجعد (كان حيا مشهورا فى عام ٢٧٩ هـ) . وقد وصف محمد بن خير

(١) الفهرست ٢٣١ وفوات الوفيات ١/٤ .

كتاب الخُشَنى فقال[1] « نيف على عشرين جزءا ، شرح حديث النبي عليه الصلاة والسلام فى أحد عشر جزءا ، وحديث الصحابة فى ستة أجزاء ، والتابعين فى خمسة أجزاء » . ويتضح من هذا الوصف أنه سار فيه على المسانيد .

وممن توفى فى القرن الرابع وألف فى غريب الحديث قاسم بن ثابت السَّرَقُسْطِى (٣٠٢ هـ) قال ياقوت[2] : « وهو كتاب حسن مشهور ، وذكره أبو محمد على بن أحمد وأثنى عليه وقال ما شأه أبو عبيد إلا بتقدم العصر » . وأبو محمد قاسم بن محمد الأنبارى (٣٠٤ هـ) وأبو موسى الحامض (٣٠٥ هـ) وابن دريد (٣٢١ هـ) وأبو بكر محمد ابن القاسم الأنبارى (٣٢٨ هـ) قال ابن خَلـكان فى وصف كتابه[3] : « قيل إنه خمسة وأربعون ألف ورقة . وقال ابن النديم[4] : « لم يتمه » . وأبو الحسين عمر بن محمد ابن القاضى (٣٢٨هـ) وصف السيوطى[5] كتابه بأنه « كبير لم يتم » . وابن درستويه (٢٥٨--٣٤٧ هـ) . والحضرمى (تلميذ الزاهد المطرزى الذى ألف كتاباً فى غريب مسند أحمد بن حنبل) وحمد بن محمد الخَطَّابى البستى (٣١٩ — ٣٨٨ هـ) .

وفقدت هذه الـكتب ، ولـكن حفظ ابن الأثير فى مقدمته جزءا كبيراً من مقدمة كتاب الخطّابى ، فوضح لنا كثيرا من أوجهه . فقد جمع فى كتابه ما فات أبا عبيد وابن قتيبة وسار على نهجهما ، فبلغ فى الحجم مبلغ كل منهما . ووصف الخطابى فى مقدمته الـكتب السابقة على كتابه فى الغريب ، كما يظهر مما اقتبسناه منه . وقد شرح فى كتابين آخرين ، صحيح البخارى وسنن أبى داود ، مما يدل على تخصصه فى شرح الحديث .

وقال ابن الأثير فى الـكتب الثلاثة : « فـكانت هذه الـكتب الثلاثة فى غريب

(١) فهرسة ما رواه عن شيوخه ١٩٥ .
(٢) معجم الأدباء ١٦ / ٣٣٨ .
(٣) وفيات الأعيان ١ / ٥٠٤
(٤) الفهرست ١٥ .
(٥) البغية ٣٦٤ .

الحديث والأثر أمهات الكتب ، وهى الدائرة فى أيدى الناس ، والتى يعول عليها علماء الأمصار » .

وألف جماعة ممن مات فى القرن الخامس ، مثل إسماعيل بن الحسن البيهقى (٤٠٢ هـ) وأبى الفتح سليم بن أيوب الرازىّ (٤٤٧ هـ) و إسماعيل بن عبد الغافر راوى صحيح مسلم (٤٤٩ هـ) . وتقتنى دار الكتب المصرية نسخة من كتاب الرازىّ باسم « تقريب الغريبين » (برقم ١٠١٧ تفسير) و يقول كاتبها إن أصلها مكتوب عام ٤٢٤هـ ، فهو إذن العام الذى ألفت فيه . و يقصد المؤلف بالغريبين غريبى أبى عبيد وابن قتيبة فى الحديث ، فقد اختصرهما فى كتاب ولم يزد عليهما إلا أشياء قليلة ، ولم يخرج عن المنهج الذى ارتضيناه ، فجعل كتابه مسانيد ، ولم يرتب الأحاديث فيها ، وكان يقدم ما اختصره من كتاب أبى عبيد فى كل مسند ، ثم يعقبه بما اختصره من ابن قتيبة . ولجأ فى اختصاره إلى حذف الأسانيد ، واختصار بعض الشروح ، فكان يورد الحديث ، ثم يفسر الغريب تفسير مفردات ، فلا يأتى بالشواهد إلا نادرا ، وقد يتعرض لبعض المشتقات .

ووصف حاجّى خليفة كتاب إسماعيل بن عبد الغافر بأنه[1] « جليل الفائدة ، مجلد ، مرتب على الحروف » ولا نعرف عنه شيئاً آخر ، ولكن انظر كتاب عبد الغافر ابن إسماعيل فى القرن التالى .

وفى القرن السادس ألف فى غريب الحديث إبراهيم بن محمد النَّسَوى (٥١٩ هـ) وأبو الحسن عبد الغافر بن إسماعيل الفارسى (٤٥١ — ٥٢٩ هـ) . والزمخشرىّ (٤٦٧ — ٥٤٨هـ) . وأبو شجاع محمد بن على بن الدهان (٥٩٠هـ) . وابن الجوزىّ (٥٩٧ هـ) .

ووصف السيوطىّ[2] كتاب النسوى بأنه تصنيف مفيد . أما كتاب الفارسىّ

---

(١) كشف الظنون ٤ / ٣٢٦

(٢) البغية ١٨٦

المسمى « مجمع الغرائب ، فى غريب الحديث » فتقتنى دار الكتب المصرية الجزء الأخير منه تحت رقم (٥٠٦ حديث) . وقد ألحق المؤلف بكتابه خاتمة بينت أنه دونه فى ٥٢٦ ﻫ ، ورجع فيه إلى غريب أبى عبيد القاسم بن سلام وأبى محمد ابن قتيبة ، وأبى سليمان الخطابى ، و إبراهيم الحربى ، والغريبين لأبى عبيد الهروى » ، ولم يخرج شىء من ذلك عن هذه الكتب المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة ، إلا «زوائد يسيرة قليلة سمح بها الخاطر » وذكر سنده فى رواية هذه الكتب .

وشرح فى الخاتمة منهجه فقال : « قد يسر الله تعالى إتمام هذا الكتاب المشتمل على تفسير غرائب الأحاديث ، مرتبا على حروف المعجم ، فى ثمانية وعشرين بابا ، كل باب يشتمل على فصول . نبدأ فى الفصل الأول بالهمزة مع سائر الحروف ، ثم فى الثانى بالباء مع سائر الحروف ، وكذلك فى كل فصل على الترتيب إلى فصل الياء مع سائر الحروف ، إلا ما هو من المهمل أو غير موجود ، ولا منقول فى الأحاديث » . واعتبر فى ترتيبه الحروف الأصول وحدها . ويدل هذا على أنه شبيه بالكتاب الذى نسبه حاجى خليفة إلى أبيه إسماعيل بن عبد الغافر الفارسى ، إلا أن هذا أكثر من مجلد . فربما أخطأ حاجى خليفة ، لأن ابن خلكان نسب[1] « مجمع الغرائب إلى الابن لا إلى الأب أيضاً ، وربما كان للأب كتاب صغير ، وللابن كتاب كبير سار فيه على نهج أبيه ، وزاد عليه فى المواد .

وكان المؤلف يعقد المادة و يصدرها بحديث فيه اللفظ المراد تفسيره ، ثم يفسره ، وقد يورد بعض مشتقاته ، و يذكر أحاديث أخرى فيها اللفظ نفسه ، و يعلق عليها بالشرح الإجمالى . ولا عناية عنده بالأسانيد ، وربما ذكر الراوى الذى يرفع إليه الحديث ، ولا ترد عنده أسماء لغويين ولا شواهد شعرية .

أما كتاب الزمخشرى المسمى « الفائق فى غريب الحديث » فقد طبع مرتين : أولاهما فى حيدر آباد سنة ١٣٢٤ ﻫ ، والثانية فى مصر ١٣٦٤ = ١٩٤٥ ، وعليها

(١) وفيات الأعيان ١/٣٠٦ .

نعتمد فى الوصف ، وقسم الزمخشرى غريبه إلى كتب ، وجعل كل كتاب خاصا بحرف من حروف العربية ، يضع فيه الألفاظ التى أولها ذلك الحرف . ثم رتب هذه الألفاظ فى فصول وفقا للحرف الثانى . ولكنه أهمل الحرف الثالث ، فلم يراع ترتيبه . ونهج على أن يذكر فى المادة الحديث الذى يحتوى عليها ، ثم يشرح المادة ، و يستشهد عليها بأحاديث أخرى ، و بقرآن وشعر فى بعض الأحيان ، ثم يشرح كل ما فى الحديث من غريب ، و يطيل فيه ، سواء تعلق بالمادة أو لم يتعلق . واستمر على هذه الطريقة فى كتابه كله ، فصار مجلدين كبيرين ، يحفلان بألفاظ الحديث .

والفائق أغزر كتب غريب الحديث مادة لغوية ، حتى عصره ، ولذلك أعجب به الباحثون ، وقال عنه ابن الأثير : « وسماه « الفائق » ولقد صادف هذا الاسم مسمى ، وكشف من غريب الحديث كل معمى » . ولكن تناوله كل ما فى الحديث من غريب فى موضع واحد استطرادا ، كلف الباحثين مئونة ومشقة ، فقيل عنه : « ولكن فى العثور على طلب الحديث منه كلفة ومشقة ، و إن كانت دون غيره من متقدم الكتب ، لأنه جمع فى التقفية بين إيراد الحديث مسرورودا جميعه أو أكثره أو أقله ، ثم شرح ما فيه من غريب ، فيجيء شرح كل كلمة غريبة يشتمل عليها ذلك الحديث فى حرف واحد من حروف المعجم ، فترد الكلمة فى غير حرفها . و إذا تطلبها الإنسان تعب حتى يجدها » .

وقدم الزمخشرئ لكتابه بمقدمة قصيرة ، يظهر منها أنه أراد فيه أن يكشف النقاب عن بلاغة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأن يكون له فى ذلك الصنف من التأليف أثر يذكره له الناس ، ولكنه أخذ ما فيه من كتب المتقدمين ، لأنه « لم يدع للمتأخر خَصاصة يستظهر به على سدها ، ولا أنشوطة يستنهضه لشدها » . فكتابه يقترب بعض الشيء من معجمه المسمى « أساس البلاغة » ، ولكنه لا يدانيه ، إذ يبين فيه أوجه البلاغة ، ولا تعرض للمجاز وما إليه ، مما بنى عليه « الأساس » . ولعل سبب ذلك أنه ألف الأساس بعد الفائق .

ووصف السيوطى[1] كتاب الدهان ، بأنه « كبير فى ستة عشر مجلدا » ، ولم يصل إلينا شىء آخر عنه . أما أبو الفرج عبد الرحمن بن على بن الجوزىّ ، فقد صرح ابن الأثير بأنه رتب كتابه وفقا لحروف الهجاء ، اعتبارا من الحرف الأول للفظ ، فالثانى فالثالث ، مَثَلُه فى ذلك مثل كتاب الغريبين لأبى عُبيد الهَروى ، وأخذ مادته منه أيضا بعد تجريدها من غريب القرآن ، ولم يزد عليه إلا القليل » .

ومات فى القرن السابع من مؤلفى غريب الحديث ابن الأثير (٦٠٦ هـ) ، وابن الحاجب (٦٤٦ هـ) ، وصَفِىّ الدين محمود بن أبى بكر الأُرموى (٧٢٣ هـ) . وليست لدينا معلومات عن كتب الأخيرين ، غير أن كتاب ابن الحاجب كان فى عشر مجلدات ، وكتاب الارموى كان تكملة لكتاب ابن الأثير .

وسمى مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجَزَرى المعروف بابن الأثير كتابه : « النهاية فى غريب الحديث والأثر » ، وقد طبع فى المطبعة الأميرية ببولاق ، و يعتبر هذا الكتاب « النهاية » التى وصل إليها « غريب الحديث » مادة وترتيبا . أما المادة فأخذها المؤلف من أكبر كتابين فى غريب القرآن والحديث ، بعد تجريدهما من غريب القرآن ، والزيادة عليهما من الكتب الأخرى ، وهذان الكتابان لأبى عُبيد الهروى ، ولأبى موسى محمد بن أبى بكر المدينى الأصفهانىّ ، وقد أشار بهاء لما أخذه من الهروى ، وسين لما أخذه من أبى موسى ، وأهمل الإشارة إلى أضافاته ، ليميز كل نوع .

وقد اتبع طريقتهما فى الترتيب أيضا ، قال : « سلكت طريق الكتابين فى الترتيب الذى اشتملا عليه ، والوضع الذى حوياه من التقفية على حروف المعجم ، بالتزام الحرف الأول والثانى من كل كلة ، و إتباعهما بالحرف الثالث منها ، على سياق الحروف . إلا أنى وجدت فى الحديث كلمات كثيرة فى أوائلها حروف زائدة ، قد بنيت الكلمة عليها ، حتى صارت كأنها من نفسها ، وكان يلتبس موضعها الأصلى على

---

(١) البغية ٧٦ .

طالبها ، لا سيما وأكثر طلبة غريب الحديث لا يكادون يفرقون بين الأصلي والزائد . فرأيت أن أثبتها في باب الحرف الذي هو في أولها ، وإن لم يكن أصليا ونبهت عند ذكره على زيادته ، لئلا يراها أحد في غير بابها ، فيظن أني وضعتها فيه للجهل بها ، فلا أنسب إلى ذلك » .

ونهج في علاج مواده على أن يصدر المادة بحديث ، ثم يفسر اللفظ الغريب المعقود له المادة ، ثم يذكر بعض أحاديث أخرى ورد اللفظ فيها ، وكان يعلق عليها بشرح موجز جدا . وبعض الأحاديث يسنده إلى رواته أو من ذكروا فيه وبعضها الآخر يورده مهملا ، قال في المقدمة : « وجميع ما في هذا الكتاب من غريب الحديث والآثار ينقسم قسمين : أحدهما مضاف إلى مسمى ، والآخر غير مضاف ، فما كان غير مضاف ، فإن أكثره والغالب عليه أنه من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إلا الشيء القليل الذي لا تعرف حقيقته ، هل هو من حديثه أو من حديث غيره ، وقد نبهنا عليه في مواضعه . وأما ما كان مضافا إلى مسمى ، فلا يخلو إما أن يكون راويا للحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو غيره ، وإما أن يكون سببا في ذكر ذلك الحديث أضيف إليه ، وإما أن يكون له فيه ذكر عُرف الحديث به ، واشتهر بالنسبة إليه » .

ولم يكن يطيل في تفسير الألفاظ ، بل يُوجز جدا ، ولكنه يوضح . كذلك لم يكن يورد شواهد عليه ، فلا نجد عنده أبياتا من الشعر ، إلا ما ورد في كلام الصحابة ، مما يعتبر من الأحاديث ، ولا نجد عنده أسماء لغويين أو غيرهم . أما مشتقات الألفاظ التي قد يمسها فهي قليلة جدا قاصرة ، ولذلك يزخر الكتاب بالأحاديث التي شغلت منه المحل الأعظم ، وتتبين كثرة ما احتوى عليه من أحاديث ، حين نعرف أنه أربعة مجلدات كبار ، يقع الواحد منها في أكثر من ثلاثمائة صفحة ، وقد أفاد ابن الأثير من دراساته الطويلة هذه حول الأحاديث ، فألف شرحا لمسند الشافعي أبدع في تصنيفه ، وسماه « الشافعي » .

وقد أراد السيوطى (٩١١هـ) أن ينتفع الناس بما فى النهاية من لغويات ، فحذف أحاديثها جملة ، واقتصر على ما فيها من تفسير ألفاظ ، وسمى هذا المختصر « الدر النثير » ، ولم يحدث تغييراً آخر فى النهاية إلا زيادته بعض التفسيرات القليلة ، واستثناءه بعض الأحاديث القليلة أيضاً من الحذف ، وذكرها مختصرة . ولكن من الجلى أن ميزة « النهاية » فيما حوته من أحاديث ، ولذلك فقد « الدر » هذه الميزة ، وطبع الدر على هامش النهاية .

وأراد السيوطى أيضاً أن يفرد زياداته التى أوردها على النهاية فى « الدر » بالتأليف ، ليظهرها ويستغنى بها من عنده النهاية عن «الدر» فجمعها فى رسالة صغيرة سماها «التذييل والتذنيب ، على نهاية الغريب» ومن الطبيعى أنه سار فيها على ترتيب النهاية وعلاج الدر النثير فى الاختصار . والرسالة محفوظة فى دار الكتب المصرية فى ١٣ صفحة من القطع الكبير تحت رقم ٢٠٩٤ حديث . واختصر النهاية أيضا على بن حسام الدين الهندى الشهير بالمتقى .

وصفوة القول فى هذا الصنف من التأليف : أنه يختلف كثيرا عن التأليف فى غريب القرآن ، فبدأ متأخرا عنه ، ووصل إلى قمته متأخرا فى القرن السادس ، واختلفت القمتان فى مفردات الراغب ، ونهاية ابن الأثير ، واتجهت كتب غريب القرآن وجهة لغوية فى أغلبها ، وحافظت هذه الكتب على مظهرها الحديثى فى أغلبها ، حتى لم تتخلص من الأسانيد إلا فى القرن الخامس . وقد ساعد غريب القرآن حين اتصل بغريب الحديث فى غريبى أبى عُبيد الهَروى ، على تنظيم غريب الحديث ، فأخذت كتبه تتجه إلى ذلك النظام الألف بائى ؛ ولكن المواد كانت تحتوى على كثير من الأحاديث ، وقليل جداً من اللغة ، فيما عدا الدر النثير للسيوطى ، وغريب ابن قتيبة وفائق الزمخشرى إلى درجة ما . فكانت الشواهد الشعرية فيها قليلة جدا . وكان الترتيب عند أبى عدنان على الأبواب ، ثم صار فى القرن الثالث والرابع والخامس على المسانيد ، ولم يصل إلى الترتيب الألف بائى إلا فى القرن السادس .

ولم يعتبر المؤلفون ترتيبهم إلا الحروف الأصول ، بعكس الحال فى كثير من كتب غريب القرآن ، إلا فى المواد القليلة المشكلة . وكان مؤلفو غريب الحديث لا يتداولون مادة محدودة ، بل مادة متزايدة ، لذلك تضخمت كتبهم ، وانفرد كثير منهم بمواده . فما عند أبى عبيد غير ما عند ابن قتيبة ، وما عندهما غير ما عند الخطّابىّ ، حتى اعتبرت الكتب الثلاثة أصولا . وكان كل مؤلف يحاول الابتعاد عما عند سابقه ، ثم ابتدأ الجمع بين المؤلفات السابقة فى القرن الخامس ، فجمع أبو الفتح سليم ابن أيوب الرازىّ بين غريبى أبى عبيد وابن قتيبة ، مع فصل كل منهما عن الآخر ، ثم جمع عبد الغفار الفارسى بين أمهات كتب الغريب الخمسة السابقة عليه ، مع مزجها واستمر الحال على ذلك . وأخذت الذيول والمختصرات فى الظهور فى أواخر القرن السابع و بعده . أما كتب نقد الغريب فظهرت مبكرة منذ القرن الثالث . وقد آثر بعض المؤلفين كتبا خاصة من الحديث ، مثل صحيح البخارى وموطأ مالك ، فألف فى غريبها ، ولكنى اعتبرت هذه التآليف من الشروح ، ولم أتعرض لها .

* * *

وقد أراد بعض المؤلفين أن يجمع بين الحسنيين ، بضم غريب القرآن إلى الحديث ، وأول من فعل ذلك أبو عبيد أحمد بن محمد الهروى (٤٠١) فى « كتاب الغريبين » وتقتنى دار الكتب المصرية عدة نسخ منه . ورتب كتابه على الحروف الأصول ، قال فى مقدمته «وهو موضوع على نسق الحروف المعجمة ، نبدأ بالهمزة ، فنفيض بها على سائر الحروف حرفا حرفا ، ونعمل لكل حرف بابا . ونفتتح كل باب بالحرف الذى يكون أوله الهمزة ، ثم الباء ثم التاء إلى آخر الحروف ، إلى أن لا نجده فنتعداه إلى ما نجده ، على الترتيب فيه . ثم نأخذ فى كتاب الباء على هذا العمل ، إلى أن ننتهى بالحروف كلها إلى آخرها ، ليصير المفتش عن الحرف إلى إصابته من الكتاب بأهون سعى ، وأحث طلب » . ولم يكن غريب الحديث شاهدَ مثل هذا الترتيب من قبل ، فتأثر خطاه ، واحتضنه فى ميدانه الخاص .

واستمد الهرويّ مادته كلها من الكتب السابقة عليه فى القرآن والحديث ، مع الاختصار ، قال فى مقدمته « وشرطى فيه الاختصار إلا إذا اختل الكلام دونه ، وترك الاستظهار بالشواهد الكثيرة ، إلا إذا لم يستغن عنها ، وليس لى فيه إلا الترتيب والنقل من كتب الأثبات ، طلبا للتخفيف ، وحذفا للتطويل وحصر الإفادة » . أما قول ابن الأثير التالى فمجانب بعضه للصواب ، قال فى وصفه[1] « ثم إنه جمع فيه من غريب الحديث ما فى كتاب أبى عبيد وابن قتيبة وغيرهما ممن تقدمه فى عصره من مصنفى الغريب ، مع ما أضاف إليه مما تتبعه من كلمات لم تكن فى واحد من الكتب المصنفة قبله » .

وراعى — من أجل الاختصار — تقليل الشواهد ، كما قال ، وحذف أسانيد الأحاديث « إذ كان الغرض والمقصد من هذا التصنيف معرفة الكلمة الغريبة لغة وإعراباً ومعنى ، لا معرفة متون الأحاديث والآثار وطرق أسانيدها وأسماء رواتها ، فإن ذلك علم مستقل بنفسه ، مشهور بين أهله » ، كما يقول ابن الأثير .

ونهج فى علاجه أن يقدم المادة ، ويصدرها بمشتقاتها الواردة فى القرآن وتفسيرها ، ثم الواردة فى الأحاديث . وكان يستقصى المشتقات الواردة فى القرآن والحديث ، ويفسر ألفاظ المادة ، ويضيف إلى ذلك أحيانا الشرح الاجمالى للآية أو الحديث . ولكنه لا إعراب فيه ، كما قال ابن الأثير . وقد أجبره هذا المنهج على تفريق الحديث الواحد فى عدة مواد متباعدة . ولكن — يقول ابن الأثير — « جاء كتابه جامعا بين الإحاطة والوضع . فإذا أراد الإنسان كلمة غريبة وجدها فى حرفها بغير تعب . . . فانتشر كتابه — بهذا التسهيل والتيسير — فى البلاد والأمصار ، وصار هو العمدة فى غريب الحديث والآثار ، وما زال الناس بعده يقتفون هديه ، ويتبعون أثره ، ويشكرون له سعيه ، ويستدركون ما فاته من غريب الحديث والآثار ، ويجمعون فيه مجاميع » .

(١) النهاية ٧ .

فاختصره الوزير أبو المكارم علي بن محمد النحوي (٥٦١ هـ) . ونقده الحافظ أبو موسى محمد بن أبي عيسى المدينيّ الأصفهانيّ (٥٨١ هـ) في كتابه « هفوات الغريبين » ، وأبو الفضل محمد بن أبي منصور الناصر بن محمد الفارسيّ الأصل السلاميّ الدار (٤٦٧ — ٥٥٠) في كتابه « التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف ، وخطأ في تفسيرها ومعانيها وتحريف ، في كتاب الغريبين » وراعى السلامي في كتابه — الذي تقتني دار الكتب المصرية نسخة منه (برقم ٥٦ لغة تيمور) أن يسير على ترتيب الأصل ، فيعقد المادة ، ويصدرها بقول أبي عبيد ، ثم يبين ما فيه من الخطأ مع الشرح ، ثم يورد الحديث بأكمله ، ثم أسانيد الرواية الصحيحة منه . وكان يطيل في شرح الأخطاء ، ولكن أهمية الكتاب اللغوية متواضعة ، وهو في ١٤٣ صفحة من القطع المتوسط ، تحتوي على ٨٢ وَهَمًا .

واستدرك ما فاته الحافظ أبو موسى المدينيّ السابق ذكره في كتابه « المغيث » ، ثم محمد بن علي الغسانيّ المالقيّ المعروف بابن عسكر (٦٣٦ هـ) في كتابه « شرع الرويّ ، في الزيادة على غريب الهرويّ » ولم يبق الكتابان ، ولكن ابن الأثير وصف أولهما ، وكان أحد أساسين أقام عليهما كتابه ، كما سبق أن قلنا ، واتبع المدينيّ في كتابه نهجَ أبي عبيد الهرويّ ، وكان كتابه في حجم كتابه ، قال ابن الأثير : صنف [المدينيّ] كتابا جمع فيه ما فات الهَرويّ من غريب القرآن والحديث ، يناسبه قدرا وفائدة ، ويماثله حجما وعائدة ، وسلك في وضعه مسالكه ، وذهب فيه مذهبه ، ورتبه كما رتبه . . . » . وقال أيضا : « لم يذكر في كتابه مما ذكره الهروي إلا كلمة اضطر إلى ذكرها ، إما لخلل فيها ، أو زيادة في شرحها ، أو وجه آخر في معناها ... وهو في غاية من الحسن والكمال » .

٣ — معاجم الفقه

لم يكن العرب فى الجاهلية أمة علوم ، وإنما كانت أمة أمية فى أغلبها ، فلما عرفت العلوم بعد الإسلام ، اضطرت إلى أن تضمن بعض الألفاظ القديمة معانى جديدة علمية ، وإلى أن تبتكر من ألفاظها القديمة بعض المشتقات التى أسبغت عليها معانى اصطلاحية ، وإلى أن تعرب بعض الألفاظ الأعجمية ، أو تستعملها بدون تعريب ، وخاصة فى العلوم الدخيلة عليها .

وقد كانت العلوم الدينية أسبق العلوم ظهورا ، وأكثرها سيادة على المجتمع العربىّ فى أكثر عصوره ، وكان للفقه من هذه العلوم منزلة خاصة ، عرفها له أهله واللغويون . ومن الطبيعى أن يتبع هذا الازدهار والانتشار اصطلاحات خاصة يستعملها أهل الفقه ، وتختلف عن المعانى اللغوية الخالصة اختلافا قريبا أحيانا ، وبعيدا فى أحيان أخرى . فعُنى الفقهاء وأهل اللغة بشرحها . وبلغ من ضخامة بعض هذه الكتب أن ضارع بعض المعاجم اللغوية ، بل دخل فى عدادها ، فجعلنا نفرد هذه الكلمة لهذا النوع من التأليف ، ولا نتناول فيها إلا خمسة كتب ، هى أشهر كتب هذا النوع ، وهى التى بين أيدينا .

وأشهر كتب هذا الفن : الزاهر فى غرائب ألفاظ الإمام الشافعىّ ، لأبى منصور محمد بن أحمد الأزهرىّ (٢٨٢ — ٣٧٠) وهو مخطوط بدار الكتب المصرية ، برقم ٣٥١ لغة ، والمغرب ، فى ترتيب المعرَّب ، لأبى الفتح ناصر بن عبد السيد المُطَرِّزىّ الخوارزمىّ (٥٣٨ — ٦١٦) ، وتهذيب الأسماء واللغات ، لأبى زكريا محيى الدين ابن شَرَف النووىّ (٦٣١ — ٦٧٦) وهما مطبوعان ، ولغات مختصر ابن الحاجب ، لمحمد بن عبد السلام الأموى المكّى (من أهل القرن السابع) ، وهو مخطوط فى دار الكتب المصرية برقم ٤٧ لغة ، والمصباح المنير لأحمد المقرى الفيومى (٧٧٠هـ) .

وتشترك هذه الكتب جميعها فى أنها اتخذت كتبا فقهية أساسا لها ، وقامت

بشرحها فى موادها ، فعماد الأزهرى جامع إسماعيل بن يحيى المُزَنىّ، الذى اختصره من مؤلفات الشافعىّ ، وعماد المطرزىّ كتابه المغرب، الذى اعتمد فيه على كتاب الغريبين للهَروىّ ، والجامع لشرح الرازىّ ، والزيادات بكشف الحلوانى ، ومختصر الكرخىّ وغيرها ، وعماد النووى مختصر المُزَنىّ والمهذب والتنبيه والوسيط والوجيز والروضة ، وعماد الأُموى مختصر ابن الحاجب ، وعماد الفيومىّ شرح الإمام الرافعى على الوجيز . و يتضح من هذا أن اثنين منهم شرحا معتمدهما الفقهى على النمط المألوف أولا ، ثم رتبا هذه الشروح فى معاجم ، وهما النووىّ والفيومىّ . ونضيف إليهما المطرزىّ الذى سار فى كتابه على نمط كتب الشروح ، فقسمه بحسب كتب الفقه وأبوابها ، ولم يرق به إلى الترتيب المعجمىّ . وقد أثر هذا التطور فى بعض هذه الكتب ، فأشارت إلى الباب الذى ورد فيه اللفظ الذى تشرحه . فعل ذلك النووى فى الألفاظ التى لا يكثر دورانها فى الأبواب المختلفة ، وتعدى ذلك إلى إباحة موضعه من الباب : أوله ، أو وسطه ، أو آخره ؛ وتأثر به إلى حد ما الأموى .

و يشترك أكثرها فى الإكثار من الاستشهاد بالحديث ، والإقلال من الشعر ، حتى أشبه كتابا المطرزىّ والنووىّ خاصة كتب غريب الحديث ، وقد تتبعا الروايات المختلفة للحديث الواحد . ولكنّ الأموى قلل من الأحاديث والشعر معا ، وأكثر الأزهرىّ من الشواهد جميعها : من قرآن وحديث وشعر وأخبار .

و يشترك أكثرها أيضا فى العناية بأسماء الفقهاء والمحدِّثين ، والأماكن الواردة فى الأحاديث ، وتكثر من إيرادها ، حتى عقد لها المطرزىّ مواد خاصة بها . واختط النووىّ أن يجعل أسماء الأماكن فى فصول خاصة بها ، يلحقها فى آخر كل حرف من حروف الهجاء ، كما تناول أسماء الأعلام فى الجزء الأول من كتابه الخاص بالتراجم ، ولكن الأزهرىّ قلل منها ، والفيومىّ حذف أسماء الأشخاص ، وأبقى كثيرا من أسماء الأماكن .

وتشترك أيضا فى العناية باللفظ ذى المعنى الفقهىّ وعدم إيراد شىء من مشتقاته

إلا ما يوضح معناه ، أو يتصل به اتصالا شديدا ، أو ما ورد فى أحاديث أخرى ، أو كان له معنى فقهى أيضا ، فاشتدت الصلة بينها — من ثمة — بكتب غريب الحديث ، ولا يخالفها إلا الفيومىّ الذى عنى فى مصباحه بالمشتقات كثيرا ، والتزم الإشارة إلى أبواب الأفعال ، وأكثر من الإشارة إلى جموع الأسماء والصفات ، ومن التفصيل فى المسائل اللغوية والصرفية والنحوية ، حتى خالفها فى مظهره ، وقارب معاجم اللغة المختصرة . وهناك آثار من ذلك فى كتاب المطرزىّ ولكنها قليلة جدا ، فهى جميعها تغلب عليها الصفة الفقهية . ومن الطبيعىّ أن تعنى فى تفسير الألفاظ بالمعانى الفقهية ، إلى جانب المعانى اللغوية ، فتراهم يأخذون من الفقهاء ومن اللغويين ، وأكثر الأزهرىّ من إيراد الأقوال المتنوعة فى تفسير اللفظ الداخل ، مع نسبة كل قول إلى صاحبه ، كما فعل فى معجمه الكبير « التهذيب » ، كما عُنى المطرزىّ أيضا بالإشارة فى بعض الأحيان إلى المعانى المجازية والكنائية .

وخاف المطرزىّ والفيومىّ من التصحيف ، فنص المطرزىّ فى المواد على الأخطاء التى تعتريها ، وما يلحقه العامة بها ، واختيار الفقهاء العامىّ أحيانا ، والتزم الفيومىّ الضبط بالعبارة ، كما فعل صاحب القاموس المحيط . وذيل كل منهما كتابه بخاتمة تتناول أمورا نحوية وصرفية ، ولكن خاتمة الفيومىّ أشمل وأنضج .

واختلفوا فى ترتيب كتبهم . فقد ارتضى الأزهرىّ ترتيب كتب الشروح كما أشرنا ، فسار على الأبواب الفقهية . أما المطرزىّ فسار على طريقة المعاجم ، ورتب ألفاظه وفقا لحروفها الأصول على الألف باء مبتدئا من حرفها الأول فالثانى فالأخير . فأهمل بذلك الحرف الثالث فى الألفاظ الرباعية ، والحرفين الثالث والرابع فى الخماسية . ولكنه إذا اتحد آخر كلمتين رباعيتين ، رتبهما بحسب ثالثهما (بعد اعتبار الرابع طبعا) ، وكذا الحال فى الكلمات الخماسية . أما النووىّ فرتب ألفاظه بحسب حروفها الأصول كلها ، مبتدئا من أولها إلى آخرها ، إلا ألفاظا قليلة رتبها بحسب حروفها الزائدة ، خوفا ألا يستطيع الفقهاء والباحثون الوصول إليها لعدم معرفتهم حروفها الأصول ، وفعل ذلك

أيضا فى ترتيبه لأسماء الأماكن ، أى بحسب حروفها كلها . وعدل الأمويّ عن نظام الحروف الأصول تماما ، ورتب ألفاظها بحسب صورتها الخارجية ، أصولا كانت حروفها أو زوائد ، وسار الفيوميّ على نظام المطرزيّ تقريبا ، إلا أنه وضع الألفاظ الرباعية والخماسية مع الألفاظ الثلاثية ، التى تتفق معحروفها الأولى ، فوضع «برق» مع «برقع» مثلا . وكان حقه أن يفرد للرباعى والخماسى مواد خاصة به .

وأحب أن أشير إلى أن وصفنا لكتاب النوويّ هو وصف للجزء الثانى منه وحده ، الخاصّ باللغات . أما الجزء الأول فخاص بالأسماء ، أى أسماء الصحابة والتابعين والعلماء ، وتراجم حياتهم ، وهو خارج عن ميدان بحثنا .

وألفت كتب أخرى كثيرة فى مصطلحات العلوم المختلفة ، ولكن شيئا منها لم يصل إلى مبلغ شيوع معجمات الفقه فى اللغة نفسها ، وإلى أن يكون معجما لغويا — إلى جانب عنايته بالمصطلحات — مثل كتاب المطرزيّ والمصباح المنير ، ولذلك لم نتعرض لها ، بل نكتفى بالإشارة إلى أسماء بعضها ، مثل مفاتيح العلوم للخوارزميّ ، وكليات أبى البقاء الكَفَوِيّ ، وتعريفات السيد الشريف الجُرجانى ، وكشاف اصطلاحات الفنون ، لمحمد بن على التهانَوِيّ ، وغيرها .

الباب الثاني

كتب اللغات والعامي والمعرب

عاش العرب في جاهليتهم قبائل ، تطلب كل منها الموطن الذي تسقط به الأمطار ، وينمو فيه الكلأ ، ليرعاه حيوانها الذي تعيش عليه ، وتنتفع به . وبلاد العرب ممتدة الأطراف ، متباعدة الأرجاء ، تتوسطها صحراء فسيحة ، تتناثر فيها البقاع الخصبة والمراعي . فباعد ذلك بين القبائل بعدا قليلا أحيانا ، وكثيرا أخرى ، فاختلفت القبائل في مظاهر حياتها ، ومنها لغاتها ، ولكنه اختلاف لم يؤدّ إلى الانفصال التامّ ، وإنما هو اختلاف في بعض المفردات اللغوية ، وطرق اللفظ بها ، وتأليفها في عبارات ، والمظاهر التي تصاحب التركيب ، مع انحدار هذه اللغات جميعها من أم واحدة ، واشتراكها في قدر كبير، إن لم يكن القدر الأكبر من المظاهر، ولم يخف هذا التنوع على قدماء اللغويين، بل أدركوا بعضه، ولقبوه ألقابا ، مثل كشكشة ربيعة وهوازن، وعنعنة قيس وتميم ، وفحفحة هُذَيل ، ووكْم ربيعة ، ووهم كلب . ونظر هؤلاء العلماء إلى اللغات نظرة عملية صرفة ، فنعتوا بعضها بالفصاحة ، كلغة قريش وثقيف وهذيل وخزاعة وكنانة وغطفان وأسد وتميم ، وبعضها الآخر بالرداءة ، مثل اللغات السابق ذكرها . ولاحظوا أن أهل هذه اللغات الرديئة أو معظمها — يعيشون على أطراف بلاد العرب ، ويختلطون بأهالي البلاد الأجنبية ، التي تتاخمهم أو التي تعاملهم . وكان ذلك من أسباب تحررهم من القواعد التي جرت عليها اللغة الفصحى ، وأخذهم كثيرا من المفردات الأعجمية ، التي تعدى بعضها مناطق الحدود ، وتسرب إلى داخل البلاد العربية ، ودخل في اللغات الفصحية .

وسمّى لغويو العرب هذه اللغات الإقليمية أو القبلية : اللغات ، واللهجات . أما المفردات الأجنبية فسموها الدخيل والمُعَرَّب . أما اللغات واللهجات فمعروف معناها .

وأما الدخيل فمأخوذ من قولهم : « فلان دخيل فى بنى فلان : إذا كان من غيرهم ، فتدخل فيهم ، والأنثى دخيل أيضا » . وكان هذا اللفظ فى معناه الأول يدل على الضيف والنزيل ، و يطلق فى معناه اللغوى الراهن على الألفاظ الأعجمية ، التى لم تغيرها العرب ، وأبقتها على صورتها الأصلية فى لغاتها ، أو على بنائها الأعجمى على الأقل . أما الألفاظ الأعجميـة التى غيرها العرب ، وألحقوها بأبنيتهم ، فهى التى سميت بالمُعَرَّب أو المُعْرَب .

وقد ورد هذان الاسمان لاختلاف مذاهب العرب بإزاء اللفظ الأعجمى . قال أبو حيان فى الارتشاف[1] « الأسماء الأعجمية على ثلاثة أقسام (١) قسم غيرته العرب ، وألحقته بكلامها ، فحكم أبنيته فى اعتبار الأصلى والزائد والوزن ، حكم أبنية الأسماء العربية الوضع ، نحو دِرْهَم وبَهْرَج (وهو الجدير باسم المعرَّب) (٢) وقسم غيرته ولم تلحقه بأبنية كلامها ، فلا يعتبر فيه ما يعتبر فى القسم الذى قبله ، نحو آجُرّ وسِفْسِير . (٣) وقسم تركوه غير مغير ، فما لم يلحقوه بأبنية كلامهم لم يُعدّ منها ، (ويسمى دخيلا) وما ألحقوه بها عد منها ؛ مثال الأول خراسان ، لا يثبت به فَعَالان ، ومثال الثانى خُرَّم ، ألحق بسُلَّم ، وكُرْكُم ألحق بقُمْقُم » . ولكننا برغم هذا ، يجب أن ننظر إلى أن هذه التفرقة بين لفظى المعرب والدخيل نظرية ، فكثيرا ما خُلط بينهما ، قال السيوطىّ[2] : « ويُطلَق على المعرب دخيل » .

ووضع العلماء قواعد عامة لمعرفة الألفاظ المعرَّبة ، أقاموها على جَرْس الألفاظ وائتلاف حروفها . وذكر الجواليقىّ كثيرا منها فى مقدمة كتابه « المعرَّب » ، مثل اجتماع الجيم والقاف فى الكلمة ، أو الصاد والجيم ، أو النون والراء تالية لها ، أو الدال والزاى تالية لها ، أو الباء والسين والتاء ، أو الألفاظ الرباعية والخماسية الخالية من حروف الذلاقة . وتعرض الخليل فى مقدمة « كتاب العين » وابن دريد والفارابى

(١) السيوطى — المزهر ١/١٣١ .
(٢) نفس المرجع ١٣٠ .

والجوهريّ فى معاجمهم ، لأمثال هذه القواعد ، كما سنرى . وقد استمد الجواليقيّ قواعده منهم ، وإن كان بعض المتأخرين لم يرض عن بعضها .

وثار البحث عن لغات القبائل و « المعرب » منذ زمن قديم ، بل إنه من أقدم البحوث اللغوية عند العرب ، لأنه من الأبحاث الدائرة حول القرآن مباشرة . فهو والبحث عن معانى الألفاظ القرآنية تِرْبَان . وكان الدافع إلى هذا البحث الآية الكريمة « إنا جعلناه قرآنا عربيا » والحديث الشريف : « أنزل القرآن على سبعة أحرف » . والخلاف فى هذا الحديث مشهور ، ولكن يهمنا هنا أن بعض الباحثين فهم من الأحرف اللغات ، وبحث عما فى القرآن من لغات عربية قَبَلية . ولما عَمَدوا إلى اللغات الأجنبية استشكل بعض الناس عليهم بالآية ، ورأوا أن القرآن لا يحتوى إلا على العربيّ الخالص . وكان على رأس الفريق الأول مجاهد وعكرمة وغيرهم ، وعلى رأس الفريق الثانى الإمام الشافعى وابن جرير وأبو عبيدة اللغوىّ . ووفق بين الرأيين بأن هذه الألفاظ أعجمية الأصل ، ولكن العرب عربتها ، فصارت عربية ثم انتقل بحث العرب من الميدان القرآنىّ ، إلى الميدان اللغوىّ كله .

وكان البحث فى أول أمره لا يتعدى ما تساقط إلى العربية من اللغات المحيطة بها . أما وضع معجم للألفاظ العربية وما يرادفها فى لغة منها ، فلم يسمع عن مثله فى ذلك الزمن ، وبقى الأمر كذلك ، حتى ظهرت حركة إحياء اللغة الفارسية ، والدعوة إلى التأليف بها ، فظهرت المعاجم العربية الفارسية ، ثم المعاجم العربية التركية وغيرها .

ثم كان عصر النهضة الحديثة فى أوربا الذى أقامه الغربيون على أساس الثقافات القديمة ، من يونانية ولاتينية وعبرية ، كما احتاج العالم الغربيّ إلى التوسع وغزو العالم الشرقى المتأخر ، فاضطر الغربيون إلى أن يتعلموا اللغة العربية ، وظهرت حركة الاستشراق ، فوضع هؤلاء المستشرقون المعاجم العربية الإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية أو الإيطالية أو ما إليها . ثم كانت حركة البعث فى العالم العربىّ ، والتنبه إلى الثقافة الغربية ، والميل إلى نقلها إلينا ، فاشتدت حركة الترجمة فى العالم

العربى ، والتنبه إلى الثقافة الغربية ، والميل إلى نقلها إلينا ، فاشتدت حركة الترجمة فى العالم العربى كله ، وفى مصر منذ أوائل القرن التاسع عشر ، فأنتجت هذه الحركة معاجم عربية غربية ، على يد المصريين أنفسهم ، فى أواخر عهد الترجمة ، وخاصة حين شعر العلماء بضرورة الترجمة العلمية الدقيقة . ولا زال هذا النوع من المعاجم يظهر إلى اليوم .

ونستطيع من المقدمة السالفة ، أن نرى فى هذه الكتب أربعة أصناف متميزة ، أولها خاص بلغات القرآن ، وثانيها باللغات القبلية ، وثالثها بالمعرب (نطلقه على المعرب والدخيل) ورابعها المعاجم التى تعالج العربية مع لغة أخرى .

١ — لغات القرآن

لعل هذا الفن أول الفنون اللغوية ظهورا — مع غريب القرآن — فقد غرست بذورها الأولى على يد ابن عباس . ولحسن الحظ وصلت إلينا رسالة منسوبة إليه ، تحت عنوان كتاب اللغات فى القرآن ، من تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد . ويخيل إلى أن الكتاب يجمع بعض الروايات المعزوة إلى ابن عباس ، من عمل أحد الرواة المذكورة أسماؤهم فى صدر الكتاب ، وليس من عمل ابن عباس نفسه . ولم يقصر عنايته فيه على لغات القبائل ، بل تعداها إلى لغات الفرس والنبط والحبشة وغيرهم .

والترتيب المتبع فى هذا الكتاب هو ترتيب المصحف ، إذ يستخرج من كل سورة ما فيها من لغات بترتيبها فى المصحف ، ولكنه فيما يبدو لم يتبع ترتيب الآيات فى السور ، وأباح الناشر لنفسه الحق فى هذا الترتيب . أما طريقة العلاج فتقديم الآية التى فيها اللفظ ، ثم تفسيره ، ثم التنبيه على لغته . وكان فى مواضع قليلة جدا يستطرد إلى الآيات التى فى السور الأخرى ، وورد فيها اللفظ بالمعنى نفسه ، وليس فى الكتاب أى شاهد .

وقد بذلت محاولة قديمة لتهذيبه فى القرنين الخامس والسادس . فالصورة القديمة التى رأيناه عليها ، كانت فى أيام إسماعيل بن عمرو الحداد المصرىّ المتوفى عام ٤٢٩ هـ ،

من رواته . ثم وصلت إلينا رواية أخرى متأخرة عن هذا الطريق نفسه ، عن شرف الدين أبى الحسن على بن المفضل المقدسىّ ، عن أبى طاهر أحمد بن محمد السِّلَفِىّ الأصبهانى ، وشهاب الدين أبى عبد الله محمد بن يوسف القونوى ، عن أبى العباس أحمد ابن ابراهيم بن أحمد الخطاب ، عن إسماعيل بن عمرو المصرى السابق ذكره . وهى تختلف عن السابقة فى تهذيبها . ولم أستطع العثور على المقدسىّ راويها الأخير ، أما السلفى فهو « حافظ الإسلام ، وأعلى أهل الأرض إسنادا فى الحديث والقراءات مع الدين والثقة والعلم . . . توفى يوم الجمعة خامس عشر ربيع الآخر سنة ست وسبعين وخمس مئة » كما يقول ابن الجزرىّ[1] فى طبقات القراء . ومن هنا قلت إن الكتاب هذب فى أثناء القرنين الخامس والسادس .

وتعزى هذه الرسالة التى طبعتها « دار إحياء الكتب العربية » على هامش تفسير الجلالين ، إلى أبى القاسم بن سلام . ولكنها فى الحقيقة — ليست إلا نسخة مهذبة ومزيدة من الكتاب المنسوب إلى ابن عباس، فقد حاول مهذبها إصلاح الخَلَل فى ترتيبها ، فرتب الآيات بحسب ورودها فى السور ما أمكنه ، ونقل الآيات التى فى غير مواضعها إلى سورها ، وحذف التكرار . وأضاف إلى ذلك زيادة الألفاظ القليلة ، وحذف بعض ما فى رسالة ابن عباس ، وخالفه فى تفسير بعض الألفاظ ، فى مواضع متفرقة متباعدة . وليس هو أبا عبيد القاسم بن سلام ، إذ لم تذكر له رسائل من هذا النوع ، كما لم يرد له ذكر فى رُواة الرسالة المذكورين فى أولها ، وليس فى رواة الرسالة المذكورين من يسمى أبا القاسم بن سلام ، ولم أستطع معرفته ، لأن كثيراً من المفسرين يكنون بأبى القاسم ، وليس منهم أبو القاسم بن سلام ، وإن أكثر السيوطى من النقل عنه فى الإتقان ، مكتفيا بذكر كنيته دون اسمه .

ولا يذهب ابن عباس فيها إلى تعريب الألفاظ السريانية والقبطية وما إليها ، وإنما إلى أن العربية وافقت فيها ما فى هذه اللغات وضعا وارتجالا ، لا استعارة وأخذا

(١) ص ٤ .

وهو مذهب يختلف قليلا عما رُوى عن ابن عباس ، من أنه يذهب إلى وجود المعرب في القرآن . وربما أسيء فهم مذهبه وعرضه .

وتلقف المفسرون واللغويون هذا التصنيف من ابن عباس ، وأقاموا على مثاله بعض دراساتهم ، فألف فيه مقاتل بن سليمان « الأقسام واللغات » (في الأرجح) ، وهشام بن محمد الكلبيّ (المتوفى ٢٠٤) والهيثم بن عدى (المتوفى بين عامى ٢٠٦ ، ٢٠٩ هـ) والفراء (٢٠٧ هـ) والأصمعيّ (٢١٣ هـ) وأبو زيد الأنصارىّ (٢١٥) وابن دريد (٣٢١) ، ولم يتمه ، ومحمد بن يحيى القطيعى واحمد بن على البيهقيّ (٥٤٤ هـ) بعنوان « المحيط بلغات القرآن » . وقد ننكر على الأصمعيّ كتابه ، لما اشتهر عنه من توقيه الكلام في الألفاظ القرآنية ، وخاصة أن أحدا غير ابن النديم ، لم يعز إليه مثل هذا الكتاب . ولم تصل إلينا هذه الكتب جميعها ، بل لم نعثر إلا على اقتباس واحد من كتاب الفراء منها[1] .

ووصل إلينا من السيوطى (٩١١) كتابان يعالجان هذا النوع ، أحدهما مطبوع في مطبعة الترقى بدمشق عام ١٣٤٨ هـ ، بعنوان « المتوكلىّ » والثانى مخطوط في دار الكتب المصرية تحت عنوان « المهذب » ، ومنه ثلاث نسخ فيها ، بل أربع : أحداها ليس عليها اسم السيوطى . كما عالجها أيضا في النوعين ٣٧ ، ٣٨ من الفصل الرابع من كتاب الإتقان .

وألف « المهذب فيما وقع في القرآن من المعرب ، قريبا من عام ٨٧٨ هـ ، كما يذكر في آخر النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٤٤ مجاميع م وقصر بحثه فيه على الألفاظ العربية ، ورتبه على الألف باء ، ابتداء من أوائل الألفاظ إلى أواخرها ، ومعتبرا في ذلك حروفها كلها ، أصلية كانت أو مزيدة ، وتدل العبارة التي ختم بها الكتاب ، على أنه رمى فيه إلى الاستقصاء ، حتى أجتمع فيه من الألفاظ القرآنية المعربة ، ما لم يجتمع قبل في كتاب قبل هذا .

(١) السيوطى : الإتقان ١/١٣٤ .

أما الكتاب الثانى المسمى « المتوكلى » فقد ألفه لأمير المؤمنين . . . الإمام المتوكل على الله ، وقد عاصر السيوطىُّ اثنين من خلفاء العباسيين بمصر لقبا بالمتوكل ، أولهما أبو العز عبد العزيز المتوكل الثانى (تولى ٨٨٤ — ٩٠٣) والثانى المتوكل الثالث ابن المستمسك (تولى ٩٠٣ — ٩٢٢) . فالكتاب إذن مؤلف بعد عام ٨٨٤ هـ ، أى بعد المهذب . وهو مثله فى الحجم ، وفى الاقتصار على المعرب دون لغات القبائل ، وفى طريقة علاج الألفاظ ، والاختصار ، مع ميل قليل إلى البسط فى المهذب وفى نسبة الأقوال إلى أصحابها ؛ ولكنهما يختلفان فى الترتيب ، فلم يلجأ المؤلف إلى الترتيب الألف بأئى هنا ، وإنما رتب مواده بحسب اللغات . ففصل المعرب عن اللغة الواحدة ، عن المعرب عن لغة أخرى ، وقدم المعرب من الحبشية ، ثم الفارسية ، ثم الرومية . . . وختم بالبربرية . ولم يرتب الألفاظ فى داخل هذه الأقسام ، وإنما أتى بها كيفما وردت على ذهنه .

أما النوعان المذكوران فى الإتقان ، فأولهما : « فيما وقع فيه [أى القرآن] بغير لغة الحجاز » (١ : ١٣٣) وثانيهما : « فيما وقع فيه بغير لغة العرب » . وصدر النوع الأول ببعض الأقوال من الرواة المختلفين ، ثم لخص فيه كتاب أبى القاسم ، الذى رأينا أنه أخذ كتابه من ابن عباس ، وكان مما راعاه للاختصار ، حذف ما جاء فيه بلغة قريش والحجاز ، تبعا لعنوان فصله ، وترتيب الكتاب على وفق اللغات لا السور ، ليغير العبارة بالاختصار . فقدم ما ورد بلغة كنانة ، ثم هذيل ، ثم حمير ، ثم جرهم . . . الخ .

وفى العصر الحديث ألف الشيخ حمزة فتح الله فى عام ١٩٠٢م « رسالة الكلمات الغير العربية الواقعة فى القرآن الكريم » : استجابة لرغبة يعقوب باشا أرتين وكيل نظارة المعارف المصرية . واستمد مادتها من معرب الجواليقى ، ومهذب السيوطى ، وسار فيها على ترتيب المهذب ، كما يبين المؤلف فى مقدمته . ولكنه جعلها جداول ، تحتوى على خانات لاسم السورة فعددها ، فعدد الآية (يريد رقميهما) ، فلفظ الآية ، فالكلمة المعربة ، فخانة أخيرة لمعناها ولغتها الأصلية . فهو كتاب مدرسى يراعى اليسر والسهولة والترتيب فى جداول ، ليتمكن التلاميذ من الفهم والحفظ .

وختم الشيخ حمزة فتح الله كتابه بتنبيه ، أشار فيه إلى اختلاف العلماء فى وقوع المعرب فى القرآن .

وصفوة القول فى هذا الفن : أن أكثر كتبه لم تصل إلينا ، فغاب عنا كثير من معالم تطوره . فإذا كان لنا أن نعتمد على ما بين أيدينا منه ، قلنا إنه سار فى ثلاث طرق فى الترتيب : الترتيب على السور ، وهو أقدمها ؛ والترتيب على الألف باء ؛ والترتيب على اللغات الأصلية، التى أخذت الألفاظ منها . وقد رأينا هاتين الطريقتين للمرة الأولى عند السيوطى . وكان الترتيب مضطربا عند ابن عباس ، فأصلحه مهذب كتابه،واعتبر الذين اتبعوا الترتيب الألف بائى حروف الألفاظ كلها، أصلية ومزيدة . وكانت الكتب من هذا النوع تميل إلى الاختصار دواما ، ولذلك لم تشترك مع بقية الفنون فى كثير من المظاهر التى عمتها .

٢ — لغات القبائل

قال ابن فارس[1] : « اختلاف لغات العرب من وجوه : أحدها : الاختلاف فى الحركات، كقولنا نَستعين ونِستعين، بفتح النون وكسرها . قال الفراء : هى مفتوحة فى لغة قريش وأسد ، وغيرهم يقولونها بكسر النون ، والوجه الآخر : الاختلاف فى الحركة والسكون ، مثل قولهم مَعَكم ومَعْكم . . . ووجه آخر وهو الاختلاف فى إبدال الحروف ، نحو أولئك وأولالك ، ومن ذلك الاختلاف فى الهمز والتليين ، نحو مُسْتَهْزِئُون ومُسْتَهْزُون ، ومنه الاختلاف فى التقديم والتأخير ، نحو صاعقة وصاقعة . ومنها الاختلاف فى الحذف والإثبات ، نحو استحييْت واستَحَيْت ؛ ومنها الاختلاف فى الحرف الصحيح يبدل حرف معتلا ، نحو أمّا زيد وأيْمَا زيد ؛ ومنها الاختلاف فى التذكير والتأنيث ، فإن من العرب من يقول هذه البقر ، ومنهم من يقول هذا البقر ؛ ومنها الاختلاف فى الإدغام نحو مُهْتَدُون ومُهَدُّون ؛ ومنها الاختلاف

(١) الصاحبى ١٩ .

فى صورة الجمع، نحو أسرى وأسارى ؛ ومنها الاختلاف فى الزيادة نحو أَنْظُرُ وأَنْظُور ... ومن الاختلاف اختلاف التضاد ، وذلك كقول حِمْيَر للقائم : ثِبْ أى اقعد » .
وإذن فالكتب التى تتناول هذه الأمور ، أو واحدا منها تندرج تحت كتب اللغات . وهى كتب الإبدال ، والتذكير والتأنيث ، والأبنية ، إلى جانب كتب اللغات التى تعالج الألفاظ وقد تنبه على القبائل التى تتكلمها ، وهى التى نوجه إليها عنايتنا فى هذا البحث . ولقد لقى كثير من الأنواع الأخرى عناية كبيرة ، فأمدّت المعاجم بمواد كثيرة ، ولكنا لن نتناولها بالبحث ، لتأخر ظهورها .

وقد تأخر هذا الصنف من الكتب الخاصة باللغات القبلية عامة ، دون تعلق بالقرآن ، عن الصنف الأول . فأول من ينسب إليه كتاب منه ، هو يونس بن حبيب البصرىّ المتوفى عام ١٨٢ هـ ، ثم توالت بعده الكتب . وثانى من ينسب إليهم كتب فى اللغات هو أبو عمرو إسحاق بن مِرار الشيبانى (المتوفى ٢٠٦ هـ) صاحب كتاب الجيم ، المعتبر من هذا النوع من التأليف . وقد بقيت نسخة من هذا الكتاب الذى ضن به صاحبه على معاصريه ، وهى محفوظة بمكتبة الاسكوريال بأسبانيا ، وقد صَوّرَتْها الإدارة الثقافية للجامعة العربية ، ويقوم بتحقيقها فى هذه الأيام مدير المعهد العلمى الفرنسىّ بالقاهرة .

نستهل البحث فى هذا الكتاب بعنوانه ، فما معناه ، وما سببه ، إذ لم يصرح المؤلف بذلك . أما كتاب العين فسمى باسمه ، لأنه ابتدأ بهذا الحرف من حروف المعجم ، على عادة قدمائنا فى تسمية الكتب بأول موضوعاتها . وكان من المألوف أن يبدأ كتاب الجيم ، بحرف الجيم ، فيتضح بذلك العنوان ، ولكنه لم يبدأ بذلك ، وإنما بدأ بالألف . وقد أدى هذا الخلاف إلى وقوع بعض الدارسين فى الخطأ(١) .
وحاول الفيروز آبادى تفسير هذا الاسم ، فقال(٢) : « وله [أى لأبى عمرو]

(١) السيوطى — المزهر ١/٤٦
(٢) القاموس المحيط ، مادة جيم .

كتاب فى اللغة سماه الجيم ، كأنه شبهه بالديباج لحسنه » . وقد أخذ هذا التفسير من كلام لأبى عمرو ، فى أن معانى الجيم فى لغة العرب الديباج . ولعل ذلك الحسن راجع إلى ترتيب الكتاب على وفق الحرف الأول من الكلمة ، ولم يكن ذلك ذائعا عندهم . و يؤيد كلام الفيروزآبادى أن للكتاب اسما آخر هو : « كتاب الحروف ». قال القفطى : « سُمِّى بذلك لأنه مرتب على الحروف » . وقد تكون الحروف بمعنى الألفاظ أو اللغات ، و يكون معنى العنوان : « كتاب الألفاظ » . يؤيد هذا التفسير عبارة فى صدر باب الفاء من الكتاب نفسه ، تقول : « وفيها حروف مكررة خمسة أو ستة » بمعنى : ألفاظ خمسة أو ستة ، واللغة نفسها تجيز ذلك التفسير . و يقرب من هذا المعنى الاسم الثالث ، الذى يسمى به الكتاب أيضا ، كما يقول القفطى[٢] : « وله من التصانيف . . كتاب اللغات ، وهو الجيم ، و يعرف بكتاب الحروف » فمن الأقوال المشهورة فى الحديث المعروف : « نزل القرآن على سبعة أحرف . . . » أنه صلى الله عليه وسلم يريد بها اللغات القَبَلية .

وليس فى الكتاب مقدمة تَهْدينا إلى هدف المؤلف فى كتابه ، وتجعلنا على يقين من الأمور التى قصد إليها . ولكن هذه العناوين المتعددة ، ودراسة الكتاب نفسه ، تدل على أنه رَمَى إلى تدوين الألفاظ الغريبة من لغات القبائل . ومصداق ذلك قول اليمنى[٣] : «جمع فيه الحوشىّ ، ولم يقصد المستعمل» . و يتفق كل هذا مع طبيعة المؤلف ، فقد «كان الغالب عليه النوادر ، وحفظ الغريب ، وأراجيز العرب . وله كتاب كبير فى النوادر[٤] » . و يتفق أيضا مع عنايته بأشعار القبائل ولغاتها[٥] ، إذ أن هذا الغريب النادر ، هو فى حقيقة الأمر لغات ، أقرب إلى المحلية عند هذه القبائل ، فيما إخال . و يتفق أخيرا مع ما اشتهر عن أهل الكوفة ، من أخذهم اللغة

(١) أنباه الرواة ١/٢٢٧ .
(٢) القفطى — أنباه الرواه ١/٢٢٧ .
(٣) نفس المرجع ٢٣٦ .
(٤) نفس المرجع ٢٢٨ .
(٥) نفس المرجع ٢٢١

والنحو ، عن أعراب لم يأخذ عنهم أهل البصرة ، لعدم وثوقهم بهم . فمن الطبيعىّ أن تكون لغات هؤلاء الأعراب غريبة على اللغويين والأدباء الذين كان جل اعتمادهم على معارف البصريين .

فالمرء مهما بلغت معرفته باللغة ، يجد الكثير من الألفاظ أو التفسيرات التى لم تمر به من قبل ، ويجد كثيرا من المعانى ينفرد بها الشيبانىّ ، ولا تذكر فى المسموعات المعجمية الأخرى، كاللسان والتاج . فالمؤلف لايعنى من اللفظ بمعانيه الشائعة المشتهرة ، بل الغريبة التى لا يعرفها أحد . وقد يُستنبط من هذا ، أن الكتاب ليس «الجيم» ، وإنما هو « النوادر » ، الذى نسبه إلى أبى عمرو الشيبانى من ترجم له . ولكن اختلاف اقتباسات السيوطىّ وعلى ابن حمزة البصرىّ[1] من النوادر عما فيه ، واتفاق اقتباس الأول[2] منهما من الجيم ، مع فيه ، يدلان على أنه الجيم لا النوادر .

ومنهج الشيبانىّ فى الترتيب غاية فى البساطة ، فقد قسم الكتاب إلى أبواب ، قصر كل واحد منها على حرف من حروف الهجاء ، واتبع فى ترتيبها الطريقة المألوفة ، التى لا تزال نسير عليها إلى اليوم ، غير أنه قدم الواو على الهاء . فالباب الأول للألف ، والثانى للباء ، والثالث للفاء . . . إلى آخر الحروف . ثم ملأ هذه الأبواب بالألفاظ المبدوءة بالحرف الخاص بكل باب ، دون مراعاة لأى حرف بعدها ، ولا اعتبار للصيغ التى تتحد فى حروف أصول، تُشتق وتتفرع منها ، ولا نظر لأى أمر من الأمور، وإنما هى ألفاظ يرد بعضها وراء بعض ، وكل لفظة منفصلة عن تاليتها كل الانفصال . ولذلك لا تنقسم الأبواب إلى فصول أو مواد أو غير ذلك ، مما نعهده فى المعاجم الحقيقية . فالباحث عن لفظ ينظر أوله ، فإن كان باء مثلا ، فعليه أن يقرأ باب الباء كله ، عسى أن يعثُر على ما يبحث عنه . ويشبه هذا ترتيب كتب النوادر ، وما ماثلها : كلمات غريبة منثورة ، فى غير نسَق ولا نظام .

(١) المزهر ١/٢٦١ ، ٢/٧٢ ، ١٠٥ و ١٤٢ ، ١٥١ . والتنبيهات على أغاليط الرواة .
(٢) المزهر ١/٢٧٥

وأهم ما يلاحظ فى الـكتاب عنايته باللغات المختلفة ، فأنت لا تقرأ صفحة من الصفحات إلا وجدت فيها أكثر من اسم منسوب إلى قبيلة أو موضع من مواضع شبه الجزيرة العربية ، وتنسب إلى هذه الأسماء ألفاظ معينة ، وتفسيرات خاصة ، والمؤلف حين يورد واحدا منهم كالسعدىّ مثلا ، لا يريد شخصا بذاته ، وإنما يقصد أن هذا اللفظ بهذا المعنى بلغة بنى سعد . وقد وردت فى اللوحات الثمانى من الـكتاب النسب التالية: الأكوعىّ ، السعدىّ ، الطائىّ ، العمانى ، العقوى ، الأشعرى ، الوالبى ، الـكلابى ، الـكلبى ، الزهيرى ، البـكرى ، العذرى ، النميرى ، الغنوى ، اليمانى ، النمرى ، التغلبى ، السلمى ، ورجل من بنى ابى بكر بن كلاب ، ورجل من بنى سعد ، وقال ذات مرة فيها هذه لغة شامية . فالـكتاب ذخيرة للغات القبائل المختلفة التى عنى الشيبانى بأشعارها عناية فائقة يسرت له أن يدون أكثر من ثمانين ديوانا من دواوين أشعار القبائل . ويفوق كتاب الجيم ، من هذا الجانب ، جميع المعاجم التى بين أيدينا ، إذ أن إشاراتها إلى لغات القبائل قليلة متناثرة . ولعله بعد تحقيقه يعطينا من من المواد ، ما يكفينا لدراسة لغات بعض القبائل دراسة مفصلة كاملة ، أو قريبة من ذلك . وكانت عنايته هذه من أسباب غرابة الألفاظ والمعانى التى أوردها ، وبعدها من مألوفنا .

ومن الظواهر البارزة فى الـكتاب — وربما أتت إليه عن طريق عنايته باللغات ، إيراده للألفاظ التى يفسرها فى عبارات لغوية فى كثير من الأحيان ، بدلا من أن يأتى بها مجردة . وأربط بين هذا وبين عنايته باللغات والنوادر معا ، لأنه حين يأتى فى عبارتها فهو يحيطها بجوها الذى يكمل تفسيرها ويضىء أركانه ، ويدعمها بالدليل والشاهد على صحتها . يضاف إلى ذلك أنه يعطينا طريقة استعمالها فى تلك اللغة ، وكيفية تركيبها مع الألفاظ الأخرى ، كما سمعها هو من أهل قبيلتها ، ويعنى بذلك ، لأنه ليس من التأليفات الشائعة على الألسنة العربية جميعها . وقد مال المؤلف إلى إيراد المترادفات من الألفاظ ، ومن العبارات أيضا .

ومن الظواهر التى غلبت عليه بسبب اتباعه كتب النوادر ، اضطراب الشرح ، فيكتفى فى كثير من المواضع بذكر الكلمة دون شرحها ، لشهرتها أو لأن السياق يوضح معناها . ويقتصر فى أحيان أكثر على إيراد اللفظ فى بيت من الشعر ، كأنما لا يريد منه إلا إثبات وروده ، ومنها ندرة الأعلام أو انعدامها تقريبا ، سواء أعلام الأشخاص أو القبائل أو الأماكن . فلا يوجد منها إلا الصنف الأخير «الأماكن» على قلة شديدة، وكلها عربى . والسبب فى ذلك أن الأعلام لا غرابة فيها ، ولا تتصل بها تفسيرات غير مألوفة ، وهى الأمور التى يعنى بها المؤلف .

ومنها أيضا استشهاده بالقرآن والحديث ، لأن الغالب عليها لغة قريش أو الحجاز عامة . وتلك هى اللغة المعروفة المشهورة ، فلا غريب فيها ولا نادر . وربما اتصل بذلك قلة الأمثال عنده أيضا، ولكن الشواهد الشعرية نالت الحظ الأوفر من عنايته ، فهى كثيرة كثرة هائلة، وكان فى مواضع كثيرة يذكر الكلمة وشرحها ثم بيتا من الشعر ، فكلمة جديدة والشرح والشاهد الشعرى ، ويسير على هذا النهج مدة طويلة ، على أنه قد يترك شرح اللفظ أحيانا . ولا يورد الكثير من الأشعار ، وحدها بل يورد الطويل أيضا ، أعنى أنه قد يورد المقطوعة بأكملها. وتعليل كثرة الأشعار فى الجيم يسير ، إذ كان مؤلفه من أكبر اللغويين الذين عُنوا بجمع الشعر العربى وتدوينه . ويتصل بذلك أنه كان يعنى عناية خاصة بالرجز ، فجاء قسط وافر من شواهده الشعرية فى الكتاب رجزا . وقد يسر له هذا ملء كتابه بالغريب من الألفاظ ، لأن الرجز يتوافر فيه هذا النوع من اللفظ . ويجب أن نلتفت إلى أمر له أهمية عند المؤلف . فالشعر عنده ليس شاهدا على معنى اللفظ ، كما هو الحال عند غيره من اللغويين ، وإنما هو شاهد على وجود اللفظ فى اللغة ويكتفى بإيراد اللفظ فى الشعر دون التصريح بمعناه .

ومن الظواهر التى يجدها الباحث فى الكتاب ، إيراده الكثير من الأخبار والقصص القصيرة ، وكأنما هو أحد كتب الأمالى ، التى تعنى بتلك القصص عناية

كبيرة لتفسير الغريب من ألفاظها ، كما هو المشاهد فى آمالى القالى وكامل المبرد وغيرهما ، ويبدو أن الكتاب لم يتأثر فيما اعتراه من ظواهر بكتب النوادر واللغات فحسب ، بل تأثر فى بعض فقراته بالرسائل الموضوعية الصغيرة التى كانت شائعة فى عهده مثل كتب الإبل والنبات والخيل وغيرها ، فكان فى المواضع يتتبع أسماء النبات مثلا فى مراحل تطوره المختلفة ، وما شابه ذلك .

وألف فى اللغات أيضا الفراء (٢٠٧ هـ) وأبو عُبيدة (٢١٠ هـ) والأصمعىّ وأبو زيد الأنصارىّ (٢١٥ هـ) وعمرو بن أبى عمرو الشيبانىّ (٢٣١ هـ) ، ولم تصل إلينا كتبهم جميعها .

ونستطيع أن نضع فى كتب اللغات أيضا كثيرا من أبواب الجزء الأول من إصلاح المنطق لأبى إسحاق يعقوب بن السكيت (٢١٦ هـ) وبعض أبواب الجزء الثانى إذ يعالج المؤلف فى هذه الأبواب جميعها الألفاظ التى وردت على بناءين بمعنى واحد ، وتخرج الأبواب الأخيرة من كتب اللغات .

ونضع أيضا فى كتب اللغة الأبواب التى تعرض فيها ابن قتيبة (٢٧٦ هـ) للألفاظ وأمثلة الأسماء الواردة على بناءين من كتابه أدب الكاتب . وكذا الحال مع ثعلب فى الفصيح ، وابن سيده (٤٥٨ هـ) فيما يقابل هذه الأبواب من مخصصه . فكل هذه الأبواب يعالج الاسم أو الفعل حين يرد فيه بناءان أو أكثر مع اتفاق معناه فيها وفى غالب الظن ينتمى كل بناء من هذين إلى لغة قبيلة من القبائل . وسيتضح منهج هذه الأبواب حين نعالجها فى موضوع الأبنية .

وتأثر ابن دريد (٣٢١ هـ) خُطا سابقيه من اللغويين ، فخصص هذه الأمثلة التى تعالج اللغات ببحث طويل ، ألحقه بمعجمه الكبير « الجمهرة » وسنتناوله مع أمثاله السابقة . ولكنه بعد ذلك أتى بعدة أبواب[1] لا تسير على نظام الأمثلة ، ولا نستطيع أن نبعدها عن كتب اللغات والنوادر ، بل لم يستطع هو نفسه ذلك ، واعترف فى

(١) ٣/٤٨٩ .

بعضها أنه من النوادر[١]، وفي بعضها الآخر أنه من اللغات، وبأنه أخذه عن أبي زيد[٢] وقد أخذه من كتاب اللغات لا من النوادر ، إذ لا تتفق المادة في الكتابين .

واستهل ابن دريد الباب الأول من اللغات بالألفاظ التي على بناء فَعالة وفَعالية ، ثم التي على مَفْعل ومَفْعلة ، ثم خلط بين أنواع كثيرة ، مثل الألفاظ التي فيها إبدال حروف ، أو اختلاف في الحركات أو ما شاكل ذلك ، وتناول في الباب الثاني منها اختلافهم في الألفاظ الثنائية كأب وأخ ودم ، وزيادة بعضهم ميما في آخر بعض الألفاظ (وقد عقد لذلك بابا خاصا في الملحقات بالجمهرة أيضا[٣]) واختلافهم في القصر والمد ، والتأنيث والتذكير . واستشهد بالقرآن والشعر ، وأكثر من ثانيهما في الباب الثاني خاصة ، وروى فيها أيضا عن أبي عبيدة والأصمعي، إلى جانب أبي زيد ، وروى ذلك كله عن أبي حاتم .

وحين ننظر إلى الأبواب الأخرى التي يسميها النوادر ، نجدها لا تختلف عن عن هذين البابين في شيء . فقد عالج فيها الأفعال التي تأتي على وزنين في ماضيها ، أو مضارعها ، والمترادفات التي تغيّر معناها ، أو التي تختلف بعض حروفها مع بقاء معناها ، والألفاظ النادرة . وكل ذلك نجده في أبواب اللغات نفسها . وأكثر في هذه الأبواب الأخذ عن أبي زيد وأبي مالك ويونس بن حبيب ، وظهر فيه اسم الأصمعي وأبي عبيدة والحرمازي أيضا . ويدل كل ذلك على شدة الصلة بين كتب اللغات والنوادر ، فمن الممكن أن نضع هذه الأبواب أيضا في كتب النوادر، ولكننا نكتفي بتناولنا لها هنا .

٣ — المعرب

أشرنا آنفا إلى معنى المعرب والدخيل ، والفرق بينهما ، والاختلاف بين العلماء بصدد ورود أولها في القرآن ، والقوانين التي وضعها النحويون واللغويون لمعرفتهما .

(١) ٤٤٩ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٧٣ ، ٣/٤٨٩ .
(٢) ٣/٤٧٣ ، ٤٨٤ .
(٣) ٣/٥٠٧

وقد شغلت هذه الأمور مقدمات التآليف التي عالجت هذين النوعين من الألفاظ جميعها إلى جانب عنايتها بتوضيح مناهجها . ولذلك نبيح لأنفسنا عدم وصف هذه المقدمات اكتفاء بهذه الإشارة .

ولا ندرى شيئاً عن التاريخ الذى وُلد فيه هذا الفن الذى يعنى بالمعرب فى اللغة كلها دون أن يقصر نفسه على المعرب القرآنى ، إذ لم نسمع عن كتب منه للغويين الأولين ، و إن عنى به الخليل فى كتاب العين ، ثم من أتى بعده من أصحاب المعاجم ، ثم عنى به أصحاب الموسوعات اللغوية ، مثل أبى عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤ ﻫ) ، الذى أفرد له بعض الفصول فى الغريب المصنف . ولكن ربما كانت كتب اللغات التى تكلمنا عنها فى الصنف السابق ، تحتوى على هذا النوع أيضا ، وخاصة أن أبا عبيد أقام فصله على ما قاله الأصمعى وأبو عبيدة . فلعله استمد هذه الأقوال من كتابيهما فى اللغات . وليس مايمنع أن يكون جمع أقوالا متناثرة لهما فى كتبهما المختلفة .

وقد سمى أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٣ — ٢٢٤ أو ٢٣٠) فصله هذا « ما دخل من غير لغات العرب فى العربية » ، وهو قصير فى صفحتين من القطع المتوسط ، وافتتحه بأقوال أبى عبيدة ، وختمه بالأصمعى ، ولم يحاول فيه ترتيبا ، حتى لقد كرر فيه لفظ « اليَلْمَق » مرتين . ودأب أبو عبيدة والأصمعى على ذكر اللفظ ، ولغته ، وأحيانا أصله ومعناه أو مرادفه العربى إن كان له مرادف ، وشواهد من الشعر عليه .

ثم أفرد ابن قتيبة (٢٧٦ ﻫ) فصلا من كتابه « أدب الكاتب » لما تكلم به العامة من الكلام الأعجمى ، ولذلك نؤخره إلى الكلام عن كتب العامية .

وكان فى الأبواب التى ألحقها ابن دريد بآخر جمهرته باب لما تكلمت به العرب من كلام العجم ، حتى صار كاللغة [1] ، و بين فيه الألفاظ الفارسية الأصل والرومية والنبطية والسريانية . وحين انتهى الباب خصص الذى بعده للأغلاط

---

(١) ٤٩/٩٣ .

اللغوية والرخص الشعرية ، ثم أفرد أربعة ألفاظ معربة بالذكر ، بدون سبب . والباب مضطرب كله ، فقد أراد المؤلف أن يقسمه إلى ألفاظ معتادة وأعلام ، فبدأ بذكر النوع الأول مثل الديابوذ والقردمانى والسبيجة ، ثم النوع الثانى مثل قابوس و بسطام ، ومارية ، ولكنه عاد ثانية فى آخر الباب إلى النوع الأول . كذلك أراد أن يقسمه إلى الفارسىّ الأصل ، والرومىّ ، والنَّبطىّ ، والسريانىّ ، ولكن اختلط عليه الأمر ، ولم يستطع شيئا . فبدأ بقسم لم يعنونه ، يحتوى على الألفاظ الفارسية خاصة ، ثم قسم للألفاظ الرومية ، ثم النبطية ، ثم السريانية . وهذا تقسيم جميل لو لم يضطرب فيدخل الألفاظ الفارسية خاصة فى كل نوع من الأنواع المذكورة ، حتى اضطر إلى أن يكرر عنوان الألفاظ النبطية مرتين متعاقبتين ، لاستطراده إلى الألفاظ الفارسية فى ختام القسم الأول من النبطية ، ولو لم يدخل الألفاظ الرومية والنبطية فى القسم السريانى . ولم يكن ذلك نتيجة خطأ منه ، بأن يعد اللفظة الفارسية رومية ، أو غير ذلك ، بل كان يدخل اللفظ فى القسم المخالف له ، و يبنيه على أصله الصحيح . و يلاحظ عليه أنه فى الألفاظ الفارسية والنبطية يذكر أصلها الأجنبى ، أما الرومية والسريانية فيذكر أنها معربة فقط ، ولا يتعرض لأصلها ؛ ولم يكن يعتمد على نفسه فحسب فى التعرف على الألفاظ المعربة بل كان ينقل أيضا عن أبى حاتم والأصمعى .

ثم نقفز قفزة كبيرة إلى القرن الخامس إذ يفرد ابن سيده (٤٥٨ هـ) فى السفر ١٤ من كتاب المخصص بابين للمعرب ، وفى السفر ١٦ قسما صغيرا له أيضا . أما الباب الأول فهو « باب ما أعرب من الأسماء الأعجمية » وتعرض فيه لمذاهب العرب ، والباب كله مأخوذ من سيبويه و يشغل قريبا من الصفحة ، والباب الثانى هو باب اطراد الإبدال فى الفارسية ، يشغل نحو ٤٥ صفحة وصدره بأقوال استمدها من سيبويه فى الحروف التى تُبْدِلُها العرب » وشغلت هذه القواعد فى الإبدال صفحة منها .

ثم أورد باب الغريب المصنف لأبى عبيد كله ، دون تصرف منه فيه سوى أنه حذف اسم الأصمعى وأبى عبيدة منه ، واللفظ المكرر « اليلمق » وزاد فى أثنائه

قولين موجزين من ابن دريد ، متصلين بكلام أبى عبيد ، أما عدا ذلك فلم يحدث فيه أى تغيير ، وشغل ذلك منه حوالى صفحة وثلث صفحة . أما الجزء الأخير من الباب فاستقاه من جمهرة ابن دريد ، من المعجم والأبواب الأخيرة الملحقة به ، ثم ختم الباب بكلمات قلائل من كتاب العين ، وذكر فى أثناء ذلك كلمتين من ابن السكيت ، وأخرى من أبى على الفارسىّ ولم يتصرف فيما نقله فى هذا الجزء أيضا إذ حافظ على عبارة ابن دريد كل المحافظة ، وعلى ترتيبه أيضا . وكان هذا يحاول أن يفرد الفارسىّ عن الرومىّ ، وهذين عن النبطىّ والسريانىّ ، وكذا فعل ابن سيده مع محافظته على اضطراب ابن دريد فى هذه المحاولة . ولم يكن يحاول أن يعطى أصل كل كلمة فى لغتها .

والقسم الثالث الذى تناول فيه المعرب عنوانه : « ومن نادر الأعجمى » يتناول فيه الأعلام والأسماء الأعجمية المقصورة والممدودة ، لأن الباب كله لهذا النوع من الأعلام وهو قصير فى أربعة أسطر ، وجلى أن هذا القسم لا أهمية له ، لأن معظم ألفاظه أعلام ، وهى فى غالب الظن من الأمثلة النحوية الصرفية .

ونعثر فى القرن السادس على الكتاب الأول الخاص بالمعرب ، وهو كتاب « المعرب من الكلام الأعجمى » لأبى منصور الجواليقى (٤٦٥ — ٥٤٠) وهو من أكبر الكتب التى تعرضت لهذا النوع من البحث . ثم ألف عبد الله بن محمد العُذرى المعروف بالبشبيشى (٧٦٢ — ٨٣٠) كتاب «التذييل والتكميل ، لما استعمل من اللفظ الدخيل» ، وأحمد بن كما باشا (٩٤٠ هـ) رسالة فى تعريب الألفاظ الفارسية ، وشهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجىّ (١٠٦١ هـ) كتاب « شفاء الغليل ، فيما فى كلام العرب من الدخيل » ومصطفى المدنى (القرن ١١) كتاب « المعرب والدخيل» .

ويتفق هؤلاء المؤلفون جميعا فى بعض الظواهر العامة ، التى أهمها أنهم يحكمون على المعرب معتمدين على اللغويين الأقدمين . وكان هؤلاء يحكمون على الألفاظ بالسماع فى أغلب الأحيان . ومن هنا كانت أحكام هؤلاء المؤلفين القدماء وأصحاب

المجاميع اللغويين ، من أمثال أبى عبيد وابن سيده سماعية ، لا تقوم على البحث والتمحيص ومقابلة اللغات ، وقد أباح الجواليقى لنفسه الاكثار من الرجوع إلى القدماء مع الاعتراف بذلك حينا وعدمه أحيانا ، ومع التصرف فى أقوالهم . وفعل الأمر نفسه من بعده العذرىّ وابن كمال باشا خاصة ، ظهرت عندهم أسماء المعاجم . ولكنهما زادا عليه فى إيراد الأقوال الكثيرة فى اللفظ الواحد، لتعدد مراجعهم . ويتفقون أيضا فى اعتبارهم الأعلام الأجنبية التى عرفها العرب من الألفاظ اللغوية المعربة ، وفى الاعتماد على القرآن والشعر والحديث فى الاستشهاد ، إلا أن الجواليقى كان مكثرا من الأشعار ، وفى طريقة علاجهم موادهم بتقديم الكلمة وتفسيرها ثم الإشارة إلى أصلها فى اللغة التى عربت منها ثم الشواهد ، وبعض الأمور الأخرى . ومن الطبيعى كان المتأخر يحب أن يتفوق على المتقدم بالاكثار من الألفاظ ، أو الإتيان بأصول بعض الكلمات التى ذكرها الأول وأهمل أصلها . وكثيرا ما كانوا يفعلون ذلك ، مكتفين بالنص على أنها معربة ، أو بالاستطراد إلى الأخبار الأدبية والفوائد اللغوية كما فعل العذرى ، أو مناقشة الأقوال بعضها ببعض كما فعل ابن كمال باشا ، وإن كانت ألفاظه قليلة بالنسبة لما عند غيره ، أو التنبيه على المفرد والجمع واللغات فى اللفظ كما عند الخفاجى . وكانت هذه الاستطرادات سبب الاختلاف بينهم .

واختلفوا فى ترتيب كتبهم ، فارتضى ابن كمال باشا أن يجعل كتابه أربعة أقسام : المعرب الذى غير وألحق بأبنية العرب ، وما لم يغير ولم يلحق بها ، وما لم يغير ولكنه ملحق بها ، وما غير ولم يلحق . ولم يرتب الكلمات فى داخلها . وارتضى الباقون الترتيب الألفبائى باعتبار حروف الكلمات كلها أصلية ومزيدة . فرتب الجواليقى والخفاجىّ كلماته بحسب حرفها الأول وحده . ورتبها العُذْرىّ والمدنى بحسب حروفها كلها . ولكن العذرى خالف نظامه فى لفظ الجلالة (الله) وقدمه فى صدر كتابه .

واختلفوا فى المولد ، فلم يعن به الجواليقى وابن كمال باشا ، وخفف منه العذرى

والمدنى ، ولكن أكثر منه الخفاجى ، وأورد ، حسب قوله فى مقدمته، ما ترك أهل اللغة التنبيه على أنه مولد ، أو لم يحققوا معناه ، أو كان غريبا نادر الاستعمال ، كما ترك بعض ما عربوه، لعدم وروده عمن يعتد به . ولما كانت اللغة العامية ليس لديها الحواجز التى تجعلها ترد المولد والدخيل عن حوزتها كالعربية الفصحى ، كثر هذا النوع من الألفاظ فيها ، فاهتمت به أكثر كتب لحن العامة ، ولكننا لا نعالجه هنا ، و إنما نعالجه فى كتب العامية .

وكان من وجوه الاختلاف بينهم تقديم مادة عند أحدهم وتأخيرها عند الآخر ، واختلاف المراجع فى كل مادة . وختام القول : أن الخفاجىّ كان يعتمد على الجواليقىّ فى كتابه كثيرا ، وأن كتاب مصطفى المدنىّ يكاد يكون مختصرا من كتاب العذرىّ . ومسوّدتا هاتين الكتابين الأخيرين محفوظتان فى دار الكتب المصرية فى مخطوطتين .

وعرفت فى العصر الحديث اللغات التى جاورت العربية وعاصرتها زمنا طويلا ، وأثرت فيها وتأثرت بها ، فقام الباحثون بمقابلة كثير من ألفاظ هذه اللغات بالعربية ، واستطاعوا أن يصححوا كثيرا من أحكام القدماء . وأحب بعضهم أن يضع قوائم أو معاجم صغيرة بهذه المعربات التى بحثت بحثا علميا دقيقا ، فظهر نوع جديد من كتب المعرب .

ومن أول الرسائل التى عثر عليها ، وتنحو هذا المنحى « كتاب الألفاظ الفارسية المعرّبة » لأدى شير (طبع بيروت ١٩٠٨) . وقد رتب هذا المؤلف ألفاظه وفقا لحروفها الأول فالثانى فالثالث . . . الخ ، وراعى فى ذلك حروفها الصائتة وحدها ، أما الصامتة (حروف العلة) فأسقطها من اعتباره واضطرب فى الحروف المزيدة فاعتبرها أحيانا مثل بعض الألفاظ المبدوءة بالميم ، وغض النظر عنها فى أحيان أخرى ، مثل بعض الألفاظ المبدوءة بالتاء .

واتسعت دائرة البحث عند المؤلف فشملت اليونانية واللاتينية ، والتركية ، والآرامية ، والإيطالية ، والألمانية ، والإنجليزية ، والفرنسية ، والأرمنية ، والروسية ،

والكردية ، والسريانية وغيرها ، برغم أنه يعنى بالفارسية الأصل ، كما يدل عنوان الكتاب . واعتمد المؤلف فى الألفاظ الفارسية على معجم « البرهان القاطع » لحسين ابن خلف التبريزى ، وفى العربية على محيط المحيط وأقرب الموارد ، كما صرح فى مقدمته . وربما كان المرجع الفارسى معتمدا ، ولكن مرجعيه العربيين غير مرضيين ، وقد ذكر فى أثناء الكتاب مراجع أخرى كثيرة .

واتفق أدّى شير مع المؤلفين السابقين فى إيراد الألفاظ ومعانيها وأصولها ، ولكن اختلف عنهم فى إطالته التى لا يستطرد فيها — إلا فى النادر — وإنما بقى فى دائرة بحثه عن الأصل ومعانيه ، ومرادفاته فى اللغات الأخرى إن كانت تشترك معه فى المادة ، وكان يورد هذه الألفاظ الأعجمية بحروفها الأجنبية . ولكنه اعتمد فى كثير من الألفاظ على القدماء ، فأتى بها كما ذكروها ، وربما بدون أصلها ، لأنه لم يجدها فى مراجعه فى غالب الظن ، واختلف أدّى شير عن سابقيه فى أنه لم يحاول الاستشهاد على ألفاظه أو تتبع ورودها فى اللغة العربية إلا فى النادر .

وقيمة هذا الكتاب فى جمعه وكونه الكتاب الأول فى حجمه (١٦١ صفحة) الذى يقوم على بحث علمى ، لا على السماع وحده والاجتهاد . ويشبهه بعض الشىء القس طوبيا العنيسى فى إقامة كتابه على أسس علمية ، ولكنه عالج الدخيل فى العاميات ، ولذلك تناولناه فيها .

وكتب الدكتور فؤاد حسنين علىّ الأستاذ بجامعة القاهرة مقالات فى مجلة كلية الآداب فى عام ١٩٤٨ بعنوان « الدخيل فى اللغة العربية » تقوم على الأسس العلمية الدقيقة أيضا ، وترتب فيها الألفاظ وفقا لصورتها بغض النظر عن أصالة حروفها وزيادتها . وراعى فيها الكاتب الاختصار ، فكادت تشبه الجداول ، لولا إطالته فى بعض الألفاظ . ولم يقصر البحث على العربية الفصحى ، بل بحث ألفاظا عامية أيضا .

وصفوة القول فى هذا النوع من المعرب ، أنه بدأ متأخرا فى العربية ، إذ لم نعثر

عليه قبل أبي عبيد ، وكان المؤلفون الثلاثة فيه يخصونه بأبواب قصيرة من كتبهم . ثم انفرد بكتاب كبير في القرن السادس . وكانت الفصول الأولى لا تراعي أي ترتيب ثم راعت الكتب جميعها — عدا رسالة ابن كمال باشا — ترتيب ألفاظه وفقا لحروفها الأولى ، مزيدة كانت أو أصلية ، مع غض النظر عما في كتاب أدّى شير من اختلاط ، وراعى ابن كمال باشا ترتيبه على الأقسام وفقا لما يحدث في الألفاظ من تغيير وعدمه. وكان منهج الأولين الحكم بالتقريب في أصل الكلمة بالسماع أو المعرفة الساذجة ، ولكن الأمر صار بحثا علميا جديا في القرنين التاسع عشر والعشرين ، و بدت آثاره عند أدّى شير ، ونضجت عند الدكتور فؤاد حسنين . وكان البحث مقصورا على اللغات الفارسية والروسية والعبرية والسريانية والساميات عامة عند القدماء ،أما المحدثون فوسعوه إلى الهندية الأوربية ، وقد اختلف علاجهم إطنابا وإيجازا ، فكان مؤلفو القرن التاسع وما بعده إلى الحادى عشر ميالين إلى الأطناب والاستطراد ، أما الأولون والمحدثون فموجزون . وتبع الأطناب والإيجاز الاستشهاد ،فكان قليلا مقصورا على الشعر عند أبي عبيدة والثعالبي وابن سيده ، وكثر وتعدى إلى القرآن والحديث عند الجواليقيّ ومن بعده . ولكن قل في العصر الحديث ثانية .

٤ — المعاجم المزدوجة اللغة

كان انتشار اللغة العربية في البلاد التي فتحها المسلمون سببا في تدهور كثير من اللغات ، التي كان بعضها من اللغات الدينية التي وردت فيها كتب مقدسة مثل العبرية والسريانية . فخاف العلماء من أهل هذه اللغات عليها ، وألفوا المعاجم التي تجمع بين العربية و بينها لصيانتها ، وليفهمها الناس الذين غلبت على ألسنتهم العربية . وأهم معجم سمعنا عنه في تلك العصور ، كتاب بر بهلول (كان حيا في النصف الثاني من القرن الرابع) للسريانية والعربية . ونشره دوفال في باريس في مجلدين ضخمين يزيدان على ألف صفحة من القطع الكبير . وربما كانت هذه المعاجم : الأولى من نوعها ، ومن الواضح أن القائمين بها ليسوا عربا ولا مسلمين .

وأدى انقسام الخلافة العباسية إلى إمارات صغيرة ، تغلب على أكثرها الفرس والترك ، وخاصة فى المشرق ، إلى محاولة هؤلاء الأمراء إحياء لغاتهم الوطنية . وأثمرت هذه الحركة معاجم عربية فارسية ، تذكر اللفظ العربى ومرادفه فى الفارسية . وقد سارت هذه المعاجم فى السبل التى سارت فيها المعاجم العربية . فكان منها ما احتضن نظام الأبنية مثل كتاب المصادر لأبى عبد الله الحسين بن على الزوزنى (٤٨٦ هـ) ومقدمة الأدب للزمخشرى (٤٦٧ — ٥٣٨) ، وما احتضن نظام رسائل الموضوعات الصغيرة مثل تلك الرسالة المحفوظة فى دار الكتب المصرية (تحت رقم لغة ٦٣٤) باسم المتقدمة ولا يعرف مؤلفها ، وما احتضن النظام الألف بائى مثل بقية الكتب .

وفى الوقت نفسه أو بعده بقليل ، ظهرت معاجم أخرى تضع مع العربية اللغة التركية . وهذه المعاجم العربية التركية كثيرة تكاد تقارب المعاجم الفارسية فى العدد ، وكثيرا ما كان يجمع بينهما مع العربية فى معجم واحد مثل كتاب « منتهى الأرب، فى لغة الترك والعجم والعرب » لأحمد بن محمد بن عَرَبْشاه (٨٥٤ هـ) ولم نسمع عن معاجم فى اللغات الأخرى ولكننا لا نستبعد وجود ذلك . ومنهج هذه المعاجم مقصور على ذكر اللفظ ثم مرادفه فى اللغة الأخرى ، ولا يختلف عن ذلك كثيرا . ومن الظواهر البارزة فى هذه الحركة أن كثيرا من المؤلفين ترجموا صحاح الجوهرى وقاموس الفيروز آبادى إلى الفارسية والتركية .

وعرفت مصر معجمات عربية لم يتنبه إليها أكثر الباحثين . فحينما انتشرت اللغة العربية انتشارا واسع النطاق بين المصريين ، وزلزلت أركان اللغة القبطية ، حاول الأقباط أن يصدوا هذا السيل العرم عن لغتهم ، وأن يدفعوا عنها ما استطاعوا ، وأن يعرفوا الألفاظ القبطية للذين غلبت عليهم العربية . فألفوا معجمات صغيرة تتناول بعض الألفاظ القبطية وترجمتها العربية ، وسموا هذه المعجمات أو التى يحسن بنا تسميتها مفردات لصغرها « السلالم » لأنها الوسيلة التى يرتقى بها الإنسان للتدرج فى فهم

معالم اللغة والوصول بواسطتها إلى أعلى درجات المعرفة . وكان يطلق على كل إنسان يعرف الترجمة القبطية سُلّمى ، واستمرت هذه التسمية شائعة (بين الأقباط) لغاية أواخر القرن التاسع عشر(١).

ومن أول هذه المفردات : سلم السمنودى ، وهو الأنبا يُوأنس أسقف سمنود (من أهل القرن السابع الهجرى) . وقد أخذ مفردات هذا السلم من الأناجيل الأربعة والرسائل والمزامير والكتب الكنسية ، وسار فى ترتيبه على نظام كتب الشروح ،فقدم الألفاظ التى أخذها من إنجيل يوحنا فمتّى فلوقا فمرقس . . . الخ بالترتيب المراعى فى العبارة السابقة ، وراعى فى كل إنجيل ترتيب الإصحاحات والآيات أيضا ولكنه لم يحاول استيعاب الألفاظ و إنما اختار قليلا منها . ونهج على أن يورد اللفظ القبطى ومرادفه العربى حَسْب .

ثم ألف فى هذا القرن أيضا أبو اسحاق بن العسال «السلَّم المقفَّى ، والذهب المصفَّى» وسار فيه على نظام صحاح الجوهرى . ثم أحرق هذا السلم فى بعض الاضطرابات التى حدثت فى مصر عام ٦٥٨ هـ فوضع مؤلفه سلماً آخر ، هو السلم الكبير . وسار فيه على الموضوعات ، كالمخصص لابن سيده ، فقسمه إلى ٣٠ بابا (وفى بعض النسخ ٢٥ بابا إذ تجمع بين بعض الأبواب فى الباب الواحد) وعالج فى الأبواب الأولى أسماء الله والعالم العلوىّ، ثم العالم السفلىّ والشهور والأيام والأعداد، ثم الإنسان من جميع نواحيه، ثم أنواع الحيوان والنبات ، ثم بعض الأمور المختلفة ، ثم بعض الأمور الدينية مثل الكنيسة وطقوسها وآلاتها وأسماء آدم وأبنائه والأنبياء والشهداء ، ثم ختمه بما يذكّر فى القبطية و يؤنث فى العربية والعكس و بعض أمور لغوية أخرى ، ونهجه فى إيراد الألفاظ كنهجه فى سلمه السابق .

و يقتنى المتحف القبطىّ مخطوطات هذه السلالم جميعها . ومن الطبيعى أن هناك سلالم أخرى ، ولكنها خارجة عن نطاق بحثنا .

---

(١) يسى عبد المسيح « المقدمات والسلالم » مجلة رسالة مارمينا فى عيد النيروز توت ١٦٦٤

ومنذ ابتدأت حركة الاستشراق عنى القائمون بها بدراسة اللغة العربية لتفتح لهم كنوز الثقافة العربية، ولتفتح لهم أسواق بلاد الشرق العربيّ، وفى نفس الوقت تفتح لهم الطرق إلى استعمارها. وأول معجم نسمع عنه ألفه رافلنج « F. Rapheleng » فى القرن السادس عشر وطبع بعد وفاته فى أوائل القرن السابع عشر (عام ١٦١٣ م) ثم أعيد طبعه مرارا. ثم وضع « وليم بدْوِل W. Bedwell » (١٥٦١ — ١٦٣٢) معجما فى سبع مجلدات لم يطبع، و « جوليوس Golius » (١٥٩٦ — ١٦٦٧) معجما عربيا لاتينيا استعان فيه بالصحاح، وطبعه بليدن عام ١٦٥٣ م وبقى مرجع المستشرقين حتى ظهر معجم فريتاج، ثم وضع « أومند كاستل E. Castell » (١٦٠٦ — ١٦٨٥) معجما للغات السامية جمعه فى ١٨ سنة، ونشر عام ١٦٦٩، وأعيد طبعه عدة مرات، ثم وضع « مِينِنْسكى Meninski » فى فينا معجما ضخما للغات التركية والفارسية والعربية، مع ترجمة مفرداته إلى اللاتينية والفرنسية والألمانية والبولونية، وباشر طبعه فى سنة ١٦٨٠ وأنجزه سنة ١٦٨٧، وأعيد طبعه فى فينا سنة ١٧٨٠ فى أربعة مجلدات ضخام.

وتدفقت المعاجم فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وتعددت لغاتها ما بين فرنسية وألمانية وإنجليزية وروسية من الغربيات، وفارسية وتركية من الشرقيات، وعبرية وسريانية من الساميات إلى جانب العربية، وتجاوز التأليف هذين القرنين إلى القرن العشرين، فظهر بعض المعاجم القليلة فيه وآخرها معجم « بارانوف Baranov » الروسيّ العربيّ، وجمعه من الكتب الحديثة والصحافة المعاصرة فى العالم العربيّ، ولا سيما مصر، وطبعت آخر ملزمة منه سنة ١٩٤٦ فى حرف العين، إذ قتل المؤلف فى الحرب الأخيرة دون أن يكمله، ومعجم زلنكا التشيكيّ العربيّ الذى ظهر فى القاهرة عام ١٩٤٨.

وشارك العرب والمصريون خاصة فى هذه الحركة منذ القرن التاسع عشر بعد اتصالهم بالغربيين، وابتداء حركة الترجمة لنقل العلوم والمعارف العربية. وأول معجم

سمعت عنه من مؤلفات المصريين « القاموس الطبي » فرنسي عربي للدكتور محمود رشدى البقلي ، طبع فى باريس عام ١٢٨٦ ﻫ (أى حوالى ١٨٦٨ م) . ولا زالت هذه الحركة قائمة حتى اليوم ، وخاصة بعد أن انتبه المجمع اللغوى المصرى إلى تعريب مصطلحات العلوم والفنون المختلفة . فأخذ يجمع هذه المصطلحات الغربية ، و يطبعها فى رسائل صغيرة ، ينشرها فى العالم العربى لاستعمالها بدلا من هذه الألفاظ الغربية . وقد قامت المعاجم التى ألفها المصريون على نظام معاجم المستشرقين .

ولا تختلف مناهج هذه المعاجم فى أغلبها ، فهى تندرج تحت فئتين: الأولى ترتب بحسب الألفاظ العربية ، والأخرى بحسب ألفاظ اللغة الغربية التى تعالجها . فإذا كان الترتيب معقودا للعربية ، وجد مذهبان : مذهب المواد ، ومذهب الألفاظ . أما الأول فيورد المادة وتحتها مشتقاتها ، ويذكر مرادف كل مشتق . وأما الثانى فيورد كل لفظ بحسب صورته ثم يذكر مرادفه الغربى ، ولا يبالى أن تتفرق الألفاظ المشتقة من مادة واحدة . وأما الفئة الثانية فاحتضنت بطبيعة الحال ترتيب المعاجم الغربية الخالصة، وهو اعتبار صورة الألفاظ ، ثم تذكر المرادفات العربية . وفيما عدا هذا الاختلاف تتفق جميعها فى مظاهرها أو فى أغلبها . فيذكر اللفظ ثم مرادفاته فى اللغة الأخرى، أو شرحه بعبارة مطولة مع مرادفاته ، وقد يذكر مرادفاته فى لغته أيضا ، والتزمت جميعها التنبيه على بعض أمور فيما تذكره من ألفاظ بالرمز ، فترمز إلى كونه مفردا أو جمعا مذكرا أو مؤنثا ، اسما أو فعلا أو مصدرا أو صفة أو ظرفا adverb وبعض أمور أخرى تختلف قلة وكثرة من معجم إلى آخر ، مثل الفعل اللازم والمتعدى إلى مفعول و إلى مفعولين والمصدر الذى أخذت منه الكلمة وما شابه ذلك . وعنى أكثرها بتأليف الألفاظ فى عبارات خاصة ، و باللغات العربية العامية، فاستقى منها كثيرا وأبرز من فعل ذلك المؤلفون الفرنسيون الذين اهتموا بصفة خاصة بلهجات الجزائر ومراكش، ولهجات سُورِيَةَ ولُبنان إلى درجة أقل . وهى مواطن انتشار نفوذهم السياسى .

واختلف لين Lane (١٨٠١ — ١٨٧٦) عن هذا النهج فى معجمه الكبير

الذى سماه « مدّ القاموس » فقد ترجم فيه « تاج العروس » للسيد محمد مرتضى الزَّبيدى مع حذف ما تكرر من ألفاظ فى مواده ، ولكنه إلى جانب هذا العمل احتفظ بالرموز . وقد جعله هذا المنهج أشهر معاجم المستشرقين ، وأكثرها أمانة ، وأحراها بالتصديق والثقة .

٥ — كتب لحن العامة

أخذ اللحن ينتشر على ألسنة العرب والمتكلمين بالعربية ، حتى ظهرت لغة تخلصت من الإعراب ، وخالفت العربية الفصحى فى كثير من المفردات ، وفى طريقة تأليف العبارات ، وبعض الخصائص اللغوية الأخرى ، وسميت تلك اللغة العامية ، لجريانها على ألسنة العامة من الناس . وأراد اللغويون أن يجنِّبوا الفصحى شر هذه اللغة ، فألفوا الكتب تبين أخطاءها وتنبه على وجوه الصواب فيها . ولكن العامية مضت فى طريقها لا تلوِى على شىء ، حتى تغلبت على ألسنة الخاصة من الناس والعلماء ، وتألفت الكتب أيضا فى لحن الخواص . ثم شملت العامية كل لسان ، فلم يبق كبير فرق بين ألسنة الخواص والعوام ، فى عصور الجهل والتأخر ، فكانت الكتب اللغوية تتناول لحن الفئتين بدون تفرقة . وقد أطلق لغويو العرب على الألفاظ العامية عدة ألقاب ، منها العامىّ والمولد والمحدَث . كما أطلقوا لفظ الدخيل على الألفاظ الأجنبية الأصل ، التى كثرت فى العامية ، لعدم امتناعها منها ، وترحيبها بها .

ولكن خطر العامية لم يبلغ فى العصور القديمة مبلغه فى عصرنا الحديث . فقد خرجنا من عصور الجهل والظلمات ، والعامية تسيطر على جميع أرجاء الحياة ، والعربية الفصحى مستترة منزوية فى الكتب القديمة ، كأنما هى من اللغات البائدة . وتنوعت حياتنا وتلونت بألوان جديدة غربية فى أغلبها ، عبرت عنها العامية بالألفاظ الدخيلة ، ووقفت العربية حيالها موقفا سلبيا ، فقام جماعة من الكتاب بالدعوة إلى استخدام العامية لغة أساسية فى جميع أنحاء حياتنا ، واطراح الفصحى . ومن الطبيعى أن قامت فئة أخرى تعارضهم وتطالب بإحياء العربية ، والتمسك بها ، فوجدت المؤلفات الكثيرة

كثرة هائلة تخوض هـذه المشكلة ، وتدلى فيها بالرأى . وتناول كثير من الـكتب المؤلفة فى « لحن العامة » أو لغاتهم معظم هـذه المسائل بالعرض والتحليل والتعليل فى مقدماتها ، إلى جانب شرحهم مناهجهم [1] . و يبدو أن كتب لحن العامة فى نشأتها الأولى ، لم تـكن تتعرض للألفاظ الدخيلة أو المعربة ، ولـكنها ابتدأت ذلك من عهد ابن قتيبة فى أدب الـكاتب ، وأ كثرت منه فى عصرنا الحديث ، لطغيان الدخيل على عامياتنا .

و إذا أردنا أن نصنف هذه الـكتب وفقا للمنهج الذى اتبعته فى ترتيبها ، وجدنا ثلاثة أصناف واضحة ، ينطوى كل منها على فرعيات تحته ، فالصنف الأول وهو الأيسر لم يسر على طريقة معينة ، و إنما أورد الألفاظ والأساليب كيفما اتفق الحال . واتبع الثانى التقسيم إلى فصول ، تحتوى على أنواع متشابهة متفقة . أما الصنف الثالث فاتخذ طريقة الجداول .

١ — يتبع الصنف الأول من المناهج الـكتب القديمة فى غالبها ، وكتب لحن الخاصة ، والجرائد حديثا فالـكتاب المنسوب إلى الـكسائى ، وهو أقدم كتاب وصل إلينا ، يرتب ألفاظه على النحو التالى : (حرص ، نقم ، دع ، نقد ، عجز ، ظفر ، صرف ...) ولعله يمثل كثيرا من الـكتب القديمة . والحريرى لا يرتب درة الغواص ، فتتبعه فى ذلك أ كثر شروحه ، وتغفل الأمر نفسه جميع كتب نقد لغة الجرائد سوى كتاب الزعبلاوى ، وهو آخرها ظهورا . وكتاب الزعبلاوى يرتب إلى فصول ، ولـكن المواد لا ترتب داخل هذه الفصول . ولعل السبب هنا واضح ، فـكتب لحن الخاصة تتعرض لأخطاء مدونة شائعة ، فتعرضها وفقا لعثورها عليها فى المدونات ، لا وفقا لترتيب خاص . وكانت كتب ابن سـلّام والجندىّ (نقد لـكتاب اليازجىّ) والغلايينىّ (نقد لـكتاب المنذر) تسير وفقا للـكتب التى تنقدها ، مادة مادة كالـكتابين الأولين ، أو صفحة صفحة كالأخير .

(١) انظر مقالات الأستاذ عيسى إسكندر المعلوف فى مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية .

واختلفت كتب هذا الصنف فى علاج ألفاظها : فذهبت فئة إلى الاختصار بتقليل الشواهد ، والاقتصار على ذكر اللحن ، وإبانة موضع الخطأ فيه وصوابه ، وعدم الاستطراد، وتتمثل فى كتاب الكسائى ، وسهم الألحاظ فى وهم الألفاظ، لمحمد ابن ابراهيم بن الحنبلى (١٠٢٨ هـ) ، وفى الكتب الحديثة التى تعالج لغة الصحف والكتب التى تنقدها . ومن الطبيعى أن نرى الكسائى يعتمد فى التصويب على الشواهد من قرآن وشعر ، على حين يعتمد المحدثون على أقوال المعجمات اللغوية . فالكسائى لم ير شيئا منها ، والمحدثون ليس لديهم ما يعتمد عليه غيرها .

وفى النفس شىء من نسبة هذا الكتاب إلى الكسائى . فإنى لم أجد أحدا عزا إليه كتابا من هذا النوع واعترف الناشر بذلك ، ونبه على أمر أخطر منه ، إذ صرح بأن جل مضمون الكتاب لا يلائم ما رواه اللغويون عن الكسائى[(١)] . ورأيته فى إحدى فقراته[(٢)] يروى عن أبى زيد الأنصارى البصرى ولم نسمع ذلك عن الكسائى ، وإنما سمعنا أنه روى عن يونس من البصريين . ولذلك فإنى أكثر ميلا إلى نسبته إلى أحد تلاميذ أبى زيد ، إن لم تكن هذه الفقرة مقحمة على الكتاب . والذين يروون عن أبى زيد ، وينسب إليهم كتب فى لحن العامة ، هم أبو عبيدة ، والأصمعى ، وأبو نصر أحمد بن حاتم ، والمازنى ، وأبو حاتم السجستانى . ولا نستطيع أن نعزوه إلى أحد منهم بعينه ، لأن كتبهم لم توصف . ولكننا نستطيع أن نبعد منهم الأصمعى ، فقد اقتبس ابن يعيش[(٣)] فقرة من كتابه ، ليست فى هذا الكتاب . وكذلك الأمر مع أبى حاتم السجستانى الذى روى صاحب المؤتلف والمختلف[(٤)] من كتابه بيتا من الشعر ، غير موجود فى هذا الكتاب .

وكانت الفئة الأخرى كثيرة الاستطراد ، والشواهد ، تحتفل بالمسائل الأدبية والنحوية والصرفية والبلاغية وما إليها ، وتتمثل أحسن التمثيل فى درة الغواص

---

(١) ص ٢٢ . (٢) ص ٣٠ .
(٣) شرح المفصل ١/٨ طبع أوربة . (٤) ص ٢٢ .

للحريريّ ، وشرحها للشهاب الخفاجيّ ، وما دار حولها من كتب . وقد أكثر الحريريّ من الاستشهاد بالحديث .

٢ — الصنف الثانى من أصحاب المناهج طرحوا الفوضى التى فى كتب الصنف الأول ، وقسموا كتبهم إلى فصول ، بحسب اعتبارات مختلفة . ونستطيع أن نصنف هذا الصنف من الكتب أنواعا ، وفقا لهذه الاعتبارات(١) . فالنوع الأول فى الوجود اعتمد فى تقسيماته على التحريفات التى طرأت على الألفاظ العامية ، سواء أكانت فى ضبطها أم حروفها أم معانيها ، أم طريقة تعديتها ولزومها ، ثم الخلط بين أبنيتها المختلفة . ويتمثل هذا النوع فى ابن السكيت (توفى ٢٤٤ هـ) وابن قتيبة (٢٧٦ هـ) وثعلب (٢٩١ هـ) والجواليقىّ (٥٣٩) والقَنَوَجىّ (طبع كتابه ١٨٧٨) والزعبلاوىّ (طبع ١٩٣٩) .

صنف ابن السكيت كتابه « إصلاح المنطق » الذى يدل عنوانه على انتمائه إلى كتب لحن العامة ، وإن لم تكن له مقدمة تؤيد ذلك . والأبواب التى صرح فيها بخطأ العامة عشرة ، نستطيع أن نجملها فى أربعة أمور : الأول يجمع باب « ما هو مكسور الأول مما فتحته العامة أو ضمته » و « ما جاء على فعلت بالفتحة مما تكسره العامة أو تضمه ، وقد يجىء فى بعضه لغة إلا أن الفصيح الفتح ، ومن الواضح أنهما ينتميان إلى « تحريف الضبط » وكان المؤلف يذكر فيهما اللفظ ، ويفسره إن لم يكن معروفا ، وينبه على الخطأ أو لا ينبه ، اكتفاء بالعنوان .

الثانى يضم باب « ما يهمز مما تركت العامة همزه » و « ما يتكلم فيه بالصاد مما يتكلم به العامة بالسين ، وما يتكلم فيه بالسين فيتكلم فيه العامة بالصاد » و « ما يغلط فيه يتكلم فيه بالياء وإنما هو بالواو » . ونستطيع أن نجعلها تحت عنوان « تحريف الحروف » واتبع فيها المؤلف الطريقة السابقة فى العلاج . ونرى فيها قلة احتفاله بالشواهد ، والتفاته أحيانا إلى مشتق أو مشتقين من مادته .

الثالث فى الحقيقة فرع من النوع الثانى ، ولكننا نفرده بالذكر لأهميته فى العربية

ويضم بابى « ما يتكلم فيه بفعلت مما يغلط فيه العامة فيتكلمون بأفعلت » و« ما يتكلم فيه بأفعلت مما يتكلم فيه العامة بفعلت » . وهاتان الصيغتان من أهم أسباب الخطأ فى العربية ، حتى اضطر كثير من المؤلفين إلى إفرادهما بالتأليف . والباب الثانى من أكبر أبواب « الإصلاح » حجما .

الرابع يضم أبواب « ما تضعه العامة فى غير موضعه » المفرقة . وهذه الأبواب مضطربة يكثر فيها الاستطراد ، فلا يأتى فيها إلا بكلمة أو اثنتين مما تغلط فيه العامة ، ثم ينتقل إلى الأبنية ، فهى ليست أبوابا بالمعنى المفهوم . ويدل العنوان على أنهـا « الألفاظ التى غيرت العامة معناها » ولكنه لا يقتصر على هذا النوع ، وإنما يذكر فيهـا بعض الأنواع الثلاثة السابقة . وتكررت الألفاظ فى أكثر من باب منها مثل « تنزه » .

ويلاحظ أن هذه الأبواب لا تختلف عن بقية أبواب الكتاب ، فالمهم أن يذكر موطن الخطأ أو اللبس فى الألفاظ . ولا مانع عنده بعد ذلك ، من تفسير هذا اللفظ أحيانا ، والاستشهاد عليه بالقرآن أو الشعر ، أما الحديث فلا . ولم يحاول ابن السكيت أن يرتب المواد فى أبوابه ، وفقا لحروفها الأولى أو الأخيرة ، مثله فى ذلك مثل الكتب الأولى المختلفة . وأكثر من الاستطراد فضاع الأساس الذى أقام عليه تقسيم بعض الأبواب .

وأفرد ابن قتيبة القسم الثانى من كتابه « أدب الكاتب » وهو ما سماه « كتاب تقويم اللسان » وأبوابا من الكتب الأخرى فيه : لغلط العامة ، وسار فيها على نظام ابن السكيت ، فجعلها للألفاظ التى تشكل على المتكلمين فيغلطون فيها ، وسار فى أكثرها على نظام الأبنية وإن عدل عن تسمية عناوين أبوابه بالأوزان كما فعل ابن السكيت . وتشبه الأبواب الأولى من كتاب تقويم اللسان ، ما نجده فى كتاب الإصلاح من العناية بالصيغ التى يقع فيها الخطأ إذ كانت من مادة واحدة ، تختلف

معانيها باختلاف ضبطها أو صيغتها ، واتبع ابن قتيبة تقسيم الإصلاح مع زيادات تحريف الضبط الذى كان فى بابين عند ابن السكيت وأصبح فى ١٧ بابا عند ابن قتيبة .

ويضم النوع الثانى من الغلط وهو « تحريف الحروف » تسعة أبواب ، يقابلها ثلاثة عند ابن السكيت ، ويلاحظ فيها نفس الأمور التى لوحظت فى الأبواب السابقة . يضاف إليها اضطراب أساس التقسيم إذا كان الحرف المغير فى الأبواب الأولى ، ثم صار مجرد التغير فى الباب السادس والسابع ، ثم صار موضوع الألفاظ فى الثامن والتاسع .

ولا نجد النوع الثالث فى « كتاب تقويم اللسان » من أدب الكاتب ، وإنما فى « كتاب الأبنية » ، وهو القسم الثالث من كتاب ابن قتيبة .

النوع الرابع : المغير المعنى ، وله باب واحد عنوانه « باب معرفة ما يضعه الناس فى غير موضعه » وهو ما فى الإصلاح تقريبا . ويتبين من هذا الجمع أن ابن قتيبة برئ من الاضطراب الذى عند ابن السكيت فى هذه الأبواب .

وزاد ابن قتيبة نوعين آخرين على ما كان عند ابن السكيت : الأول ما تعلق بالتعدية واللزوم ، وهو فى « باب ما يعدى بحرف صفة أو بغيره ، والعامة لا تعديه ، أولا يعدى والعامة تعديه . وكان المؤلف يقدم اللفظ وينبه على الخطأ ، وهو باب قصير فى صفحة واحدة ووضعه ابن قتيبة فى الكتاب الثانى « تقويم اللسان » .

الثانى يتناول الدخيل وعنوانه « ما تكلم به العامة من الكلام الأعجمى » . وكان المؤلف فيه يذكر اللفظ ويفسره على أصله الأعجمى .

وهذا الباب أطول من سابقه ، ووضعه ابن قتيبة فى الكتاب الثالث « الأبنية » ولم يراع فيه أن يرتب مواده داخل فصوله ، مثله فى ذلك مثل ابن السكيت ، ويكاد الاثنان يتفقان فى طريقة العلاج مع ملاحظة : (١) أن ابن قتيبة أدخل فى شواهده قليلا من الأحاديث ، ولم يفعل ذلك ابن السكيت . وابن قتيبة أحسن تنظيما لأبوابه من ابن السكيت ، وأقل استطرادا ولكنه لم يصل إلى ترتيب محكم مبرأ من العيوب .

٣ — عدم وضعه الأبواب المتشابهة بعضها بجوار بعض أحيانا ، فقد كان فى

ميسوره أن يضع الأبواب الخامس والسابع متتاليين ، لأنهما يتناولان المفتوح الأصل حين يغير إلى كسرة أو ضمة . وكذا الأمر مع البابين السادس والعاشر وقد تلاقى ذلك فى المضموم.

٤ — تداخل بعض الأبواب مثل البابين الخامس والثانى عشر، والبابين السابع والثالث عشر؛ إذ أن كل بابين يشتملان على نوع متفق ، مثل المفتوح الذى يغير إلى كسرة أو المكسور المغير إلى فتحة ، وما ماثل ذلك . ولكن ما يشفع له أن الأبواب الأولى منها خاصة بالأسماء ، و إن لم ينبه المؤلف على ذلك . والثانية خاصة بالأفعال كما يدل العنوان. (٤) قصر هذه الأبواب حتى لا يتعدى كثير منها الصفحةالواحدة. (٥) فصله بين بعض هذه الأبواب بأبواب غريبة عنها ، من المصحّف والمحرف الحروف ، كما يظهر فى فهرس الكتاب نفسه .

وسار على نظام الأبنية أيضا ثعلب فى الفصيح ، الذى أشار مؤلفه إلى أنه من الكتب التى تعالج لحن العامة والخاصة بقوله فى المقدمة « هذا كتاب اختيار فصيح الكلام ، مما يجرى فى كلام الناس وكتبهم ، فمنه ما فيه لغة واحدة والناس على خلافها فأخبرنا بصواب ذلك ، ومنه ما فيه لغتان وثلاث وأكثر من ذلك ، فأخبرنا بأفصحهن ، ومنه ما فيه لغتان كثرتا واستعملتا ولم تكن إحداهما أكثر من الأخرى فأخبرنا بهما » . ولكنه لم يلتزم فى منهجه التنبيه على العامى أو الخطأ ، مكتفيا بذكر الفصيح والصواب ، فأثر ذلك فى تقسيم أبوابه ، فاختلفت كثيرا عن أبواب إصلاح المنطق وأدب الكاتب . فنحن لا نجد فيه الأنواع التى رأيناها فيهما ، ولكن الأبنية وحدها ؛ فهو مثلا يخصص بابا لفعَلت بفتح العين ، وفعِلت بكسر العين ، وفعلت بغير ألف . . . الخ فالأساس الذى يقام عليه التقسيم واحد ، هو حركة اللفظ الفصيح أو بناؤه . أما أساس تقسيم الإصلاح وأدب الكاتب فذو شعبتين ، هما حركة اللفظ الفصيح أو بناؤه ، وما يصير إليه عند العامة . وهذه الشعبة الثانية أهملها ثعلب تماما ، إلا فى أحيان نادرة ، كان يقول فيها : « ولا تقول كذا » ،

وفى فصل واحد أخذه من أدب الكاتب وعنوانه « فصل : قال ابن قتيبة فى باب ما جاء مخففا والعامة تشدده » . ولذلك فالفصيح أقرب إلى الأبواب التى لا يُعْنَى فيها ابن السكيت بغلط العامة من الإصلاح .

واختلف الفصيح عن سابقيه أيضا فى الاختصار الشديد الذى التزمه ، حتى جعله لا يعنى بتفسير أكثر المواد التى ذكرها ، والإقلال من الشواهد عليها التى اتخذها من الشعر وحده . وقد فعل ذلك سلفاه ولكن إلى درجة أقل منه .

ويلاحظ عنده ميله إلى الانتظام ، أكثر من سابقه ، فى إيراد المضارع أو المصدر ، كما يلاحظ أنه اتفق معهما فى عدم ترتيب المواد فى داخل الأبواب .

وترك نظام الأبنية فى بعض الأبواب ، مثل باب ما جرى مثلا أو كالمثل ، وباب حروف منفردة ، وباب من الفرق . فأساس تقسيم الأول والثالث منها موضوعه ، أما الثانى فلا أساس له . وقد رأينا مثل هذه الأبواب فى الإصلاح وأدب الكاتب .

ويبدو أن ثعلبا اعتمد على الفراء فى معظم المواد التى ذكرها ، فقال ابن خلكان[1] فى أثناء ذكره كتب الفراء « وله كتاب البهاء ، وهو صغير الحجم ، ووقفت عليه ورأيت فيه أكثر الألفاظ التى استعملها أبو العباس ثعلب فى كتاب الفصيح . وهو فى حجم الفصيح ، غير أنه غيره ورتبه على صورة أخرى . وعلى الحقيقة ليس لثعلب فى الفصيح سوى الترتيب وزيادة يسيرة . وفى كتاب البهاء أيضا ألفاظ ليست فى الفصيح قليلة ، وليس فى الكتابين اختلاف إلا فى اشىء قليل » .

والحقيقة أن ثعلبا « حفظ كتب الفراء ، فلم يشذ منها حرف[2] » . ومن ومن المؤرخين من سلبه الكتاب جملة ، فنسبه إلى الحسن بن داود الرَّقى ، أو يعقوب بن السكيت .

(١) الوفيات ٢ : ٢٢٩ .
(٢) السيوطى : البغية ١٧٢ .

وتخلص الجواليقى فى تكملته من هذه الأقسام الكثيرة ، وجعلها ثلاثة أقسام ذكرها فى المقدمة فى قوله « [١] فمنها ما يضعه الناس غير موضعه ، أو يقصرونه على مخصوص وهو شائع [٢] ومنها ما يقلبونه ويزيلونه عن جهته [٣] ومنها ما يُنْقَص منه ويزاد فيه ، وتبدل بعض حركاته أو بعض حروفه بغيره » .

والنوع الأول عنده هو النوع الرابع عند ابن السكيت وابن قتيبة . ويلاحظ على الجواليقى إكثاره من الاستشهاد بالأحاديث واستطراداته ، بعكس سلفه . واتفق معهم فى عدم ترتيب هذا الباب .

والنوع الثانى للمقلوب والمزال ، وهو فرع من النوع السابق ، لأنه تناول فيه الألفاظ التى قلبت معانيها أو أزيلت عن وجهها . ولعل هذا هو ما جعله لا يفصله عن النوع السابق حين تناوله فى الكتاب نفسه ، بخلاف فعله فى المقدمة ، وفعله فى النوع الثالث ، وقد أطال فى علاج ما فيه من الألفاظ .

وأخيرا النوع الثالث ، وهو خاص بالمحرف : فى ضبطه أو حروفه ، فهو يجمع جميع الأبواب المتفرقة من الكتب السابقة ، فى الأنواع الأول والثانى والثالث . وصدر المؤلف هذا النوع بمجموعة من الألفاظ المحرفة ضبطا أو حرفا دون ترتيب . ثم انتقل منها إلى تقسيم قريب مما عند ابن قتيبة ، فقدم تحريف الضبط ، وبدأ فيه بما يكسر والعامة تفتحه أو تضمه ، ثم ما يفتح والعامة تكسره ، ثم ما جاء مفتوحا والعامة تضمه . . . الخ ، فجمع المتناسق منها : المكسور الأصل وتغييراته ، ثم المفتوح وتغييراته ، ثم المضموم وتغييراته ، إلا أنه كان يجمع تغييرين أحيانا فى قسم واحد .

وانتقل إلى تحريف الحروف ، وصدره بمجموعة مرتبة ، ثم قسمه بحسب الحروف المغيرة ، فبدأ بالسين التى تقلب شينا ، ثم الذال التى تقلب دالا ، ثم الدال التى تقلب ذالا ، ثم الممدود الذى تقصره العامة . ولم يذكر قلب الصاد والسين ، التى ذكرها من قبله ، لأنه شرط فى كتابه أن يذكر ما لم يذكره غيره .

وختم الكتاب بتحريف الضبط فى الأفعال حين تصرف فى الماضى والمضارع ،

وفى الأبنية المختلفة منها . وكان الأجمل به أن يقوم هذا القسم على سابقه ، ليكون مع شبيهه .

ويفقد هذا القسم الإطالة ، والشواهد الكثيرة ، والاستطرادات التى رأيناها فى القسمين السابقين ، ويكاد يصل فى الإيجاز إلى ما رأيناه فى الكتب السالفة ويلاحظ عليه الاضطراب .

وصفوة القول فى تكملة الجواليقىّ ، أنها أكثر عناية بالإطالة وإيراد الشواهد من شعر وحديث وأمثال والتعرض لبعض المشتقات ، فى الشطر الأول منها وهو الأكبر ، وأنها أرادت جمع الأقسام الجزئية المتشابهة فى أنواع كبيرة ، فأفلحت فى ذلك ، ولكن اضطرب بعض الأقسام . وكان الجواليقى يحاول ألا يأتى بالألفاظ التى ذكرها من قبله من المؤلفين ، ويعد اللغات الضعيفة مطّرحة ، ولا يدخلها فى كتابه كما فعل السابقون ، يقول فى المقدمة : « هذه حروف ألفيت العامة تخطىء فيها ، فأحببت التنبيه عليها ، لأنى لم أرها أو أكثرها فى الكتب المؤلفة فيما تلحن فيه العامة . . . واعتمدت الفصيح من اللغات دون غيره ، فإن ورد شيء مما منعته فى بعض النوادر فمُطَّرَح لقلته ورداءته » .

وتلافَى موفّق الدين عبد اللطيف بن يوسف البغدادى (٦٢٩) الخطأ الذى وقع فيه الجواليقى ، فقسم كتابه المسمى « ذيل الفصيح » الذى صنفه عام ٥٩٩ هـ إلى قسمين ، بدلا من ثلاثة ، وهما باب ما يضعه الناس غير موضعه ، وباب ما تغير العامة لفظه بحرف أو حركة ، وأدخل المقلوب والمزال عند الجواليقىّ فى بابه الأول ، كما هو الواجب .

وعندما يدرس الإنسان ذيل الفصيح درسا فاحصا يتبين أمرا عجيبا ، وهو أنه نسخة منقحة من رسالة الجواليقىّ . فكل ما قلناه عن تكملة الجواليقىّ ينطبق كل الانطباق على « الذيل » إلا الصفات التى تتصل بالإطالة من إكثار من الشواهد ، والتفات إلى المشتقات ، وما إلى ذلك . أما تقسيم الباب الثانى عنده فهو بالضبط

تقسيم القسم الثالث من « التكملة » بانتظامه وفوضاه ، وانعدام التقسيم فى القسم الأول من « التكملة » جعل التقسيم ينعدم فى الباب الأول من « الذيل » ، ويكفى أن يرى المرء أن ترتيب إيراد المواد فيهما واحد . فكل ما فعله البغدادىّ زيادة بعض الأمثلة ، وتغيير ترتيب بعض أقسام الباب الثانى ، وضم النوعين الأول والثانى من تكملة الجواليقىّ فى الباب الأول ، والاختصار . وتسمية هذه الرسالة الصغيرة « ذيل الفصيح » تؤكد الصلة الشديدة بين فصيح ثعلب وكتب لحن العامة .

وآخر كتاب يتبع هذا المنهج كتاب « أخطاؤنا فى الصحف والدواوين » للزعبلاوىّ . فهو ينقسم إلى بابين : أولهما مفرد للموضوعات ، والثانى للمفردات . ويتألف الأول من أحد عشر فصلا ، جمع فى كل واحد منها ما أشكلت مباحثه من الموضوعات . فالفصل الأول للأوجه التى يصدر بها الكتاب رسائلهم حين الإجابة ، والثانى لخصائص الاستفهام ، والثالث للنسبة ، والرابع للعدد . . . الخ .

وجلى أن أساس تقسيمه مختلف كل الاختلاف عن الكتب السابقة ، كأنه يريد أن يعلم اللغة العربية بألفاظها وقواعدها وأساليبها لبعض الطلاب ، وهم كتاب الصحف والدواوين ، فيختار مشاكل نحوية وصرفية ولغوية يخطئون فيها فيفسرها لهم ، ولم يذهب أحد من القدماء إلى ذلك . ولم يكن يعنى بترتيب المواد داخل هذه الفصول لقلتها .

وكان الباب الثانى للمفردات التى يخطىء فيها الكتاب ، وأوردها مرتبة فى فى فصول وفقا لحرفها الأول وحده ، أصليا كان أو مزيدا .

ونرى خلافا بين هذا الكتاب والكتب السابقة فى أن أصحابها كانوا يعتمدون على معارفهم الخاصة ، والزعبلاوىّ يعتمد — كما قال فى مقدمته — على « معاجم اللغة وأسفارها » ما قدم عهده منها ، كالصحاح ، والقاموس ، والأساس ، ومقدمة الأدب ، واللسان ، والتاج ، ومفردات الراغب ، والنهاية ، والمزهر ، والكشاف وأشباهها ، مع ملاحظة ما اشتهر من أخطائها ، ونبه عليه من تصحيفاتها . . . فإذا

تعارضت نصوص المعاجم عمدنا إلى التمحيص ، فآثرنا الأكثر والأشهر إذا كان المدار على الرواية ، ولم نمنع من غيره إلا أن ينص على أنه منكر أو ردىء أو مذموم أو مهمل . . . والذى أقررنا من مذاهب النحاة ، ماروته الأئمة على أنه مذهب جمهورهم ، ولم نمنع من غيره إذا اشتهر وشاع فى الأصل . . . وعنى بأمور نحوية لم يعن بها سابقوه .

وصفوة القول فى منهج هذه الجماعة من المؤلفين ، ابتداء من ابن السكيت إلى الزعبلاوىّ : أنهم عُنوا جميعا بتقسيم كتبهم إلى فصول وفقا للأبنية أو الموضوعات ، ولكنهم لم يرتبوا موادهم فى داخل هذه الفصول أو الأبواب . واختلفوا فى معالجة موادهم ، فمنهم من اختصر مثل ابن السكيت وابن قتيبة وثعلب والبغدادى ، ومنهم من أطال مثل الجواليقى والزعبلاوىّ . واختلفوا فى الشواهد ، فكان أكثرهم عناية بها المطيلون ، وظهر عندهم الحديث بينها ، على حين قلت واختفى منها الحديث عند المختصرين ، سوى البغدادىّ الذى قبله فى كتابه . واتفقت هذه الكتب جميعا فى أنها لم تكن خالصة للعامة ، بل كانت تنظر إلى الخاصة أيضا كما يتضح من مقدماتها .

(ب) النوع الثانى اتخذوا نظام التقسيم إلى فصول ، ورتبوا المواد فيها على الألف ويمثل هذه الجماعة صديق بن حسن خان القِنَّوجى الذى جعل كتابه « لف القماط على تصحيح بعض ما استعملته العامة من المعرب والدخيل والمولد والأغلاط (المؤلَّف عام ١٢٩٦ = ١٨٧٨ م) فى مقدمة وخاتمة ، يفصل بينهما ثمانية فصول . وخص المقدمة بذكر منهجه ، والخاتمة بأمور استطرادية ، هى دارات العرب مرتبة ، وأول من تكلم العربية ، والمؤلفين فى اللغة ، و بعض قصائد لاخطر لها ، ولا يدخل فى موضوعنا الفصل الرابع منه ، لأنه يعالج أوهام رسوم الخط [أى الكتابة] .

ويتناول الفصل الأول الكلمات المعربة والمولدة المفردة ، قال : « رتبتها على

حروف المعجم ، ناظرا لأولها الواقع فى الاستعمال من غير تدقيق فيها بالنظر لأصالتها وعدمها .

ويعالج الفصل ~~الثالث~~ الثانى المركبات التى يريد بها العبارات المؤلفة،ونظرته إلى التركيب مضطربة لأنه يضع فيه أوراه بمعنىأراه ، والخطأ فى الفعل وحده لا فى التركيب كله . وليس الاضطراب فى هذا وحده ، بل فى الترتيب نفسه ، فكثيرا ما أتت الألفاظ فىغير موضعها فىهذينالبابين،واختصر فى الثالث تحت عنوان «ذكر أوهام الخواص» درة الغواص مع شرح الشهاب الخفاجىّ عليها . واتبع فيه ترتيبه ، مع حذفه كثيرا من شواهده وإطالاته ، وزيادته أشياء يسيرة جدا من غيرها .

وأورد فى الفصل الخامس « التكملة فيما يلحن فيه العامة للجواليقى ، وذيل الفصيح لموفق الدين البغدادى ، وشفاء الغليل للشهاب الخفاجى ، والمزهر للسيوطى ، والفصل برمته قريب الشبه بالتكملة ، ولا يختلف عنها كثيرا . ولم يفرد المؤلف كل كتاب منها ، وإنما خلطها بعضها ببعض ، ولذلك كان التشابه بينه وبين التكملة واضحا ، لأنها أساس ذيل الفصيح ، والمزهر . أما ما أخذه من الشفاء فقليل . ولم يرتب المواد فى هذا الفصل تبعا للكتب التى أخذ منها .

وكان الفصل الأخير للأسماء التى لا تدخل عليها أداة التعريف . والعامة يدخلونها عليها،عربية كانت أو أعجمية أو مبنية ، وختم بفصلين أولها:للشهور العربية ، وثانيهما لأيام الأسبوع ، بحسب تتابع الشهور والأيام .

وواضح مدى التنوع فى الأسس التى يقيم عليها تقسيمه فصوله ، يضاف إلى ذلك اضطرابه فى الفصول التى رتبها ، وكونه يستعير معظم ما كتبه من الرسائل والكتب السابقة ، فلا فضل له إلا الجمع أوالاختصار.

(ج) تركت فئة ثالثة طريقة التقسيم إلى فصول ، ثم ترتيب المواد فى داخل الفصول ، ~~وعمدت~~ وعمدت مباشرة إلى ترتيب المواد ، وجعلت حرف الهمزة فصلا ، فالباء فصلا ، فالتاء فصلا ... الخ وتخلصت بذلك من الاضطراب الذى عرا فصول الكتب

المتقدمة . ونستطيع أن نرى في هذه الفئة مجموعتين : أولاهما في الوجود كانت تعتمد على الحروف الأصلية ~~وحدها~~ والمزيدة معا . وتتألف المجموعة الأولى من ابن الجوزى (ألف كتابه ٥٦٨) ورشيد عطية (١٨٩٨ — ١٩٤٤ م) وحسن توفيق (١٣١٧ — ١٨٩٩) ومحمد دياب (١٩١٩) والدكتور أحمد عيسى (١٩٣٩) والثانية كانت تعتمد على الحروف الأصلية فقط وتتألف من ابن كمال باشا (المتوفى عام ١٩٤٠ هـ) ومحمد بن أبي السرور البكرى (ألف كتابه عام (١٠٥٩ — ١٦٣٩ م) والسيد وفا محمد القونى (طبع ١٨٩٢ م) .

أما جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن على المعروف بابن الجوزى فألف كتابه حوالى عام ٥٦٨ هـ فى أغلاط الخواص والعوام مثل كتب لحن العامة فى هذه هذه القرون وما بعدها ، وصرح بأنه جمع كتابه « من كتب العلماء بالعربية كالفراء والأصمعى وأبى عبيد وأبى حاتم ومن تبعهم من أئمة هذا العلم ، وإنما لى فيه الترتيب والاختصار » . واعتمد فيه على قليل من الشواهد القرآنية فى أحيان نادرة وكان يقدم اللفظ الصحيح ثم ينبه على الخطأ . فهذه الرسالة نستطيع أن نجعلها من « المتون » التى يلتزم فيها الاختصار الشديد ، فيتيسر فيها الترتيب والجمع .

وألف رشيد عطية كتابين : هما الدليل ، إلى مرادف العامى والدخيل (١٨٩٨) و « معجم عطية فى العامى والدخيل » (١٩٤٤] . وكان فى الكتابين يقدم الكلمة ثم يشرحها . ولكنه كان فى الأول أميل إلى الإطالة فكان يأتى بالشواهد، ويطيل فى الاستطراد ، وكان فى الثانى أكثر نضجا فكان أعظم اختصارا ، وأميل إلى إبانة الأصل الذى أتت عنه الكلمة العامية . ومن أدلة النضج ما أتى به من آراء فى المقدمة فى مذاهب العامة فى الدخيل والعامى ، وتصرفهم فيها . ومنها أيضا زيادته كثيرا من المواد فى المعجم ، لم تكن موجودة فى الدليل ، ولذلك تضخم الكتاب على الرغم من اختصاره .

ومن أوجه الاختلاف بين الكتابين : خلط العامى بالدخيل فى « الدليل » ، والفصل بين نوعين من الدخيل فى المعجم . فالألفاظ الأجنبية التى تكلم بها العامة

ذكرها فى القسم العامىّ ، ولم يفرق بينها و بين العامية العربية الأصل . ولـكنه جعل قسما خاصا للدخيل من الألفاظ العامية والفنية ، مع ألفاظ قليلة من الصنف الأول .

وقصر رشيد عطية اهتمامه فى « الدليل » على عامّية لبنان ، أما مصر وسُورِيةُ فلا يتعرض لها إلا نادرا . ولـكنه وسع اهتمامه بهما فى « المعجم » وختم « المعجم » بكلمة عن معانى الأبنية والإبدال فى العربية ، ثم ألحق به عدة فهارس . وهو يعتبر من أكبر معاجم العربية التى تعرضت للعامية .

وأخرج حسن توفيق كتابه « أصول الـكلمات العامية » ، (عام ١٨٩٩ م) ، وعلى نظامه تقريبا سار الدكتور أحمد عيسى عام ١٩٢٩ ، مع الفارق فى حجم الـكتابين ، فالأول صغير فى ٤٥ صفحة من القطع الصغير ، والثانى فى ٢٥٢ صفحة من القطع الـكبير . وكانا يذكران الـكلمة ، و يبحثان عن أصلها الأجنبىّ أو العربىّ ، و يحللان الطريقة التى وصلت بها إلى صورتها الأخيرة ما أمكنهما ذلك .

وكان حسن توفيق أكثر اهتماما برد كل ما يأتى به من المعاجم إلى صاحبه ، وأكثر إيرادا للأشعار . أما الدكتور أحمد عيسى فأوسع مجالا فى الدخيل ، فعلى حين قصر الأول بحثه على التركىّ والفارسىّ تقريبا ، ذكر ثانيهما ما كان سريانى الأصل وفرنسيه وانجليزيه و يونانيه . . . الخ . والمواد التى يشتركان فيها يتفوق حسن توفيق فيها على الدكتور أحمد عيسى فى الوصول إلى الأصل ، وتبيُّن طريقة تحريفه ، وذكر أسماء مراجعه . أما الدكتور أحمد عيسى فيتفوق فى الدخيل ، وفى اتساع مواده ، وكثرتها .

أما محمد دياب الذى ألف « معجم الألفاظ الحديثة » (١٩١٩) فقد وجه معظم همه إلى الألفاظ الدخيلة ، فلم تظفر منه العامية التى يسميها المولدة إلا بالقليل . ولذلك لم تتضح معالم عنايته بها ، ولا يلحق بسابقيه فيها . ومن الممكن أن يوضع فى هذا النوع الباب الثانى من كتاب الزعبلاوىّ .

وأول مؤلف بقى لنا كتابه من الجماعة التى آثرت ترتيب كتبها وفقا لما فى

الألفاظ من حروف أصول فقط هو محمد بن أبي السرور البكريّ صاحب كتاب «القول المقتضب ، فيما وافق لغة أهل مصر من لغة العرب» (١٠٥٧ هـ) . وقد اختصر هذا الكتاب من كتاب آخر كان مرتبا كالقاموس المحيط ، أى وفقا لحروفه الأخيرة فالأولى فالحشو ، فاضطر إلى اتخاذ هذا الترتيب كأصله . قال فى مقدمته : « فإنى لما طالعت كتاب « رفع الإصر ، عن كلام أهل مصر » للإمام الكامل . . . الشيخ يوسف المغربيّ ، فرأيته أتى فيه بالعجب العُجاب ، غير أنه أسهب فيه غاية الإسهاب ، باستطراده [فى] بعض الألفاظ اللغوية التى ليست من شرط الكتاب مع ذكره أشعارا وحكايات من قسم الاستطراد ، إذ لا معنى لها فى هذا التصنيف ، ولا مدخل لها فى هذا التأليف ، فخطر لى أن ألخص من محاسنه ، وألتقط دره من مكامنه ، ولم أذكر فيه إلا كل لفظ له أصل فى اللغة العربية ، والناطق بها أهل الديار المصرية ، مرتبا ذلك على ترتيب القاموس كأصله « ومن المؤسف أن ضاع هذا الكتاب ، وكنا نتمنى العثور عليه ، لندرسه ونوازنه بهذا الكتاب ، ولكن من وصفه يبدو أنه قريب من درة الغواص ، باحتفاله بالأشعار والأخبار ، وقد حذف البكريّ جميع هذه الشواهد والأخبار ، واقتصر على المتن . والعجيب أنه كان يذكر اللفظ العاميّ ثم يعدد معانيه فى العربية الفصحى لا العامية .

والكتاب على كبر أهميته فى أنه يصور العامية المصرية فى عهده وفى طريقة الترتيب التى آثرها كأصله ، ولم يقلده فيها كتاب آخر ، قد أوقعته هذه الطريقة فى كثير من الأخطاء ، ولم يعن بضبط ما أورده من كلمات ، فلم نستطع أن نهتدى إلى لفظ بعضهما الصحيح ، ولم يرض عن اختصاره الشديد بعض العلماء ، فعلق عليه فى حاشيته : « قال كاتبه العبد الفقير إلى الله سبحانه وتعالى يوسف المَلّوى الشهير بابن الوكيل : فإنى لما شرعت فى كتابة هذا المنتخب مَنّ الله على — وله الحمد — بأصل النسخة المنتخبة منها هذه ، وهى المسماة « برفع الإصر ، عن كلام أهل مصر » بخط مؤلفها .. فوجدته كتابا مشتملا على شفاء الصدور وبهجة النفوس .. حاويا من الأشعار

الرائعة ، والفكاهات الفائقة ، ما يشهد لصاحبه بطول اليد فى اللغات واستكماله من العلوم لسائر الأدوات ، وأن المرحوم الشيخ أبا السُّرور البكرى قصر فى الانتخاب ، ولم يثبت فى كتابه إلا ما له أصْل فى كتب اللغة خوفا من الإسهاب . ورأيت ذلك أخل بالمقصود من وضع الأصل ، وأن ما أتى به لا فائدة فيه ، لوجوده فى كتب اللغة المشهورة عن أهل الفضل ، فأحببت أن أضم له ما تفرد به أهل مصر من اللغة التى لا يستعملها أحد من الأمم سواهم ، كما فعله صاحب الأصل ، وتوجيه ما استعملوه مما لم يوجد فى نقل ، ليكون نفعا للمستفيد ، و باعثا لمطالعته » . ولكن الألفاظ التى أوردها ابن الوكيل قليلة جدا ، قصيرة ، لا خطر لها هى الأخرى .

وآخر الكتب التى عثرنا عليها وتسير على هذا النظام،« التحفة الوفائية ، فى اللغة العامية المصرية » للسيد وفا محمد القونى أمين الكتبخانة الخديوية . وهو مثل سابقه فى العامية المصرية ، و يعنى كل العناية بالأمثال العامية ، ولا يتحرج من التفسير بعبارة عامية أيضا . ولكن يعيبه اضطراب الترتيب فى بعض المواضع ، وقد أدخل همزة المتكلم فى الفعل المضارع فى حسابه فى الترتيب ، فرتبه وفقا لوضعها اضطرابا منه ، وكان نسىَ مواد من فصل الألف والياء ، فألحقها بعد انتهاء فصل الباء ، فالكتاب مُسَوَّدة .

والحق أن هذا الكتاب له أهمية كبيرة ، بفضل ضبطه الألفاظ واحتفاله بالأمثال ، وتوجيه همه فى التفسير إلى المعانى العامية ، بخلاف غيره ، واتخاذ العامية المصرية ميدانا لبحثه .

٣ — فى العصر الحديث اتخذ بعض المؤلفين المدرسين الجداول نظاما لهم . وأول من بدأ ذلك النظام فيما بين أيدينا من كتب ، كتاب « الدرر السنية » لحسين فتوح ومحمد على عبدالرحمن (طبع ١٩٠٨ م) ثم « تهذيب العامى والمحرف» لحسن على البدراوى (طبع ١٩١٢) ثم «تهذيب الألفاظ العامية» لمحمد على الدسوقى (طبع ١٩١٣) ثم « كلمات عامية أو دخيلة وما يقابلها من الكلمات العربية الصحيحة

لمعلمى اللغة العربية » (غير معروفة التاريخ) ثم « الخلاصة المرضية » لعبد الرءوف إبراهيم وسيد على الألفى (طبع سنة ١٩٢٢) ثم « المحرف والعامى » لحليم فهمى (طبع ١٩٢٣) ثم « قاموس العوام » لحليم دموس (طبع ١٩٢٣) .

واقتصر جماعة من أصحاب الجداول على ذكر الكلمة العامية فى صف ، والمرادف العربى فى آخر ، ولكن عددا قليلا آخر أضاف إلى ذلك مصدر هذا المرادف العربى وشرحه .

ونستطيع أن نجعل هذه الرسائل فى قسمين بحسب الترتيب ، القسم الأول رتب الرسالة كلها وفقا لحروف ألفاظها ، وجعل الهمزة فى فصل ، والباء فى فصل ، والتاء فى آخر . . . الخ . وكان هذا القسم يضم جميع الرسائل إلا رسالتى الدسوقى وحليم فهمى فهما فى القسم الثانى الذى يقسم الكتاب إلى أبواب بحسب اعتبارات مختلفة ، ثم رتب الأبواب ألفبائيا .

أما الدسوقى فجعل كتابه قسمين كبيرين : أولهما للأعراض العامة التى تسود العامية ، مثل إبدال القاف همزة أو جيما ، و إلحاق الشين بأواخر بعض الكلمات ، وكسر أحرف المضارعة وما إليها . والثانى للأعراض الخاصة وجعله ثلاثة أبواب ، أولها للمحرف الضبط ، سار فيه على ترتيب ابن قتيبة ، وثانيها للمحرف الحروف ، فجعل جدولا للمحرف الحرف الأول ، وآخر للمحرف الثانى ، وثالثا للمحرف الثالث . . . حتى انتهى منها فجعل جدولا للمحرف الحرفين الأول والثانى ، فآخر للمحرف الأول والثالث . . . الخ ، ثم جدولا للألفاظ المقلوبة الحروف ، فالمحذوفة ، فالمزيدة ، فالمحذوفة والمزيدة . وجعل الباب الثالث جداول للألفاظ العامية ومرادفها العربى ومأخذها ، وقسم الجداول بحسب موضوعات الألفاظ التى تحويها ، مثل أثاث البيوت وأنواع الأبنية ، وخلق الإنسان ، وما إلى ذلك . ورتب الألفاظ داخل الجداول ، بحسب حروفها كلها أصلية ومزيدة .

وجعل حليم فهمى كتابه فى ثلاثة أبواب : أولها صغير للتحريف العام فى اللغة

العامية ، وهو ما جعله الدسوقى أغراضا عامة ، والثانى للتحريف الخاص ، والثالث للعامى غير المحرف . وقسم الباب الثانى إلى قسمين : أولهما للمحرف بالحركات ، والثانى للمحرف بالحروف ، وجعل الباب الثالث أبوابا وفقا لموضوع الألفاظ التى يحتوى عليها كل باب مثل أعضاء الجسم ، والملابس ، وأدوات الزينة ... الخ . وكان البابان الثانى والثالث الخاصان بالتحريف الخاص والألفاظ العامية فى جداول رتبت فيها الألفاظ بحسب حروفها كلها أصلية ومزيدة . ويتبين من هذا العرض السريع أن هذه الكتب مدرسية ترمى إلى السهولة واليسر .

وجملة القول فى « كتب لحن العامة والخاصة » بعد هذه الجولة السريعة ، أن أهميتها تقوم على تصويرها الشعب العربى وحياته فى جميع الأقاليم تصويرا دقيقا محكما لا تعطيناه معاجم اللغة الفصيحة . فقد كانت هذه المعاجم يعتمد المتأخر منها على المتقدم ، ويحاول أن يفسر اللفظ بالمعانى التى كان يستعمله فيها الجاهليون والإسلاميون الأول وحدهم بينما عنيت هذه الرسائل باللغات الحية فى الأقاليم ودلالاتها فكانت أصدق تصويرا بل صورت مع العامية لغة الخاصة بعد أن تسربت إليها الأخطاء ، ولذلك تناولت هذه الرسائل اللغتين معا ابتداء من عهد ثعلب فما بعده دون تفرقة . وصورت لغة الصحف فى عهدنا الحديث ، وهى تصور لغة الطبقة الوسطى من المجتمع الحديث ، وما يسودها من تيارات مختلفة . وقد وقع إلينا كتب تصور عامية مصر كالقول المقتضب والتحفة الوفائية ، وكتب تصور عامية لبنان كالدليل والمعجم لرشيد عطية . وكانت الكتب القديمة ممثلة لعامية العراقيين وأهل بغداد خاصة . وألف الزبيدى كتابا فى عامية الأندلس ، والصقلى فى عامية صقلية ، وأكثر المستشرقين الفرنسيين فى عامية المغرب .

وتنوعت مناهج هذه الرسائل ، فكانت فوضى لا ضابط لها فى عهدها الأول ثم أصبحت فصولا تقوم على نظام الأبنية عند ابن السكيت فى المنتصف الأول من القرن الثالث ، وأخذ منهجها يترقى حتى وصل إلى التقسيم الألفبائى فى القرن السادس

عند ابن الجوزى مع اعتبار الحروف الأصلية والمزيدة ، ثم أبعدت الحروف المزيدة . وقد تطور كل نظام من هذه الأنظمة تطورا كبيرا وكان آخر الأنظمة طريقة الجداول التى مالت إليها الرسائل المدرسية الصغيرة فى العصر الحديث .

وابتدأت هذه الرسائل موجزة مختصرة تكتفى بإيراد اللفظ وتصويبه ، مع شاهد من القرآن أو الشعر . ولكنها أخذت فى الطول شيئا فشيئا ، حتى ارتمت فى أحضان الأخبار والأشعار والأحاديث والتعليقات النحوية والصرفية والاستطرادات فى القرنين الخامس والسادس . واستمرت تميل إلى نظام المتون تارة وإلى نظام الأخبار الأدبية والاستطرادية أخرى ، وتتوسط بين ذلك ثالثة ، وغلب عليها الإيجاز والتوسط فى العصر الحديث . وكان أكثر المؤلفين يرمون إلى تصويب الأخطاء ، إلا أفرادا قليلين مثل صاحب التحفة الوفائية وحسن توفيق فى القرن التاسع عشر اللذين رميا إلى تسجيل العامية المصرية لا تصويبها ، ولم أجد مثل ذلك عند متناولى العاميات الأخرى . وكانت الكتب الأولى من العاميات لا تلتفت إلى ما فيها من دخيل ، ولكن سرعان ما جذب انتباههم . فأفرد ابن قتيبة له بابا فى « أدب الكاتب » ثم ظهر هذا الأمر ثانية فى القرن التاسع عشر حين اشتد أخذ المشارقة من اللغات الأوروبية ولذلك كانت الألفاظ الدخيلة فى الكتب الأولى فارسية ثم تركية ، ولكنها فى العهد الأخير من كل جنس ولغة . وكان أعظم من عنى بهذه الناحية من المؤلفين رشيد عطية والدكتور أحمد عيسى والقس طوبيا .

وقد نالت أربعة كتب من هذا النوع إعجاب اللغويين فقامت حولها دراسات ضخمة كثيرة ، بلغت عشرات الرسائل ، ما بين شرح ، واختصار ، وتهذيب ، وترتيب ، وتكملة ، ونقد ، ودفاع ، ونظم ، وشرح للنظم ؛ هذه الكتب هى إصلاح ابن السكيت ، وأدب ابن قتيبة ، وفصيح ثعلب ، ودرة الحريرى .

الباب الثالث

كتب الهمز

اختلفت القبائل العربية اختلافا كبيرا فى موقفها من هذا الحرف الذى يعسر على كثير من الناس إخراجه والتلفظ به : بين تحقيق ، وتسهيل ، و بين بين ، وما إلى ذلك . وتبع ذلك اختلاف القراء فيه اختلافا كبيرا . وكان هذا الحرف شجا فى حلوق كثير من اللغويين والنحويين استنفد منهم الجهود الجبارة وسبب لهم كثيرا من الأذى ، وأشاع فى كتبهم مظاهر الاضطراب والفوضى . و يبدو أن هذا الاختلاف (وربما اختلاف القراء خاصة) جذب أنظار الباحثين إليه سريعا ، فعنوا به . وكان على رأسهم أبو بحر عبد الله بن زيد المعروف بعبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى المتوفى (عام ١٢٧ هـ) فبرع فيه وفاق أقرانه(١) وألف كتابا فيه(٢) . ولا نستطيع يقينا أن نضع كتاب الهمز هذا فى النحو أو اللغة ، و إن غلبت الناحية النحوية على ابن أبى إسحاق ، ولعله جمع بينهما . فإن من الظواهر العجيبة أن ينشأ الكلام عن الهمز من الناحية النحوية قبل اللغوية . أما سبق الناحية اللغوية فأمر طبيعى هنا ، لأنها هى التى تقدم المادة التى يقيم عليها النحوى دراساته . ونحاول فى هذه الصفحات القلائل أن نلقى نظرة خاطفة على تطور التأليف فى الهمز فى اللغة .

من أول اللغويين الذين ألفوا فى الهمز أيضا قطرب (توفى ٢٠٦هـ) ثم أبو زيد سعيد بن أوس الأنصارى (٢١٥هـ) الذى ينسب إليه كتابان باسم كتاب الهمز ، وكتاب تحقيق الهمز . ولم نعثر حتى اليوم إلا على كتاب الهمز لأبى زيد، وأسطر قليلة من كتابه الثانى ، ضرب عنها ناشر كتابه صفحا .

(١) ابن الأنبارى : نزهة الألباء ٢٢ .
(٢) السيوطى : المزهر ٢/٢٠٠ .

وكتاب الهمز لأبى زيد فى ٢٩ صفحة من القطع المتوسط وينقسم إلى ٢٩ بابا منها الصغير، ومنها الكبير. ولكن هذا التقسيم لا يقوم على أساس واحد، بل على أسس مختلفة. فهناك أبواب قائمة على الحرف المؤتلف مع الهمزة فى الألفاظ، مثل الأبواب المعقودة للباء، فالراء، فالزاى . . . الخ. وكل باب من هذه الأبواب تحتوى ألفاظه جميعها على الهمزة والحرف المعقود له الباب، مع ما يكملها. ولم يراع المؤلف فى هذه الأبواب أن تكون الهمزة أو الحرف الآخر أولى أو ثانية أو ثالثة. وبقية الأبواب لا تقوم على حرف معين إلى جانب الهمزة، بل كان المؤلف يجلب فيها الألفاظ مختلطة. ومن الممكن أن نرى فى بعض هذه الأبواب آثارا من التنظيم، إذ تحتوى على بناء أو أبنية معينة، مثل الباب الرابع والعشرين فأكثر ألفاظه على وزن افعللّ وافعلّ وأفْعَل، والباب الـ ٢٧ أكثره على تفاعل وتفعلل وتفعّل، وأكثر الباب الـ ٢٩ على أفعل . . . الخ. ووضع المؤلف فى هذه الأبواب كثيرا من الألفاظ التى كان فى ميسوره وضعها فى الأبواب السابقة المعقودة للحروف، وقد كان بعضها مكررا بالفعل. ولا عناوين للنوعين من الأبواب، مما يدل على أن فكرة التنظيم عنده ثانوية، حتى أنها لم تتطرق إلى الألفاظ فى داخل الأبواب، سواء أكانت الأولى أم الثانية.

ونهج فى علاجه على أن يورد اللفظ فى معنى واحد أو فى معان مختلفة أحيانا ويفسره بإيجاز، وفى أحيان قليلة يستشهد عليه. وأورد معظم ألفاظه فى صيغة الأفعال، وكان يورد الماضى منها فالمضارع فالمصدر، أو الماضى فالمصدر أو المصادر، وزاد إليها فى مواضع الصفات. والتفت إلى المترادفات والفروق بينها أحيانا، وإلى اللغات ونسب بعضها إلى قبائله، وشواهده أكثرها من الشعر، وأقلها من القرآن، ولا أنواع أخرى عنده. وأكثر الأشعار التى استشهد بها غير منسوبة إلى أصحابها من الجاهليين والإسلاميين والأمويين، وكثيرا ما أتى بالشطر الواحد منها، وعلق عليها فى أحايين قليلة.

وخصص أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤ هـ) ثلاثة أبواب من مجموعه اللغوى

المشهور بالغريب المصنف للهمز . عالج فى الباب الأول — ويبلغ ثلاث صفحات من الحجم الصغير — بعض الألفاظ المهموزة دون ترتيب معين . فأورد فيه كل لفظ وفسره بإيجاز وسرعة ، فتعاقبت الألفاظ بعضها وراء بعض دون فاصل ما إلا فى موضعين اثنين ، ذكر فى أحدهما بيتا من الشعر عن الأصمعى غير منسوب ، وفى الثانى حديثا لعبد الله بن سلام . وعنى إلى حد ما بالمترادفات ، ونبه على اتفاق اللغويين على تفسير لفظ معين ، أو اختلافهم فيه . ونسب كل قول إلى صاحبه ، فاتضح أن أكثر هذا الباب مأخوذ عن الأموى ، مع بعض زيادات عن الكسائى وأبى زيد والأصمعى وأبى عمرو والأحمر . ولم يلتفت فيه إلى مشتقات ، ولم يعن بإيراد المضارع أو المصدر من الأفعال التى ذكرها كما كان أبو زيد يفعل .

والباب الثانى لما يهمز من المعروف وما لا يهمز ، ويبلغ ستة أسطر ، كان يذكر فيه اللفظ مهموزا ثم غير مهموز ، ولم يفسر أغلب الألفاظ لعدم غرابتها . ونسب الأقوال إلى أصحابها أيضا ، ومعظمها من قول الكسائى ، وأحدها عن الأحمر ، وآخر عن اليزيدى .

والثالث لما ترك فيه الهمز وأصله الهمز فى خمسة أسطر . وذكر فيه ثلاث كلمات عن أبى عبيدة ، وما فيها من خلاف بين العرب عن يونس . ولا يختلف المنهج فى هذين البابين عما رأينا فى الباب الأول .

وختم ابن السكيت كتابه « تهذيب الألفاظ » ، بباب ما تكلمت به العرب من الكلام المهموز فتركوا همزه ، فإذا أفردوه همزوه ، وربما همزوا ما ليس بمهموز . وهو صفحة ونصف صفحة يعالج فيها المؤلف بعض الألفاظ التى همزت للإتباع فى بعض الآيات والأحاديث وأقوال العرب والشعر . والألفاظ كلها مؤلفة فى جمل ثم تفسر وتعلل .

وأتى ابن قتيبة (٢٧٦ ﻫ) فى أدب الكاتب بثلاثة أبواب للهمز ، عالج فيها

نواحي مما عالجه ابن السكيت . ولا يختلف نهجه فيها عن نهجه أيضا غير أنه أشد منه اختصارا حتى أنه لم يفسر كثيرا منها .

وقد اضطرب ابن دريد (٣٢١ هـ) فى الجمهرة فى موقفه من الألفاظ المهموزة ، فتركها فى بعض الأبواب ترد فى موضعها الطبيعى ، وحجزها فى أبواب أخرى ، ونبه على ذلك مدعيا أنه سيجمع الألفاظ المهموزة كلها فى موضع واحد ، كأنما هى صنف خاص من الكلام ، على الرغم من محافظته على السير على الأبنية فى الجمهرة ، وفصل كل بناء عن أخيه ، فالثنائى له بابه ، والثلاثى له بابه ، وهلم جرا . وبعد أن انتهى من الثلاثى عقد « أبواب النوادر فى الهمز » . وأورد فيها كل ما فيه همزة من ألفاظ ثلاثية أو رباعية ، سالمة أو معتلة . وجعل هذه النوادر أبوابا على وفق حروف العربية ، فأولها باب الألف فى الهمز ، وثانيهما باب الباء فيه ، وثالثها باب التاء ... الخ . وجمع فى هذه الأبواب كل الألفاظ المهموزة التى أسقطها من مواضعها اللائقة بها ليجمعها هنا . وأورد فيها الألفاظ مختلطة ، إذ لم يراع فيها إلا أن يكون فيها الحرف المعقود له الباب مع الهمزة ، وغض نظره عن كون هذا الحرف أو الهمزة فى أولها أو وسطها أو آخرها . ولكنه اضطرب فى باب الألف فى الهمز ، فأورد ألفاظا مختلفة ليس من حروفها الألف . وجمع فى هذه الأبواب الألفاظ الثنائية مع الثلاثية والرباعية والسالمة مع المعتلة دون تفرقة بينها ، وكان يلتزم الفصل فى غيرها من الأبواب . كذلك لم يلتزم أن يذكر اللفظ ومعكوسه أو معكوساته كما كان يفعل فى الجمهرة كلها ، بل نثر المعكوسات فى المواضع المتباعدة .

ويتضح سبب هذه الاختلافات بين هذه الأبواب وغيرها من الجمهرة عند مقابلة مادتها بمادة كتاب الهمز لأبى زيد الأنصارى ما عدا باب اللفيف . فأبواب ابن دريد برمتها هى أبواب أبى زيد ، وكان مؤلف الجمهرة أمينا ، فحافظ على ترتيب الألفاظ وطريقة إيرادها وتفسيرها إلا فى النادر القليل . وانحصر تصرفه فى نقل بعض الألفاظ من باب إلى آخر أكثر ملاءمة لها ، وحذف أسماء بعض الشعراء ،

وإطالة التفسير لتوضيحه أو دعمه بشواهد شعرية . ولعل الخبر التالى يؤيدنا ، قال الميكالى[1] : « أملى على أبو بكر الدريدىّ كتاب الجمهرة من أوله إلى آخره حفظا فى سنة ٢٩٧ ، فما رأيته استعان عليه بالنظر فى شىء من الكتب إلا فى باب الهمز ، فإنه طالع له بعض الكتب » .

وألف فى الهمز أيضا إسماعيل بن محمد القمىّ ، الذى لم يبين ابن النديم تاريخه ، ولم يستطع ياقوت ولا السيوطى أن يتوصلا إليه . وكذلك على بن محمد بن عبيد المعروف بابن الكوفىّ الأسدىّ (توفى ٤٣٨ هـ) ورأى ياقوت كتابه بخطه . وألف أبو الفتح عثمان بن جنىّ (توفى ٣٩٢ هـ) كتاب الألفاظ المهموزة . ويبدو أنه هو « كتاب ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود مما يكتب بالألف والياء » المطبوع فى المطبعة العربية بمصر . ويشتمل الكتاب ، كما قال مؤلفه فى السطر الوحيد الذى قدم به كتابه « على ألفاظ مهموزة كثيرة الاستعمال ، يحتاج الكاتب إلى معرفتها ، نظمناها على حروف المعجم احتياطا وتقريبا ، واجتنبنا ما كان وحشيا وغريبا» . ويتضح من هذه العبارة الأساس الذى قسم عليه الكتاب وهو حروف المعجم ، باعتبار الحرف الأول من الكلمة وحده . ولم يرتب ابن جنىّ الألفاظ فى داخل هذه الأقسام وفقا لحرفها الثانى فالثالث . . . الخ ، كما فعل فى الحرف الأول ، وإنما أتى بها مهملة . وكتاب ابن جنىّ أشد اختصارا من كتاب أبى زيد فهو يذكر اللفظ ويفسره تفسيرا سريعا . وكان أحيانا يأتى ببعض المشتقات القليلة من اللفظ ونبه ذات مرة على لفظ قليل الاستعمال . ولكنه لم يراع أن يذكر فى الأفعال ماضيها ومضارعها ، ومصدرها ، كما فعل أبو زيد . وخلا كتابه من الشواهد تماما . ولذلك لم يشغل الكتاب إلا ثمانى صفحات ألحق بها أربعا أخرى تحتوى على ثلاثة فصول : أولها فى أربعة أسطر يتناول مصادر تفعل من المهموز ، والفصلان الأخيران فى كيفية كتابة بعض الألفاظ المهموزة . ولا أهمية لهذين البابين

(١) الجمهرة ١٤١/١ (مقدمة الناشر) . والسيوطى — المزهر ٤٨/١ .

عندنا ، لأنهما خارجان من ميدان بحثنا ، ولذلك نهمل الكتب الخاصة بهما ، ولا أهمية للمقصور والممدود فى كتاب ابن جنى ، كما قد يوحى به عنوانه الحديث .

وجعل على بن إسماعيل المعروف بابن سيده (توفى ٤٥٨ هـ) عشرة أبواب من كتابه المخصص للهمز ، ولكن الأبواب (٥ ، ٦ ، ٧) كلها صرفية لا تنطوى تحت بحثنا اللغوى . وعالج فى الأبواب الأخرى نواحى مختلفة من الألفاظ المهموزة ، تشبه ما رأيناه عند أبى عبيد وابن السكيت وابن قتيبة ، مثل ما يهمز فيكون له معنى ، فإذا لم يهمز كان له معنى آخر ، وما همز وليس أصله الهمز ، وما تركت العرب همزه وأصله الهمز . . الخ . والحق أنه أدخل ما أتى به هؤلاء الأعلام الثلاثة فى أبوابه ، وأضاف إليها من غيرهم ، ثم استطرد إلى قواعد نحوية صرفية اعتمد فيها على سيبويه ، وأبى على الفارسى ، وابن جنى . وقد حذف بعض أسماء اللغويين الذين ذكرهم فيما اقتبسه منهم . ومنهج ابن سيده مختلف من باب إلى آخر ، فهناك أبواب لم يشرح ألفاظها البتة ، وأبواب قصيرة لا تزيد على ستة أسطر ، وأبواب تبلغ أربع صفحات أطال فيها ، ولكنه كان قليل الالتفات إلى مشتقات اللفظ الذى يعالجه ، واستشهد فى علاجه بالقرآن والحديث والشعر .

ويبدو أن التأليف فى الهمز من الجانب اللغوى لم يشهد كثيرا من الباحثين المؤلفين ، فكانت تصانيفه قليلة لا شهرة لها ، حتى أننا لم نعثر فيما قرأنا من كتب على غير ما ذكرنا . ولكن هناك نوعا خاصا من الألفاظ المهموزة أولع بها الباحثون ولوعا شديدا منذ قديم الزمن إلى اليوم ، وهو المقصور والممدود . ولكنه ظهر متأخرا عن كتب الهمز عامة . وجلى أن هذا الفن لم يرتب إلا بحسب أحوال خاصة فى ألفاظه ، مثل اختلاف معانيها ، أو أصولها ، أو تحريف العامة لها ، أما الترتيب الألف بائى فلم يظهر له أثر إلا فى كتاب أبى زيد ، وهو أثر ضئيل سرعان ما تخلصت منه كتب الهمز تماما .

الباب الرابع

كتب الحيوان

نال الحيوان عناية كبيرة من اللغويين تضاهى العناية التى لاقاها عند العرب أنفسهم ، فألفوا فى أجناسه المختلفة ، وأسمائه ، وصفاته ، وأعضائه ، وما تعلق به من آلات وأدواء ، وغير ذلك . ولكن القسط الأكبر من الاهتمام كان موجها إلى الإنسان والخيل والإبل ، والأخيران حيوانان لم يستطع العربى أن يستغنى عن أحدهما فى أية مرحلة من حياته ، بل رعاهما فى أكثر الأحيان أكثر من رعايته لأبنائه .

ونلقى فى هذه الصفحات القليلة نظرات سريعة فى منهج اللغويين فى هذا النوع من التصنيف ، دارسين الأنواع التى ظهرت مع كتاب العين أو قبله . وقد دهشت كثيرا أن رأيت كتب الحشرات هى الأولى فى الظهور ، وربما كان السبب فى ذلك أن المؤلفين دونوا قبلها فى بعض الأنواع الأخرى ذات الأهمية من الحيوان كالخيل ، ولكن لم يصل إلينا آثار هذا التدوين ، وربما كان السبب فى ذلك أيضا أن القرآن ذكر طائفة من الحشرات كالنمل والنحل والذباب والعنكبوت والجراد والبعوض ، فكان لمفسرى القرآن مباحث وكلام فيها استرعى أنظار اللغويين .

١ — كتب الحشرات

لم تكن العرب تطلق لفظ الحشرات بمعناه العلمى المعروف اليوم ، ولذلك تناول اللغويون تحت هذا الاسم الحشرات والزواحف والهوام . قال أبو خيرة[1] : «حشرة الأرض : الدواب الصغار ، منها اليربوع والضب والورل والقنفذ والفأرة ، والجرذ

(١) المخصص ٨ / ٩١ .

والحرباء والعظاية وأم حُبَيْن والعضرفوط والطحن وسام أبرص والدساسة — وهى العنمة — والشقذان والثعلب والهر والأرنب . وقيل الصيد أجمع حشرة ، ما تعاظم منه أو تصاغر ، وما أكل من الصيد فهو حشرة . . . وقيل الطير أيضا من الحشرة . وقيل الحشرة ما أكل من بقل الأرض نحو الدعاع والعث » . ونحن مضطرون إلى مسايرتهم فى هذا الاعتبار ، مع مخالفته المدلول العلمى . وكان من المؤلفين من أفرد كتبا للحشرات وحدها ، ومنهم من خصص لها بابا أو فصولا فى مجموعاته اللغوية . وكذلك تناول بعضهم الحشرات عامة ، وقصر بعضهم الآخر بحثه على نوع منها .

وأول من ألف فيها أبو خيرة الأعرابى الذى روى عنه أبو عمرو بن العلاء ، له كتاب الحشرات ، ثم أبو عمرو الشيبانى (٢٠٦ هـ) ألف كتاب النحل والعسل ، ثم أبو عبيدة (٢١٠ هـ) كتابى الحيات والعقارب ، والأصمعى (٢١٣ هـ) كتاب النحل والعسل ، وعلى بن عبيدة الريحانى أحد ندماء المأمون (تولى ١٩٨ — ٢١٨ هـ) كتاب النحلة والبعوضة ، وابن الأعرابى (٢٣١ هـ) كتاب الذباب ، وأبو نصر أحمد بن حاتم (٢٣١ هـ) كتاب الجراد ، وأبو حاتم السجستانى (٢٥٥ هـ) كتب الحشرات ، والجراد ، والنحل والعسل ، وهشام بن إبراهيم الكرنبائى تلميذ الأصمعى كتاب الحشرات ، وأبو بكر محمد بن إسحاق الأهوازى كتاب النحل وأجناسه . وفى القرن الرابع ألف أبو الحسن الأخفش الأصغر (٣١٥ هـ) كتاب الجراد .

ولم يبق أى كتاب مستقل فيها ، وإنما بقيت الموسوعات التى تعرضت لها فى بعض فصولها مثل الغريب المصنف لأبى عبيد ، والنعم المنسوب لابن قتيبة ، وأدب الكاتب له ، ومبادئ اللغة للخطيب الإسكافى (٤٢١ هـ) ، وفقه اللغة للثعالبى (٤٢٩ هـ) ، ومخصص ابن سيده (٤٥٨ هـ) وكفاية المتحفظ لابن الأجدابى (قبل ٦٠٠ هـ) .

وحين ندرس هذه الفصول المختلفة لا نجد بينها خلافا فى أساس تقسيمها أو ترتيبها ، وإنما وجه الخلاف بينها فى قلة المواد وكثرتها ، وتنوع النواحى التى عالجتها وعدمه ، والالتفاتات اللغوية . فأساس التقسيم عندها جميعا الحيوان وما يتصل به

فباب لصغار الطير والهوام والنحل ، وآخر للجراد ، وثالث لليعاسيب . . . الخ ، أو باب لأصواته ، وآخر لأسماء جحرته ، وثالث للدغه وسمه ، وما شابه ذلك . وجميع هذه الأبواب لا ترتيب فيها .

وأقصر هذه الأبواب وأقلها مادة ما فى أدب الكاتب ، ومبادئ اللغة وكفاية المتحفظ . ولكنها تعالج الحشرات المختلفة وأسماء أعضائها ، والألفاظ مفسرة بكل إيجاز . ولا شواهد بها ولا التفات إلى مؤنث أومذكر ، مفرد أو جماعة ، إلا نادرا فى مبادئ اللغة . و يشبه فقه اللغة هذه الأبواب فى القصر ، إلا أن أبوابه كثيرة شملت عدة نواح .

وخصص أبو عبيد لها أبوابا تناول فيها الحشرات المختلفة ونعوتها وجماعاتها وأسماءها فى مراحل حياتها المختلفة والتفت فيها إلى المفرد والجمع ، والمذكر والمؤنث ، واللغات ، وذكر بعض الشواهد الشعرية القليلة . ثم لا يختلف منهجه عما شاهدناه من قبل . وكل هذه الأمور التى رأيناها فى الغريب المصنف نراها بعباراتها فى كتاب النعم والبهائم والوحش . . . المنسوب لابن قتيبة ، ونشره الأب موريس بوج P. Maurice Bouges ولا خلاف بينهما ، إلا فى أن هذا حذف شواهد أبى عبيد ، وأسماء اللغويين والأعراب الذين ذكرهم . وقد شك المحقق نفسه فى نسبة الكتاب ، ورجح أنه ليس لابن قتيبة ، وأقام ترجيحه على أسباب وجيهة .

وأفرد ابن سيده ٣٤ صفحة من السفر الثامن من مخصصه للحشرات ، واعتبرها كتابا كاملا مستقلا . فجعله قسمين الأول للحشرات ، والثانى للهوام . و بدأ كل قسم بتعريفه ومايندرج تحته من حيوان ثم تناول هذه الحيوانات التى ذكرها بالتعريف ، فعنى بأنواعها وجحرتها وأصواتها و إن قَصَّر فى قسم الهوام قليلا . وذكر المفرد والجمع ، والمذكر والمؤنث ، والأوصاف والأفعال المأخوذة من أسماء الحيوانات وأعمالها وأسماءها فى مراحل حياتها المختلفة ، وأسماء أعضائها ، و بعض المسائل اللغوية والنحوية والصرفية ، واللغات ، واستشهد بالشعر والأمثال والأخبار . والحق أن هذا الكتاب ، أكمل ما رأيناه فى الحشرات .

٢ — كتب الخيل

عنى لغويو العرب بالتصنيف فى الخيل عناية فائقة ، لا نجد مثلها إلا فى التأليف فى الإبل ، والخيل أداة انتقال العرب فى الحرب ، والإبل أداتهم فى السلم . وقد تعرض أبو عبيدة ، من أوائل المؤلفين فى الخيل ، للعلاقة بين العربى وفرسه ، فى صدر كتابه فقال[١] : «لم تكن العرب فى الجاهلية تصون شيئا من أموالها ولا تكرمه ، صيانتها الخيل وإكرامها لها ، لما كان لهم من العز والجمال والمنعة والقوة على عدوهم ، حتى إن كان الرجل من العرب ليبيت طاويا ، ويشبع فرسه ويؤثره على نفسه وأهله وولده ، فيسقيه المحض ، ويشربون الماء القراح ، ويعير بعضهم بعضا بإذالة الخيل وهزالها وسوء صيانتها ، ويذكرون ذلك فى أشعارهم . . . »

وأول من نعرف من مؤلفى الخيل أبو مالك عمرو بن كركرة من أساتذة الخيل . ثم ألف فيها تحت اسم الخيل أو خلق الفرس النضر بن شميل (٢٠٤ هـ) وأبو المنذر هشام بن محمد الكلبى (٢٠٤ أو ٢٠٦ هـ) وأبو عمرو الشيبانى (٢٠٦ هـ) وقطرب (٢٠٦ هـ) وأبو عبيدة (٢١٠ هـ) له ثلاثة كتب فى الخيل وأسمائها وحُضْرِها[٢] ، والأصمعى (٢١٣ هـ) له كتابان باسم الخيل وخلق الفرس ، وعلى بن عبيدة الريحانى من ندماء المأمون ، والمدائنى ، ومحمد بن عبد الله العتبى (٢٢٨ هـ) وابن الأعرابى (٢٣١ هـ) وأبو نصر أحمد بن حاتم (٢٣١ هـ) وعمرو بن أبى عمرو الشيبانى (٢٣١ هـ) والتوزى (٢٣٣ هـ) وهشام بن إبراهيم الكرنبائى تلميذ الأصمعى ومحمد بن حبيب (٢٤٥ هـ) وأبو محلم الشيبانى (٢٤٥ هـ) وأبو عكرمة عامر بن عمران الضبى (٢٥٠ هـ)

(١) ص م .

(٢) الحضر : الجرى .

وأبو الفضل العباس بن الفرج الرياشى (٢٥٧ هـ) وأبو محمد ثابت بن أبى ثابت (ورّاق أبى عبيد) وابن قتيبة (٢٧٦ هـ) وأحمد بن أبى طاهر (٢٨٠ هـ).

وألف فيها من المتوفين فى القرن الرابع: أبو محمد قاسم بن محمد الأنبارى (٣٠٤ هـ) وأبو إسحاق إبراهيم بن السرى الزجاج (٣١٠ هـ) ومعاصره الحسن ابن عبد الله لكذة، وأبو عبد الله محمد بن العباس اليزيدى (٣٤٠ هـ) وابن دريد (٣٢١ هـ) وأبو الطيب محمد بن أحمد الوشاء (٣٢٥ هـ) وأبو بكر محمد بن القاسم الأنبارى (٣٢٨ هـ) وأبو على القالى (٣٥٦ هـ) والحسين بن على النمرى (٣٨٥ هـ).

وألف من أهل القرن الخامس يوسف بن عبد الله الزجاجى (٤١٥ هـ) والحسن بن أحمد الأعرابى الغندجانى (كان يعيش ٤٢٨ هـ)، ومن أهل القرن السابع محمد بن على اللخمى (٦١٦ هـ) ومحمد بن رضوان النمرى (٦٥٧ هـ).

وكان للحروب المتصلة بين المشرق والمغرب، وخاصة الحروب الصليبية والأندلسية أثرها فى محاولة المؤلفين إذكاء روح الحماسة بين الشعوب بالتأليف فى الخيل والسلاح وأدوات الحرب عامة. وكان من هذه التآليف ما اتسم بصبغة لغوية، إلى جانب الصبغة الأدبية الحماسية الغالبة. ومثال هذه التآليف حلية الفرسان وشعار الشجعان لعلى بن عبد الرحمن بن هذيل الأندلسى ألفه للسلطان أبى عبد الله محمد من بنى الأحمر (تولى ٧٩٧ — ٨١٠ هـ).

وتعرضت المجاميع اللغوية للخيل أيضا، فخصتها بكثير من أبوابها. وقد بقى لنا كثير من كتب الخيل، ونحاول أن نلقى نظرة سريعة على مناهجها. أما ابن الكلبى وابن الأعرابى فعالجا أنساب الخيل وأسماءها وقبائلها وأخبارها، أى اتجها اتجاها تاريخيا، ولذلك نخرجهما عن بحثنا. ولجأ جميع مؤلفى الخيل إلى تقسيم كتبهم تقسيما موضوعيا، فباب لأعضاء الخيل، وآخر لما يستحب فيها، وثالث لما يكره... الخ

فكتب الخيل مثل كتب الحشرات ، فى أن الفرق بين المؤلفين فى اتساع المادة وقلتها ، وفى طريقة علاجها لا ترتيبها . فالموضوعات التى كتب فيها أبو عبيدة نجدها أو ما يماثلها عند أكثر من بعده . والتفت أبو عبيدة إلى كثير من نواحى الخيل ، إذ وصف مكانتها عند العربى ، وأسماء أعضائها وأوصافها ، وأسماءها فى مراحل حياتها والأصوات التى تدعى بها ، وعيوبها ، وأوصاف عنقها وألوانها وشياتها ونشاطها . وكان فى تناوله لأسماء الأعضاء يتناول عضوا عضوا و يسمى ما فيه من أجزاء . وكان فى أكثر الأحيان يصدر الفصل بمجموعة الأسماء التى يفسرها فيه ، ثم يأخذ فى تفسيرها واحدا واحدا ، و يكثر من الأشعار جدا فى بعضها ، و يقلل فى بعضها الآخر . ولكن التقسيم عنده مضطرب فنجد أكثر من باب تتناول أمرا واحدا بدون داع .

وكتاب الأصمعى أقل مادة من كتاب أبى عبيدة ، ولكنه يعالج معظم النواحى التى عالجها ، وهو أكثر منه انتظاما فى بعض الفصول وأقل فى بعضها الآخر ، وكان كثير الالتفات إلى الألفاظ التى تطلق على كل حالة من الخيل وكذا الأفعال والصفات منها ، فهو أكثر لغة من كتاب أبى عبيدة . والشعر عنده متوازن موزع على جميع الفصول ، ولكنه أقل مما عند أبى عبيدة ، كما لم يراع أن يقدم مجموعة الأسماء التى يفسرها فى صدر فصوله مثله .

وخص أبو عبيد الخيل بكتاب من « الغريب المصنف » ضم ١١ بابا ، اعتمد فيها على الأصمعى إلى حد كبير ، وتناول فيها النواحى التى تناولها سلفاه مع بعض أمور جديدة وخطته أن يذكر اللفظ ثم يفسره بإجمال ، والشعر عنده قليل ، والكتاب قليل الأهمية بالنسبة للخيل ، بعكس ما نراه فى موضوعاته الأخرى . وتتضح فيه أيضا الظواهر التى نراها فى كل موضوع فى الغريب .

وجعل كراع النمل بابين من المنتخب والمجرد لأسماء الطير وغيره من الحيوان

فى صفة الفرس وأسماء الدوائر فيه . وهما قليلا القيمة ، يعطيانا قوائم مع الشرح الموجز ولا شواهد ، أو مشتقات أو أسماء لغويين فيهما .

وجعل الخطيب الإسكافى كتابا للخيل فى كتابه مبادئ اللغة أخذ كل ما فيه من أبى عبيدة ، إلا أبوابا قليلة قصيرة وزيادات أخرى ، مع اختصاره وتهذيبه وحذف أكثر أشعاره .

ونستطيع أن نجمع عدة أبواب فى الخيل متناثرة فى فقه اللغة للثعالبى ، وكلها قصير مأخوذ مما قبله من اللغويين ، مقتصر على المتن اللغوى مع الإيماء إلى الشرح كعادته فى جميع موضوعاته .

وتصل كتب الخيل إلى القمة فى كتاب الخيل من مخصص ابن سيده الذى يشغل منه ٧٠ صفحة من القطع الكبير . وتجد فيه كل الموضوعات التى عالجها من قبله حتى كتابى ابن الكلبى وابن الأعرابى التاريخيين . وكان لا يجمع بعض الأبواب المتشابهة فى الكتب المتنوعة فى باب واحد ، ولذلك يجد الباحث عنده موضوعا واحدا فى بابين أو أكثر مع اختلاف العنوان . وقد سمح لنفسه بالتصرف فى مقتبساته بحذف بعض الأخبار والأشعار وأسماء الرواة ، وتغيير ترتيب عبارتها . وحشا هذه الأبواب التى استعارها من غيره بزيادات كثيرة تتألف من مشتقات من اللفظ الذى يعالجه . أو مرادفات له أو مسائل لغوية ونحوية وصرفية تتصل به ، أو شواهد من الحديث والأمثال ، أو مخالفة لغوى آخر لتفسيره ، أو زيادة عليه ، أو ما شابه ذلك .

أما ابن الأجدابى فجعل للخيل فى كفاية المتحفظ أربعة فصول فى ٥ صفحات من حجم كتب الجيب لا تستحق الذكر فى قصورها واختصارها .

وأخيرا نجد وجهة مختلفة عن الكتب السابقة فى حلية الفرسان ، إذ هو قسمان الأول فى الخيل والثانى فى السلاح ، ولا شأن لنا به . واتجه فى دراسة الخيل وجهة عملية تاريخية أدبية لغوية . فعالج تعليم ركوب الخيل ، وبدء خلقها وأول من اتخذها

وحب الأنبياء لها ، والأشعار فيها،ثم أعضاءها وما يستحب وما يكره فيها وما إلى ذلك من موضوعات رأيناها فى الكتب السابقة . وقد اعتمد المؤلف فى تأليف كتابه على ابن الكلبى وابن الأعرابى وأبى عبيدة والأصمعى وغيرهم ، وهو لا يسمو إلى درجة كتب الخيل اللغوية الخاصة ، ولكنه أحسن تقسيما منها .

ويخرج الباحث من هذا العرض السريع بأن كتب الخيل سارت فى وجهات متعددة ، منها التاريخى والعملى والأدبى واللغوى . وكان أسبقها فى الظهور التأليف التاريخى عند ابن الكلبى ، فاللغوى والأدبى عند أبى عبيدة والنضر بن شميل والأصمعى ، فالعملى فى العصور المتأخرة . وقد اعتمد جميع المؤلفين على الكتب الأولى فى المادة والمنهج ، فلم يحاول أحد منهم الابتكار أو التجديد . وإنما الأمر الذى دفعهم إلى التجديد هو جمع مواد أكثر مما فى الكتب الأولى ، أو اختصارها عند المتأخرين . ولما كان الأمر كذلك ، كان أعظمها أكثرها مادة . ولا نزاع فى أن المخصص أكثرها مادة وأعمها ، وربما كان أحسنها ترتيبا من الناحية التى اتجهوا إليها ، وإن ساده الاضطراب كثيرا . ولذلك كان المخصص القمة التى وصل إليها التأليف فى الخيل ، وخاصة التأليف الذى اتجه اتجاها لغويا خالصا .

٣ — كتب خلق الإنسان

وضع اللغويون الإنسان أيضا تحت البحث ، فوجهوا إليه أنوارهم ، ودونوا أسماء كل ما ظهر تحتها حتى بعض ما فى جوفه ، وتبينوا الأحوال والصفات المختلفة التى تعترى كل عضو من أعضائه . ووسعوا دائرة أبحاثهم إلى النواحى الأخلاقية والاجتماعية أيضا .

وأول كتاب عثرنا على اسمه فى خلق الإنسان هو كتاب أبى مالك عمرو ابن كركرة ، ثم تناوله النضر بن شميل (٢٠٤ هـ) فى الجزء الأول من كتابه « الصفات » . ثم تعرض له قطرب (٢٠٦ هـ) وأبو عمرو الشيبانى (٢٠٦ هـ) والمفضل بن سلمة (٢٠٨ هـ) وأبو عبيدة (٢١٠ هـ) والأصمعى (٢١٣ هـ)

وأبو زيد الأنصاري (٢١٥ هـ) وأبو زيد الكلابي (٢١٥ هـ) وأبو عثمان سعدان ابن المبارك الضرير تلميذ أبي عبيدة ، ونصر بن يوسف صاحب الكسائي ، وابن الأعرابي ، وأبو محلم الشيباني (٢٤٥ هـ) ومحمد بن حبيب (٢٤٥ هـ) وأبو حاتم السجستاني (٢٥٥ هـ) وأبو محمد ثابت بن أبي ثابت وراق أبي عبيد ، وابن قتيبة (٢٧٦ هـ) والحسن بن عبد الله لكذة .

وألف من المتوفين في القرن الرابع : أبو محمد القاسم بن محمد الأنباري (٣٠٤ هـ) وأبو موسى الحامض (٣٠٥ هـ) وأبو إسحاق الزجاج (٣١٠ هـ) وداود بن الهيثم التنوخي (٣١٦ هـ) ومحمد بن أحمد الوشاء (٣٢٥ هـ) ومحمد بن القاسم الأنباري (٣٢٨ هـ) وأبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (٣٣٨ هـ) وأبو بكر محمد بن عثمان الجعد من أصحاب ابن كيسان ، وأبو علي القالي (٣٥٦ هـ) وأحمد بن فارس (٣٩٥ هـ) .

وفي القرن الخامس : يوسف بن عبد الله الزجاجي (٤١٥ هـ) وعبد الله بن سعيد الخَوَافي (٤٨٠ هـ) وأبو نصر محمد بن محمد الرامشي النيسابوري (٤٨٩ أو ٤٩٠ هـ) . وفي السابع الصغاني (٦٥٠ هـ) وغير هؤلاء كثيرون ، إلى جانب أصحاب الموسوعات . وكان من المؤلفين من نظم خلق الإنسان كمحمد بن عيسى بن أصبغ ، وشرف الدين الرجبي ، والسيوطي .

ولم يبق من هذه الكتب إلا قليل والموسوعات . وأولها كتاب الأصمعي الذي ينقسم ثلاثة أقسام : مقدمة لبعض الأمور العامة مثل الحمل والولادة والسن ، وعالجها زمنيا ؛ ثم العَرْض وعالج فيه الوصف العام للإنسان ثم فصل وصفه جزءا جزءا مبتدئا من أعلاه إلى أسفله ومن خلفه إلى أمامه ، كأنما وضع رجلا عاريا أمامه ، والتفت إلى ما يعتري كل عضو من صفات وأحوال ، ولم يحد عن ذلك إلا قليلا ؛ ثم خاتمة في بعض الأوصاف الخُلُقية والخَلْقية العامة ، وأكثر فيه من الشعر والتعليق عليه ، ومن الأخبار والمحاورات ، والأمثال ، والتفت إلى المذكر والمؤنث والمفرد والجمع واختلاف اللفظ الذي يطلق على العضو الواحد باختلاف الحيوان ، وأورد بعض مشتقات اللفظ من فعل وصفة ومصدر ، وما فيه من لغات .

واستهل أبو عبيد الغريب المصنف بكتاب خلق الإنسان ، شغل منه ٥٨ صفحة ، وعالج فيه أكثر مادة الأصمعى ، ولكنه زاد موضوعات أخرى كثيرة تتعلق بأوصافه والناحية الاجتماعية فيه من أخلاقه وعائلته ووراثته . وليس لأبى عبيد منهج معين فى ترتيب أبوابه ، بل سار وفقا لتوارد خواطره فتشتت بعض الموضوعات عنده ، كما لم يلتزم ترتيب الأصمعى الجميل فى وصف أعضاء الإنسان . ويظهر فى الكتاب ما يظهر فى أبوابه كلها من عزو الأقوال إلى أصحابها ، والاستشهاد بالشعر مع قلة ، والالتفات إلى المفرد والجمع والمذكر والمؤنث (ولكنه أقل من الأصمعى فيها) ويبدو من ترداد أسماء المؤلفين عنده أنه اعتمد على أبى عمرو الشيبانى والكسائى ثم الأصمعى أكثر من غيرهم .

وخصص ابن قتيبة فصلين من أدب الكتاب لبعض عيوب الإنسان وأمراضه ، والفروق بين بعض الألفاظ التى يظنها الناس مترادفات من خلقه . وهما قصيران ضئيلا القيمة .

أما الزجاج فأخذ كتاب الأصمعى وحذف ما فيه من تكرار أو استطراد أو شواهد إلا قليلا ، وحذف بعض المواد ، وبعض أجزاء التفسيرات التى لا يضير حذفها ، والمقدمة والخاتمة ، ثم زاد أشياء قليلة وفصلين للاست وفرج المرأة . ولم يفعل شيئا غير ذلك .

وجعل كراع النمل بابا من المنتخب والمجرد للأسماء المفردة من خلق الإنسان وسائر الحيوان ومن الصفات ، شغل أكثر من ثلاث صفحات قليلا ، وأورد فيه الأسماء دون ترتيب ، ولا شواهد عنده ، ولا أسماء لغويين .

ونستطيع أن نجد للإنسان مكانا فى كل باب من فقه اللغة للثعالبى ، ولكننا نجد أيضا التفاهة نفسها والقصور ، فهو من المتون القصيرة .

واتبع ابن سيده أبا عبيد فى استهلال مخصصه بكتاب خلق الإنسان الذى شغل السفر الأول وأكثر من نصف الثانى منه ، ونستطيع أن نرى فيه ثلاثة أقسام كبيرة ،

تتصدرها مقدمة فى نيف وصفحتين . أما المقدمة فتعالج لفظ إنسان لغويا وصرفيا . وأما الأقسام الثلاثة فتعالج ما عالجه الأصمعى فى أقسامه الثلاثة مع التوسع الشديد حتى يضيع وجه الشبه بين الاثنين ، ومع إدخال أبواب كثيرة جديدة ليست عند الأصمعى ، مثل أبواب الغريب المصنف الاجتماعية . وإننا لنجد عناوين كثير من الأبواب بنصها فى الكتابين . وأكثر ابن سيده فى كتابه من ذكر اسم « ثابت » ولعله ثابت بن أبى ثابت ، فيكون هذا قد سار على منهج الأصمعى مع التوسع فتأثره ابن سيده . وأجرى ابن سيده فى هذه الأبواب التى اقتبسها ما أجراه فى أمثالها من حذف وحشو وتغيير فى الترتيب ، وملأها بالأمور الصرفية والنحوية التى يهواها . وختام القول فيه أنه سار على نظام الأصمعىّ ، وهو أحسن نظام ، وأنه أورد كل ما كان عنده وعند غيره ، فهو أحسن الكتاب نظاما وأوسعها مادة .

وبدأ ابن الأجدابى كفاية المتحفظ بخلق الإنسان أيضا ، وخصص له ١٥ صفحة ضمت ١١ بابا عالجت أمورا لا أهمية لها من الإنسان ، ولا تستحق أن تأخذ منا هذين السطرين .

وصفوة القول فى هذا النوع من التصنيف أنه بدأ قبل عصر الخليل ، وسرعان ما وصل إلى نظامه الأمثل عند الأصمعىّ ، فلم يستطع من بعده أن يتحرر منه وإنما اقتصروا على تكميله . وكانت مادة الأصمعىّ أيضا خميرة لما بعده من كتب حتى المخصص . فالأصمعىّ هو المعلم الأول فيه ، ثم أبو عبيد ، ثم قمته ابن سيده فى المادة واكتمال النظام . ولوّن الأصمعىّ بعض جزئيات المنهج بألوان بقيت عند غيره أيضا ، إذ استشهد ببعض الأحاديث والأشعار والأخبار ، فسار خلفه مؤلفو خلق الإنسان . وكانت هذه الشواهد من الكثرة عنده بحيث اضطر بعض المتأخرين إلى اختصارها أو حذفها كالزجاج وأبى عبيد . وكان هم الأصمعىّ الناحية العضوية من الإنسان مع نظرة شاملة إليه ، أما أبو عبيد فاتجه فيه اتجاها اجتماعيا ، وفاز ابن سيده بالحظّين .

الباب الخامس

كتب النوادر

ظهر هذا الصنف من التأليف مبكرا ، فأول من ينسب إليه كتاب فيه هو أبو عمرو بن العلاء (١٥٧ هـ) شيخ نحاة البصرة ولغوييها . وقد يفهم من عبارة ابن النديم أن الكتاب من تدوين أحد تلاميذ أبي عمرو إذ قال : « كتاب النوادر عن أبي عمرو بن العلاء » ، ولا ندرى شيئا عن هذه الباكورة اللغوية .

ثم تتابع التأليف فى النوادر ، فظهرت فى القرن الثانى كتب للقاسم بن معن الكوفى (١٧٥ هـ) ويونس بن حبيب (١٨٢ هـ) ومعاصره أبى مالك عمرو بن كركرة ، والكسائى فى ثلاثة نسخ كبرى وصغرى ووسطى (١٩٨ هـ) وأبى شبل العقيلى (عاش فى عهد الرشيد ١٧٠ — ١٩٣ هـ) وأبى المضرحى .

وقد أخرج يونس بن حبيب نسختين من كتابه : صغرى وكبرى . روى إحداهما ابن سلام واختصرها تاج الدين بن مكتوم ، قال السيوطى[1] : « النوادر ليونس ، رواية محمد بن سلام الجمحى عنه . وهذا الكتاب لم أقف عليه إلا أنى وقفت على منتقى منه بخط الشيخ تاج الدين بن مكتوم النحوى ، وقال إنه كتاب كثير الفائدة قليل الوجود » . وأورد السيوطى فى المزهر فقرات قصيرة قليلة منه تدل على أنه كان كثير الرواية فيه عن أبى عمرو بن العلاء ، ويوازن بين لغتى الحجاز وتميم . ولم يورد السيوطى فى اقتباساته أية شواهد شعرية وربما كان ذلك اختصارا منه لا من المؤلف . ونقد هذا الكتاب أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافى (٣٦٨ هـ) ثم رد على هذا النقد أبو محمد الحسن بن محمد النسابة التميمى التاهرتى (٤٢٨ هـ) .

(١) المزهر ٢/١٥٠ .

وعثرت في المزهر[1] على اقتباس واحد من نوادر أبي مالك ، قال فيه «الشبر : من طرف الخنصر إلى طرف الإبهام . والفتر : من طرف الإبهام إلى طرف السبابة . والرتب : بين السبابة والوسطى . والعتب: ما بين الوسطى والبنصر . والوصيم : ما بين الخنصر والبنصر ، وهو البصم أيضا . ويقال : ما بين كل أصبعين فوت ، وجمعه أفوات » . ولعله كان يتناول بعض الأشياء المتصل بعضها ببعض ، في موضع واحد .

وزخر القرن السادس بكتب النوادر ، حتى شهد أكثر من عشرين منها . فقد ألف فيها أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي (٢٠٢ هـ) وقطرب (٢٠٦ هـ) وأبو عمرو الشيباني (٢٠٦ هـ) وأبو محمد عبد الله بن سعيد الأموي (أستاذ أبي عبيد بن سلام) والفراء (٢٠٧ هـ) وأبو عبيدة (٢١٠ هـ) والأصمعي (٢١٣هـ) وأبو زيد (٢١٥هـ) والأخفش سعيد بن مسعدة (٢١٥ هـ) وعبد الرحمن بن بزرج (من طبقة الأصمعي) واللحياني (تلميذ الكسائي) وأبو زياد بن عبد الله الكلابي (٢١٥ هـ) وأبو المنهال عيينة بن عبد الرحمن (تلميذ الخليل) وأبو مسحل الأعرابي (تلميذ الكسائي واللحياني) وابن الأعرابي (٢٣١ هـ) وعمرو بن أبي عمرو الشيباني (٢٣١ هـ) وعلى ابن المغيرة الأثرم (٢٣٢ هـ) والتوزي (٢٣٣ هـ) ونوادر الأعاريب الذين كانوا مع ابن طاهر بنيسابور لأبي الوازع محمد بن عبد الخالق ، ودلامز البهلول ، وعبدالله بن محمد بن هانىء النيسابوري (٢٣٦ هـ) وابن السكيت (٢٤٦ هـ) وهارون بن زكريا الهجري (أستاذ ثابت بن حزم السرقسطي) وابن قتيبة (٢٧٦ هـ) وأبو حنيفة الدينوري(٢٨٢ هـ) ومعاصره الحسن بن عبد الله المعروف بلكذه ، والحسن بن عُلَيل العنزي (٢٩٠ هـ) وثعلب (٢٩١ هـ) ، ونصر بن مضر الأسدي ، رواه عنه محمد بن الحجاج بن نصر الأنباري ، ورآه ابن النديم في نحو مئة وخمسين ورقة وفيه إصلاح بخط أبي عمر الزاهد .

وأورد السيوطي في المزهر عدة اقتباسات من نوادر اليزيدي ، تدل على أنه عني

---

(١) ٢١٤/١ .

عناية شديدة باللغات وخاصة لغة الحجاز وتميم كأستاذه أبى عمرو بن العلاء ، وروى عنه فى نوادره . وقد بدأها بموازنة بين لغتى الحجاز وتميم ، وكان يرجح بين هذه اللغات أحيانا . وعنى أيضا بالتعبيرات الخاصة و بالألفاظ المتشابهة التى يخطىء الناس فى استعمالها و بالمضاف و بالمصادر التى لا مثيل لها . ولم يورد السيوطى فى اقتباساته شواهد شعرية ولا غيرها[١] . وذكر ياقوت[٢] أن نوادر اليزيدى شبيهة بنوادر الأصمعى .

وألف أبو عمرو الشيبانى كتابين فى النوادر : الجيم وقد تناولناه فى اللغات ، والنوادر الكبير وأخرج منه ثلاث نسخ . وتبين مقتبسات المزهر منه أنه عنى بالألفاظ التى يبدل بعض حروفها وشواذ التصغير وغريب الأعلام والجموع التى لا واحد لها والألفاظ الملتبسة التى قد يحدث فيها تصحيف ، وأنه كان يروى عن أعراب القبائل المختلفة و يستشهد بالشعر[٣] .

وأفرد على بن حمزة البصرى بابا من كتابه « التنبيهات على أغاليط الرواة » لنقد نوادر أبى عمرو الشيبانى ، فأورد فيه بعض اقتباسات تؤكد بعض ما رأيناه آنفا . ولم يكن أبو عمرو يقدم الشعر ثم يفسره كما فعل أبو زياد الكلابى ، و إنما كان يقدم اللفظ و يفسره ثم يأتى بالشعر شاهدا عليه . و يبين منها أيضا أنه كان يورد بعض الأخبار مثل ما يورد فى تعليل تسمية مدركة وطابخة ، و يستقصى بعض الموضوعات قال البصرى : « أتى أبو عمرو بأسماء البلح فى نوادره على الاستقصاء » .

وروى السيوطى بعض اقتباسات من أبى محمد الأموى ، ولكن لم ينص على أنها من النوادر ، فلا نستطيع أن نعتمد عليها . وكذا الحال مع الفراء ، وأبى عبيدة ، والأصمعى ، والأخفش إلا أن الأصمعى له كتابان : النوادر ، وآخر باسم نوادر الأعراب . وقيل إن الأصمعى ألف أحدهما لجعفر بن يحيى البرمكى ، وقد تسرب إلى نسخة آل طاهر فى حياة الأصمعى زيادات أكثر من الثلث . قال الأزهرى فى

---

(١) المزهر ١/١١٠ ، ٢٥٥ ، ٢/٦٩ ، ١٠٦ ، ١٤٤ ، ١٥١ .
(٢) معجم الأدباء ٢٠/٣١ .
(٣) ١ / ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢ / ٤١ ، ٦٥ ، ٧٢ ، ١٠٥ ، ١٥١ .

مقدمة التهذيب : « كان [الأصمعى] أملى ببغداد كتابا فى النوادر ، فزيد عليه ما ليس من كلامه ، فأخبرنى أبو الفضل المنذرىّ . . . عن سلمة [بن عاصم] قال : جاء أبو ربيعة صاحب عبد الله بن طاهر صديق أبى السمراء بكتاب النوادر المنسوب إلى الأصمعى فوضعه بين يديه ، فجعل الأصمعى ينظر فيه [ثم] قال : ليس هذا كلامى كله ، وقد زيد علىّ فيه ، فإن أحببتم أن أعلم على ما أحفظ منه وأضرب على الباقى فعلت وإلا فلا تقرأه . . . فأعلم الأصمعى على ما أنكر من الكتاب ، وهو أرجح من الثلث ثم أمرنا فنسخناه له[1] » .

وقال الأزهرى أيضا عن نوادر ابن بزرج : « فاستحسنته ووجدت فيه فوائد كثيرة[2] » .

أما نوادر أبى زيد الأنصارى ، فأقدم كتاب من هذا النوع باق عندنا ، وقد طبع فى المطبعة الكاثوليكية لليسوعيين فى بيروت ١٨٩٤ م . وتجمع هذه النسخة روايتين من نوادر أبى زيد . أولاهما من طريق أبى الحسن على بن سليمان الأخفش ، عن أبى العباس محمد بن يزيد الأزدىّ المبرد ، عن التوزى وأبى حاتم السجستانى عن أبى زيد ؛ والثانية عن أبى سعيد الحسن بن الحسين السكرى عن الرياشى وأبى حاتم ، عن المؤلف . وينقسم الكتاب إلى ١٥ بابا ، ثلاثة منها خاصة بالشعر ، وسبعة بالرجز ، وخمسة بالنوادر ، وليس لتقسيمه قيمة فعلية ، إذ لا يمتاز الباب الأول من الشعر مثلا عن الثانى ، أو الثالث بأمر من الأمور . وكذا الحال فى أبواب الرجز والنوادر ، حتى أنه يضع بابين للرجز أحدهما وراء الآخر دون سبب واضح لتجزئتهما . أما أبواب الشعر والنوادر فمتفرقة لا يتعاقب اثنان منها . وقد اختلفت الروايتان السابق ذكرهما بصدد هذه الأشعار والرجز والنوادر ، فذهب أبو حاتم السجستانى إلى أن أبا زيد روى الشعر عن المفضل الضبى ، والرجز واللغات عن العرب مباشرة ،

(١) مجلة العالم الشرقى ، عام ١٩٢٠ ص ١٤ .
(٢) نفس المرجع ص ١٨ .

وذهب التوزى إلى أنه روى الرجز عن المفضل ، والشعر واللغات عن العرب ، وقد نسب أبو زيد نفسه فى تضاعيف الكتاب الأشعار والأرجاز إلى من أخذها عنه ، و يظهر منها أنه كان يروى كلا من الشعر والرجز عن الأعراب وعن المفضل أيضا .

واختلف منهج أبى زيد فى الأصناف الثلاثة ، ولكنه كان فى الشعر والرجز متقاربا ، أما النوادر فمتباعدة عنهما . فكان فى الأبواب الشعرية يقدم بيتا أو مقطوعة من الشعر ، و يصرح فى الغالب باسم قائلها ، وقد يعزوه إلى قبيلته ، و يبين العصر الذى عاش فيه : أجاهلى هو أم أدرك الإسلام أم إسلامى . وكان يؤخر الشرح إلى ما بعد الأبيات جميعها ، أما الروايات فيسمح بوضعها بين الأبيات . وكان يلتفت فى شروحه إلى بعض المشتقات والتعبيرات الخاصة ، والدقائق اللغوية ، والنحو والصرف ، والعروض والأمثلة المتشابهة ، و يشرح المفردات ، و يفسر المعنى الإجمالى . وكان يستشهد على شروحه بشواهد أخرى من القرآن والشعر ، ولذلك يغلب على البابين الأولين من أبواب الشعر الإطالة والاستطراد ، أما الباب الأخير فيقل فيه الشرح والاستطراد ، حتى لتأتى فيه قطع بدون شرح .

وكان فى أبواب الرجز يقدم مقطوعة من الرجز وكثيرا ما لا يصرح باسم قائلها ، وقد يعزوها إلى أحد بنى فلان . وكان الشرح فيها للمفردات ، والمعنى الإجمالى ، مختصرا عما هو عليه فى الشعر . وكان يلتفت أحيانا إلى ما فيها من نحو وصرف .

أما أبواب النوادر فتتناول ألفاظا وتعبيرات واستعمالات غريبة لا تجرى على القواعد المعروفة ، ولا على اللغة الواضحة الشائعة الاستعمال ، والألفاظ المتشابهة المشكلة والتفت إلى بعض المترادفات و إلى ما فى شواهده من عروض ونحو وغيره . والشعر فى هذه الأبواب قليل يأتى به للاستشهاد لا أساسا للباب كعادته فى الأبواب الخاصة بالشعر والرجز .

والكتاب ليس خالصا لأبى زيد ، بل زاد فيه رواته كثيرا عن الأصمعى

وأبى عبيدة ، وابن الأعرابى ، ووردت أسماؤهم فيه صراحة ، وكثيرا ما روى فيه أبو حاتم السجستانى ، لا عن أبى زيد[١] .

وألحق بهذه الطبعة من الكتاب كتاب مسائية ، لأن بعض الناس يضيفه إلى كتاب النوادر و بعضهم يفرده منه ، وهو باب واحد من أبواب النوادر ، ولا يختلف عن الأبواب المسماة بهذا الاسم من الكتاب نفسه .

وروى السيوطى[٢] اقتباسا من نوادر اللحيانى يبين أنه عنى فيها بالمترادفات ، ور بما بنوادر الأعراب وأخبارهم أيضا . وأورد السيوطى عدة اقتباسات أخرى من اللحيانى ، ولكن لم يصرح أنها من النوادر . وقرأ اللحيانى نوادره على الكسائى ، وكان ابن مقسم يغض منها ، وأبو على الفارسى يعتبرها كناسة[٣] .

أما نوادر أبى زياد الكلابى فقد بقيت منها اقتباسات كثيرة فى كتاب «التنبيهات على أغاليط الرواة» لأبى القاسم على بن حمزة البصرى ، الذى نقدها فيه . ووصفها أبو القاسم فى قوله الآتى الذى يعلل به تقديمه الرد عليها فى أول كتابه : « و إنما بدأنا بها لشرف قدرها ونباهة مصنفها » . و يظهر من هذه الاقتباسات أن الكلابى كان يأتى ببيت من الشعر ثم يفسر ما فيه من نوادر وغريب ، و يذكر معناه الإجمالى . وكان فى تفسيره اللفظ يتعرض لجمع المفرد منه ، ومفرد الجمع ، وعَلاَم يطلق . وكان فى بعض الأحيان لا يأتى ببيت واحد ، بل بقطعة كاملة ، وفى مواضع أخرى لا يذكر شعرا البتة . ولم يكن يلتزم أن ينسب كل ما يورد من شعر إلى صاحبه ، بل يهمل ذلك أحيانا .

وأفرد أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤ هـ) بابين من الغريب المصنف للنوادر أولهما لنوادر الأسماء والثانى لنوادر الأفعال ، وإن خلط فيهما قليلا ، فذكر أسماء فى باب الأفعال ، وأفعالا فى باب الأسماء . والتزم فيهما أن ينبه على أصحاب الأقوال

(١) النوادر ١٢ .
(٢) المزهر ٢ / ٢٠٠ .
(٣) ياقوت — معجم الأدباء ١٤ / ١٠٧ — ١٠٨ .

التى يوردها ، فظهر أنه أكثر الأخذ من الأصمعى والفراء وأبى عمرو الشيبانى والأحمر وأبى عبيدة وغيرهم من اللغويين ، وأبى الوليد وأبى الجراح وأبى العدبس وغيرهم من الأعراب . وكان تعدد مصادره هذا سببا فى تكرار بعض ألفاظه . وتقوم خطته على إيراد اللفظ مفردا أو فى عبارة ، وتفسيره ثم الاستشهاد عليه . وكان فى الأفعال يقتصر على ماضيها فى الغالب ، وأحيانا يورد ماضيها ومصدرها ، وفى مواضع أخرى الماضى والمضارع والمصدر . كما كان يشير فى الأسماء إلى المفرد والجمع فى مواضع . وكان ينبه فى كثير من التفسيرات على ما اتفق عليه اللغويون أو اختلفوا . أما الشواهد فمقصورة على القرآن والشعر ، ونسبها حينا إلى أصحابها وأهمل ذلك حينا آخر ، ونادرا ما علق عليها .

وألف ابن الأعرابى ثلاثة كتب فى النوادر ، باسم النوادر ، ونوادر الزبيريين ، ونوادر بنى فقعس ، وليست لدينا معلومات إلا عن النوادر ، فقد قيل فى وصفه إنه كان كبيرا . وتدل مقتبسات السيوطى (١) على أنه التفت إلى الأضداد والأفعال اللازمة والمتعدية والتعبيرات الخاصة والإبدالات فى اللغات والأبنية القليلة والأعلام الغريبة والصفات التى لا تجمع وبعض الأخبار . ولم يذكر السيوطى فى اقتباساته شواهد شعرية ولكن المقتبسات فى خزانة الأدب (٢) والمؤتلف والمختلف (٣) وأمالى القالى (٤) تدل على وفرة الشعر فى نوادر ابن الأعرابى . ولذلك لا يصح الاعتماد على المزهر فى القول بأن مقتبساته تدل دلالة واضحة على عدم وجود الشعر فى النوادر السابقة التى رأيناها . وقد رد عليه أيضا أبو محمد الحسن بن أحمد الأعرابى المعروف بالغندجانى الأسود فى « كتاب ضالة الأديب » .

(١) المزهر ١/ ١٩٠ ، ٢١١ ، ٢٤٣ ، ٢٥١ ، ٢٥٦ ، ٢٦٦ ، ٢٧٤ ، ٢/ ٣٣ ، ٥٠ ، ٨٥ ، ١١٦ ، ١٢١ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٨ ، ٢١٧ ، ٢٢٣ ، ٢٧٠ وياقوت — معجم الأدباء ١٣/ ١٨٩ .

(٢) ٢/ ٥٩ ، ٣٦٤ .

(٣) ١٦٠ ، ١٩٥ .

(٤) ٢/ ٢٣٧ .

وقال الأزهري[1] عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن محمد بن هانئ النيسابوري «[له] كتاب كبير يوفى على ألفى ورقة فى نوادر العرب وغرائب ألفاظها وفى المعانى والأمثال . وكان شمر سمع منه بعض هذا الكتاب ، وفرقه فى كتبه . . . وحمل إلينا منه أجزاء مجلدة » .

وتقتنى دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة من كتاب « التعليقات والنوادر » لأبى على هارون بن زكريا الهجرى (تحت رقم ٣٥٤ لغة) فى ٢٤٣ ورقة من القطع المتوسط . ويقوم منهج الهجرى فى نوادره على تقديم قصيدة أو خبر فيه أشعار ، ثم يشرح ألفاظه . وكان عادة ينسب قصائده وأخباره إلى أصحابها ، وهم فى الغالب من الأعراب ، وكان يميل كأبى زيد إلى نسبتهم إلى قبائلهم ، وكثير من مقطوعاته الشعرية طويل وغير معروف فى الكتب الأخرى . أما الشرح فيقوم على تفسير الألفاظ تفسيرا مختصرا ، ثم يلتفت إلى مافى الشعر أو الخبر من مسائل لغوية ، أو معارف أخرى مثل الأنساب ، والأماكن ، وغيرها . وقد عنى المؤلف بإيراد قوائم ببطون بعض القبائل مثل بنى جعفر و بنى مالك بن سلمة الخير و بنى العوفية ، وقوائم بالدارات والجبال . وقد ذكر بعض القطع الشعرية دون أن يشرح شيئا منها . والحقق أن ميزة هذه النوادر فى عنايتها بالأشعار ، لا باللغويات ، فهى أقرب إلى المختارات الشعرية .

أما ابن قتيبة (٢٧٦ هـ) فعقد بابا للنوادر فى كتابه « أدب الكتاب » استغرق منه صفحتين . وجلب الألفاظ النادرة والمشكلة التى يخطىء فيها مستعملوها والمترادفات التى بينها فروق دقيقة . واختط المؤلف فيه أن يذكر اللفظ ثم يفسره بكل إيجاز ، واستشهد عليها بالشعر فى مواضع قليلة . وروى عن يونس والأصمعى وأبى عبيدة .

وليست لدينا معلومات عن بقية كتب النوادر التى نسبت إلى المؤلفين المتقدم

(١) مجلة العالم الشرقى ٢٤ .

ذكرهم . ولكن يخيل إلى أن بعضها ليس إلا روايات من كتب نوادر أبى زيد وأبى عمرو الشيبانى وغيرهما مع بعض زيادات مثل تلك التى رأيناها فى الطبعة التى عندنا من نوادر أبى زيد الأنصارى وقد ورد فيها اسم التوزى وغيره .

أما أهل القرن الرابع الذين تنسب إليهم مؤلفات فى النوادر فهم : إبراهيم بن السرى الزجاج (٣١٠هـ) وابن دريد (٣٢١هـ) وأبو عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد (٣٤٥هـ) وأبو على القالى (٣٥٦هـ) والحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزى ابن خلاد (٣٦٠هـ) وعلى بن حمزة البصرى (٣٧٥هـ) والقاسم بن محمد الديمرتى (كان فى عهد عضد الدولة ٣٦٧ — ٣٧٢هـ) وأبو محمد عبد الله (أو عبيد الله) بن أبى زيد القيروانى النفزاوى (٣٨٦هـ) وأبو هلال العسكرى (٣٩٥هـ) .

ولم يصل إلينا كتاب النوادر لابن دريد ، ولكنه حين انتهى من أبواب الحماسى فى معجمه « الجمهرة » أحب أن يلحق به بعض الأبواب[١] التى تعالج الموضوعات الخاصة التى تتناولها الرسائل الصغيرة بالبحث ، وكان من هذه الأبواب قريب من ١٥ بابا للنوادر ، نبه المؤلف على أن بعضها من كلام أبى عبيدة ، أو أبى زيد ، أو الأصمعى . وتدل بعض العبارات التى جاءت عرضا فى غيرها من الأبواب على أنها من كلام هؤلاء الأعلام الثلاثة مع قليل غيرهم من أصحاب النوادر مثل أبى مالك عمرو بن كركرة والحرمازى ، وقد نقل أحيانا من كتاب أولها[٢] .

والأبواب مختلفة الطول ، ولا يقوم تقسيمها على أساس واحد ، إذ تقوم حينا على أساس الراوى ، وحينا آخر على غير أساس . ونسب إلى نفسه بعض أبواب ، قسمها على وفق موضوعاتها ، مثل أسماء المحلات والأيام والشهور فى الجاهلية ، والقداح . وقد استقى من اللغويين كثيرا من مادتها ، أما نسبتها إلى نفسه فربما كانت تدل على أنه لا يأخذها برمتها من واحد أو اثنين معينين .

(١) الجمهرة ٤٤٩/٣ وما بعدها .
(٢) ٤٥٥،٤٥٠/٣ .

ويبدو أن ابن دريد كان يحافظ على الترتيب الأصلي للكتب التي يأخذ منها فيورد القطعة بأكملها على ترتيب أصلها ، وخاصة في الأبواب المنسوبة صراحة إلى أصحابها . أما الأبواب الأخرى ، فكان يجمع بين روايات اللغويين المختلفة فيها[١] وكان في بعض الأحيان يقحم رواية أحدهم في رواية الآخر ، إذا كان فيها رد على الأول[٢] ؛ وفي أحيان أخرى يؤلف بين الروايتين[٣] . أما هو فلا يظهر اسمه إلا في سند الروايات ، أو عند الاستفسار عن شيء ، أو الاعتراض ، أو إكمال الشرح ، أو تفسير بعض الشواهد الشعرية[٤] .

ومنهج ابن دريد في هذه الأبواب لا يختلف كثيرا عن منهج بقية أصحاب النوادر ، فهي ألفاظ غريبة تأتي بدون نظام أو صلة ، وتفسر ، ثم يورد عليها شواهد من الشعر في بعض الأحيان .

ونشرت دار الكتب المصرية نوادر القالي . ويتبين من دراسته أنه كتاب أدب وأخبار ومحاورات أكثر منه كتاب لغة ، فهو من النوادر الأدبية لا اللغوية ، ولو جمعنا المفردات والعبارات اللغوية التي فيه لوجدناها لا تزيد على خمس صفحات . أما سائر الكتاب فقصص وقصائد طويلة تبلغ إحداها خمس صفحات بل أكثر ، ومحاورات . وحقا يحتوي بعض هذه المحاورات على ألفاظ لغوية غريبة ونادرة ، ولكن أبا علي لا يتعرض لها . وكثيرا ما سميت أمالي القالي بالنوادر أيضا ، لتشابه الموضوعات في الكتابين ولأن مؤلفهما كان يمليهما . فالنوادر الصغيرة أمال أيضا ، بدليل تسمية بعض موضوعاتها بالمجالس . ولذلك وصف ابن خير النوادر بقوله[٥] : « زاد فيه فبلغه ستة عشر جزءا للعامة ، ثم زاد فيه فبلغه عشرين جزءا لأمير المؤمنين »

(١) ٣/٤٤٩ .
(٢) ٣/٤٥٥ .
(٣) ٣/٤٥١ ، ٤٦٢ .
(٤) ٣/٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٦٩ ، ٤٧٩ .
(٥) فهرسة ما رواه عن شيوخه ٣٢٥ .

وشرحها أبو عبيد البكرى (٤٨٧ هـ) فى سمط اللآلئ ، واختصرها أحمد بن عبد المنعم الشريشى (٦١٩ هـ) ، ولا تختلف الأمالى كثيرا عن كتاب النوادر . وينسب للقالى أيضا ذيل للنوادر فى أربعة أجزاء .

ويستطيع المرء أن يدخل فى عداد كتب النوادر « كتاب ليس فى كلام العرب » لأبى عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (٣٧٠ هـ) . وقد أورد فيه المؤلف الأبنية التى لم يرد منها إلا ألفاظ نادرة قلائل ، أو الألفاظ التى تنطوى تحت أحكام صرفية أو لغوية خاصة لا يندرج تحتها سائر الكلام العربى . وعَدّد فى كل صيغة الألفاظ القليلة التى تتبعها ، وفسرها وعللها أحيانا . ولما كان الأمر على هذه الصورة كثر اعتماده فى الكتاب على النحاة والصرفيين من أمثال سيبويه والفراء وإن اعتمد على اللغويين أيضا . ولا يختلف الكتاب فى بقية مظاهره عن سائر كتب النوادر الأخرى .

وأما على بن حمزة البصرى فلم يؤلف فى النوادر ، وإنما رد على نوادر أبى زياد الكلابى وأبى عمرو الشيبانى ، وكان يقدم النص منهما ثم يعلق عليه ويأتى بالشواهد من الأشعار ، وقد اعتمدنا على كتابه فى وصف الكتابين السابقين آنفا .

وختم محمد بن عبد الله الخطيب الإسكافى من أهل القرن الخامس (٤٢١ هـ) كتابه مبادئ اللغة بباب فى نوادر مختلفة ، يشغل سبع صفحات ونصف صفحة . وهو لا نظام له ولا ترتيب ولا موضوع مثل كتب النوادر جميعا ، وإنما ترد الألفاظ فيه وفقا لتوارد الخواطر ، ولذلك نرى بعض الألفاظ التى تتعلق بموضوع واحد مجتمعة أحيانا ، ثم مجموعة من الألفاظ لا يمت بعضها إلى بعض بصلة . فيستهل الباب ببعض ألفاظ فى الأصوات المختلفة ، ثم أخرى أسماء لبعض الألعاب ثم ينتثر العقد ويصبح لا موضوع لحباته . وخطته أن يورد اللفظ ثم يشرحه ، وأكثر فى الباب من الشواهد الشعرية وخاصة الرجز الذى تزخر به كتب النوادر لميل الرجاز إلى الغريب من الألفاظ والنادر . ولم يذكر أحدا من اللغويين فى الباب عدا مرة

واحدة اقتبس فيها من كتاب النوادر لابن الأعرابى ، وإن كان هذا لا يمنع أنه يرجع إلى كتب الأقدمين .

أما ابن سيده فلم يتبع أبا عبيد ولا الإسكافى فى خطتهما هذه وأغفل النوادر تماما لأنها لا موضوع لها ، وكان ابن سيده التزم فى مخصصه الموضوعات أو المسائل اللغوية ، وهذا النوع من الألفاظ لا يحتوى على شىء من ذلك . وإنما هى ميدان المعجميين ، وأصحاب الرسائل الصغيرة . أما وضعها فى مثل المخصص فلا فائدة له . وحذا حذوه عيسى بن إبراهيم الربعى (٤٨٠هـ) . والفكرة نفسها كانت عند أبى عبيد ، لأن البابين اللذين جعلهما للنوادر نظر فيهما إلى ناحية أخرى هى الاسمية والفعلية فيما يبدو ولم يعن بهما عناية كافية .

وألف فى النوادر بعد ذلك أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنبارى (٥٧٧ هـ) والحسن بن محمد الصغانى (٦٥٠ هـ) ولم يصل إلينا إلا كتاب ثانيهما ، واسمه «الشوارد فى اللغات» وتقتنى دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة تحت رقم (٤١٨ لغة) باسم «ما تفرد به بعض أئمة اللغة» يظن أنها هى الشوارد بعينها .

وقد قسم الصاغانى هذا الكتاب إلى أربعة أقسام : أولها فيما قرئ فى الشواذ من اللغات ، وثانيها فيما تفرد به يونس بن حبيب وهو أصغر من السابق ، وثالثها فيما انفرد به أبو حاتم سهل بن محمد السجستانى فى كتاب تقويم المفسد والمزال عن جهته من كلام العرب وهو أصغرها ، والرابع مجموع من سائر كتب اللغة وشروح شواهد الأشعار وهو أكبرها .

وعنايته فى الأقسام الأربعة متجهة إلى اللغات الشاذة النادرة التى لا تسير فى ركاب المعروف المشهور . ولكن طريقته اختلفت من قسم إلى قسم ، لاختلاف طبيعة الأقسام . فلم يحاول أن يفسر الألفاظ التى أوردها فى الأقسام الثلاثة الأولى ، واقتصر على الإشارة إلى لغتها المعروفة ، وعنى بالتفسير فى القسم الأخير . وكانت شواهده فى القسم الأول كثيرة جدا من الآيات القرآنية ، واقتصر على آية واحدة

فى القسم الثانى ، وخلا الثالث من الشواهد تماما ، على حين تنوعت الشواهد فى القسم الرابع بين أشعار وأمثال وأقوال . وكثرت أسماء القراء فى الأول لأنه عزا كل قراءة إلى من قرأ بها ، وفقدت فى الثانى والثالث تقريبا . وظهرت أسماء اللغويين والأعراب فى الرابع وإن لم يصرح فيه بأسماء الكتب التى أخذ منها . ولا تختلف بقية المظاهر عنده عنها فى كتب النوادر الأخرى .

وصفوة القول فى كتب النوادر أنها كتب تعالج بعض اللغات غير المعروفة ، فهى أقرب ما تكون من كتب اللغات بل ليس من الممكن التفرقة بينهما فى أكثر الأحوال . ولم تتطور هذه الكتب فى منهجها فبقيت متمسكة بالصورة التى ظهرت عليها للمرة الأولى ، وإنما كان تطورها فى موادها بالكثرة والتضخم . وتعطينا هذه الكتب الخطوة الأولى فى سبيل المعاجم ، حتى أن هذه تأثرت كثيرا بمنهجها فى داخل المواد فلم تحاول ترتيب الألفاظ فيها ، وأوردت المترادفات التى كانت تولع بها هذه الكتب وسارت فى علاج الأفعال والأسماء على نمطها ، بذكر الماضى والمضارع والمصدر والصفة منها مرة وإغفالها أخرى ، وذكر المفرد والجمع من الأسماء آونة وإغفالها كثيرا . ولكن أكثر المعاجم تأثرا بها الجمهرة التى أفردت لها جزءا كبيرا فى ملحقاتها الختامية ، التى ألصقتها بدون داع فيها .

الباب السادس

كتب البلدان والمواضع

عنى القدماء من لغويى العرب بتحديد البلدان والبقاع الكثيرة الواردة فى أشعار الجاهليين والإسلاميين وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم وألفوا فيها منذ زمن بعيد معاصر للمعجم العربى الأول كتاب العين . وكان القائمون بهذه الحركة من الأدباء واللغويين . ولكن سرعان مادخل فى هذا الميدان علماء لا يمتون إلى السابقين بصلة ، وعنوا بالبلدان والبقاع واتخذوا تحديدها علما قائما بذاته ، واطلعوا على مؤلفات أهل الحضارات الأجنبية القديمة التى كانت تسمى ذلك البحث « الجغرافية » وأفادوا منها . وقد أشار ياقوت فى مقدمة معجم البلدان إلى وجود هذين الاتجاهين . ومن الطبيعى أننا لا يعنينا فى هذا البحث إلا مؤلفات اللغويين وما أشبهها .

ولعل أول هذه الطائفة خلف الأحمر البصرى (مات فى حدود ١٨٠) ، مؤلف كتاب « جبال العرب وما قيل فيها من الشعر » وأبو الوزير عمر بن مطرف (مات فى عهد المهدى ١٥٨ — ١٦٩ أو الرشيد ١٧٠—١٩٣) مؤلف كتاب « منازل العرب وحدودها ، وأين كانت محلة كل قوم ، و إلى أين انتقلوا منها » ولم يصل إلينا هذان الكتابان ، ولا مقتبسات منهما .

و ينسب إلى أبى المنذر هشام بن محمد الكلبى (٢٠٤ ﻫ) عدة كتب من هذا النوع هى : الأنهار ، الأقاليم ، الحيرة وتسمية البيع والديارات ، البلدان الكبير ، البلدان الصغير ، اشتقاق البلدان ، أنساب البلدان . ويخيل إلى أن الكتابين الأخيرين كتاب واحد ، اختلف عنوانه باختلاف رواياته ، ولا يبعد أن يكونا أحد الكتابين السابقين عليهما أيضا .

وألف أبو عبيدة (٢١٠ﻫ) كتاب الحرات ، ومكة والحرم ؛ والأصمعى (٢١٣ﻫ)

كتب مياه العرب ، وجزيرة العرب ، والدارات ؛ وأبو زيد الأنصارى (٢١٥ هـ) كتاب المياه ؛ وسعدان بن المبارك (٢٢٠ هـ) كتاب الأرضين والمياه والجبال ؛ والحسن بن محبوب السراد من أصحاب موسى الرضا كتاب البلدان ؛ وأبو عبد الله أحمد بن إبراهيم نديم المتوكل كتاب أسماء الجبال والمياه والأودية ؛ وأحمد بن محمد البرقى كتاب البلدان ؛ وعرام بن الأصبغ السلمى كتاب تهامة وسكانها ؛ وشمر بن حمدويه (٢٥٥ هـ) كتاب الجبال والأودية ؛ والجاحظ (٢٥٥ هـ) كتاب البلدان ؛ وأبو سعيد الحسن بن الحسين السكرى (٢٧٥ هـ) كتاب المناهل والقرى ؛ وأبو حنيفة أحمد بن داود الدينورى (٢٨٢ هـ) كتاب البلدان .

وألف من أهل القرن الرابع ابن خلاد الرامهرمزى الحسن بن عبد الرحمن (٣٦٠ هـ) كتاب المناهل والأعطان والحنين إلى الأوطان ، وأبو سعيد الحسن بن عبد الرحمن (٣٦٨) كتاب جزيرة العرب ، والحسين بن محمد الرافقى (٣٨٨ هـ) كتاب الأودية والجبال والرمال ، وأحمد بن فارس (٣٩٥ هـ) كتاب دارات العرب ، وعزيز بن الفضل الهذلى كتاب صفات الجبال والأودية وأسمائها .

وفى القرن الخامس : أبو محمد الحسين بن أحمد الغندجانى الأعرابى الأسود (توفى بعد ٤٢٨ هـ) كتابى أسماء الأماكن ، ومياه العرب ؛ وأبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكرى الأندلسى (٤٨٧ هـ) كتاب معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع .

وفى القرن السادس أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشرى (٥٣٨ هـ) كتاب الجبال والأمكنة والمياه ، وأبو الحسن على بن محمد العمرانى الخوارزمى (٥٦٠هـ) كتاب المواضع والبلدان ، وأبو الفتح نصر بن عبد الرحمن الفزارى الإسكندرى (٥٦٠ هـ) كتاب أسماء البلدان والأمكنة والجبال والمياه ، ومحمد بن أبى القاسم بن بايجوك البقالى (٥٦٢ هـ) كتاب منازل العرب ومياهها ، وأبو موسى محمد بن عمر الأصفهانى (٥٨١ هـ) كتاب ما اختلف وائتلف من أسماء البقاع ، وأبو بكر محمد بن موسى

الحازمىّ (٥٨٤ هـ) كتاب ما اتفق لفظه واختلف مسماه من الأمكنة المنسوب إليها نفر من الرواة ، والمواضع التى ذكرت فى مغازى رسول الله » أو « المؤتلف والمختلف فى أسماء البلدان » ومحمد بن إدريس بن أبى حفصة (لا أدرى تاريخه بالضبط) كتابى مناهل العرب ، واليمامة .

ووصل هذا الفن إلى قمته بكتاب معجم البلدان لياقوت الحموى (٥٧٤ — ٦٢٦) وله أيضا المشترك وضعا والمفترق صقعا . ثم ألف محب الدين الفيروز أبادىّ (٨١٧ هـ) المتفق وضعا المختلف صقعا .

ومن هذه الكتب طائفة قليلة بقيت إلى اليوم ، وطائفة أخرى وردت منها مقتبسات فى الكتب الباقية ، وثالثة لم يرد منها شىء ولا نعرف إلا اسمها . والتجئوا جميعا فى تحديد المواضع إلى ذكر ما يجاورها أو الإقليم الذى تقع فيه ، أو ساكنيها ، أو المسافة بينها و بين موضع مشهور ، ووصفها ، ولكنهم بطبيعة الحال اختلفوا فى دقة التحديد . فكان أقربهم إلى الدقة الأصمعى فى جزيرة العرب والبكرى وأبو نصر الفزارىّ وعرام والسكونى و ياقوت ، وأكثرهم دقة عرام وأبو نصر و ياقوت . وأفاد عراما والسكونىّ أنهم كانوا يصفون رحلات يقوم بها المسافر ، فأتت إليهم الدقة من ثمة . وأفاد ياقوتا اتجاهه الجغرافى إذ حدد المواضع بخطوط طولها وعرضها ووصفها وصفا كاملا إلى جانب التحديدات الأخرى . واعتمدوا جميعهم على الشعر فى التحديد ، والبكرى و ياقوت على الحديث . و يعيبهم أنهم تركوا كثيرا من الأماكن بدون تحديد .

واختلفوا فى ترتيب كتبهم ، فرتب الأصمعى كتاب جزيرة العرب بحسب الأقاليم والقبائل فذكر بقاع الإقليم الواحد أو القبيلة الواحدة فى موضع واحد من كتابه ، ثم انتقل إلى غيره . وقسم عرام كتابه إلى قسمين : أولهما خاص بتهامة والثانى بالحجاز . واتخذ فى الأول جبل رضوى أساسا له فأخذ يصف الجبال حوله وما فيها من نبات ومياه وما يسكنها من قبائل ، وفى الثانى وصف جبال المدينة ثم

ما حولها من قريب أو بعيد . فهو يشبه الأصمعى بعض الشيء . أما الدارات للأصمعى فأتى بها مفردة ولا ترتيب فيها ولا تحديد وإنما يذكر الاسم مجردا ثم شاهدا من الشعر عليه . ورتب البكرى معجمه بحسب الحرفين الأول والثانى من الرسوم وحدهما مع الترتيب المغربى للألف باء وهو يختلف عن ترتيبنا كثيرا . وقد رتب أستاذى السيد الأستاذ مصطفى السقا الكتاب حين نشره على الألف باء الشرقية المألوفة ، وراعى فيه ترتيب حروف الكلمة كلها . ورتب الزمخشرى كتابه (ما عدا ملاحقه الأخيرة الأربعة وهى غير مرتبة) على حرفها الأول ، واضطرب فيه إذا ما كان غير أصيل فاعتبره مرة وأهمله أخرى . وضبط الترتيب ضبطا كاملا عند ياقوت ، الذى راعى حروف الكلمة كلها أصيلة ومزيدة ، وسار فيها على الألف باء المألوفة عندنا .

وجعل البكرى لكتابه مقدمة كبيرة عالج فيها أقسام بلاد العرب المختلفة ، وتفرق القبائل ورحلاتها فيها . كما جعل ياقوت لكتابه مقدمة عالج فيها صورة الأرض ، ومعنى بعض الاصطلاحات الجغرافية ، وحكم الإسلام فى الفيء والخراج ، وجملا من أخبار بعض البلدان . وألحق الزمخشرى بكتابه أربعة فصول عالج فيها الطريق بين مكة وينبع ، فأولها للجبال الكبيرة فيه ، والثانى للجبال الصغيرة ، والثالث للأودية ، والأخير للمياه .

وكان هدف البكرى وياقوت تصحيح أسماء الأماكن ، وإزالة ما لحقها من تصحيف ، إلى جانب تحديدها ، فلجأ إلى ضبطها وخاصة الأول ، وعنيا بالإشارة إلى اشتقاق الاسم وخاصة ثانيهما .

وإلى جانب التحديد الذى رأينا مظاهره عندهم ، اتجه كل منهم اتجاها خاصا . فابن الكلبى عنى فى أنساب البلدان بتعليل أسماء البلدان وأورد الخرافات التى تتعلق بذلك . وعنى أبو موسى الأصفهانى وأبو بكر الحازمى وياقوت بذكر العلماء المنسوبين إلى المواضع التى يعالجونها ، أو ولدوا أو دفنوا فيها . وعنى ياقوت

خاصة بوصف البلدان وأسواقها وقصورها و بعض أخبارها وما إلى ذلك مما يتعلق بالحياة فيها .

وأخيرا نشير إلى أن أبا الأشعث عبد الرحمن بن محمد بن عبد الملك روى كتاب عرام ثم رواه عن أبي الأشعث أبو عبيد بن بشر السكونى ، و يبدو أنهما أجريا فيه بعض تغييرات وزادا عليه بعض معلومات ، فنسب إلى كل منهما كتاب باسمه واختلفت بعض المقتبسات من كتبهم عن كتاب عرام . ونشير إلى أن كتاب العمرانىّ هو كتاب أستاذه الزمخشرى مع بعض اختصارات وزيادات ؛ وإلى أن المشترك وضعا والمتفق صقعا ، ومراصد الاطلاع مختصران من معجم البلدان لياقوت بحذف ما فيه من أعلام وأمور جغرافية ، والاقتصار على معارفه اللغوية وما فيه من تحديد للرسوم . ومن الطبيعى كان المتأخر يزيد على مادة المتقدم ، فدارات الأصمعى يحتوى على ١٦ دارة ، ودارات أحمد بن فارس نحو الأربعين ، فزاد عليه ياقوت فى معجمه نحوها. وختام القول فى هذا الفن أن معجم البلدان لياقوت أكملها نظاما ، وأكثرها رسوما ، وأفسحها رقعة . وأفاد أصحاب المعجمات اللغوية من هذا النهر منذ المعجم الأول . فأخذ الخليل منه بحظّ تعدى به شبه الجزيرة العربية إلى بعض بلدان فارس (وربما غيرها) ، ثم عب منه ابن دريد عبا ، ووسع الصغانى مجاله ، ثم حوله كله وأدخله فى أنهاره الأخرى صاحبُ القاموس المحيط ، ثم شارحه مرتضى الزبيدىّ . وتقوم الدعوة الآن إلى نفى هذا الفن عن محيط المعجمات . وأفاد أصحاب هذه الكتب أيضا من المعجمات ، فأخذ أبو عبيد البكرى كثيرا من رسومه من ابن دريد خاصة ، ورجع ياقوت إليه وإلى الأزهرى والجوهرى وغيرهم .

الباب السابع

كتب الإفراد والتثنية والجمع

حظيت هذه الموضوعات النحوية بتأليفات لغوية بفضل تلازم بعض الأمور في عالم الواقع حتى تلازمت في الفكر ، فغلّب العرب اسم أحدها على بقيتها ، وبفضل الألفاظ التي وردت على أبنية الجموع ومعناها مفرد ، أو لا مفرد لها ، والمثنيات التي لا مفرد لها ، والمفردات التي لا جموع لها . فاتخذ اللغويون هذه الألفاظ مادة لبحوثهم اللغوية .

وأول من ينسب إليه كتاب من هذا النوع أبو جعفر محمد بن الحسن الرؤاسي رأس مدرسة الكوفة وأحد معاصري الخليل بن أحمد ، واسم كتابه « الإفراد والجمع » . ولا ندري يقينا أنحو هو أم لغة . ثم ألف الفراء (٢٠٧ هـ) كتاب الجمع والتثنية في القرآن . ويدل العنوان على أنه لغوي لا نحوي . ثم ألف أبو عبيدة (٢١٠ هـ) كتاب الجمع والتثنية ، وأبو زيد الأنصاري (٢١٥ هـ) كتابي الواحد ، والجمع والتثنية .

وتناول أبو عبيد (٢٢٤ هـ) هذا النوع في باب واحد من كتابه الغريب المصنف ، ويسمى « باب الاسمين يضم أحدهما إلى صاحبه فيسميان جميعا به » وهو في قريب من صفحتين . ومعظم مادته منسوبة إلى الأصمعي ، ويوزع الباقي بين الأحمر وابن الكلبي والفراء وأبي زيد والكسائي . والنهج في هذا الباب أن تصدر الأشعار أو الأقوال التي فيها اللفظ المثنى ثم يشرح معناه ، أو أن تورد الألفاظ ثم تشرح .

وألف في تلك الأثناء الجرمي (٢٢٥ هـ) كتاب التثنية والجمع ، ثم يعقوب ابن السكيت (٢٤٦ هـ) « كتاب المثنى والمكنى والمبنى والمؤاخي والمشبه والمنخل » .

وقد حفظ السيوطىّ فى المزهر[1] بعض أبواب هذا الكتاب ، وعليها نعتمد فى الوصف . وعدة هذه الأبواب خمسة : ثلاثة منها تعالج المثنى ، واثنان الجمع .

صنف ابن السكيت كتابه تصنيفا حسنا ، ففصل المفردات المثناة فى الاستعمال عن المفردات المثناة للتغليب ، وهما عن المفردات المثناة لاتفاق طرفيها فى اللفظ ، وجعل كل واحد منها بابا . وفصل فى هذه الأبواب الألفاظ العامة عن الأعلام سواء أكانت أسماء أناس أم أماكن ، وجعل ذلك فصولا . فكان كل باب يحتوى على فصلين . ولما كان الباب الثالث من الأبواب المذكورة كله للأعلام ، فصل فيه الأسماء عن الألقاب ، فصار بذلك فصلين أيضا . واتبع ذلك فى أبواب الجموع ، فجعل أحدهما للجموع التى يراد بها واحد أو اثنان ، وآخر لجموع التغليب أو النسب ولكنه لم يجعل تحتها فصولا .

واختلف منهج المؤلف من باب إلى باب فكان أحيانا يورد اللفظ ثم يفسره ويذكر مرادفاته ، وأحيانا يأتى به فى عبارة ثم يفسره ومفرداته ، واستشهد بالقرآن والشعر والأقوال ، وروى عن اللغويين قبله ، وكان فى أحيان أخرى — وخاصة فى الأماكن — يكتفى بالتفسير الموجز أو الإشارة المجردة . ويبدو أن النهج الأخير كان أغلب على الكتاب ، إذا اطمئننا إلى أن السيوطىّ لم يجر أى تغيير فى مقتبساته . ولكن مقتبسات ابن سيده تدل على خلاف ذلك ، فعلى حين أن الشواهد الشعرية عند السيوطى قليلة ، فإنها كثيرة عند ابن سيده ، ومعزوة إلى ابن السكيت . ولكن السيوطىّ لم يكن فى غالب الأمر يبيح لنفسه إلا الحق فى حذف الشعر .

وسار ابن قتيبة فى الأبواب الخمسة التى خصصها للجمع والتثنية فى كتابه أدب الكتاب على نظام يخالف نظام ابن السكيت فى أسسه . فقد جعل للمثنى ثلاثة أبواب ، منها بابان خاصان لأمور نحوية صرفية لا شأن لنا بها ، واثنان للجمع . وعالج فى الأبواب اللغوية المفردات المثناة فى الاستعمال ، وما يعرف جمعه ويشكل مفرده ، وما يعرف مفرده ويشكل جمعه .

(١) ٢ / ٩٣ وما بعدها .

وقد حددت هذه الأقسام خطته فى العلاج ، فاضطر إلى أن يذكر المفرد وينبه على جمعه المشكل ، أو الجمع وينبه على مفرده المشكل ، أو ما قيل بصددهما . وكان يورد بعض ألفاظه مفردة أحيانا ومؤلفة أحيانا أخرى . واستعار من الكسائى مرة وأخرى من أبى زيد وإن كان يأخذ من أبى عبيد كثيرا بدون تصريح . والشواهد قليلة تكاد لا ترى والفصول نفسها قصيرة .

ونستطيع أن نضع فى هذا الصنف من التأليف بعض أبواب من الجمهرة ، مثل أبواب ما وصف مفرده وجمعه بصيغة واحدة[1] ، وأبواب الجموع التى ختمت بها الجمهرة . وأراد المؤلف بالبابين الأولين الوصف بالمصدر وخطته فيهما أن يأتى بالوصف فى تعبير مطلق على مفرد وجمع ثم يفسره باختصار ، وأحيانا بإطالة ، وقد يأتى بالشواهد الشعرية الكثيرة . والبابان لا قيمة لهما . أما الأبواب الأخيرة فتبلغ ٢١ بابا ، وقسمها على وفق أوزان المفرد منها ، فأفرد كل وزن منها بباب ، وجعل ثلاثة أوزان أو أربعة قصيرة أحيانا فى باب واحد . والطريقة التى اختطها فى هذه الأبواب أن يأتى بالقاعدة فى جمع الوزن المعقود له الباب ، ثم يورد مثالا أو أكثر عليها ، ويبين قلة الجمع أو كثرته ، وجمع كثرة هو أو قلة ، وخاصا بالصحيح أو المعتل أو عاما ، وما إلى ذلك ، ولم يفسر أغلب الألفاظ لوضوحها ، فإذا ما فسر بعضها فعل ذلك باختصار . فغايته فيها صرفية موجهة إلى تبيين القاعدة .

وألف فى هذا القرن أيضا أبو الحسن على بن سليمان الأخفش الأصغر (٣١٥ هـ) كتاب التثنية والجمع ، ولعله كتاب الواحد والجمع فى القرآن الذى نسبه السيوطى[2] إلى أحد الأخافش . وألف أبو هلال العسكرى (٣٩٥ هـ) كتاب نوادر الواحد والجمع .

وفرق الثعالبى ١١ فصلا تعالج نواحى مختلفة من المثنى والجمع فى الأبواب المختلفة من فقه اللغة ، وكل هذه الأبواب قصير جدا ، إذ أطولها يشغل صفحة وسطرين من قطع كتب الجيب ، يليه آخر فى صفحة ثم يتراوح باقيها بين ثلاثة أسطر وسبعة .

(١) ٣ / ٤٢٥ وما بعدها .
(٢) المزهر ٢ / ٨١ .

وعالج المؤلف فى هذه الأبواب جموعا لا واحد لها من بناء جمعها ، و إقامة الواحد مقام الجمع ، والجمع يراد به الواحد ، وأمر الواحد بلفظ الاثنين ، و إجراء الاثنين مجرى الجمع ، وغيرها .

وتقوم خطة المؤلف فى هذه الأبواب جميعها على إيراد اللفظ مفردا والتعليق عليه ، أو فى آية قرآنية ، أو فى بعض الأقوال أو الأشعار أو الأخبار ، ثم التعليق عليه . وقد يستغنى عن التعليق تماما ، لأن عنوان الفصل يغنى عنه ، أو لأنه قدم فى صدر الفصل كلمة بسيطة موضحة . والآيات القرآنية كثيرة فى هذه الفصول ، ومهما يكن من شىء فهى جميعها ذات قيمة ضئيلة لاختصارها الشديد .

وأفرد ابن سيده كتابا من مخصصه للمثنيات ، جعل فيه ٩ أبواب ، هى بالتحديد فصول ابن السكيت وأقسامها الصغرى ، وبابا الغريب المصنف جعلها ابن سيده أبوابا فى كتابه . ولا يشذ عن ذلك إلا باب واحد ، هو باب ما جاء مثنى من المصادر ، وكله قواعد صرفية ونحوية تخرج عن ميدان بحثنا .

وضم ابن سيده إلى مادة ابن السكيت وأبى عبيد فى أبوابه زيادات قليلة جدا ، ونهج فى هذه الأبواب على الاقتطاف من أبوابهما ، لا السير على الترتيب الذى اتبعاه فيها ، ومال إلى الاختصار فى هذه المقتبسات ، فحذف مما أخذه من الغريب المصنف أسماء اللغويين ، و بعض أسماء قائلى الشعر ، و إن لم يراع ذلك فى كتاب ابن السكيت .

وأورد ابن سيده فى كتاب المذكر والمؤنث من المخصص أيضا سبعة أبواب ، تعالج نواحى مختلفة من الجمع ، ولكنها كلها صرفية نحوية ، ولا يشذ عن ذلك إلا باب واحد تختلط فيه اللغويات بالصرفيات والنحويات .

ويتضح من هذه اللمحة السريعة أن هذا الفن لم يجد قبولا من اللغويين ، فقليل من عنوا به عنايتهم بالفنون الأخرى ، فهو شبيه بكتب الهمز من هذه الناحية . ولكنه اكتفى بأن تبوَّب كتبه بحسب أمور ملاحظة فى مفرداته ، أما الترتيب على الحروف فلم نره فى أى كتاب منها ، ويتضح أيضا أن ابن سيده لم يتفوق فيه على من قبله ، كما هو شأنه فى الفنون الأخرى ، و إنما اعتمد على ابن السكيت وأبى عبيد .

الباب الثامن

كتب الأبنية

اللغة العربية من اللغات الاشتقاقية التى تصوغ للمعانى المختلفة أبنية متنوعة من المادة الواحدة . وقد عنى النحويون والصرفيون واللغويون بهذه الأبنية ودلالاتها وتصرفاتها منذ أمد مبكر ، وألفوا فيها الرسائل الصغيرة والكتب الكبيرة التى تبلغ مبلغ المعاجم ، وأفرد لها كثيرون أبوابا خاصة من مجموعاتهم النحوية والأدبية . وسارت هذه الكتب فى مجريين ، مجرى الأسماء ، ومجرى الأفعال ، إذ هما القسمان اللذان يتألف منهما الكلام المشتق . ونضيف إليهما المجرى الذى يجمع بينهما ، ونحاول فى هذا البحث أن نلقى نظرة سريعة على جهود اللغويين فى هذا الصنف من التأليف ونضم كتب المصادر إلى كتب الأفعال لارتباطهما حتى أن كتب الأفعال كانت تجعل المصادر عناوين أبوابها .

و يبدو أن الأفعال التى جذبت أنظار الباحثين أولا ، لكثرة تصرفاتها والتغييرات التى تعتريها ، ومشقة العلم بها ، فبدأ التأليف فيها . و يؤيد ذلك قول ابن القوطية فى صدر كتابه فى الأفعال : « اعلم أن الأفعال أصول مبانى أكثر الكلام ، و بذلك سمتها العلماء الأبنية ، والأسماء غير الجامدة والأصول كلها مشتقات منها ، وهى أقدم منها بأزمان ، و إن كانت الأسماء أقدم بالترتيب فى قول الكوفيين » . وقد لا يتفق العلم الحديث مع القول بأسبقية الأفعال على الأسماء أو الأسماء على الأفعال ، و يرى أنه لم تكن توجد هذه الفروق فى الكلام الأول ، ولكن يستنبط من هذا القول مدى أهمية الفعل عند لغويى العرب . ولعل ذلك أيضا هو الذى حمل الأندلسيين خاصة على قصر جهودهم على العناية بالأفعال دون الأسماء تقريبا .

واتجهت كتب الأفعال ثلاثة اتجاهات : أولها يعالج الأفعال من وجهة عامة بجميع صيغها ، وثانيها يعالج صيغة خاصة منها ، وثالثها يوجه عنايته إلى المصادر وحدها .

١ — كتب المصادر

وأول كتاب وصل إلينا اسمه كان يسير فى الاتجاه الثالث ، وهو من تأليف اللغوى المعروف على بن حمزة الكسائى (١٨٩ تقريبا) . ثم توالت كتب المصادر من اللغويين الذين ماتوا فى القرن الثالث ، وأولهم النضر بن شميل (٢٠٤ هـ) والفراء (٢٠٧ هـ) وخص كتابه بالمصادر فى القرآن وحده ، وأبو عبيدة (٢١٠ هـ) والأصمعى (٢١٣ هـ) وأبو زيد الأنصارى (٢١٥ هـ) ثم إبراهيم بن يحيى اليزيدى (٢٢٥هـ) فى مصادر القرآن أيضا ، وأبو عمرو صالح بن إسحاق الجرمى النحوى (٢٢٥هـ) .

ولم يعن أبو عبيد كثيرا بالمصادر ، فلم يعقد لها فى الغريب المصنف إلا خمسة أبواب قصار تناول فيها بعض المظاهر الشاذة فيها مثل المصادر المأخوذة من أسماء أعضاء الجسم ، والمصادر التى لا أفعال لها ، والمصادر المأخوذة من الأعداد ، والمصادر التى على وزن فَعَل من الفعل فَعَل ، والمصادر التى على وزن مفعول . وخطته فى الأبواب التى يتناول فيها مصادر لها أفعال أن يذكر الفعل الماضى فالمضارع فالمصدر أو أن يقتصر على الأولين ثم بعد فقرة كاملة ينبه على وزن المصدر من أفعالها كلها ، وفى الأبواب الأخرى يذكر المصدر مع اللفظ الذى أخذ منه ، والشواهد هنا قليلة تكاد تكون معدومة ، ولا زال ملتزما نسبة كل قول إلى صاحبه ، وكان أكثر اعتماده فيها على الكسائى وأبى زيد ثم غيرهما ممن نجدهم فى أكثر الأبواب .

وألف فى المصادر فى القرن الرابع أبو زيد البلخى (٣٢٢هـ) ونفطويه (٣٢٣هـ) . ونسب ياقوت كتاب النوادر والمصادر لدلامز البهلول ، ولم يشر إلى تاريخه ، ولعله من أهل هذا القرن أو سابقه ولم تصل إلينا كتبهم جميعها . وعقد ابن سيده من أهل القرن الخامس (٤٥٨هـ) كتابا للمصادر والأفعال فى المخصص ، نَصِفه فى الكلام عن الأفعال .

وألف فى القرن السادس فى المصادر أحمد بن محمد الميدانى (٥١٨ هـ) ثم أبو جعفر أحمد بن على البيهقى المعروف ببو جعفرك (٥٤٤ هـ) ، وسمى كتابه « تاج المصادر » وتقتنى دار الكتب المصرية مخطوطا برقم ٣٣٢ لغة ، يرجح أنه تاج المصادر ، وعليه أعتمد فى الوصف . وذهب البيهقى فى كتابه مذهب الفارابى فى ديوان الأدب ، فأخذ منه تقسيماته بحذافيرها ثم أجرى فى ترتيبها بعض التغيير . فقد جعل كتابه شطرين كبيرين : المصادر من الثلاثى ، والمصادر من غير الثلاثى (يجمع الثلاثى المزيد والرباعى المجرد ، والرباعى المزيد) . والفرق بين هذين الشطرين أن المصادر من أولهما سماعية ومن الثانى قياسية .

وجعل الشطر الأول ستة أبواب وفقا لصيغ الأفعال فى ماضيها ومضارعها ، وسار فى ترتيبها على ترتيب الفارابى فى ديوان الأدب .

وقسم كل باب من الأبواب الستة السابقة إلى الفصول التالية وفقا لما تحتويه من مصادر : السالم — المضاعف — المعتل — المهموز . ولا أقسام تحت السالم أو المضاعف . أما المعتل فجعله أقساما : المثال — فاللفيف المفروق — فالمثال المهموز — فالأجوف — فالناقص — فاللفيف المقرون — فالناقص المهموز ، وراعى فى كل هذه الأقسام أن يفصل الواوى عن اليائى ، وأن يقدم الأول على الثانى منهما . وكذا الأمر فى المهموز جعله ثلاثة أقسام : المهموز الفاء ، فالعين ، فاللام . وسار فى كل قسم كما سار فى الكتاب نفسه ، فقدم المهموز الأول من السالم ، فالمهموز الأول من المضاعف ، فالمهموز الأول من المعتل ، وفصل فى المعتل الأجوف عن الناقص والواوى عن اليائى . وسار فى المهموز العين واللام كما سار هنا .

أما الشطر الثانى فجعله عدة أقسام لم يحد فى ترتيبها عن الفارابى أيضا بكل جزئياته .

وأخذ البيهقى من الفارابى طريقة حشوه الألفاظ فى هذه الأقسام وهى التى اتبعها الجوهرى أيضا .

أما الاختلاف الذى آثره البيهقى فى التقسيم الأكبر نفسه . فقد آثر الفارابى

أن يجعل كتابه فى خمسة كتب : السالم — فالمضاعف — فالأجوف — فالناقص — فالمهموز ، ثم وضع فى كل كتاب الأقسام الصغرى التى أشرنا إليها (وفقا للصيغ) . أما البيهقى فآثر أن يقدم الأبواب الصغرى القائمة على الصيغ ويجعلها الأساس ، ثم يضع تحتها السالم فالمضاعف فالأجوف . . . الخ . فالتقسيم واحد إلا أن كل واحد منهما قدم ناحية غير التى قدمها الآخر .

والخلاف بين الاثنين فى علاج الألفاظ أيضا فالبيهقى يقتصر فى أغلب الأحيان على ذكر المصدر يليه معانيه بالمرادف ، أو الفعل فالمصدر أو المصادر فمعانيه مجردة أيضا . وفى بعض الأحيان القليلة يذكر الصفات ، واللغات التى فى اللفظ ، وبعض عبارات تحتوى عليه ، وإذا كان معنى المصدر معروفا اقتصر على الرمز إليه بحرف « م » ولكنه على الرغم من ميله إلى تجريد ألفاظه والإتيان بها مفردة ، كان يشير إلى ورودها فى الحديث أو يورد قطعة منه شاهدة عليها ، وأكثر شواهده أو كلها من الأحاديث أما الشعر فلم أعثر له على أثر . وقد أدخل البيهقى جميع الألفاظ والمعانى التى ذكرها الفارابى فى ديوانه وزاد عليها كثيرا .

وقدم البيهقى بين يدى كتابه مقدمة طويلة تشبه بعض الشىء مقدمة ديوان الأدب للفارابى ، وجعلها عشرة فصول تناول فيها تعريف الفعل والمصدر وأنواع المصادر من الثلاثى وغيره والمصادر الميمية وأسماء المرة وأسماء الفاعلين والمفعولين ، وصيغ المبالغة ، والزمان والمكان والآلة ، والتفضيل وأقسام الأفعال من حيث الصحة والاعتلال ، والتصرف والجمود ، والتعدى واللزوم ، وأوزان الأفعال ومعانيها ، وعنى بالشواذ من هذه الأبنية ، وأشار فى أكثر من موضع إلى أنه يعنى بالسماعى فى الكتاب ، وإن لم يصل ذلك منه إلى درجة صراحة الفارابى .

واتجه الصغانى (٦٥٠ هـ) اتجاها خاصا فى دراسته المصادر ، فلم يعن بها كلها ، وإنما عنى بنوع خاص منها ، هو ما كان على صيغة « فَعَلان » فاستقصى هذا النوع وأورده فى كتابه المسمى « نقعة الصديان فيما جاء على وزن الفعلان » . وهو كتاب

صغير يضم ٢٣ ورقة (مخطوطة بدار الكتب المصرية ٤١١ لغة) رتب فيه المصادر ترتيب صحاح الجوهرى . وخطته أن يورد المصدر ويصرح بفعله الماضى فالمضارع فمصادره الأخرى إن كان له ، فمعناه باختصار ويستشهد عليه كثيرا بالقرآن والشعر .

وألف فى المصادر أيضا يحيى بن أبى بكر التونسى (٧٢٤ هـ) ، ويحيى بن أحمد الفارابى الذى لا ندرى العصر الذى عاش فيه ، ولا ندرى شيئا آخر عن كتابه أو كتاب التونسى .

٢ — كتب الصيغ الخاصة من الأفعال

وكان الاتجاه الثانى هو الثانى فى الوجود أيضا ، وكانت كتبه الأولى تعالج صيغتين «فَعَل وأفعل» . وتناول هاتين الصيغتين من الفعل الواحد حين تتفقان فى المعنى ، أو تختلفان ، أو لا يرد للعرب إلا إحداهما . وأول من رُوِى أنه ألف فيه قطرب (٢٠٦ هـ) والفراء (٢٠٧ هـ) ثم أبو عبيدة (٢١٠ هـ) والأصمعى (٢١٣ هـ) وأبو زيد الأنصارى (٢١٥ هـ) ، وأبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤ هـ) — وورد فى أبواب من الغريب المصنف أيضا ، تناولها فى الكلام عن كتب الأفعال عامة — وأبو محمد عبد الله بن محمد التوزى (٢٣٣ هـ) ويعقوب بن السكيت (٢٤٦ هـ) — وأفرد بابين من إصلاح المنطق لخلط العامة بين هاتين الصيغتين — وأبو حاتم سهل ابن محمد السجستانى (٢٥٥ هـ تقريبا) وأبو العباس الأحول تلميذ ابن الأعرابى ، وخصص له ابن قتيبة (٢٧٦ هـ) أبوابا من كتاب الأبنية فى « أدب الكتاب » .

وألف فيه من أهل القرن الرابع الزجاج (٣١١ هـ) وابن دريد (٣٢١ هـ) الذى عقد له أيضا بابين مما ألحقه فى ختام الجمهرة ، وابن درستويه (٣٤٧ هـ) وأبو على القالى (٣٥٦ هـ) وأبو بكر محمد بن عمر المعروف بابن القوطية (٣٦٧ هـ) ثم ألف فيه أبو البركات بن الأنبارى (٥٧٧ هـ) ثم القاسم بن القاسم الواسطى (٦٢٦ هـ) . ولم يبق من هذه الكتب إلا كتاب السجستانى ، ومنه عدة نسخ مخطوطة فى

دار الكتب المصرية ، وكتاب الزجاج ، طبع فى مطبعة السعادة عام ١٣٢٥ هـ ، وكتاب ابن القوطية ، طبع بمطبعة مصر ، وبابا الجمهرة بطبيعة الحال .

واختلفت هذه الكتب فى موقفها من هاتين الصيغتين ، إذ يشعر عنوان كتاب السجستانى بأنه لا يعنى بهما إلا حين يتفق معناهما ولكنه خالف ذلك وأتى بهما حين يختلفان كثيرا . وتبعه ابن دريد فى العناية بهاتين الناحيتين ، فجعل الباب الأول للاتفاق ، والثانى للاختلاف . وعنى الزجاج بهما حين يتفقان ، أو يختلفان ، أو لا تأتى من المادة إلا واحدة منهما ، وجعل لكل ناحية منها فصلا خاصا . ومثله فى ذلك ابن القوطية إلا أنه جعلهما حين يتفقان و يختلفان فى قسم واحد ، وفرّق بينهما فى داخله .

واختلفت هذه الكتب الثلاثة فى ترتيبها ، فالأول لا ترتيب به على الإطلاق ، ومثله ابن دريد عدا فصلهما حين يتفقان عنهما حين يختلفان بوضعهما فى بابين . أما الثانى فقسم إلى أبواب بحسب الألف باء مع تأخير الهمزة ، ويضم كل باب الألفاظ المبدوءة بحرفه دون ترتيب لما بعده من حروف . ويضم كل باب أربعة فصول ، الأول لما فيه الصيغتان مع اتفاق المعنى ، والثانى للمختلف المعنى ، والثالث لما فيه فَعَلَ وحدها ، والرابع لأفعل وحدها . وجعل ابن القطوطية كتابه ثلاثة أقسام ، الأول لما فيه فعل وأفعل ، والثانى لما فيه أفعل وحدها ، والثالث لما فيه فعل وحدها . وجعل القسم الأول وحده فى شطرين ، أولهما الصيغتان بمعنى واحد ، والثانى لما اختلف معناهما فيه .

وقسم كل قسم منهما وفقا للحروف العربية على الترتيب التالى : أ هـ ع غ خ ح ج ق ك س ش ص ض ل ر ن ط ظ ذ د ب ت ث ز ف م و ى . ووضع تحت كل حرف الألفاظ التى أولها ذلك الحرف .

و قسم كل حرف من القسم الأول إلى قسمين : أولهما لما وردت فيه الصيغتان مع اختلاف المعنى . ثم رتب كل قسم منهما على الصورة التالية : الأفعال المضاعفة ثم الأفعال الصحيحة ثم الأفعال المعتلة . والأفعال المضاعفة لا أقسام تحتها . أما الأفعال

الصحيحة لجعلها أقساما بحسب صورة ماضيها ، فقسم خاص بفَعَل ، وآخر بفَعِل ، وثالث بفَعُل ، وأقسام أخرى لما ورد فى ماضيه أكثر من صوره مثل فعَل وفعِل ، وفعَل وفعُل ، وفعِل وفعُل وما شابه ذلك . وجعل المهموز قسما قائما برأسه قبل المعتل. وفصل فى المعتل بين الأجوف والناقص ، و بين المعتل الذى سلم حرف علته والمبدل حرف العلة ، و بين المعتل بالواو و بالياء ، و بين المعتل بحرف واحد والمعتل بأكثر من حرف أو المعتل المهموز ، و بين صيغ الأفعال المختلفة فى الماضى منه ، كما فعل فى الصحيح ، وأورد الألفاظ تحت هذه الأقسام مع مراعاة الحرف الأول منها وحده أما الثانى وما بعده فلا أهمية لها عنده . ولما كان الأول فى صيغة أفعل دائما همزة فقد اعتبر فيها الحرف الثانى وحده بطبيعة الحال ، لأنه الأول فى أصل الفعل .

وسار فى القسمين الآخرين على النمط نفسه إلا فى حالة واحدة هى التقسيم إلى ما ورد فيه الصيغتان بمعنى واحد ، وما وردت فيه الصيغتان بمعنى مختلف ، إذ ليس فى كل منهما إلا صيغة واحدة ، فلا اتفاق إذن ولا اختلاف . وتبعا لذلك لا تقسيم من هذا النوع . أما بقية التقسيمات فهى هى ، فى الأقسام الثلاثة الكبرى .

واتجه الصغانى (٦٥٠ هـ) فى الأفعال اتجاها خاصا شبيها باتجاهه فى المصادر ، فتناول بعض الصيغ بالبحث ، فأفرد كتابا لافتعل ، وآخر لانفعل ، وتقتنى دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة من الأخير (تحت رقم ٤١٤ لغة) تقع فى ٣٥ ورقة . وكان الصغانى يرمى فى هذا النوع من التأليف إلى الاستقصاء والشمول ، كما يظهر من مقدمته وعبارته فى المقدمة صريحة فى أنه مبتكر هذا النوع من التأليف ، ومنهجه فيه متفق تماما مع منهجه فى كتاب « الفَعَلان » إلا أنه اعتمد هنا على الحديث النبوى فى شواهده الاعتماد الأكبر . ولم يذكر فيه الألفاظ المولدة ، ونبه على ذلك فى المقدمة .

و يتفق ابن دريد والسجستانى فى طريقة علاج الألفاظ ، إذ يذكران إحدى الصيغتين و يفسرانها ثم الأخرى و يفسرانها و يشيران إلى الاتفاق أو الاختلاف ، أو يجمعان الصيغتين ، و يفسرانهما مرة واحدة و يستشهدان كثيرا بالقرآن والحديث

والشعر ، وقد يوردان مصادر أو صفات أو لغات ، و يعتمدان كل الاعتماد على أبى زيد وأبى عبيدة ، و يلتزمان التنبيه على موقف الأصمعى من أكثر الألفاظ . والحق أن السجستانى عرض كتابه على الأصمعى وسأله عما فيه كلمة كلمة ، كما صرح فى صدره . أما ابن دريد فاعتمد على كتاب أستاذه أبى حاتم السجستانى ، و إن لم يسر على ترتيب عبارته .

و ينتظم إيراد الأفعال عند الزجاج ، فكثيرا ما يورد الماضى منها فالمضارع والمصدر أو الماضى مع أحدهما ، وأحيانا الماضى وحده . وكثيرا ما يلتفت إلى بعض الأبنية الأخرى التى كان لها معنى إحدى هاتين الصيغتين . واعتمد فى كتابه على الثلاثة الذين اعتمد عليهم السجستانى وغيرهم .

وأما ابن القوطية فالتزم أن يذكر الماضى والمصدر من كل ما أورده ، ومعانيهما الكثيرة ولا يقتصر على واحد منها . ولكن الشواهد قليلة عنده ، ولم يذكر أسماء اللغويين الذين اعتمد عليهم . و بلغ من شهرة هذا الكتاب أن نسى الناس ما قبله واتخذه أساسا أكبرُ معجمين للأفعال ، وهما كتابا السرقسطى وابن القطاع ، وقيل[1] « هو الذى فتح هذا الباب » وهو قول قائم على المبالغة .

٣ — الأفعال عامة

وأول من وجدناه تعرض للأفعال عامة ، دون تخصيص بناء منها ، أصحاب المجاميع اللغوية ، وعلى رأسهم أبو عبيد فابن السكيت فابن قتيبة وآخرهم ابن سيده . وألف فيها ثلاثة لا ندرى شيئا عن كتبهم هم عبد الملك بن طريف الأندلسى (توفى فى حدود ٤٠٠ هـ) ، وهو أحد تلاميذ ابن القوطية ، ومحمد بن على بن الجيان (كان حيا عام ٤١٦ هـ) وأحمد بن عبد الله بن أحمد (٤٣٢ هـ) . ولعل أولهم سار فى كتابه على نهج أستاذه . ثم هذب اثنان كتاب ابن القوطية وأكملاه ، وهما أبو عثمان

(١) ابن خلكان : وفيات الأعيان جـ ١ ص ٦٤٩ .

سعيد بن محمد المعافرى السرقسطى (٤٠٠ هـ) وعلى بن جعفر السعدى المعروف بابن القطاع (٥١٥ هـ) . وتقتنى دار الكتب المصرية نسخة مصورة من الأول (تحت رقم ٣٤٣ صرف) وأما الثانى فمطبوع فى الهند .

وتأثرت كتب الجاميع بكتب فعل وأفعل تأثرا كبيرا . فقد خص أبو عبيد هاتين الصيغتين بالأبواب الأولى مما خصصه للأفعال ، وعالجهما حين يتفق معناهما أو يختلف ، أو يختلفان فى التعدى واللزوم ، وقد تأثر به ابن قتيبة فى ذلك إلا أنه أحسن تصنيفهما . وأشار إلى موقف بعض اللغات منهما ، فتوسع ابن السكيت فى ذلك وعنى بموقف العامة أيضا .

ثم عالج أبو عبيد صيغة أفعل وحدها ، وعنى خاصة بأحد معانيها وهو مصادفة الشىء متصفا بالصفة المشتقة من مادتها ، كما عنى بالصفات الشاذة منها . فقلده ابن قتيبة فى الأمر الأول مع التوسع فيه إذ أورد معانى أفعل كلها وخصص لكل منها بابا .

وعالج فَعَل وحدها من ناحية تعدد أبواب المضارع منها أحيانا ، وتعدى بعض أفعالها ولزومها فى وقت واحد ، واعتلالها وصحتها ، وما فيه حروف حلق من أمثلتها وما وردت فيه مع صيغة أخرى مثل فعِل مع اتفاق المعنى . وقلده ابن السكيت فى الأمور التى ترجع إلى اللغات مثل تعدد صور المضارع واختلاف الصيغ من فَعَل وفَعِل وفَعُل مع اتفاق المعنى أو اختلافه . وعنى ابن قتيبة بها من ناحية الاعتلال والصحة والهمز ، وتعدد المضارع . واتفق أبو عبيد وابن قتيبة فى العناية بما يطرأ على بعض حروفها من إبدال .

وانفرد أبو عبيد بمعالجته صيغة المبالغة ، و بعض الأفعال المشتقة من الأوقات ؛ و ابن السكيت بمعالجة المصدر الميمى واسم المفعول والآلة وما إليها ؛ وابن قتيبة بمعالجة معانى صيغ المزيد الثلاثى وتعديها ولزومها .

وكان ابن قتيبة أشدهم اختصارا ، وابن السكيت أكثرهم إطالة ، وتوسط أبو عبيدة ، فتأثر علاجهم بذلك . فقلت الشواهد عند الأول ، وتنوعت عند الثانى

واقتصرت على الشعر عند الأخير ، وانتظمت المادة عند الأول ؛ وكثر استطراد الثانى ، وأتى بكلماته فى عبارات ، وتكررت بعض ألفاظ الأخير ، وعزا كل قول إلى صاحبه كعادته .

ووجدت كل هذه الأمور فى الكتاب المخصص للأفعال والمصادر ، من مخصص ابن سيده وقد شغل ١٣٣ صفحة من السفر الخامس عشر . ولكنه توسع جدا ، فكانت المسألة التى تأخذ بابين قصيرين فى كتاب من هذه الكتب تأخذ عنده أربعة أبواب طوال ، وما لا يختص بباب ، يفرده هو بباب لا يقل عن أخواته طولا وأعانه على ذلك المراجع الأخرى التى اغترف منها إلى جانب هذه الكتب ، مثل كتاب أبى حاتم السجستانى . ولم يكن يلتزم النص الذى ينقله حرفيا ، بل يجرى فيه بعض التغيير من حذف وزيادة . يضاف إلى ذلك أنه أتى فى أول هذا الكتاب بكثير من الأبواب النحوية الصرفية عن الأفعال والمصادر أخذها برمتها من كلام سيبويه وشرح أبى على الفارسى وأبى سعيد السيرافى والمبرد عليه ، مع إضافات قليلة من اللغويين .

ولم يكن له ترتيب معين فى أبوابه ، إلا واحدا منها هو باب « أفعلت دون فعلت » ، فقد راعى فى ألفاظه ترتيب الحرف الثانى أعنى التالى على الهمزة مباشرة ، فقدم ما ثانيه الباء ، فالتاء ، فالثاء . . . الخ . ولم يشذ عن ذلك إلا فى ألفاظ قليلة . ولم يرتبها بعد الحرف الثانى . وقد ظننت أنه اعتمد على ابن القوطية الذى رتب أبوابه هذا الترتيب ، ولكنى وجدت العلاجين مختلفين ، ووجدت ما أتى به ابن سيده بحرا لا يضاهى به وشل ابن القوطية على الرغم من تخصصه فى صيغتى فعل وأفعل ومن كبر حجم كتابه . ولعل ابن سيده تأثر بكتاب آخر لا نعرفه ، لأنه لم يردد فى هذا الباب اسم أحد من اللغويين . ولا يختلف تناوله لألفاظه هنا ، عما فى كل مكان ، من استشهاد بالقرآن والحديث والشعر والأخبار ، وإيراد أقوال كثير

من اللغويين ، ولكنه كان أميل إلى أن يورد الأفعال بصورة مكتملة ، أريد بذلك ماضيها ومضارعها ومصدرها ، أو ماضيها ومصدرها على الأقل .

أما السرقسطي فعدل عن ترتيب المخارج الذي أخذ به ابن القوطية إلى ترتيب سيبويه ، وأخضع الكتاب له ، وهو : أ هـ ع ح خ غ ق ك ض ج ش ل ر ن ط د ت ص ز س ظ ذ ث ف ب م و ى . وجعل تحت كل حرف منها أبوابا بحسب الأبنية . فالأبواب الأولى خاصة بالثلاثى المجرد والأخيرة لما جاوزه (أى الثلاثى المزيد والرباعى والمزيد منه) .

أما النوع الأخير الخاص بالثلاثى المزيد « أفعل » وأخواته والرباعى ، فقد جعله أبوابا وفقا لصيغه المختلفة . والتزم ترتيب بعض هذه الصيغ ، واضطرب فى صيغ أخرى . فقد التزم أن يقدم أفعل ، ثم فَعْلَل ، ثم تفعلل ، ثم فَعّل ، ثم تَفَعّل ، ويلاحظ أنه كان يأتى بالصيغة ، ويعقبها بالمزيد بالتاء فى أوله منها . ثم أتى بصيغ أخرى كثيرة اضطربت مواضعها ، وهى على النحو التالى على وجه التقريب استفعل ، فنعل ، فوعل ، فيعل ، فعول ، فعيل ، افتعل ، افعنلل ، افعلّل ، افعول ، افعوعل ، افعنلى ، انفعل ، فاعَلَ ، تفاعل ، افعللّ . وما إليها . وقد راعى فى هذه الأنواع تقديم السالم منها فالمكور (المضاعف) ، فالمهموز ، فالمعتل . ويلاحظ أن المهموز ظهر فى هذه الأبواب ، وكان مع الصحيح فى الأبواب السابقة .

ومن الواضح أن الأبواب الأولى من الكتاب الخاصة بصيغتى فعل وأفعل هى ما يقابل أبواب كتاب ابن القوطية . أما أبواب الرباعى المجرد والمزيد من الثلاثى والرباعى ، فليس لها مثيل فيه ، وإنما هى من تجديدات السرقسطي . وإذا درس الإنسان الأبواب الأولى المشتركة لاحظ عليها ما يلى : أدخل السرقسطي فى كتابه كل ما ذكره ابن القوطية مع المحافظة على عبارته وترتيبها وترتيب الفصول فى أغلب الأحيان . ولكنه مع ذلك أجرى على هذه الأبواب الأمور التالية ، غيّر ترتيب بعض فصولها ، وترتيب بعض عباراتها ليزيد فى وضوحها ؛ كرر الفعل مع كل معنى جديد ،

وكان ابن القوطية يحذفه اختصارا ، زاد فى الشرح ، وأشار إلى بعض خواص الصيغ ، التزم أن يذكر المصدر من كل فعل فى أغلب الأحيان ، وأشار فى بعضها إلى ما يأتى منه من صفات أو جموع وما فيه من لغات و بعض ما يتعلق ببنائه من الأمور الصرفية ، زيادة على ما فى الكتاب أصلا ؛ أتى بالشواهد من القرآن والحديث والشعر والسجع وأكثر من الحديث ؛ أتى بأفعال لم يتعرض لها ابن القوطية وفسرها واستشهد عليها ؛ وختم أكثر الفصول بأفعال استدركها على ابن القوطية وفسرها واستشهد عليها ، ونسب بعضها إلى قائليه . والتزم المؤلف فى كل هذه الزيادات أن يصرح باسمه قبلها إشارة إلى رجوعه إلى عبارة ابن القوطية وكثيرا ما أتى فى ختامها بكلمة « رجع » إشارة إلى عبارة ابن القوطية . وتبين لنا هذه الزيادات مدى الفوارق بينه و بين كتاب سابقه . ولا تختلف طريقة تناوله فى الأبواب الأخيرة عنها فى الأولى ، إلا فى أن هذه الأبواب كلها من عنده ، ولم يعتمد فى شىء منها على ابن القوطية .

وصدر السرقسطى كتابه بمقدمة وصف فيها كتاب ابن القوطية وقرظه ، وأشار فيها إلى منهجه ثم عالج فيها بعض النواحى الصرفية من الأفعال ، فقسمها إلى سالمة ومعتلة ، وذكر أبنية المجرد منها والمزيد ونوعى الزيادة فيها ، وأبنية الماضى الثلاثى المجرد ولزومها وتعديتها ، والماضى والمضارع من الثلاثى المضاعف واختلاف الخليل والفراء وسيبويه فيه (ونقل كلام الفراء خاصة من ابن السكيت وابن قتيبة فى أدب الكتاب مع تصرف) ، وذكر مضارع كل صيغة من صيغ الثلاثى ، وأشار إلى كون مصادره سماعية وكثير من مصادره الميمية كذلك ، وكثرة شذوذ أسماء الفاعلين منه ، وعَدّد ما يأتى من كل صيغة من أسماء فاعلين .

وصفوة القول فيه أنه وسع ميدانه حتى شمل جميع أنواع الأفعال ، ولم يقصر بحثه على نوع منها أو صيغ بعينها ، وتوسع فى علاجه وأفاض فأتى بالشواهد المختلفة مما لم نر مثله فى كتاب ابن القوطية .

ومن اليسير أن نجمل ما قام به ابن القطاع فى كتاب ابن القوطية بما يلى : وضع أمامه الكتاب ونظر فى أقسامه الثلاثة الكبرى ، وضرب على عناوينها ، ثم نظر إلى ما تحت كل قسم منها من عناوين تفرد المتفق المعنى عن المختلف فضرب عليها أيضا ، ثم نظر فى تقسيم الأفعال إلى مضاعفة فمهموزة فمعتلة فأقره ، ولكن قدّم الصحيحة على المعتلة ، ثم نظر إلى تقسيم بعض هذه الأنواع من الأفعال بحسب صيغ الماضى والمضارع منها فضرب عليه أيضا . وخرج من ذلك بأن وجد بعض الأفعال منثورة فى أقسام كثيرة وفقا لتقسيمات ضرب عليها فاضطر إلى جمعها فى موضع واحد هو موضع أول فعل منها ، وأهمل ابن القوطية أبواب الفعل الثنائى المكرر (أى المضاعف الرباعى) والرباعى الصحيح والخماسى . فألحقها ابن القوطية فى آخر الأبواب السابقة ليشتمل كتابه على جميع أبنية الأفعال بدلا من بناءى فعل وأفعل الذى قصر ابن القوطية كتابه عليهما ، ورأى ابن القطاع أن ابن القوطية ترك كثيرا من صيغ الأفعال التى ذكر شيئا منها فاستدركها عليه فى مواضعها وعلم عليها بحرف « ع » ليعلم أنها له كما علم على كلام ابن القوطية بحرف « ق » ولم يرض ابن القطاع عن ترتيب الكتاب وفقا لمخارج الحروف فغيره إلى الترتيب الألف بائى المعروف ، أما الأبواب فلم يغير منها إلا باب الثلاثى الصحيح كما رأينا إذ قدمه على المضاعف . وفيما عدا ذلك لم يجر ابن القطاع تغييرات أخرى فى الكتاب حتى أن الأفعال تأتى فى مواضعها التى كان ابن القوطية وضعها فيها مع اجتماع كل صيغها فى موضع واحد هو موضع الفعل الأول منها ورودا فى الكتاب . ولما كان ابن القوطية لم يرتب الأفعال داخل الأقسام إلا بحسب الحرف الأول منها وحده بقى الكتاب على هذا الترتيب ، وأغفل ترتيب الحروف التوالى منها ، فجاءته الفوضى من ثمة . وكان واجبا على ابن القطاع أن يتلافى هذا النقص مع ما تلافاه . وحافظ ابن القطاع أيضا على عبارة ابن القوطية فلم يغير فيها ، أما ما نراه بين النسختين المطبوعتين من خلاف ضئيل فلعل مرجعه اختلاف النسخ .

واتبع ابن القطاع نهج ابن القوطية فى علاج الأفعال التى زادها ، فكان يأتى بالماضى فمصدره أو مصادره ويفسره باختصار ، ويورد فى المادة صيغ الأفعال جميعها ويهمل ما عداها إلا بعض الصفات القليلة فى قليل من الأحيان ، ولم يذكر أسماء لغويين فى كتابه إلا فى النادر ، وقلل الشواهد وإن جلب منها أكثر مما جلب ابن القوطية ، ونوّعها مثل سابقه فشملت القرآن والحديث والشعر والأمثال والأقوال وعلى الرغم من وقوعه فى بعض الأخطاء مثل إيراد بعض الأفعال الثلاثية فى أبواب المضاعف الثنائى (٥٣/١) والمعتلة فى أبواب الصحيح (٨٥/١) واعتبار بعض الحروف المزيدة عند الترتيب مثل التاء فى أوائل الأفعال (١٢٦/١) نجد كتابه وكتاب السرقسطى أكمل وأشمل كتابين وصلا إلينا فى الأفعال وهما جديران بالشهرة التى يتمتعان بها بين معاجم العربية ويفوق هذا كتابُ السرقسطى فى السهولة وعدم تعقد الترتيب ، إذ أهمل صيغ الأفعال وترتيب الحروف على المخارج .

٤ — كتب أمثلة الأسماء

لم تحظ أمثلة الأسماء بمثل العناية التى حظيت بها الأفعال ، فبدأ التأليف فيها متأخرا ، وبقى قليلا قاصرا عن بلوغ مرتبة الأفعال ، ولم تأخذ نصيبها من العناية إلا فى كتب الموسوعات اللغوية .

وأول من نجد عنده آثار العناية بها أبو عبيد (٢٢٤ هـ) فى الغريب المصنف ، إذا استهل بها كتابه فى الأمثلة ، الذى يشتمل عليها وعلى الأفعال ، وأفرد لها ٥٦ صفحة ، وقد لجأ أبو عبيد إلى تبويب كلامه إلى أبواب ، يشتمل بعضها على مثال واحد ، وبعضها على أكثر من مثال ، وراعى الفصل بين ما اختلفت فيه اللغات أحيانا ، فعقد أبوابا لما ورد فيه مثالان أو أكثر ، وبين الصحيح والمعتل من المثال الواحد ، فجعل لكل منهما بابا ، وبين الأسماء والصفات من المثال الواحد ، فأفرد

لكل بابا ، ووزع مثالا واحد هو « أفعولة » فى بابين بدون سبب . وكان من هذه الأبواب الطويل الذى يزيد على الصفحة ، والقصير الذى لا يحتوى إلا على لفظ واحد مثل باب فُعَيِّل ، فيه شرحبيل وحدها . وتوسع فى مدلول الاسم فأورد تحته المصادر وأسماء الأفعال أحيانا ، مثل صيغة فعالِ اسم فعل أمر . وأخطأ فى بعض الأمثلة ، فأورد تحتها ألفاظا ليست فيها ، مثل « فعنلل » أورد فيه فرزدق وشمردل وصمحمح وغيرها وكلها من باب فَعَلَّل .

وراعى أبو عبيد فى هـذه الأبواب غاية الاختصار ، فاكتفى بإيراد الألفاظ متتابعة ، وشرحها بإيجاز ، وتركها من غير شرح أحيانا عند وضوحها ، وقلل الشواهد جدا . ولـكنه التزم أن ينسب كل قول إلى صاحبه ، وأن ينبه على اتفاق اللغويين على اللفظ تنبيهه على اختلافهم وأكثر ، والتفت أحيانا إلى إيراد جموع الواحد وما فى اللفظ من لغات .

وتعرض ابن السكيت (٢٤٦ هـ) لأمثلة الأسماء ، فخصص لها القسط الأكبر من الجزء الأول من إصلاح المنطق ، وبعض أبواب الجزء الثانى أيضا ، ولـكن اختلف اتجاهه عن اتجاه أبى عبيد ، فعنى بالألفاظ التى يرد فيها مثالان لا مثال واحد أى باللغات فى الألفاظ ، فجميع أبوابه تحتوى على أكثر من مثال يرد فى اللفظ الواحد ، مثل فَعْل وفِعْل ، وفِعْل وفُعْل ، وفَعَالة وفِعالة ، إلا باب أفعولة ، والمصادر الميمية ، وأسماء الآلة والزمان والمكان فى الجزء الأول ، وأبواب الجزء الثانى التى تتعلق بهذا الموضوع كلها .

واضطرب الترتيب عند ابن السكيت ، ولـكنه راعى إلى درجة كبيرة تقديم الأمثلة المجردة على المزيدة ، والمجرد الثلاثى على المجرد الرباعى ، والمزيد بحرف علة على المزيد بميم فى أوله ، والصحيح على المعتل . وراعى فى الأبواب التى يرد فيها مثالان أن يجعل للألفاظ الواردة فيها المثالان المعينان بابين ، أحدهما حين يرد المثالان مع اختلاف المعنى ، والثانى حين يرد المثالان مع اتفاق المعنى ، وكان يقدم الاختلاف

على الاتفاق فى أكثر الأحوال . وقد أفلت الزمام من يده كثيرا ، فقدم المزيد الرباعى على المزيد الثلاثى مثلا ، وقدم أمثلة تستحق التأخير ، وفرق بين بابين متصلين مثل بابى فَعُل وفَعِل حين يختلف معناهما وحين يتفق ، وما شابه ذلك ، وكان الاضطراب سائدا بصورة بارزة فى أبواب الجزء الثانى التى يظهر أكثرها كأنما هو استطرادات من أبواب أخرى ، وعلى الرغم من ذلك فهو أميل إلى الانتظام من أبى عبيد الذى لم يراع أى ترتيب فى أمثلته .

واختلف ابن السكيت مع أبى عبيد فى علاج الألفاظ ، فلم يضيق على نفسه ، بل ترك لها بعض الحرية فأطال بعض الشىء . وظهر ذلك فى إيراده أكثر ألفاظه فى عبارات وفى إتيانه ببعض المشتقات من اللفظ الذى يعالجه ، وأورد له أكثر من معنى واحد ، وأكثر من الشواهد ، وعلق على بعضها ، وذكر لقليل منها روايات أخرى ، وتنوعت الشواهد ما بين قرآن وحديث وشعر وأمثال وأقوال . وعنى باللغات وكان ينسب بعضها إلى القبائل التى تتكلمها . واختلف مع أبى عبيد أيضا فى أنه أباح لنفسه الرجوع إلى القدماء من اللغويين والإفادة منهم دون أن يصرح بذلك إلا فى القليل النادر ، ولكنه أخطأ فى بعض الألفاظ فوضعها تحت غير أمثلتها ، لاعتباره بعض الحروف المزيدة فيها أصيلة ، واضطر من بعده إلى إصلاح هذا الخطأ وزيادة أبواب خاصة لهذه الألفاظ .

وكان القسم الثانى من كتاب الأبنية فى أدب الكتاب لابن قتيبة (٢٧٦ هـ) لأبنية الأسماء ، واتجه فيه من حيث الموضوع — لا المنهج — وجهة توافق ابن السكيت فقد عالج الألفاظ التى يرد فيها بناآن لا واحد ، ولكنه لم يعن بهما إلا فى حال اتفاق معناهما ، أما عند الاختلاف فأهملهما . وزاد ابن قتيبة — إلى ذلك — موضوعات جديدة فى الأسماء وضعها فى آخر الأبواب ، وهى معانى الأبنية وأبنية الصفات ، وشواذ البناء والتصريف ، وشواذ الجمع ، ونعوت المؤنث ، وأبنية المصادر من الثلاثى وما فوقه ، والنائب عن المصدر . فأكمل الثغرات فى مادة أبى عبيد وابن السكيت .

ونظم ابن قتيبة أبوابه فأحسن تنظيمها : بدأ بالمجرد الثلاثى ، فالمزيد بحرف علة ، فالمزيد بميم ، فالرباعى ، فأبواب الألفاظ الوارد فيها لغتان دون أن ترتب على الأبنية (وهى عند ابن السكيت أيضا) وكل الأبواب السابقة فيما فيه لغتان فحسب ، ثم ما فيه ثلاث لغات من الثلاثى فمن غيره ، ثم ما فيه أربع لغات من الثلاثى فمن غيره ، ثم ما فيه خمس لغات من حروف مختلفة الأبنية ثم ما فيه ست لغات ، ثم معانى أبنية الأسماء ، وبقية الموضوعات الجديدة على النظام الذى ذكرته فى الفقرة السابقة . وراعى ابن قتيبة فى داخل الأبواب أن يقدم الألفاظ الصحيحة ويؤخر المعتلة ويفصل بينهما ، ولكن اضطرب عليه هذا الأمر فى بعض الأحايين .

وخالف ابن قتيبة فى علاج ألفاظه زميليه كل المخالفة ، إذ ضيق على نفسه الخناق كل التضييق فالتزم الاختصار الشديد . وكانت النتيجة أن أورد أكثر الألفاظ بدون شرح بعضها وراء بعض ، وكان له العذر فى كثير منها لشهرتها ، وأن أوجز الشرح كل الإيجاز حين يشرح ، وأن أهمل نسبة الأقوال التى يقتبسها إلى أصحابها مثله فى ذلك مثل ابن السكيت وربما أكثر ، وإن قلت الشواهد عنده وفُقِدت من كثير من الأبواب . ولكن الشواهد الباقية القليلة دلت على التنوع ، بين القرآن بقراآته والشعر والأمثال والأقوال . وما الأبواب الأخيرة خاصة إلا بعض القواعد اللغوية الصرفية وأمثلة قليلة بل مثل واحد فى كثير من الأحيان عليها .

وأفرد أبو الحسن على بن الحسن الهنائى المعروف بكراع (كان يعيش ٣٠٧ هـ) بابا من كتابه المنتخب والمجرد للغات استهله بأمثلة الأسماء التى تشغل قريبا من ٢٠ صفحة . وذهب كراع فى بابه مذهب ابن السكيت ، بل أدخل فيه أبواب الأسماء من الإصلاح التى رأيناها آنفا . فقد وضع أمامه كتاب الإصلاح ثم ضرب على الأبواب التى يختلف فيها معنى المثلين ، ووجد بعض الألفاظ التى أخطأ ابن السكيت فى وزنها فوضعها فى غير بابها فزاد وزنا فى العنوان ، فأصبحت بعض العناوين تجمع أكثر من مثالين وهى فى الإصلاح مقصورة عليهما مثل باب فعلال وفعلول وفنعال

وفنعول ، وفرق بين الصحيح والمعتل من الأمثلة الواحدة فجعل لكل منهما بابا ، كما فعل ابن السكيت فى غيرها من الأبواب ، ووجد ألفاظا فيها ثلاث أمثلة أوردها ابن السكيت تحت أبواب لمثالين فقط ، فعقد لها أبوابا خاصة بها ، وزاد أبوابا أخرى قليلة .

أما خطته بإزاء ما فى داخل الأبواب فنجملها فى أنه ترك ترتيب الألفاظ على ما هو عليه وحذف أسماء اللغويين الواردة فى الإصلاح والشواهد ، والاستطرادات والتعليقات ثم زاد بعض الألفاظ والتفسيرات . ولم يفعل شيئا غير ذلك . والحق أن أبواب ابن السكيت كادت تكون كاملة ، فاضطر كل من أتى بعده إلى الاعتماد عليها ، كما سنرى عند ابن سيده فيما بعد . وكانت خطة اللغويّين واحدة أو متشابهة إلى حد كبير فى موقفهما من الإصلاح .

وتأثر ابن دريد بكتب الأمثلة تأثرا شديدا ، غلب على بعض أبواب الجمهرة وعلى كثير من الأبواب الملحقة بها . فقد رتب الألفاظ فى الأبواب الأولى من الجمهرة بحسب ما تحتوي عليه من حروف ، ولكنه حين انتهى من أبواب الرباعى ، ألحق بها عدة أبواب سار فيها على نظام الأمثلة . وفعل الأمر نفسه فى الأبواب الملحقة بالخماسى ولم يقنعه ذلك فعقد كثيرا من الأبواب بعدها مباشرة تحت عنوان « أبواب اللفيف » الذى علله بقوله[1] : « وإنما سميناه لفيفا لقصر أبوابه والتفاف بعضها إلى بعض » .

وذكر ابن دريد فى الملحق بالرباعى ٢٢ بابا ، والملحق بالخماسى ٣٣ بابا ، واللفيف ٧٣ بابا ولا وحدة للأبواب الأخيرة ، فمنها الثلاثى والرباعى والخماسى . ومن هذه الأبواب ما يعالج مثالا واحدا ، ومنها ما يعالج مثالين ، ومنها ما يعالج أكثر ، لا على أنها تأتى فى لفظ واحد كما فعل ابن السكيت وغيره ، ولكن على أن كلا منها يأتى فى مجموعة خاصة من الألفاظ . ووضع بعض الأمثلة فى أبواب متعددة بدون سبب واضح . وسبب ذلك اضطراب المؤلف فى وضع أساس

(١) الجمهرة ٣/٤٠٦ .

موحد يقوم عليه تبويبه فمرة يفصل بين الصحيح والمعتل ، وأخرى يفصل بين المعتل الواوى واليائى ، وثالثة يفرق بين الأسماء والصفات ، ورابعة يفرق بين الأسماء والمصادر ، وخامسة بين ما يمال ومالا يمال ، وسادسة بين القليل والكثير ، ومرات أخرى ينظر إلى معانى الألفاظ فيفصل منها معانى خاصة مثل ما جاء فى الشدة والصلابة ، أو القصر ، أو السرعة ، أو المضاء ، أو الفهم ، أو السعة والسهولة ، وما إلى ذلك ، ومرات غيرها لا يفصل بين شىء . وكثيرا ما ترى أبوابا ملحقة بأخرى ، ولا فرق بين الأصلى والملحق . وكثيرا ما تراه يضع بعض الألفاظ تحت أمثلة لا تنطبق عليها خطأ منه فى اعتبار زيادة بعض الحروف وأصالتها حتى نبه الناشر إلى ذلك[1] . وأدى ذلك إلى كثرة الأبواب والأمثلة وإلى الاضطراب .

ولا يختلف منهجه فى هذه الأبواب عن الكتب الخاصة بأمثلة الأسماء ، فاللفظ يرد منفردا لا التفات إلى أخواته التى تشترك معه فى المادة ، ولا ما شابه ذلك ، ويكفيه أن يورد اللفظ ويفسره ، وقد يذكر جمعه ، وقد يستشهد على بيت من الشعر ، غير أن الشواهد عنده أكثر مما رأينا فى الكتب الأخرى إلى درجة ما . ولا يورد أسماء لغويين فى أبوابه إلا نادرا . فهو إذن من ناحية العلاج أقرب إلى ابن السكيت .

وأورد ابن سيده أبواب الأمثلة فى السفر ١٥ من المخصص ، وأفرد لها عشرين صفحة ، جعلها ٣٨ بابا . وحين ينظر المرء فى عناوين هذه الأبواب يتضح له أنها عناوين الأبواب التى يتفق فيها المعنى عند ابن السكيت . وتتأكد هذه النتيجة حين يطلع على ما فى داخل الأبواب . فقد وضع ابن سيده أمامه أبواب الإصلاح ، وأجرى فيها ما يأتى : ضرب على الأبواب التى جاء فيها المثلان مع اختلاف المعنى فما يهمه هو عند الاتفاق وحده ، رفع أبواب المصادر الميمية وما إليها من الإصلاح وقدمها إلى كتاب المصادر من المخصص ، جمع بابى الصحيح والمعتل من المثال الواحد فى باب كان يؤخر فيه المواد المعتلة ، عثر على ألفاظ تحت أبواب لا تنتمى إليها وأدخلها

(١) ٣٩٧/٣ .

ابن السكيت فيها خطأ فأخرجها وجعل لها أبوابا خاصة بها مثل باب فتعل وأفعل ، زاد بعض الأبواب القصيرة جدا حتى لا يزيد الواحد منها على أربعة أسطر ، غَيّر فى ترتيب الأبواب فقدم بعضها وأخر بعضها الآخر .

ثم انتقل إلى داخل الأبواب فأجرى عليها ما يلى : حذف بعض أسماء اللغويين القليلة الواردة فيها ، حذف بعض الشواهد وخاصة الطويل منها ، حذف بعض العبارات التى يمكن الاستغناء عنها دون تغيير فى المعنى ، حذف بعض المشتقات التى أوردها ابن السكيت فى معالجة ألفاظه ، اختصر بعض الشواهد بالاقتصار على شطر منها ، تصرف فى بعض العبارات بجمع بعض الأمور المتناثرة ، غَيّر فى ترتيب الألفاظ أحيانا قليلة ، قلب بابا واحدا رأسا على عقب فقدم آخره وأوله ، زاد ألفاظا قليلة جدا كثيرا منها عن أبى عبيد ، زاد عبارات قصيرة وقليلة جدا عن النحويين والصرفيين وأبى على الفارسى ، زاد تنبيها على خلاف لفظ أورده ابن السكيت ، زاد شاهدا فى إحدى المرات . وفيما عدا ذلك استوعب أبواب ابن السكيت التى اتفق فيها معنى المثالين المذكورين فى كل لفظ . وكانت هذه الأبواب من الأبواب التى بترها مبضع كتاب الإفصاح فى عصرنا الحديث لأنها لا تتناول موضوعا معينا ، و إنما تقوم على أساس لغوى صرفى .

وألف ابن القطاع (٤٣٣ — ٥١٥ هـ) كتابا فى أبنية الأسماء ، لم يصل إلينا ، قال ابن خلكان[1] : « جمع فيه فأوعى ، وفيه دلالة على كثرة اطلاعه » و يؤيد ما قاله مؤلفه فى مقدمته[2] بعد أن ذكر اجتهاد العلماء فى حصر هذه الأمثلة : « وما منهم إلا من ترك أضعاف ما ذكروا . والذى انتهى إليه وسعنا و بلغ جهدنا بعد البحث والاجتهاد وجمع ما تفرق فى تآليف الأئمة ألف مثال ومئتا مثال وعشرة أمثلة » . ور بما فهمنا من هذه العبارة أن الكتاب ليس معجما للألفاظ الواردة على هذه الأمثلة ، و إنما حصر لها ، فيخرج بذلك عن ميدان بحثنا .

(١) ١ / ٣٣٩ .
(٢) المزهر ٢ / ٢ .

وعنى على بن عيسى الربعى (٤٢٠ هـ) بمثال واحد من أمثلة الأسماء ، فألف « كتاب ما جاء من المبنى على فَعَّال » ثم ألف فيه الصغانى (٦٥٠ هـ) » تأليفا مستقلا ، أورد فيه مئة وثلاثين لفظا . وأورد السيوطى هذا الكتاب برمته فى المزهر ، وربما مع بعض اختصار[1] . ويدل ما نقله السيوطى على أن الصغانى لم يفسر ما ذكره من ألفاظ فيه ، وإنما اختط لنفسه أن يذكر قوائم من الألفاظ المجردة ، ثم يعلق على كل قائمة منها بعبارة توضحها . فختم القائمة الأولى مثلا بقوله « هذه كلها بمعنى الأمر » والثانية بعبارة « هذه كلها أسماء مواضع » ، وما ماثل ذلك . وعلق أحيانا على بعض الألفاظ بما يوضحها وأنهى الكتاب بما شابه هذه الصيغة من الرباعى ، وهى سبعة ألفاظ ، مثل همهام وحمحام ومحماح وغيرها . ولا شعر ولا شواهد فى الفصل فى المزهر ، ولكن ربما كان ذلك من فعل السيوطى لا منهج الصغانى .

وجرى ذكر الأسماء التى على وزن « يَفْعُول » أمام الصغانى أيضا ، فأحب أن أن يفرد تأليفا لهذا الوزن يجمع ألفاظه المندرجة تحته ، يبين فيه فضله ، فألف رسالته الصغيرة التى نشرها حسن حسنى عبد الوهاب . وقسم المؤلف رسالته إلى فصول بحسب حروف المعجم على الترتيب المألوف . ولما كان الحرف الأول ياء على الدوام فقد كانت الفصول مقسمة تبعا للحرف الثانى . ورتب الألفاظ فى داخل الأقسام تبعا لبقية حروفها .

ويقوم نهجه فى العلاج على إيراد اللفظ فمعانيه باختصار ثم الشواهد عليه . وكان يقتصر على المعنى الواحد ويذكر أحيانا أكثر من معنى ، أما الشواهد فأكثرها من الشعر ، وأقلها من القرآن والحديث ، وعلق على شواهده فى أحايين متناثرة . والتفت فى مواضع إلى إبانة أصل اشتقاق اللفظ أو صيغة أخرى متصلة به ، أو لغة أخرى فيه ، أو كونه معربا ، وذكر بعض أسماء اللغويين الذين يروى عنهم .

---

(١) ٢ / ٧١ .

٥ — كتب الأبنية

ابتدع إسحاق بن إبراهيم الفارابى (٣٥٠ هـ) نظاما فى هذا النوع من التأليف ، كان له أثره الخالد فى حركة المعاجم العربية . فقد جمع للمرة الأولى بين كتب الأفعال والمصادر والأسماء فى كتاب واحد ، اتبع فيه نظاما مبتدعا أعجب به جميع من أتى بعده من أصحاب كتب الأبنية والمعاجم أيضا . وسمى الفارابى هذا الكتاب « ديوان الأدب » وتقتنى دار الكتب المصرية خمس نسخ مخطوطة منه .

ينقسم ديوان الأدب إلى ستة كتب ، هى بالترتيب كتاب السالم ، كتاب المضاعف ، كتاب المثال ، كتاب ذوات الثلاثة أى الأجوف ، كتاب ذوات الأربعة أى الناقص ، كتاب الهمزة . وكل كتاب من هذه الستة ينقسم إلى قسمين : الأول منهما خاص بالأسماء ، والثانى خاص بالأفعال . وكل قسم من هذين ينقسم إلى أبواب ، على أساس الأبنية : فباب لفَعْل ، وآخر لفُعل ، وثالث لفِعل ، وما شابه ذلك ، ولم يقدم الأبواب أو يؤخرها اعتباطا ، وإنما سار فى ذلك بحسب نظام صارم ، نوضحه قريبا . وأخيرا تنقسم الأبواب بحسب حروف المعجم على الألف باء . ولكنه أخرج من هذه الأبواب الهمزة لأنها لها باب خاص بها ، وأخرج حروف العلة لأنه جعل الألفاظ المعتلة فى أبواب المثال وذوات الثلاثة وذوات الأربعة . ووضع فى فصل الباء مثلا ما حرفه الأخير الباء ، أى أن الحرف الذى يراعيه هو الحرف الأخير من الكلمة . ثم ترتب الألفاظ التى أواخرها الباء فى فصولها بحسب الحرف الأول منها ، فالثانى ، فما بعده من حروف وسط الكلمة . وذلك النظام نفسه هو الذى اتبعه فيما بعد الجوهرى ابن أخت الفارابى فى صحاحه ، واشتهر بأنه مبتكره . وهى غلطة شائعة يجب تصحيحها ، واتبعه أيضا كثير من كتب الأبنية .

وكان السبب فى اللجوء إلى هذا النظام شيوع السجع فى القرن الرابع ، الذى ألف فيه الديوان وحاجة الأدباء إلى الكلمات المتحدة الحرف الأخير . ومن الأسباب أيضا اختفاء العرب من بين الشعراء وغلبة الأعاجم على الشعر ، وضعف محصولهم

اللغوى ، وحاجتهم إلى البحث عن الألفاظ التى تتفق مع قوانينهم . وكان العرب قديما قديرين على الإتيان بها دون بحث فى الكتب ، لأن اللغة لغتهم . والحق أن الشعراء المولّدين والساجعين كانوا يشغلون بال اللغويين والنحويين فى ذلك العصر ، وكان بعض هؤلاء يتسامحون معهم فى أشياء كثيرة و يُعِدون لهم أمورا لم تأت عن العرب ليستخدموها إذا ما اضطروا إليها(١) .

وشرح المؤلف منهجه فى تقديم الأمثلة بعضها على بعض فى مقدمة الكتاب ، فقال :

«[١] أولها الثلاثى المجرد [٢] ثم ما لحقته الزيادة فى أوله ، وهى الهمزة والميم [مثل أفعل ، أفاعل . . . مفعل ، مفعلان] ، [٣] ثم المثقل الحشو ، وهو عين الفعل [مثل فَعَّل ، فَعَّال ، فَعّول] [٤] ثم ما لحقته الزيادة بين الفاء منه والعين [مثل فاعل ، فاعل ، فيعال . . .] ، [٥] ثم ما لحقته الزيادة بين العين منه واللام [مثل فعَال ، فعُول ، فعِيل . . .] ، [٦] ثم ما لحقته الزيادة بعد اللام [مثل فَعْلَى ، وفعلاء ، فعلان . . .] ، [٧] الرباعى [٨] الخماسى . هذا فى الأسماء . وأما الأفعال [١] فأولها المجرد [٢] ثم ما لحقته الزيادة فى أوله من غير ألف وصل ، وهو الهمزة [أى أَفْعَل] ، [٣] ثم المثقل الحشو [أى فَعّلَ] ، [٤] ثم ما لحقته الزيادة بين الفاء منه والعين [أى فَاعَلَ] ، [٥] ثم الأبواب الثلاثة التى أوائلها ألف وصل مما له فى الثلاثى أصل [أى افتعل وانفعل وافتعل] . [٦] ثم ما لحقته الزيادة فى أوله وهى التاء مع تثقيل حشوه [أى تَفَعَّل] ، [٧] ثم ما لحقته الزيادة فى أوله وهى التاء مع زيادة بين الفاء والعين [أى تَفَاعَلَ] ، [٨] ثم باب الألوان [أى افْعَلّ وافْعَالّ] وما أشبه ذلك . [٩] ثم أبواب الرباعى وما ألحق به وزيد فيه » .

وكان له خطه صارمة فى ترتيب الأمثلة التى تندرج تحت كل طبقة من الطبقات السابقة شرحها فى قوله : « [١] نبتدىء بالمفتوح الأول ، لأن الفتحة أخف الحركات

(١) الخصائص ١/١٣١ .

لأنها تخرج من خرق الفم بلا كلفة [أى فَعَل مثلا فى الثلاثى المجرد] ، [٢] ثم تتبعه المضموم [فَعُل] ، [٣] ثم المكسور [فَعِل] ثم تقدم ساكن الحشو على المتحرك ، لأن السكون أخف من الحركة [فَعْل على فَعَل] ، [٥] وتقدم ياء التأنيث عل همزة التأنيث [أى فَعْلَى عل فعلاء] لأن الياء ساكنة والهمزة متحركة . [٦] وتقدم الهمزة على النون [أى فَعْلاء على فعلان] لأن الهمزة أخفى فى الوقف والنون ظاهرة ، فهى لخفائها أخرج إلى الخفة ، لأنك إذا قلت فعلاء خفيت الهمزة ، و إذا قلت فعلان ثبتت النون » .

وكان المؤلف يقسم كل باب من الأبواب السابقة إلى ثلاثة أقسام : الكلمات التى على الوزن المعقود له الباب « فعل » مثلا ، ثم الكلمات التى ألحقت بها هاء « فَعْلة » مثلا ، وأخيرا الكلمات التى ألحقت بها ياء النسبة « فعليّ » مثلا . فإذا كان من المنسوب كلمات ألحقت بها هاء أيضا بعد ياء النسب أفرد لها فصلا خاصا بها. وراعى المؤلف هذا التقسيم فى جميع أبواب الأسماء التى فى الكتب الستة فى المعجم . وراعى أن يرتب هذه الأقسام نفس ترتيب الأبواب ، فالملحق بالهاء أو المنسوب يرتب بحسب حرفه الأخير ، (ما قبل الهاء أو ياء النسبة) فالأول فالثانى . . . الخ . أما الأفعال فراعى أن يجعل فيها أقساما خاصة بما جاءت الصفة منه على أفعل فعلاء ، وأن يؤخر الملحق بالأبنية الأصيلة من الرباعى والخماسى فى خاتمة كل بناء ، و راعى فى ذلك ترتيب الكتاب أيضا .

وراعى فى كتب المعتل الثلاثة أن يسير على الترتيب الذى سار عليه فى ترتيب كتب الديوان ، فقدم فى كل منها أبواب السالم (وأعنى به هنا ما فيه حرف علة واحد أو همزة واحدة) ثم المضاعف ثم المثال ، ثم الأجوف ، ثم الناقص . فكتاب المثال تراه يبتدئ بأبواب المعتل الفاء من السالم ، فالمعتل الفاء من المضاعف ، فالمعتل الفاء والعين ، فالمعتل الفاء واللام ، أما المعتل الفاء المهموز ففى كتاب الهمز . وكذا

الحال فى بقية الكتب . وفصل فى هذه الكتب المعتل الواوى عن المعتل اليائى ، وقدم الأول منهما .

أما كتاب المهموز فجعله ثلاثة أقسام : المهموز الفاء ، والمهموز العين ، والمهموز اللام ، ومن الواضح أنها تقابل المثال والأجوف والناقص من كتب المعتل . ثم رتب كل قسم ، ترتيب الكتاب كله من سالم ، فمضاعف ، فمثال ، فأجوف ، فناقص ، فمهموز (أى مهموز بحرفين) .

ومن الطبيعى أنه عدل فى ترتيب ألفاظ المعتل اللام أو المهموزها عن اعتبار حرفها الأخير ، لأنه واحد فى جميعها ، واعتبر الحرف الذى قبله ، ثم الحرف الأول ثم الحشو كبقية الكتاب .

وكثيرا بل غالبا ما صدر المؤلف أبواب الأسماء ، وختم أبواب الأفعال ، بفصول أورد فيها بعض الأمور الصرفية والنحوية واللغوية المتعلقة بها .

ووضع المؤلف عدة شروط للفظ الذى يكون أهلا للدخول فى معجمه . فلم يدخل فيه كل مايعرف من كلمات ، بل طلب فى كل منها شروطا معينة إن لم تتوافر فيها حذفها . وصرح بهذه الشروط فى مقدمته وكلها تدور حول القياسى منها ، فصرح بأنه لا يذكره فى الكتاب لمعرفته وشهرته .

وقد ورد فى فصل آخر من المقدمة ، بعنوان « قول آخر فيما ذُكِر فى الكتاب وفيما لم يذكر ، مما لا غنى بنا عن الإبانة عنه » إجمال لمنهجه ، يزيده تفاصيل ووضوحا وتبيانا ، فننقله هنا « [١] كل ما كان من أسماء البلدان والأودية والجبال والمفاوز وما أشبه ذلك فذكرناه ، وفسرنا عنه بأنه اسم موضع لأنه اسم عام يأتى على ما لا يأتى عليه الخاص من الأسماء إلا أنه يجىء أمر مشهور فنضطر إلى التصريح به . [٢] وإذا كان فى الشىء لغتان فصاعدا ، فسرناه فى باب جردنا ذكره فى غيره من الأبواب إيجازا . هذا هو الأغلب على مذهبنا فى الكتاب . [٣] وإذا ذكرنا مصدرا للتفسير عن معنى الفعل ، أخذنا ما ذكر أنه هو البناء [القياس] فى بابه ، إذا كان قد رُوِى

وإن كان غيره هو الأشهر ، لأنا إذا ذكرنا سواه كنا كأنا ندل على أنه لا بناء له أصليا ، وإنما استُعير له اسم من أسمائه لجعل ينوب عنه وهذا منقصة فى الفعل . [٤] وإذا كان للفعل عدة أمثلة كلها تنوب عن مصدره اخترنا منها ما هو أشبه به وألحقنا ما بقى من الأسماء إلا أن يجىء أمر لا يرد ، وهو نحو قولك وثب وثبا ووثوبا ووثبانا . فالوثوب الذى وقع عليه اختيارنا ، فجعلناه بناء لهذا الفعل ، وألحقنا الباقى فى الأسماء . [٥] وإذا جاء فعل أو يفعل من غير ذكر مصدر ، فاعلم أنه لا يخلو من أحد وجهين : إما أن يكون على مذهبنا فى ترك ما هو أصل الباب ، أو يكون لم يوجد له مصدر فى المحكى عن العلماء ، فاقتُصِر على ذكر ماضيه أو مستقبله . [٦] وأشياء فى باب يفعُل ويفعِل ذكرت على التقليد من غير أن يثبت بها سماع . [٧] وأشياء كثيرة من هذين البابين [يفعُل ويفعِل] لم نودعها إياها ، لأن كتب الرواة لم تنطق ببيان المستقبل منها . [٨] وما وجدناه من اسم أو فعل قد جرى فى لفظة مقيدة من شعر أو حكمة أو غير ذلك حكيناها بعينها ، إرادة أن تكون الفائدة منهما جميعا . والله الموفق للصواب » .

ويظهر من هذه الشروط أنه كان يريد الإجمال والاختصار فى تفسيراته ، ويظهر من الشرط الأخير خاصة المراجعُ التى استمد منها مواده ، وهى الشعر والحكمة وغيرها . وقد فصل قوله هذا فى عبارة أخرى له سابقة فى المقدمة قال فيها : « أودعته ما استعمل من هذه اللغة وذكره النحارير من علماء أهل الأدب فى كتبهم ، مما وافق الأمثلة التى مثلت ، والأبنية التى أوردت مما جرى فى قرآن أو أتى فى سنة أو حديث أو شعر أو رجز ، أو حكمة أو سجع أو نادرة أو مثل » .

ويبين فى ديوان الأدب إفراط المؤلف فى القواعد الصرفية واللغوية ، إذ يكثر منها فى المقدمة ، وصَدْر بعض أبواب الأسماء ، وختام أبواب الأفعال ، وينثرها فى تضاعيف الأبواب . وأكثر المؤلف أيضا من التنبيه على اللغات فى الألفاظ التى يوردها لأن غالبها تختلف فيه الحركة أو الحرف عن الحرف فساعده ترتيبه على تبيينها سريعا .

وظهر على الديوان الميل الشديد إلى الاختصار ، حتى اكتفى بإيراد كثير من الألفاظ بدون شرح ، بقوله « وهو القصر . . . وهو النهر » كأنما يريد تسجيل الألفاظ التى أتت على ذلك الوزن دون عناية منه بمعناها . كذلك لم يُطِل فى التفسيرات ، ولم يتتبع المعانى الكثيرة للفظ الواحد ، ولا أقوال اللغويين المتنوعة فيه حتى اختفت من عنده أسماؤهم . ولجأ فى التنبيه على الأعلام والمواضع إلى الإشارة دون التحقيق الدقيق . ولكنه إلى جانب ذلك عنى بالأمثال فأكثر منها ، وبأن يورد ألفاظه مؤلفة فى عبارات ، وبالتنبيه على الأضداد .

وتأثر جار الله محمود بن عمر الزمخشرى (٤٦٧ — ٥٣٨) خطا الفارابى فى ديوانه ، ووضع كتابا على مثاله ، وراعى فيه الاختصار كما فعل معاصره أبو جعفر البيهقى المعروف ببو جعفرك فى كتابه « تاج المصادر » . ولا نعرف على وجه اليقين عنوان كتاب الزمخشرى ، إذ لم يصل إلينا منه إلا قطعة يعالج معظمها الأفعال ، وتبدأ بها ، فظن من وجدها أنها كتاب من الأفعال ، وجاد عليها بهذا الاسم . ولكن الوصف التالى يبين خطأ هذا العنوان .

ويبدو أن دار الكتب المصرية وجدت هذه القطعة التى وضعتها (تحت رقم لغة ٢٧٢) مبعثرة الأوراق فأرادت أن تلم ما تفرق منها ، فاضطرب عليها النظام لكبر حجمها (٢٢٠ ورقة) وتعقد أساس الترتيب . ولذلك نحن مضطرون فى بعض الأحيان إلى الاستناد إلى بعض الفروض لتكملة أوجه النظام الذى أقام الزمخشرى عليه كتابه .

ينقسم الكتاب إلى خمسة أقسام ، الثلاثة الأخيرة منها قصيرة . وكان القسم الأول خاصا بالأسماء — فيما يخيل لى — اعتمادا على ما عالجه فى القسم الرابع ، إذ أن هذا القسم مفقود كله . والذى دعانا إلى افتراض وجوده عنونة الأقسام الثلاثة الأخيرة بأنها الثالث والرابع والخامس على حين لا يوجد قبلها حاليا إلا قسم الأفعال .

وخص القسم الثانى بالأفعال ، وجعله أبوابا وفصولا بحسب الأبنية ، واتبع فيه نهج الفارابى والبيهقى مع بعض خلاف ضئيل فى تقديم بعض الأبواب وتأخير أخرى وجعل المهموز مع الحروف الصحيحة لا المعتلة ، ولم يفرد أقساما خاصة لما جاءت الصفة منه على أفعل وفعلاء . وكان نظامه فى علاج الأفعال ميالا للاختصار ، وشبيها أكبر الشبه بنظام البيهقى .

وأفرد القسم الثالث للحروف ، فأتى فيه ببعض العبارات التى يحتوى كل منها على حرف توضح معناه ، ولم يحاول أن يعلق عليها . وخص القسم الرابع بقواعد تصريف الأسماء ، والخامس بتصريف الأفعال . وهما خارجان عن ميدان بحثنا .

وفى عام (٥٧٠ هـ) أتم نشوان بن سعيد الحميرى (المتوفى ٥٧٣ هـ) كتابه المسمى « شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم » وكان يرمى منه — كما يظهر من عنوانه ومما قاله فى مقدمته — إلى جمع علوم العرب وتخليص لغتها من التصحيف . ورأى أنه لا يمكن الاحتراز من أن يتسرب التصحيف إلى كتابه إلا باتباع نظام الأبنية ، فسار عليه . ولكنه اتجه اتجاها جديدا ، إذ جعل معجمه كتبا بحسب حروف الهجاء مرتبة على الألف باء ، ناظرا إلى الحرف الأول من الكلمات لا أواخرها كما فعل الفارابى . فالكتاب الأول للهمزة ، والثانى للباء ، والثالث للتاء ... الخ . ثم جعل كل كتاب منها أبوابا بحسب الحرف الثانى من الكلمة ، مع تأخير الكلمات المهموزة الحرف الثانى إلى آخر الأبواب ، والابتداء بما كان ثانيه باء منها بخلاف ما فعله فى ترتيب الكتب إذ قدم المهموز ، ومع عدم تطبيق هذا النظام على المضاعف الثنائى ، إذ ابتدأ به دون أن يفرقه فى أبوابه المختلفة بحسب حروفه . فنجد كتاب الجيم مثلا يبتدئ بباب المضاعف تذكر فيه الكلمات المبدوءة بالجيم مرتبة على حرفها الثانى المضاعف ، ثم باب الجيم مع الباء وما كلهما ، ثم باب الجيم مع التاء ... إلى أن ينتهى بالجيم مع الهمزة . ثم جعل كل باب من هذه الأبواب قسمين أولها للأسماء والثانى للأفعال . ثم قسم هذين القسمين على وفق صيغ الأسماء والأفعال ، واتبع فى

ترتيب هذه الصيغ نظام الفارابى بدون تغيير ، حتى فى الأقسام الصغرى الخاصة بالأسماء التى لحقت بها هاء التأنيث أو ياء النسبة أو ما إلى ذلك . ورتب الألفاظ فى هذه الصيغ تبعا لحرفها الثالث ، ولكنه خالف ذلك فى الألفاظ الرباعية والخماسية إذ رتبها تبعا لحرفها الأخير بدلا من الثالث ، ثم رجع فرتب ما اتحدت أواخره منها بحسب حرفه الثالث فالرابع .

وخالف الحميرى الفارابى إذ أراد أن يجعل كتابه دائرة معارف ، على حين التزم ثانيهما الاختصار. ونبه المؤلف فى مقدمته على عنايته فى المعجم بأخبار ملوك العرب يقصد موطنه اليمن ، والمفردات الطبية من منافع الأشجار وطبائع الأحجار ، وكان هذا الفن من الفنون الشائعة فى اليمن أيضا حتى دخل فى معاجم اليمنيين كلهم مثل الفيروزآبادى ومرتضى الزبيدى ، وعلوم القرآن (والقراءات خاصة) والأنساب والحساب والفقه والنجوم . وتدل دراسة الكتاب على أنه عنى أيضا بالنحو والصرف والعروض وتأويل الرؤى ومصطلح الحديث والفرق الإسلامية وغيرها . فكان يكثر من الاقتباسات من هذه العلوم ، ويطيل فى شرح بعض مصطلحاتها .

وقدم المؤلف كتابه بمقدمة طويلة ، استهلها بوصف منهجه ، ثم عرض لبعض الأمور الصرفية مثل الأمثلة ومخارج الحروف وحروف الذلاقة والمصادر واستطرادات أخرى . والفصول والأقسام فيها مضطربة متداخلة ، وهى بوجه عام أقل قيمة من مقدمة الفارابى . وليست قيمة كتابه فيما يحويه من لغة ، وإنما فيما يحويه من المعارف الأخرى ، حتى كاد يصبح دائرة معارف موجزة لها .

الباب التاسع

كتب الصفات

هذه الكتب رسائل لغوية موضوعية ، أى تتناول بالدرس موضوعا مثل الرسائل السابقة ، ولكنها لا تقصر بحثها على موضوع واحد ، بل تحاول أن تجمع ما أمكنها من موضوعات . ومن هنا جاء اسمها فقد كان اسم كثير من الكتب السابقة « صفة الخيل » أو « صفة خلق الفرس » أو « صفة الإبل » فجاءت هذه الكتب وأرادت أن تجمع الصفات المختلفة من خيل و إبل وغيرها .

وتسمى أيضا الغريب المصنف ، وهو يحمل الدلالة نفسها ، فالرسائل السابقة تقتصر على الغريب الوارد فى النبات أو الحيوان أو الأنواء . أما هذه الكتب فجعلت الغريب أصنافا كل صنف يعنى بموضوع واحد ، ثم جمعت هذه الأصناف كلها .

وأول من ينسب إليه كتاب من هذا النوع باسم الصفات أبو خيرة الأعرابى . ويدل هذا التأليف المبكر على وجود كتب سابقة عليه تختص بأحد الموضوعات ، لأن كتب الصفات تعتمد على الكتب الخاصة بصفة واحدة . ويدل ذلك كله على تبكير العرب فى التأليف فى الرسائل اللغوية على الموضوعات .

والمؤلف الثانى القاسم بن معن الكوفى المعاصر للخليل (توفى ١٧٥ هـ) باسم الغريب المصنف . ويؤكد هذا التأليف الثانى ما قلناه آنفا . ثم ألف النضر بن شميل كتاب الصفات « وهو كتاب كبير يحتوى على عدة كتب [فى خمسة أجزاء] الجزء الأول يحتوى على خلق الإنسان والجود والكرم وصفات النساء ، الجزء الثانى يحتوى على الأخبية والبيوت وصفة الجبال والشعاب والأمتعة ، الجزء الثالث للإبل فقط ، الجزء الرابع يحتوى على الغنم والطير والشمس والقمر والليل والنهار ، والألبان

والكمأة والآبار والحياض والأرشية والدلاء وصفة الخمر ، الجزء الخامس يحتوى على الزرع والكرم والعنب وأسماء البقول والأشجار والرياح والسحاب والأمطار[1] » .

وألف أبو عمرو الشيبانى (٢٠٦ هـ) الغريب المصنف ، وقطرب (٢٠٦ هـ) الغريب المصنف ، والأصمعى (٢١٣ هـ) الصفات ، قال عنه الأزهرى[2] : « وله كتاب فى الصفات يشبه كلامه غير أن الثقات لم يرووه عنه » ، ورواه أبو حاتم وزاد عليه أشياء من أبى زيد الأنصارى .

وألف فى هذا النوع أيضا أبو زيد الأنصارى (٢١٥ هـ) كتاب الصفات ، وأبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤ هـ) الغريب المصنف . وهو أقدم كتاب من هذا النوع وصل إلينا ، إذ تقتنى دار الكتب المصرية منه نسختين ، والمجمع اللغوى المصرى منه نسخة مصورة عن مكتبة الفاتح بتركيا ، وعليها نعتمد فى الوصف . وتضم هذه النسخة ٦٧٠ صفحة تشتمل على أكثر من ثلاثين كتابا فى موضوعات مختلفة مثل خلق الإنسان ، النساء ، اللباس ، الطعام والشراب ، الدور والأرضين والرحل والخيل ، السلاح ... الخ وقال المسعودى[3] : « سمعت أبا عبيدة يقول هذا الكتاب أحب إلى من عشرة آلاف دينار — يعنى الغريب المصنف — وعدد أبوابه على ما ذكر ألف باب ، ومن شواهد الشعر ألف ومئتا بيت» وقال الزبيدى[4] : « عددت ما تضمنه الكتاب من الألفاظ ، فألفيت فيه سبعة عشر ألف حرف وسبع مئة وسبعين حرفا » .

وأظن أننا بعد الجولات التى قمنا بها فى كثير من أبواب هذا الكتاب فى غنى عن الكلام عنه ، وإنما التذكير وحده . فقد اعتمد المؤلف فيه على الكتب المؤلفة قبله فى الموضوعات المفردة ، وخاصة كتب الأصمعى وأبى زيد وأبى عبيدة والكسائى

(١) ابن النديم — الفهرست ص ٥٢ . ابن خلكان — الوفيات ج ٢ ص ٢١٤ .
(٢) مجلة العالم الشرقى ص ١٤ .
(٣) ابن النديم — الفهرست ص ٧٢ .
(٤) السيوطى — البغية ص ٣٧٧ .

وغيرهم ، وأدخلها برمتها فى كتبه وأبوابه ، واتبع ترتيبها فى بعض الأحيان ، والتزم أن ينسب كل قول إلى صاحبه ، وأن ينبه على المواضع التى اتفق فيها اللغويون التزام التنبيه على مواضع الخلاف . أما شواهده فهى ما استقاه من غيره مع الاختصار أحيانا ، وتتألف من القرآن والشعر والأقوال ، وفى قليل من الأحيان من الحديث . وإذن ففضل أبى عبيد فى جمع الموضوعات الخاصة فى كتاب واحد ، وفى جمع الكتب المختلفة فى الموضوع الواحد فى كتاب واحد أو أبواب واحدة من كتابه . ولكن ليس من العدل أن نقول مع ابن النديم[١] إنه أخذ كتابه من النضر ابن شميل ، أو مع أبى الطيب اللغوى[٢] إنه اعتمد فيه على رجل من بنى هاشم ، فالرجال الذين اعتمد عليهم صرح بأسمائهم ، ولم يحاول أن يخفى ذلك ، وكان يعتبر ذلك شكرا للعلم[٣] . ولا مانع عندنا أن يكون نظام الغريب مشابها لنظام كتاب النضر . وبالرغم من ذلك فإن فهرس ما يضمه من كتب يبين بوضوح مدى الإضافات والموضوعات الجديدة التى ضمها الغريب المصنف ولم تكن فى صفات النضر . وأخِذت على المؤلف عدة تصحيفات ، ولكنها لا تغض من قيمة الكتاب الذى طبقت شهرته الآفاق .

ودارت حول الغريب المصنف لأبى عبيد عدة دراسات ، إذ نقده محمد بن هبيرة الأسدى المعروف بصعوداء الذى كان خاصا بعبد الله بن المعتز ، وأبو عمر الزاهد (٣٤٥ هـ) وعلى بن حمزة البصرى (٣٧٥ هـ) فى تنبيهاته على أغاليط الرواة . وشرح أبياته أبو محمد يوسف بن الحسن السيرافى (٣٨٥) . وشرح الكتاب نفسه أحمد ابن محمد المرسى (٤٦٠ هـ) ، واختصره محمد بن رضوان النميرى الوادى آشى (٦٥٧) وغيرهم .

وألف عمرو بن أبى عمرو الشيبانى (٢٣١ هـ) الغريب ، وأبو على الحسن

(١) الفهرست ص ٥٢ .
(٢) السيوطى — البغية ص ٣٧٦ .
(٣) السيوطى — المزهر ج ٢ ص ١٦٥ .

ابن عبد الله الأصفهانى لكذة الصفات ، وهو صغير الحجم فيما يبدو ، وأبو الحسن على بن الحسن الهنائى المعروف بكراع (توفى بعد ٣٠٧ هـ) كتاب المنضد ، واختصره فى المجرد ، وجعل ترتيبه على حروف الهجاء ، ثم اختصره فى المنجد . وتمتلك دار الكتب المصرية عدة نسخ من الكتاب الأخير « المنجد » . وقد صدره المؤلف بعبارة صرح فيها أنه ألفه « فيما اجتمعت عليه الخاصة والعامة من الألفاظ التى عمّت مرائيها وخصت معانيها » ويريد بذلك الألفاظ التى تطلق على معان مشهورة متداولة ولها معان أخرى ليست فى شهرة معانيها الأولى التى وجه إليها همه . وجعل كراع كتابه ستة أبواب الأول منها فى ذكر خلق الإنسان والثانى فى ذكر صنوف الحيوان والثالث فى ذكر الطير والرابع فى ذكر السلاح وما قاربه والخامس فى ذكر السماء وما يليها والسادس فى ذكر الأرض وما عليها . ولم يراع الترتيب فى الأبواب الخمسة الأولى ، وإنما أورد الألفاظ فيها هملا . أما الباب الأخير وهو أكبر الأبواب بل معظم الكتاب ، فقد جعله ٢٨ فصلا على عدد حروف الهجاء من الألف إلى الياء باعتبار الحرف الأول من الألفاظ سواء أكان حرفا أصليا أم زائدا . وراعى فى ترتيب الألفاظ فى داخل الفصول حروفها الأخرى التى بعد الأول ، ولكنه لم يعتبر فى هذا الترتيب الحروف الزوائد أو بعبارة أخرى حروف العلة .

والأمر الغريب فى هذا الكتاب أنه لا يعنى إلا بالمعانى الغريبة للألفاظ ، وهى التى لم يعقد الأبواب عليها . فيورد فى الباب الأول المعقود لخلق الإنسان ، لفظ اليد ويذكر معانيها المختلفة مع إهمال معناها فى جسد الإنسان ، وهلم جرا فى بقية الأبواب وتقوم خطة المؤلف على تفسير اللفظ باختصار وإيراد معانيه المختلفة ، والتقليل من الشواهد حبا فى الاختصار ما عدا الباب الأخير . وتتألف شواهده من القرآن والحديث والشعر . ولم يلتزم أن ينسب الأقوال إلى رواتها فقلت الأسماء عنده ، وممن ورد اسمه القاسم بن معن وابن الكلبى وغيرهما . واضطرب الباب الأخير فسرد فيه بعض الأفعال التى لا تتصل بالأرض اتصالا واضحا . ويظهر من هذا الوصف المختصر

أن الكتاب أقرب إلى كتب المترادفات لولا هذه الأبواب التي قسم إليها .

وألف القاسم بن محمد الديرتي الذي كان متصلا بعضد الدولة البويهي (تولى من ٣٦٧ — ٣٧٢ هـ) كتاب الصفات ، وكان من كبار كتبه ، وخصيب الكلبي الموزوري مصنفا على نمط الغريب المصنف لأبي عبيد ، وأحمد بن أبان بن السيد (٣٨٢ هـ) كتاب العالم في اللغة ، مئة مجلد مرتبة على الأصناف ، بدأ فيه بالفلك وختم بالذرة ، وأبو عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب الإسكافي (٤٢١ هـ) كتاب مبادئ اللغة . ويقع هذا الكتاب في ٢٠٤ صفحة ، تنقسم إلى عدة كتب في موضوعات مختلفة مثل السماء والكواكب والحر والبرد .

ووجه الخلاف بين هذا الكتاب والغريب المصنف في صدد الأبواب ، أن المؤلف نظر إلى أبوابه نظرة جزئية لا عامة ، فجعل لكل موضوع بابا ولم يجعل للموضوع كتابا يجمع شتاته وينقسم إلى أبواب ، وفقا للمناحي المختلفة فيه ، ولذلك كان تناوله لموضوعاته غاية في القصر والإيجاز ، فيما عدا الخيل التي جعل لها كتابا أطال فيه ، وأفادته هذه النظرة الجزئية في أمر واحد ، هو تنظيم أبوابه بحيث لم يستطرد فيها ولم يأت بأمور لا تنطوي تحت العنوان كما فعل أبو عبيد أحيانا .

وتتلخص خصائص هذا الكتاب في الإيجاز الذي جعله أقرب إلى الانتظام ، وقلل من شواهده كثيرا ، وأرغمه على تفسير كثير من ألفاظه بمرادفها مجردا . وظهر أمر غريب في هذا التفسير ، وهو تفسير اللفظ العربي بالمرادف الفارسي ، مما يشعرنا أنه كان يؤلف كتابه لجماعة تغلب عليها الفارسية إن لم يكونوا فرسا خالصين ، ولذلك راعى الإيجاز .

ورأى النصف الأول من القرن الخامس الكتاب الذي توج هذا النوع من الكتب ، وسما به إلى القمة ، إذ ألف علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده (٤٥٨ هـ) موسوعته « المخصص » في ١٧ سفرا كبيرا وسار ابن سيده في مخصصه على طراز الغريب المصنف ، فذكر فيه من الكتب ما لو ضاهينا به كتب الغريب المصنف ، لرأيناها كلها داخلة فيه مع المحافظة على ترتيب بعضها ، وإهمال ذلك في بعضها الآخر ،

و إضافة موضوعات كثيرة لم يتعرض لها أبو عبيد . ولو ضاهينا الفصول نفسها لظهر هذا الاشتراك جليا لأن ابن سيده احتفظ بأغلب عناوين الكتب التى استق منها ، والغريب المصنف على رأسها . وكان ابن سيده يحفظ الغريب المصنف لأبى عبيد عن ظهر قلب « قال [أبو عمر] الطلمنكى : ودخلت مرسية ، فتشبث بى أهلها يستمعون على غريب المصنف ، فقلت لهم : انظروا إلى من يقرأ لكم وأمسك أنا كتابى. فأتونى برجل أعمى يعرف بابن سيده ، فقرأه على من أوله الى آخره ، فتعجبت من حفظه[١] » .

واتبع ابن سيده خطة أبى عبيد فى جمع مادته مع بعض خلاف . فأبو عبيد جمع كتب الموضوعات التى كانت فى عهده وأدخلها فى كتابه . وقد جاء كثيرون بعده وألفوا فى الموضوعات نفسها وزادوا مادتها كثيرا . فقام ابن سيده بعمل أبى عبيد إذ أتى بكتابه ، والكتب التى ظهرت معه أو بعده ولم يطلع عليها أبو عبيد ، وأدخلها جميعا فى المخصص . وسار فى بعض الأبواب على ترتيب الغريب المصنف مع حشوه بالزيادات كما فعل أبو عبيد فى كتب الأصمعى وأبى زيد خاصة ، ولم يلتزم الترتيب فى كثير من الأبواب كما فعل أبو عبيد أيضا . وكان كلاهما يحاول أن يرجع إلى أحسن كتاب فى موضوعه والاعتماد عليه ، حتى أننا نرى ابن سيده فى النبات يترك أبا عبيد والأصمعى وغيرهما و يتخذ منهم الحشو ، أما الكتاب الأصيل الذى اتخذه عماده فهو كتاب أبى حنيفة الدينورى . وكذا الأمر فى كل موضوعاته حتى تضخمت وصارت كتبه فيها أكبر الكتب . ولكن ابن سيده اختلف مع أبى عبيد فى صنف العلماء الذين رجع إليهم كل منهم ، وفى طريقة الأخذ عنهم . فقد قصر أبو عبيد مراجعه على اللغويين ، أما ابن سيده فأشرك معهم النحويين والصرفيين ولا سيما سيبويه وأبا على الفارسى والسيرافى وابن جنى ، فوجدت عنده أبواب نحوية صرفية خالصة لا تجدها فى كتب غيره ، وأبواب يغلب عليها التعليلات النحوية والصرفية . والتزم أبو عبيد فيمن أخذ عنهم أن ينبه على أسمائهم ، أما ابن سيده فاكتفى بالتنبيه

(١) ابن خلكان — وفيات الأعيان ج ١ ص ٣٤٢ .

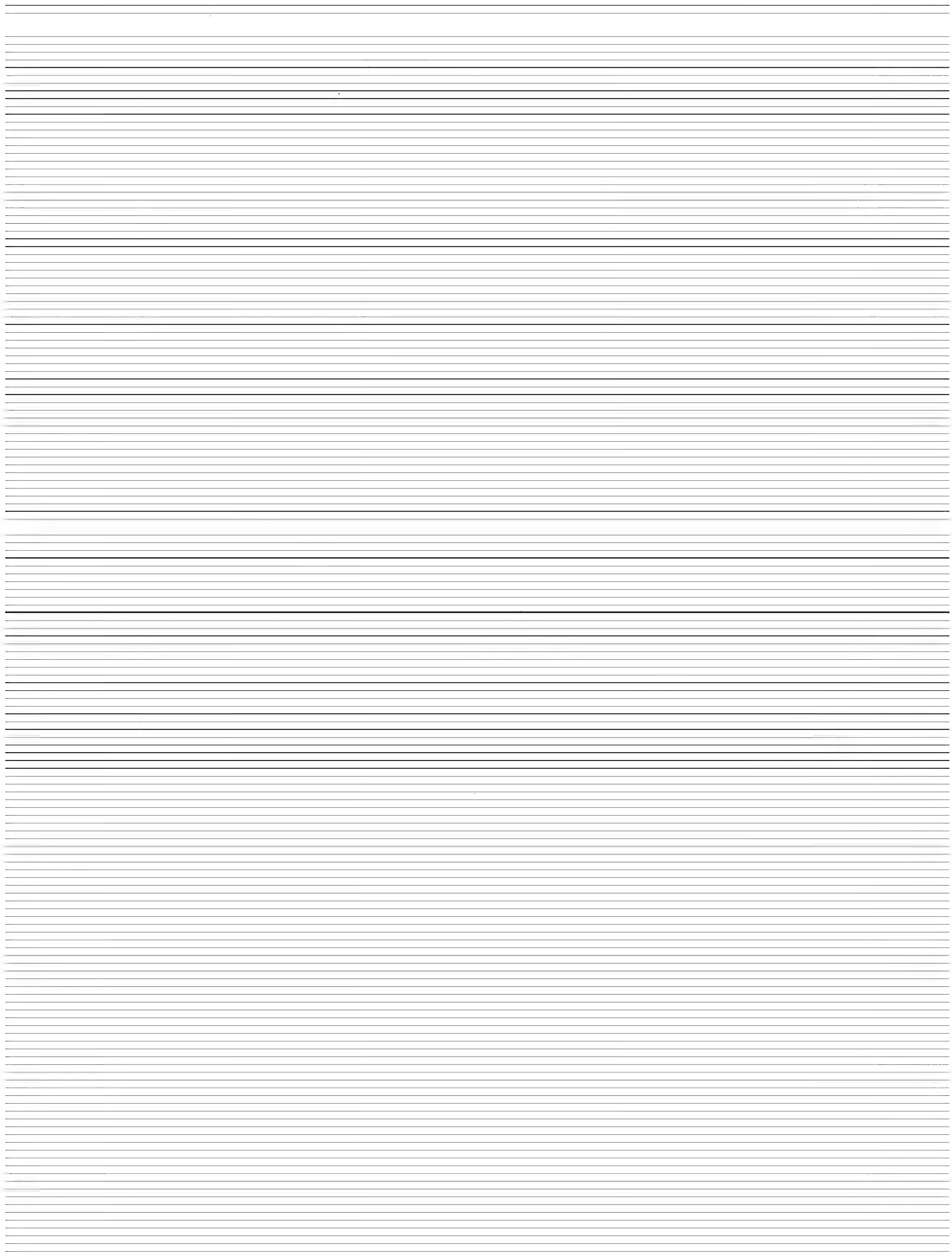
على اسم المؤلف الذى ينقل عنه ، وحذف مما نقله أسماء اللغويين الواردة فيه فقلت الأسماء عنده تماما ، وحذف أيضا كثيرا من أسماء الشعراء الذين يستشهد بأبياتهم ، بل حذف بعض الأبيات أيضا . أما فيما عدا ذلك فهما متشابهان كل التشابه . وإذن فالمخصص يعطينا أكبر مادة وصل إليها لغويو العرب فى الموضوعات التى عقد لها كتبا وافية ، فهو أشمل كتب الموضوعات وأجمعها إلى جانب ما يحمله من المعارف النحوية الصرفية . وكان ينظر إلى كل كتاب فى مخصصه نظرته إلى كتاب كامل مستقل ، فكان يبدؤه بتعريف الألفاظ العامة الشائعة والتى يتوقف عليها الموضوع كله ، وحاول أن يبدأ فى موضوعاته بالأعم فالأخص ، وأن يقدم الكليات قبل الجزئيات والجواهر قبل الأعراض ، كما يقول فى مقدمته .

وتضاءلت همم اللغويين بعد ذلك ، حتى أنهم أعجبوا كثيرا بكتاب كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ فى اللغة العربية لأبى إسحاق إبراهيم بن إسماعيل المعروف بابن الأجدابى (قبل ٦٠٠ ﻫ) وهو كتاب مدرسى صغير مطبوع فى ٨٣ صفحة من حجم كتب الجيب ، وينقسم إلى أبواب غاية فى القصر لا تستحق الاهتمام كما رأينا آنفا ، مثلها فى ذلك مثل أبواب فقه اللغة . وعلى الرغم من ذلك اتخذه بعض اللغويين محورا لدراساتهم ، فنظمه القاضى شهاب الدين محمد بن أحمد ابن الخويى (٦٩٣ﻫ) وأبو الفداء إسماعيل بن محمد البعلى (٧٦٤ﻫ) وابن جابر محمد بن أحمد الأعمى (فرغ منه سنة ٧٧٠ ﻫ) وشرحه ابن الطيب الفاسى .

ونختم بكتاب الإفصاح ، الذى اختصره مؤلفاه عبد الفتاح الصعيدى وحسين موسى من المخصص ، فقد حافظا على أبواب المخصص ذات الموضوعات ، وحذفا الأبواب اللغوية التى تعنى بمشاكل لغوية معينة مثل الجموع والمقصور وما إلى ذلك . وجمعا فى الأبواب بعض الفصول المتشابهة ، وحذفا كثيرا من الألفاظ فى داخلها ، وكل الشواهد وأسماء اللغويين والاستطرادات النحوية والصرفية . ولكنهما حافظا على ترتيب الألفاظ التى أتيا بها ، وعلى عبارتها فى الغالب . وأضافا إلى الكتب بعض الصور ، إلى جانب الطبع الحديث المنظم الجميل .

الكِتابُ الثانى

المعَاجم



الباب الأول

المدرسة الأولى

الفصل الأول

كتاب العين

للخليل بن أحمد (١٠٠ — ١٧٥ هـ)

هدفه :

توجت الدراسات اللغوية العربية قريبا من عام ١٧٥ هـ باكتشاف الخليل ابن أحمد فكرة المعجم ومحاولته تحقيقها . فقد كان هذا العالم ذا ذهن رياضي مبتكر أعمله في جميع فروع العلم التي اشتغل بها فهداه إلى الكشوف العظيمة : حَصَر أشعار العرب عن طريق أوزانها في العروض[١] ، وزَمّ أصناف النغم وحصر أنواع اللحون في الموسيقى[٢] ، وأراد أن يعمل نوعا من الحساب تمضي به الجارية إلى البياع فلا يمكنه أن يظلمها فعُوجِل عنه[٣] . هذا الذهن لم يبعد عن ميدانه في محاولته تأليف المعجم ، لأنه كان يرمي إلى ضبط اللغة وحصرها[٤] .

منهجه :

لم يجد الخليل فيما بين يديه من رسائل لغوية صغيرة منهجا يبلغه غرضه فاضطر إلى استبعادها والتفكير الطويل في منهج جديد صالح له . وأخيرا اهتدى إليه . فقد رأى أن اللغة العربية تتألف من ٢٩ حرفا ، لا يخرج عنها أية كلمة ولا أي حرف منها . وإذن ألا يمكن الاعتماد على هذا الأساس في الحصر ؟ ألا يمكن حصر اللغة

---

(١) السيوطي : البغية ٢٤٣ . المزهر ١ — ٤١ .

(٢) السيوطي : المزهر ١ — ٤١ .

(٣) السيوطي : البغية ٢٤٥ . ابن خلكان : الوفيات ١ — ٢٠٧ . ويناسب ذلك ما روى في البغية (٢٤٤) أنه أول من جمع حروف المعجم في بيت واحد هو :

صف خلق خود كمثل الشمس إذ بزغت   يحظى الضجيع بها نجلاء معطار

(٤) ياقوت : معجم الأدباء ٦ — ٢٢٧ . السيوطي : المزهر ١ — ٣٨ .

بترتيب هذه الحروف فى نظام ثابت ثم استقصاء الكلمات العربية التى يكون الحرف الأول من هذا الترتيب أولها مثلا ، والكلمات التى يكون هو نفسه ثانيها ، والتى يكون ثالثها .. الخ . وهنا يطرأ على ذاكرته أن الكلمات العربية محصورة بين الثنائى والخماسى فلا تقل عن ذلك أبدا ، ولا تزيد البتة ، إلا بحروف زوائد ، لا دخل لها فى المعنى الأصيل للكلمة المجردة . ألا يمكن باستخدام هذين الأساسين ، وهما انحصار الحروف فى ٢٩ حرفا وانحصار الكلمات العربية فيما بين الثنائى والثلاثى ، أن يحصر اللغـة ، لو تتبع دوران كل حرف فى كل بنـاء من هذه الأبنية ؟ لا شك أن ذلك ممكن[١].

وإذن فلنرجع إلى نقطة البدء ونر الخطوات اللازمة لتحقيق هذا الغرض . لعل الخطوة الأولى هى وجود نظام ثابت للحروف حتى لا تختلط فتضيع كل الجهود هباء . أما هذا النظام فموجود بين يديه وأمامه صورتان منه أيضا : الأبجدية القديمة والألف باء الحديثة . ولكن هل هما نظامان ثابتان ؟ ليختبر حروفهما واحدا واحدا . أما الأول فى النظامين فالهمزة ، ذلك الحرف الذى هزم أستاذه أبا عمرو بن العلاء وأتعب كل من تصدى له ، ولا صورة ثابتة له فى النطق أو الكتابة . إن الخليل[٢] ليكره أن يبدأ بحرف لا ثبات له فى أمر يحتاج إلى كل دقة وحذر ، فماذا عساه فاعلا ؟

ترتيب الحروف :

هنا يسعفه ذهنه مرة أخرى . فالخليل الذى يعيش فى جو الأصوات والأنغام : فى قراءة القرآن ، وفى تفعيلات العروض ، وفى ألحان الموسيقى وإيقاعاتها ، يبتكر نظاما جديدا قائما على الأصوات . فالألفاظ اللغوية أصوات شبيهة بأنغام الآلات الموسيقية ، وإذن فلتدرس كما تدرس هذه الأنغام . أما الآلة التى تصدر هذه الأصوات اللغوية فهى ما بين الحنجرة إلى الشفتين من جسم الإنسان . وأما الذى يفرق بين وقعها على الآذان فهو اختلاف مواضع إخراجها (مخارجها) فى هذا الجزء الممتد

(١) ابن النديم : الفهرست ٤٣ . كتاب العين ١ . (٢) العين ١ .

وما يحدث فيه فى أثناء إخراج الصوت من كبت للنفس أو إطلاق له ، ومن تحريك للسان إلى أسفل أو أعلى ، ومن إطباق للشفتين أو فتح أو إدارة لهما ، كما يفرق فى الأصوات الموسيقية الخارجة من الناى مثلا بشدة إرسال الهواء أو ضعفه ، و بغلق بعض الثقوب الجانبية أو فتحها ، وغلق الفتحة الأمامية أو فتحها فتحا كاملا أو غير كامل. وقد أتى ابن جنى بهذا التشبيه ونسبه إلى « بعضهم[1] » وأظن أنه يقصد الخليل وخاصة أنه اللغوى الذى ألف فى الموسيقى ، وكثيرا ما أورد ابن جنى آراءه فى كتبه .

على هذا الأساس أقام الخليل دراساته حول الأصوات اللغوية أو الحروف . ولكن الحرف المفرد يتعذر النطق به ولذلك أتى بما يدعمه فصدره بألف مفتوحة يبدأ بها النطق و يوقف على الحرف المراد تبين مخرجه وكيفية إخراجه . و بعد أن تم له هذا رتب الحروف تبعا لمخارجها ، مبتدئا بالأبعد فى الحلق ومنتهيا بما يخرج من الشفتين . فاستقام له الترتيب التالى : ع ح هـ خ غ ق ك ج ش ض ص س ز ط ت د ظ ذ ث ر ل ن ف ب م و ى ا ء .

واطمأن الخليل إلى هذا النظام واتخذه أساسا له فى ترتيب كتابه الجديد . وسمى كل حرف من هذه الحروف كتابا . فبدأ المعجم بكتاب العين ، فكتاب الحاء ، فكتاب الهاء . . . . الخ . واتسع عنوان الكتاب الأول منه « كتاب العين » فشمل المعجم كله بكتبه المختلفة واشتهر هذا المعجم باسم « كتاب العين » لاستهلاله به على عادة العرب فى كثير من أسمائهم كما يتضح جليا فى كثير من أسماء سور القرآن .

ترتيب الأبنية :

الخطوة الثانية لديه استقصاء الأبنية فيما بين الثنائى والخماسى . ولم يجشمه ذلك مشقة إذ كان الصرفيون قد فرغوا منه . فالكلمات العربية إما ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أو خماسية ولا شىء غير ذلك[2] . و إذن فليراع فى كل كتاب هذه الأبنية فيسهل عليه الحصر . ولقد فعل ، فجعل هذه الأبنية أساس تقسيم الكتب إلى أبواب .

(١) سر الصناعة ٩ . (٢) العين ٢ .

ترتيب التقاليب :

الخطوة الثالثة استقصاء تنقل كل حرف من نظامه فى كل بناء من هذه الأبنية. فرأى أن حرف العين مثلا يمكن أن يغير موضعه فى البناء الثنائى مرتين بأن يكون أولا أو ثانيا، وفى الثلاثى ثلاثا بأن يكون أولا، أو ثانيا أو ثالثا، وفى الرباعى أربعا بأن يكون أولا أو ثانيا أو ثالثا أو رابعا وفى الخماسى خمسا . . . فإذا كان الحرف الثانى مع العين فى البناء الثنائى باء لم يمكن أن يأتى منهما إلا صورتان : عب ، وبع . فإذا كانت العين فى بناء ثلاثى وكان معها حرفان : الهاء والدال مثلا ، أمكن أن يأتى منهما ٦ صور : عبد بعد بدع عدب دعب دبع ، إذ تيسر لكل حرف من الثلاثة أن يتخذ فى الموضع الواحد صورتين بأن يليه فى المرة الأولى حرف غير الذى يليه فى الثانية . وترتفع هذه الصور فى البناء الرباعى إلى ٢٤ صورة ، وفى الخماسى إلى ١٢٠ صورة[١] . ولما كانت هذه الصور تأتى من تقليب حروف الكلمة الواحدة فى المواضع المختلفة سميت تقاليب . وقد تتبع الخليل تقاليب كل بناء ووضعها فى الحرف الأول مخرجا من حروفها ليتيسر بذلك الحصر ولا يكرر شيئا منها وَتُسَمِّي كل مجموعة من هذه التقاليب فصلا . فالفصل فى باب الثنائى يشتمل على مادتين ، وفى الثلاثى على ستة وهكذا بعدد التقاليب . ولما كانت هذه التقاليب أمرا نظريا خالصا إذ لم تستعمل اللغة منها ، وخاصة فى الأبنية الرباعية والخماسية إلا أقلها ، فإننا نجد الخليل يشير فى عنوان كل فصل من الأبنية الثنائية والثلاثية إلى المستعمل والمهمل منها . أما فيما عدا ذلك فاكتفى — فيما يظهر — بإيراد المستعمل ولم ينص على المهمل لأنه شيء كثير .

الخليل والمعجمات الأجنبية :

كان هذا الغرض الذى رمى الخليل إلى تحقيقه والخطة التى اتبعها فى ذلك ، جديدين تمام الجدة على الذهن العربى . ومن هنا حاول كثير من العلماء تعليل طريقة

(١) العين ٩ و ١٠ .

إدراك الخليل لهما . فذهب كثيرون إلى أنهما من ابتكاره . وذهب آخرون إلى أنه تأثر فيهما بالمعجمات الأجنبية التي كانت في العراق . ولنقف عند هذه المسألة ولنتتبع منهجه خطوة خطوة .

أما غرضه لحصر اللغة واستيعاب كلام العرب الواضح والغريب[١] . فهل كان ذلك غرض المعجمات الأجنبية أيضا ؟

أما أن الخليل كان يعرف اللغات غير العربية فأمر يميل الباحثون إلى إنكاره ولا يعبثون بما قيل — في صدد البرهنة على ذكاء الخليل — إنه استطاع أن يصل إلى ترجمة رسالة قيصر الروم . ولكن ما وقفوا عنده هو قول ابن أبي أصيبعة[٢] عن سليمان بن حسان : « إن حنينا [بن إسحاق] نهض من بغداد إلى أرض فارس وكان الخليل بن أحمد النحوي بأرض فارس فلزمه حنين حتى برع في لسان العرب ، وأدخل كتاب العين بغداد » . وتخيلوا أن الخليل ربما عرف من حنين اليونانية أو عرّفه حنين بما فيها من معاجم . ولكن سرعان ما ظهر بطلان هذا الخبر وما قام عليه من استنتاج ، إذ اتفق العلماء على أن الخليل توفى قبل عام ١٧٥ هـ على حين أن حنينا ولد بعد عام ١٩٤ هـ . فهما لم يتعاصرا فضلا عن المقابلة .

والحق أن منطقة الشرق الأدنى عرفت قبل معجم الخليل كثيرا من المعاجم في لغات مختلفة . ولكنها معاجم من نوع يخالف معجم الخليل . فقد اخترع الأشوريون البابليون معاجم تحفظ لغتهم خوف ضياعها . وذلك حين استبدلوا نظام الكتابة الرمزية القديمة ideographs بنظام الإشارات المقطعية أو الألفبائية ذات القيم الصوتية . فغمض عليهم ذلك النظام واحتاجوا إلى من يشرحه . فجمعوا قوائم الإشارات المقطعية وعرّفوها بما ساروا عليه في النظام القديم . ولم تكن لغتهم السومرية القديمة قد اندثرت بعد لعناية الكهنة بها في شعائرهم الدينية فصنفوا

(١) العين ١٠ .
(٢) عيون الأنباء في طبقات الأطباء ١ — ١٨٩ .

ألفاظها فى قوائم رأسية حفروها على قوالب الطين وأودعوها مكتبة أشور بانيبال الكبيرة فى نينوى (٦٦٨ — ٦٢٦ ق . م) وقد عثر عليها المنقبون فى هذه المكتبة وصارت مصدر معلوماتهم عن الأشوريين . فهذه المعاجم للإشارات والرموز والمقاطع كما هو الحال عند الصينيين واليابانيين إلى حد كبير .

هذا ما ابتكره إقليم العراق من معاجم قبل الميلاد ، ولكنه ابتكر نوعا آخر من المعاجم بعد الميلاد إذ يقول مؤلفا كتاب « تاريخ الأدب السريانى من نشأته إلى الفتح الإسلامى[١] » :

« وظلت السريانية مزدهرة حتى فتح العرب بلاد السريان . ومنذ ذلك الحين أخذت اللغة السريانية تضمحل وتحل محلها اللغة العربية . واختلفت لغة العامة من السريان عن لغة الكتابة وظهرت الحاجة إلى وضع علم النحو وابتداع طرائق لضبط الكلمات وتأليف معاجم للسريانية والعربية » . وإذن فهذه المعاجم ليست سابقة على العربية بل ربما تأثرت بها .

ولكن مناطق أخرى من الشرق الأدنى عرفت معاجم قديمة شبيهة بعض الشبه بمعجم الخليل تلك هى المعاجم اليونانية واللاتينية . فهذه المعاجم مرتبة على الحروف ولكنها تختلف عن معجم الخليل فى ميدانها فهى معاجم خاصة لا عامة . أعنى أن معجم الخليل معجم بمعنى الكلمة فهو شامل ، يقصد إلى ذكر الواضح والغريب من الكلمات التى تنتمى إلى كل فن ، و بعبارة أوجز يرمى إلى استيعاب كلام العرب . ولكن هذه المعاجم القديمة لم ترم إلى شىء من ذلك لأن الطبقة العليا الصغيرة كانت تسيطر على اللغة وكانت قد اصطلحت على استعمالاتها . ولم تكن هناك طبقة قارئة حازت قسطا من الثقافة وفاتها قسط ، فهى تعتمد على الكتب والمعاجم لتصحح أخطاءها مما يؤدى إلى إظهار المعاجم العامة .

فأقدم معجم يونانى خاص بألفاظ هومير من تأليف أبو لونيوس

(١) ١٥ .

السكندرى .Apollonius of Alex فى عهد أغسطس قبل الميلاد . وكانت أشعار هومير موضع الدراسة المشتركة عند الإغريق دواما ولذلك عنوا بألفاظها كثيرا . والمعاجم الأخرى خاصة أيضا : بالعبارات الغريبة أو الفاسدة أو الأجنبية أو المحلية التى استعملها شعراء المآسى والملاهى : أتيكية كانت أو لسكدمونية أو كريتية أو رودية أو إيطالية أو غير ذلك ، ومعاجم خاصة بالطهى ، وكان موضوعا محببا عند الإغريق ، وبأوعية الشراب ، وبصياح الحيوان ، وبالمترادفات ، وأخرى خاصة بأفلاطون والخطباء الأتيكيين العشرة ، وأبقراط ، وغيرهم . ولم يبق من هذه المعاجم إلا القليل حتى أن أثينايوس Athenaeus من أهل القرن الثانى يذكر أسماء ٣٥ معجما لم تصل إلينا .

وأوسع هذه المعاجم مجالا معجم يوليوس بولكس Julius Pollux فى عهد كمودس ، وهو مرتب بحسب الموضوعات مثل المخصص لابن سيده فى ١٠ كتب وصلت إلينا ، ومعجم هلاديوس السكندرى .Helladius of Alex (حوالى ٤٠٠ م) ومعجم أريون الطيبى Orion of Thebes (حوالى ٤٥٠ ﻫ) الاشتقاق ومعجم اللهجات والمحليات لهزيشيوس السكندرى Hesychius (القرن ٤) ومعجم ما اتفق لفظه من الكلمات واختلف معناه لأمونيوس السكندرى Ammonius وغيرها من المعاجم الخاصة بموضوعات معينة مثل الأدوية المفردة وغيرها[1] .

وعلى الرغم من هذه الكثرة من المعاجم لا يوجد دليل على معرفة الخليل بها وخاصة أنه مات فى أول عهد الترجمة الحقيقى . يضاف إلى ذلك أن الفكرة فيها خاصة لا تتجاوز موضوعا معينا . أما فكرة الخليل فعامة ترمى إلى حصر اللغة جميعها .

أما ترتيب الحروف على المخارج فليس من اليونانية ولا السريانية ولا اللغات التى عرفها الشرق الأدنى قبل الإسلام فى شىء . ولكن دائرة المعارف الإسلامية[2]

(١) اعتمدت فى هذا الوصف على دائرة المعارف البريطانية ، مادة معجم Dictionary .
(٢) مادة خليل .

اكتشفت له أصلا آخر فى اللغة السنسكريتية . فهذه اللغة الهندية القديمة كانت ترتب حروفها على هذا النظام : ابتداء من أقصى الحروف مخرجا إلى أدناها . وقد اتصل المسلمون بالهنود فى الفتوح ، بل اتصل بهم عرب الجاهلية منذ زمن بعيد، كما جاء كثير منهم إلى العراق وعاش فيه . فقيل إن الخليل عرف منهم هذا النظام .

ثم الأبنية ، وهى من الأمور التى تكاد تمتاز بها اللغات السامية عن الآرية ، لا أثر لها فى معاجم اليونان . وكذا الأمر فى التقاليب . ولم نجد من ينص على أنها استعملت فى معجمات اليونان أو الهنود أو غيرهم . وإذن فهاتان الخطوتان لا نزاع أنهما للخليل . ولكن أحقا أنه تأثر فى غرضه وترتيب معجمه على الحروف باليونان ثم طرح نظامهم واتخذ نظام الهنود ؟

إنها مشكلة جدلية نظرية لا يمكن الوصول فيها إلى يقين . ولكننا نرى أن الهنود إذا كان وصلوا إلى نظام المخارج بفضل ترتيلهم للفيدا المقدسة كما يقولون ، فليس ما يمنع العرب أن يصلوا إليه بفضل ترتيلهم القرآن الكريم ؛ وأن اليونان إذا كانوا وصلوا إلى نظام المعجمات بفضل التطور الثقافى ، فليس ما يمنع أن يصل العرب إليه بعد الجهود التى بذلوها فى ترتيب اللغة على الموضوعات . وقد مر اليونان أنفسهم بهاتين المرحلتين : تأليف الرسائل الخاصة بموضوعات معينة أولا ثم تأليف المعجمات . فهو تطور طبيعى .

وليست فكرة الترتيب غريبة على الذهن العربى . فقد عاناها حين حاول أن يجمع القرآن وينظمه ، ولجأ فى ذلك إلى أمرين : الترتيب الزمنى ، والكمى . فقد وضع أغلب السور المدنية فى مفتتح المصحف ، وأغلب المكية فى ختامه . وجمع السور الطوال فى موضع واحد ، والقصار فى موضع واحد أيضا . بل ربما نستطيع أن نقول إنه رتب المصحف كله ترتيبا كميا ، إذ يفتتح المصحف — بعد الفاتحة — بأطول سورة ويتدرج فى ترتيب السور الأقصر فالأقصر حتى يختم بأقصرهن .

ولعل هذا من أسباب اختلاف الصحابة فى ترتيب مصاحفهم ، كما نسمع عن مصحف على وعبد الله بن مسعود ، وأُبَىّ ، وغيرهم بالنسبة لمصحف عثمان لأن الأمر كان اجتهاديا ، ومن الطبيعى أن تختلف وجهة نظر كل منهم فى ذلك .

ولم تكن هذه النظم التى اتبعت فى ترتيب القرآن بصالحة لترتيب المعجم الذى يريده الخليل . فالترتيب الزمنى لم يكن مستطاعا ولا كان فى خلد العرب أن الألفاظ لها تاريخ مسلسل . ولم يصل الإنسان إلى هذه الفكرة إلا حديثا . والترتيب الكمى صالح فى الأمور التى لها أبعاد . أما المفردات فليس لها ذلك . وربما جعلنا منه الترتيب وفقا للأبنية الثنائية فالثلاثية فالرباعية فالخماسية ولكن مع الفارق . والترتيب الموضوعى اتبعه من قبل الخليل فى رسائلهم الصغيرة ، أما هو فلم يرض عنه لأنه كان يريد استيعاب جميع أبنية العرب . فرأى التقاليب تبلغ ذلك بأيسر مما يبلغه أى ترتيب آخر .

وصف المقدمة :

الجزء الباقى المطبوع من العين يقع فى ١٤٤ صفحة من القطع المتوسط . وينقسم إلى مقدمة من الصفحة الأولى إلى العاشرة ، وفيها يبدأ المعجم نفسه أيضا . ويُصَرَّح بنسبة الكتاب إلى الخليل فى صدر المقدمة ويُفَسَّر عمله وغرضه فيه ومنهجه وترتيبه للحروف .

ثم تُصَرِّح المقدمة بطريق الرواية : « قال أبو معاذ عبد الله بن عائذ : حدثنى الليث بن المظفر بن نصر بن سيار عن الخليل : بجميع ما فى هذا الكتاب » . ولم يستطع الباحثون معرفة أبى معاذ هذا يقينا . ومال الأستاذ برونلش [1] إلى أن الاسم محرف وصوابه : أبو معاذ عبد الجبار بن يزيد ، الذى ذكره السيوطى بين

(١) مجلة إسلاميات ، المجلد الثانى ص ٦٩ .

رواة كتاب العين[١] ، ويرجح هذا الرأى أن محمد بن خير صرح أنه روى كتاب العين من هذا الطريق أيضا[٢] .

ولكن الذى يكدر علينا هذا الميل أن أحمد بن فارس يقول[٣] : « حدثنا على ابن إبراهيم القطان عن المعدانى عن أبيه عن أبى معاذ عن الليث عن الخليل . . . » وحين نبحث عن أبى معاذ المذكور هنا نبحث عنه بطبيعة الحال فى شيوخ ابن فارس وقد صرح هذا بأسمائهم فى مقدمة كتابه حين قال :[٤] « وبناء الأمر فى سائر ما ذكرناه [فى كتابنا هذا] على كتب مشتهرة عالية . . . فأعلاها وأشرفها كتاب أبى عبد الرحمن الخليل بن أحمد المسمى « كتاب العين » أخبرنا به على بن إبراهيم القطان فيما قرأت عليه ، أخبرنا أبو العباس أحمد بن إبراهيم المعدانى عن أبيه إبراهيم بن إسحاق عن بندار بن لزة الأصفهانى ومعروف بن حسان عن الليث عن الخليل » فأبو معاذ الذى يذكره ابن فارس إذن هو بندار بن لزة الأصفهانى أو معروف بن حسان . ولكن بندارا يكنى أبا عمرو فلا يبقى أمامنا غير معروف . ولسوء الحظ أنه غير معروف لم تذكره كتب طبقات النحويين . وإذن تترجح هذه الكنية بين معروف هذا ، وبين عبد الجبار الذى ذكره ابن خير والسيوطى ، وبين عبد الله بن عائذ المذكور فى مقدمة العين ، وكلهم غير معروف .

ثم تنشر فى المقدمة بعض الآراء اللغوية والنحوية التى يعتمد عليها الكتاب . ويمكن أن نرى فيها أربعة أصول نبسط القول عنها فيما يلى لاتصالها بما وجه إلى الكتاب من نقد .

(١) رأى الخليل أن كلام العرب مبنى على أربعة أصناف[٥] : الثنائى والثلاثى والرباعى والخماسى ، وفسر هذه الأصناف ، ورد إليها ما شذ عنها فى ظاهره ووضح

(١) المزهر : ١ / ٤٦ .
(٢) فهرست ما رواه عن شيوخه ٣٤٩ .
(٣) المقاييس ٣ / ١٩٨ ، ٢٤٠ .
(٤) المقاييس ١ / ٣ .
(٥) العين ٢ .

خفاياها . فالثنائى هى الحروف والأدوات ولا يكون فى الأسماء أو الأفعال ، فالاسم أو الفعل لا يكون أقل من ثلاثة أحرف حرف : يبتدأ به وحرف تحشى به الكلمة وحرف يوقف عليه(١). أما الأسماء الثنائية فى ظاهرها مثل (يد ، وفم) فهى ثلاثية فى أصلها كما يظهر فى تثنيتها وجمعها وتصغيرها والفعل المشتق منها مثل فموان وأيد ويُدَيَّة ، ودَمِى من دم . وعلة سقوط الحرف الثالث منها — فى رأى الخليل — أنه ساكن فلما دخل عليه التنوين ساكنا ، اجتمع ساكنان فثبت التنوين لأنه إعراب ، وذهب الحرف الثالث الساكن .

وذهب فى لفظ فم إلى مذهب آخر صرح به فى المقدمة أيضا فقال(٢) : « بل الفم أصله « فوه » والجمع أفواه والفعل فاه يفوه فوها : إذا فتح فاه للكلام » . ولعل الخليل رجع عن رأيه الأول ثم تمسك بالثانى بدليل الإضراب فى عبارته .

وكذلك رأى الخليل أنك إذا جئت باسم من حرف ثنائى ضَعّفت الحرف الأخير ليصير على ثلاثة أحرف فتقول : « هذه (لَوٌّ) مكتوبة وهذه « قَدٌّ » حسنة الكتبة » وقد روى سيبويه وابن منظور مثل هذا الرأى عن الخليل(٣) .

ولم يعتبر الخليل فى هذه الأبنية إلا الحروف الأصلية بطبيعة الحال ولذلك استبعد ألف الوصل من اعتباره . قال(٤) : « والألف التى فى اسحنكك واقشعر واسحنفر واسبكر ليست من أصل البناء ، و إنما أدخلت هذه الألفات فى الأفعال وأمثالها لتكون الألف عمادا وسلما للسان إلى الحرف الساكن ، لأن حرف اللسان لا ينطلق بالساكن من الحروف فيحتاج إلى ألف الوصل » .

أما الحرف المضعف مثل الراء فى اقشعر واسبكر فاعتبره حرفين و إذن فالكلمتان خماسيتان عنده . هذا ما يحكيه الليث ، وفيه مناقضة صريحة للمشهور عن رأى الخليل بأن الحرف المضعف فى الثلاثى وما فوقه زائد الأول منهما(٥) ، لأنه فى « سلم » مثلا

(١) العين ٣ . (٢) العين ٣ .
(٣) العين ٣ ، الكتاب ١ / ٢٣ ، ولسان العرب ١٤ — ٢٣٣ . (٤) العين ٢ .
(٥) شرح الرضى على الشافية ٢ — ٣٦٥ .

وقع موقع حروف العلة الزائدة فى أوزان « فوعل وفاعل وفيعل » . وخالفه آخرون فذهبوا إلى أن الزائد الحرف الثانى لأنه وقع موقع حرف العلة الزائد فى مثل « جدول » وجوز سيبويه الأمرين . وعلى رأى الخليل كما فى شرح الشافية تكون إحدى الرائين فى « اقشعر واسبكر » زائدة والألف زائدة فالفعلان مزيدان ومجردهما رباعى هو « قشعر وسبكر » . ويبدو أن الليث لم يحسن فهم الخليل فى هذه المسألة فقد شرح الخليل له أن ألف الوصل مزيدة ليعتمد عليها اللسان فى النطق بالساكن والراء المضعفة راءان لا واحدة فاعتقد أن الراءين أصليتان وحكم على الكلمتين بأنهما خماسيتان ، ولما كانت الكلمتان فعلين حكم الليث بوجود أفعال خماسية . وهذه الغلطة الكبرى . فسيبويه يقول[1] : « بنات الخمسة . . لا تكون فى الفعل البتة » . ولم يذهب أحد إلى هذا الرأى لا بصرى ولا كوفى . فالكوفيون يعدون ما زاد على ثلاثة أحرف زائدا لا أصليا . ولذلك يجب أن تنتبه إلى خطأ هذا الرأى فيما سيقابلنا من أقوال الليث . وقد روى الأزهرى قولا للخليل يدل على صحة رأينا هذا . قال فى أول أبواب الرباعى من كتاب العين فى تهذيبه : « قال الخليل بن أحمد : الرباعى يكون اسما ، ويكون فعلا ، وأما الخماسى فلا يكون إلا اسما ، وهو قول سيبويه ، ومن قال بقوله » . وذهب الخليل بعد ذلك إلى أنه ليس للعرب بناء أصلى فى الأسماء ولا فى الأفعال على أكثر من خمسة أحرف .

ورأى الخليل هنا واضح وصريح ، فى أن أقل الحروف التى يتألف منها الاسم أو الفعل ثلاثة . فالأصل عند الخليل واللغويين والنحويين بعده ، فى المواد فى العربية هو الثلاثى . ولكن هذا الرأى لقى هجوما عنيفا فى عصرنا الحديث . فقد ظهر مذهب آخر يرى فى اللغة كائنا حيا يولد طفلا ، ويشب صبيا ، وييفع شابا ، ويَهِن شيخا ، وقد يموت إذا بلغ أرذل العمر ، فاللغة فى هذا المذهب ظاهرة اجتماعية تنطبق عليها القوانين التى تسود المجتمعات . ويرى المؤمنون بهذا المذهب أن المجتمع يمر بالمراحل

---

(١) الكتاب ٢/٣١٠ .

التى يمر بها الفرد من البشرية منذ أن يولد إلى أن يموت . ولما كان الطفل لا يحسن التلفظ بالكلمات التى يسمعها ، و إنما يتفوه بها مبتورة مشوهة . فهو يسمع فى هذه الكلمات أصواتا ، يحاول أن يقلدها ، بطبيعة التقليد التى تسيطر عليه فى هذه المرحلة من عمره . ولكن عضلات فمه ولسانه لا تيسر له إخراج هذه الأصوات ، كما سمعها بالضبط ، فيلجأ إلى اختصارها وتقليد ما لفت نظره منها ، أو أبرز ما يميزها .

وهكذا إذا أراد أن ينطق بأب ، قال : با ، و بأم ، قال : ما ، وما ماثل ذلك . يضاف إلى ذلك أنه هو الذى يختار من الصوت مزاياه البارزة ، واختياره ذاتى مَحْض ، ولذلك قد يختلف تفوهه لصوت اللفظ الذى سمعه عن تفوه طفل آخر فى عمره . وهذا ما حدث للرجل البدائى . سمع صوتا طبيعيا كالزلازل والبراكين مثلا ، فأراد أن يقلده ، فقلد ما استرعى انتباهه من هذا الصوت ، لا جميع التفاصيل التى لامسته ، أو الوجوه التى تفرعت منه . فكان تقليده مبتورا لعدم مرونة عضلات النطق عنده ، ومشوها لتحكم أذنه واختياره فيه . وكانت الكلمات الأولى التى اخترعها الإنسان الأول تقليدا للأصوات الطبيعية . وتتألف من مقطع واحد ، يبرز فيه حرف أوحرفان أولهما متحرك وثانيهما ساكن كما هو الحال عند الطفل . ولكن الزمن تقدم بهذا الإنسان البدائى ولم تكفه هذه الأصوات التى تتألف من مقطع واحد ، فى الدلالة على ما يريد من أشياء آخذة فى التكاثر باتساع معارفه وقدرته ، فاضطر أن يضيف إلى هذه المقاطع زيادات للتفرقة بين المتشابه منها ، ولتوسع أمامه مجال الاختلاف والابتكار ، فظهرت الألفاظ الثلاثية والرباعية المضاعفة . وكانت الزيادة التى طاوعته فى هذه المرحلة المتقدمة تتألف من أمرين : تكرار المقطع الذى عنده ، أو إضافة حرف علة لأن هذا ليس إلا مدا فى النفس ، و إطالة فى الوقت الذى تُنطَق فيه الكلمة . فتكرار المقطع أوجد المضاعف الرباعى ، لأن هذا البناء ليس إلا تكرارا محضا ، فالناطق يقول زَلْ زَل ، بدلا من زل . و إضافة حرف العلة أوجدت الأجوف إذا أضيف حرف العلة بين الحرفين مثل زال ، والناقص إذا أضيف حرف العلة فى آخر الكلمة . وظهرت هذه الأبنية الثلاثة فى وقت متقارب ، فى غالب الظن .

ثم ابتكر المضاعف الثلاثى بتضعيف الحرف الثانى من هذا المقطع . وابتكر من الثنائى المهموز ، سواء أوضع الهمز أولا ، أم بين الحرفين الأصليين ، أم بعدهما بتحريك حرف العلة . ثم ظهر المثال الواوى واليائى . وأخيرا ضم إلى الحرفين الأصليين حرفا يابسا ثالثا ، فظهر الثلاثى الصحيح . وضم إليهما حرفين يابسين فظهر الرباعى الصحيح ، وثلاثة حروف صحاح ، فظهر الخماسى ،أو فعل ذلك عن طريق النحت . واختلفت معانى الأبنية الجديدة وتنوعت ، حتى انفصلت عن المعنى الأصلى الذى كان للحرفين القديمين منها . ولكن بعض هذه الأبنية حافظ على المعنى القديم ، يقول ابن فارس[1] : « إن لله فى كل شىء سرا ولطيفة . وقد تأملت هذا الباب ، [يعنى باب الدال مع اللام] ، من أوله إلى آخره ، فلا ترى الدال مؤتلفة مع اللام [مهما كان ثالثهما] إلا وهى تدل على حركة ومجىء ، وذهاب وزوال من مكان » . وقال السيد مرتضى الزبيدى[2] : « نقل شيخنا عن الزمخشرى فى الكشاف أنه قال : لو استقرى أحد الألفاظ التى فاؤها نون ، وعينها فاء ، لوجدها دالة على معنى الذهاب والخروج » . ويتبين من هذا أن الرباعى والخماسى يتألفان من كلمة أولى وزيادات ، أو من كلمتين ، وربما من ثلاث .

وقد استشرف إلى مثل هذا الرأى بعض الأقدمين ، الذين قال عنهم ابن جنى[3] « وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات ، كدوى الريح ، وحنين الرعد ، وخرير المياه ، وشحيج الحمار ، ونعيق الغراب ، وصهيل الفرس ، ونزيب الظبى ، ونحو ذلك . ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد . وهذا الرأى عندى وجه صالح ، ومذهب متقبل » . كما ذهب أحمد بن فارس إلى أن الرباعى والخماسى يتألفان بالنحت فى أغلب أحوالها ، وأقام على هذا الأساس معجمه المسمى « المقاييس » .

وأهم من هذا كله أن الخليل نفسه ارتضى ما يشبه هذا المذهب فى بعض آرائه

(١) المقاييس مادة دل . (٢) تاج العروس مادة نفد . (٣) الخصائص ١ /٤٤ .

عن أصل الرباعي المضاعف . فقد فرق بينه و بين الرباعي المجرد السليم ، وذهب إلى أن الأخير منهما بناء مستقل ، مثله مثل الفعل الثلاثي . أما الرباعي المضاعف فذهب إلى أنه حكاية للأصوات الطبيعية ، و إلى أن كثيرا منه مأخوذ من الثنائي الخفيف . قال[١] : « ألا ترى في نقل حكاية جرس اللجام ، أن الحاكي يحكي صلصلة اللجام ، فيقول : صلصل اللجام ، و إن شاء قال صل ، فيخفف مرة اكتفاء بها ، و إن شاء أعادها مرتين أو أكثر من ذلك ، فيقول صل صل صل ، فتكلف من ذلك ما بدا له » . وقال أيضا[٢]: « ولا تكون الحكاية مؤلفة حتى يكون حرف صدرها موافقا لحرف صدر ما ضم إليها ، وعجزها موافقا لحرف عجز ما ضم إليها ، كأنهم ضموا « دق » إلى « دق » فألفوا بينهما » أي في دقدقة .

وذهب أيضا إلى أن[٣] « العرب تشتق في كثير من كلامها أبنية المضاعف من بناء الثنائي المثقل بحرف التضعيف [يريد الثلاثي المشدد] ومن الثلاثي المعتل . ألا ترى أنهم يقولون : صلّ اللجام يصل صليلا ، فإن حكيت ذلك قلت صل تمد اللام وتثقلها من الصلصلة ، وهما جميعا صوت اللجام ، فالتثقيل مد ، والتضعيف ترجيع ، لأن المحكي يخف فلا يتمكن لأنه على حرفين ، فلا ينقاد للتعريب حتى يضاعف أو يثقل . فيجيء كثير منه متفقا على ما وصفت لك ، و يجيء كثير منه مختلفا نحو قولك صر الجندب صريرا ، وصرصر الأخطب صرصرة . كأنهم توهموا في صوت الجندب مدا وتوهموا في صوت الأخطب ترجيعا » . ومن الواضح أنه حين ربط بين الثلاثي المضاعف والرباعي المضاعف ، ربط بينهما كذلك و بين الثنائي المخفف لأنه أصلهما معا .

إذن فالخليل حين يقول إن أقل الأصوات ثلاثة ، إنما يتكلم عن المرحلة الأخيرة التي استقرت عندها اللغة ، و يغض النظر عن تطورها التاريخي الطويل . وله في ذلك

(١) العين ٧ .
(٢) العين ٦ .
(٣) مقدمة تهذيب الأزهري في مجلة العالم المشرق عام ١٩٢٠ ص ٤٤ . والعين ٧ .

كل الحق ، لأنه يريد أن يعرفنا اللغة التي كان العرب في عهده يتكلمونها ، لا العربية الموغلة في القدم ، التي تختلط بغيرها من الساميات ، ولم يبق منها في عهد الخليل إلا آثار قليلة غالبت التطور ، و بقيت شاهدة على الأطوار الأولى للغة . فالخليل مصيب في قوله ، لأنه يعلم قوما آخر مرحلة وصلت إليها العربية ، وأصحاب المذهب الثنائي مصيبون في قولهم ، لأنهم ينظرون إلى تاريخ قديم . ولكن إصابة الخليل في كلامه عن اللغة الراهنة في عهده ، لا تجعلنا نغفل عن بعض نظراته الخاطفة إلى التطور اللغوى حتى أنه ليعد من واضعى البذور الأولى لهذا المذهب في اللغة العربية . ورعى هذه البذور بعده ابن فارس وابن جني خاصة ولكنها سرعان ما جفت أرضها بعدهم ، حتى قيِّض لها بعض الأعلام في عصرنا الحديث ، فأحيوها وزادوها نضرة وازدهارا . وأشهر هؤلاء الأعلام أحمد فارس الشدياق صاحب « سر الليال » وجرجى زيدان صاحب « الفلسفة اللغوية » ، والأب أنستاس مارى الكرملى صاحب « نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها » ، والأب مرمرجى الدومنكي صاحب « المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية » و « هل العربية منطقية — أبحاث ثنائية ألسنية » و « معجمات عربية سامية » والمقالات الكثيرة في الدفاع عن مذهبه ، وآخرها مقال « طلائع الثنائية في القديم » في مجلة المجمع العلمى العربي بدمشق ، رجب ١٣٧١ ، نيسان ١٩٥٢[1].

وقد هوجم الكتاب بسبب هذه المسألة ، لأن الخليل خالف فيها آراء البصريين وقيل إنه وافق الكوفيين[2] ، واعتمد عليها بعض الباحثين فأنكر على الخليل تأليف الكتاب ، ونسبه إلى الليث ، الذى قرأ الصرف والنحو على القاسم بن معن المسعودى من علماء الكوفة . ولكن الأمور يجب ألا تؤخذ بظواهرها وحدها ، ويجب أن تبحث وتمحص ، قبل الحكم عليها . وهاك آراء المدرستين في هذه المسألة :

(١) رجعت إلى هذه الكتب والمقالات في وصف مذهب الثنائية في اللغة ، ومحاكاتها للأصوات الطبيعية في نشأتها الأولى .

(٢) السيوطى — المزهر ١ / ٤٣ .

قال سيبويه رأس البصريين[1] : « وإنما بنات الأربعة صنف لا زيادة فيه ، كما أن بنات الثلاثة صنف لا زيادة فيه ، وأما سفرجل فمن بنات الخمسة ، وهو صنف من الكلام ، وهو الثالث . . . . فالكلام لا زيادة فيه ولا حذف على هذه الأصناف الثلاثة » .

أما الكوفيون[2] فذهبوا : « إلى أن كل اسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف ففيه زيادة . فإن كان على أربعة أحرف نحو جعفر ففيه زيادة حرف واحد . واختلفوا فذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائي إلى أن الزائد فيما كان على أربعة أحرف ، الحرف الذى قبل آخره . وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء إلى أن الزائد فيما كان على أربعة أحرف ، هو الحرف الأخير . وإن كان على خمسة أحرف نحو سفرجل ففيه زيادة الحرفين الأخيرين » .

واحتج الكوفيون لآرائهم بالإجماع على وزن جعفر بفَعْلَل ، وسفرجل بفَعَلَّل ، فدل تكرار اللام على وجود حروف زائدة ، هى المكررة .

ورد عليهم البصريون بأن النحويين أجمعوا : « على أن الحرف الزائد ، إذا لم يكن تكريرا ، يوزن بلفظه » ، فيكون وزن جعفر فعفل على رأى الكسائى ، وفعلر على رأى الفراء ، ووزن سفرجل فعلجل وما أشبه . ولكن أحدا لا يقول بذلك ، فدل على بطلان الرأى الكوفى . وكان أقوى رد للبصريين قولهم إن الوزن هو تمثيل فقط ، وتكرار اللام فيه للخفة وللمماثلة ، وليس فيه أى دلالة على زيادة حروف أو تكرارها ، فيجب إذن عدم الخلط بين الميزان والموزون .

ولم يفرق البصريون فى رأيهم السابق بين الرباعى المضاعف ، والرباعى غير المضاعف . ولكن الكوفيين[3] فرقوا بينهما ، فرأوا أن الرباعى المضاعف الذى يبقى بعد سقوط الحرف الثالث منه محتفظا بالمعنى الذى كان له قبل سقوطه ،

(١) الكتاب ٢ / ٣٥٤ .
(٢) ابن الأنبارى — الإنصاف فى مسائل الخلاف ، المسألة ١١٤ .
(٣) ابن الأنبارى — الإنصاف ، المسألة ١١٦ .

أو مناسبا لمعناه مناسبة قريبة ، رأوا أن الحرف الثالث فيه زائد مثل زلزل مشتقة من زلّ ، وصرصر من صرّ ، ودمدم من دمّ ، أما ما لم يكن كذلك ، كالبلبال والخلخال ، فلا يرتكبون ذلك فيه .

واستدل البصريون على رأيهم ، بأن التضعيف لا يحكم بزيادته إلا بعد كمال ثلاثة أصول ، مثل : قِنَّب ، وعلكدّ ، وقرشبّ ، ومهدد ، وصمحمح ، ومرمريس ، وبرهرهة ، لأنها يتبقى فيها ثلاثة أصول بعد حذف التضعيف منها .

واستدل الكوفيون بالاشتقاق ، فمادام الحرف يسقط فى بعض اشتقاقات الكلمة التى بمعناها ، فلابد أنه زائد .

ويتضح من هذا العرض أن الخليل وافق البصريين فى الرباعى المجرد السليم ، وخالفهم فى الرباعى المضاعف ، ولكنه لم يتفق مع الكوفيين فيه تمام الموافقة ، وإنما فى الربط بينه وبين الثلاثى المضاعف . وخالفهم أيضا فى ذهابه إلى أن أصلهما معا هو الثنائى المخفف ، وفى ربطه هذا المضاعف الرباعى بالثلاثى المعتل أيضا . بل الأمر الوحيد الذى اتفق فيه مع الكوفيين خالفهم فى النقطة التى ارتكز عليها كل منهم فى رأيه ، فأقام الخليل رأيه على الناحية الصوتية الطبيعية ، وأقامه الكوفيون على الاشتقاق وحده .

ولكن موافقة الكوفيين للخليل فى أطراف من هذه المسألة ليست من الأمور التى تسلب عقولنا دهشا فلا نستطيع إلا التكذيب والطعن ، فهم يوافقونه فى غيرها من المسائل التى لم ترد فى كتاب العين . وأقرب مثال لذلك اتفاق الخليل والكوفيين على وزن كلمة « خطايا »(١) ، ومخالفته البصريين فى « إى » فى الضمير « إياك وإياه وإياى(٢) » .

والأمر أخطر من هذا الاتفاق العَرَضى ، فإنى أريد أن أصرح هنا بأن الانفصال

(١) ابن الأنبارى — الإنصاف ، المسألة ١١٦ .
(٢) نفس المرجع ، المسألتان ٩٨ ، ١٠٢ .

والعداء بين مدرستى البصرة والكوفة لم يكونا معروفين فى عهد الخليل . فمدرسة الكوفة كانت بادئة ، وكانت تسترفد الدراسات التى أخذت فى النضج فى البصرة ، فأبو جعفر الرؤاسى رأس مدرسة الكوفة يأخذ عن أبى عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر[١] ، والكسائى الكوفى يرحل إلى البصرة و يأخذ عن الخليل[٢] ، والفراء يأخذ عن يونس بن حبيب البصرى[٣] ، و يكثر من الرواية عنه ، و يعترف بذلك الكوفيون أنفسهم ، وسيبويه البصرى — يقولون — يأخذ من الكوفيين[٤] ، وأبو زيد البصرى يروى بعض شعره ورجزه فى النوادر عن المفضل الكوفى . أما هذا العداء الشديد فقد برز واشتد عندما تدخلت المادة بينهما بعد ذلك العهد ، وأعنى بذلك التنافس على بغداد ، وخاصة فى عهد المبرد وثعلب ، فلا مانع أبدا من اتفاق الآراء فى عصر الخليل .

ومصداق هذا القول ذهاب محمد باقر الخونساوى[٥] إلى افتراق مدرستى البصرة والكوفة فى عهد الأخفش الأوسط والمبرد واتحادهما قبل ذلك . وذهب السيوطى[٦] إلى مثل هذا الرأى ، ولكنه رأى أن انفصال المدرستين تم بعد عهد الخليل مباشرة .

(٢) نقد الخليل الصيغ الرباعية والخماسية، وبيّن الأصيل منها والدخيل فى اللغة. وأقام نقده على الناحية الصوتية فيها ، كأنما اللغة تحولت عنده إلى أصوات وأنغام ، فالمتناسق عنده عربى صحيح ، والناشز مولّد دخيل . فالأبنية الرباعية والخماسية الصحيحة لا تعرى عن واحد أو أكثر من حروف الذلاقة الستة وهى ر ، ل ، ن ، ف ، ب ، م . فإن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية معراة من هذه الحروف ، فاعلم أنها محدثة مبتدعة ليست من كلام العرب ولو كانت على الأوزان العربية . وجاءت

(١) السيوطى — البغية ٣٤ .
(٢) نفس المرجع ٣٣٦ .
(٣) نفس المرجع ٤١١ .
(٤) نفس المرجع ٣٤ .
(٥) روضات الجنات ٢١٤ .
(٦) الاقتراح ٨٣ .

عن ثقة مثل الكشعثج والكشعضج وأشباههن[1] . وقد أدخل بعض دخلاء الأصل هذه الكلمات على الناس إرادة اللبس والتعنت .

ثم أشار إلى أنه يشذ عن هذه القاعدة بعض الصيغ ، ولكنها يجب أن تقترن ببعض الشروط فى هذا الشذوذ . فيلزم أن يرد فى هذه الكلمات حرف العين ، أو القاف ، أو الاثنان معا . فإن العين والقاف لا تدخلان فى بناء إلا حسنتاه ، لأنهما أطلق الحروف وأضخمها جرسا ، فإذا اجتمعتا أو أحدهما فى بناء حسن لنصاعتهما مثل العسجد والقداحس . وقد سماهما لهذا السبب حرفى الطلاقة .

فإن كان هذا البناء المعرى من الحروف الذلق اسما ، وورد فيه أحد حرفى الطلاقة لزمته أيضا السين أو الدال أو كلاهما . فهما يحسنان جرس الأبنية أيضا ، لأن السين توسطت بين مخرجى الصاد والزاى ، ولأن الدال لانت عن صلابة الطاء وكزازتها ، وارتفعت عن خفوت التاء .

وهناك استثناء عام ، هو المضاعف الرباعى ، مثل دقدقة وصرصرة ، فذلك بناء يستحسنه العربى فيجوز فيه من تأليف الحروف جميع ما جاء من الصحيح والمعتل ، ومن الذلق والشفوية والصم ، بل يُتسامح فيه فى غير ذلك ، فالضاد والكاف لا تجتمعان فى بناء عربى إلا إذا قدمت الضاد وفصل بينها و بين الكاف ، مثل الضنك والضحك ، ولكنهما تأتيان فى المضاعف دون فاصل مثل الضكضاكة . فالمضاعف جائز فيه كل غث وسمين ، من الفصول والأعجاز والصدور وغير ذلك .

وقد روى الأزهرى[2] أن غير الليث روى هذه الآراء عن الخليل . وتجدها بعينها عند من بعده من اللغويين .

(٣) انتقل الخليل بعد هذا إلى الكلام عن مخارج الحروف وترتيبها ، وقد أثار ما وصل إليه من نُظُم عواصف من النقاش والاختلاف ، ولذلك نحن فى حاجة

(١) العين ٥ ، ٦ .

(٢) مجلة العالم الشرقى ٤٦ ، ٤٧ .

إلى تفصيل الـكلام عنها ، ونحب أن نقدم بين يديها صورة من النظم التى ارتضاها البصريون والـكوفيون ، لنرى مركز الخليل منها ، لأنه اتهم بمماثلة الـكوفيين فى نظامه[١] .

ومذهب سيبويه فى ترتيب المخارج[٢] هو أن الحروف العربية تسعة وعشرون حرفا ، وهى الهمزة ، والألف ، والهاء ، والعين ، والحاء ، والغين ، والخاء ، والقاف ، والـكاف ، والجيم ، والشين ، والياء ، والضاد ، واللام ، والراء ، والنون ، والطاء ، والدال ، والتاء ، والصاد ، والزاى ، والسين ، والظاء ، والذال ، والثاء ، والفاء ، والباء ، والميم ، والواو . وهو المذهب الرسمى لمدرسة البصرة .

وجعل للحروف العربية ستة عشر مخرجا[٣] . فللحلق منها ثلاثة : فأقصاها مخرجا الهمزة والهاء والألف ، ومن أوسط الحلق مخرج العين والحاء ، وأدناها مخرجا من الفم الغين والخاء . ومن أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج القاف ومن أسفل من موضع القاف من اللسان قليلا ومما يليه من الحنك الأعلى مخرج الـكاف . ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء . ومن بين أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس مخرج الضاد . ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية مخرج اللام ، ومن طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا مخرج النون ، ومن مخرج النون غير أنه أدخل فى ظهر اللسان قليلا لانحرافه إلى اللام مخرج الراء . ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء والدال والتاء . ومما بين طرف اللسان وفويق الثنايا مخرج الزاى والسين والصاد . ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والذال والثاء . ومن باطن الشفة

(١) السيوطى — المزهر ١/٤٣ .

(٢) ابن جنى — سر الصناعة ٥٠ . والرضى — شرح الشافية ٣/٢٥٠ — ٢٥٤ . وشرح ابن يعيش للمفصل ١٤٥٩ وهى تختلف قليلا عما فى كتاب سيبويه ٢/٤٠٥ .

(٣) الـكتاب ٢/٤٠٥ .

السفلى وأطراف الثنايا العلى مخرج الفاء . ومما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو .

ثم قسم هذه الحروف أقساما بحسب صفاتها ، ولا يهمنا منها إلا حروف العلة ، التي قال عنها[1] : « ومنها [من الحروف] اللينة ، وهي الواو والياء ، لأن مخرجهما يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرهما ، كقولك وأي والواو ، وإن شئت أجريت الصوت ومددت . ومنها الهاوي ، وهو حرف لين اتسع لهواء الصوت مخرجه أشد من اتساع مخرج الياء والواو ، لأنك قد تضم شفتيك في الواو ، وترفع في الياء لسانك قبل الحنك ؛ وهي الألف . وهذه الثلاثة أخفى الحروف لاتساع مخرجها ، وأخفاهن وأوسعهن مخرجا الألف ثم الياء » فهو — كما ترى — يذهب إلى أن حروف العلة لها مجال متسع تخرج منه ، ينفسح للهواء ، وإن اختلفت سعة المجال في كل حرف منها . وهذا الوصف شبيه بوصف الخليل لحروف العلة الهوائية أو الهاوية — كما سماها — وإن كان سيبويه زاد عليه في التفاصيل .

وقد خالف الأخفش[2] من البصريين سيبويه في مخرجي الألف والهاء وجعلهما معا ، فليست إحداهما بمتقدمة على الأخرى ولا متأخرة . ولكن بقية البصريين وافقوا سيبويه ، ثم ارتضى مذهبه المتأخرون من النحويين وساروا عليه .

ولا يذكر لنا النحويون مذهب الكوفيين ، ولكن الرضي يصرح لنا في عبارة نفهم منها أنهم وافقوا سيبويه في مذهبه ، ماعدا مواضع قليلة ، قال[3] : « وخالف الفراء سيبويه في موضعين: أحدهما أنه جعل مخرج الياء والواو واحدا ، والآخر أنه جعل الفاء والميم بين الشفتين » .

والآن أين موضع الخليل بين هذه المذاهب ؟ أما الترتيب الذي صرح هو نفسه به في المقدمة[4] ، فهو على الصورة التالية « ع ح هـ خ غ ق ك ج ش ض ص س ز ط ت د ظ ذ ث ر ل ن ف ب م و ا ى ء » .

(١) الكتاب ٢/٤٠٦ .
(٢) شرح الرضي على الشافية ٣/٢٥١ .
(٣) شرح الشافية ٣/٢٥٤ .
(٤) العين ٢ .

وبسط الخليل[1] القول فى هذه الحروف ومخارجها ، فرأى أنها ٢٩ حرفا ، ٢٥ منها صحاح لها أحياز ومدارج ، و ٤ هوائية . أما الصحاح فترتب على النحو التالى : العين ثم الحاء ثم الهاء من حيز واحد ، وبعضها أرفع من بعض . الخاء والغين من حيز واحد ، والحروف الخمسة حلقية . القاف والكاف لهويتان ، والكاف أرفع . الجيم والشين والضاد فى حيز واحد . الصاد والسين والزاى فى حيز واحد . الطاء والدال والتاء فى حيز واحد . الظاء والذال والثاء فى حيز واحد ، وبعضها أرفع من بعض . الراء واللام والنون فى حيز واحد . الفاء والباء والميم فى حيز واحد . أما الهوائية فهاوية فى الهواء ، وليس لها حيز تنسب إليه إلا الهواء . ولكنه يجعل الواو والألف والياء وحدها ، والهمزة وحدها .

وفى فقرة أخرى[2] يعطى الخليل كل طائفة من هذه الحروف لقبها . فيسمى العين والحاء والخاء والغين حلقية ، لأن مبدأها من الحلق ، والقاف والكاف لهوية لأن مبدأها من اللهاة ، والجيم والشين والضاد شجرية ، لأن مبدأها من شجر الفم ، وهو مفرجه ، والصاد والسين والزاء أسلية ، لأن مبدأها من أسلة اللسان ، وهى مستدق طرفه ، والتاء والطاء والدال نطعية لأنها تخرج من نطع الغار الأعلى ، والظاء والذال والثاء لثوية ، والراء واللام والنون ذلقية ، لأن مبدأها من ذلق اللسان ، وهو تحديد طرفيه ، والفاء والباء والميم شفوية أو شفهية ، لأن مبدأها من الشفة ، والباء والواو والألف والهمزة هوائية ، لأنها هاوية لا يتعلق بها شىء . وقد اعتمد فى هذه الألقاب على مدرجة كل حرف وموضعه الذى يبدأ منه ، ولذلك وضع الأزهرى هذه الفقرة فى مقدمة التهذيب تحت عنوان « باب أحياز الحروف[3] » .

والأمر إلى الآن يسير واضحا مطردا ، إذا أغضينا النظر عن الاضطراب الذى اعترى الحروف النطعية وحروف العلة . ولكن ما العمل إذا لم يقتصر الاضطراب

(١) العين ٤ ، ٨ .
(٢) العين ٩ .
(٣) مجلة العالم الشرقى ٤٤ .

على بعض التوافه ؟ فحروف العلة التى رتبت أولا « و ا ى ء » ترتب هنا « ى و ا ء » وترتب مرة أخرى[١] « و ى ا ء » وترتب ترتيبا آخر أشار إليه سامة بن عبد الله بن دألان المعافرى فى قوله[٢] :

يا سائلى عن حروف العين دونكها فى رتبة ضمها وزن وإحصاء

وقال فى آخر النظم :

واللام والنون ثم الفاء واليـاء والميم والواو والمهموز واليـاء

أما إن كان المعافرى وغيره من الناظمين يقصدون بالهمزة الألف اللينة ، فتكون المشكلة قد حلت ، ويكون التعبير قد خانهم . ولا يقتصر الأمر على ذلك ، فالزبيدى فى مختصره لا يسير على أحد هذه الترتيبات ، بل يقدم الهمزة ، فالياء ، وأخيرا الواو . ولكنه إلى جانب ذلك يضع أيدينا على السر ، حين يقول[٣] :«ولوأن الكتاب للخليل ... لوضع الثلاثى المعتل على أقسامه الثلاثة : ليستبين معتل الياء من معتل الهمزة والواو ... ونحن على قدْرنا قد هذبنا جميع ذلك فى كتابنا المختصر منه ، وجعلنا لكل شىء منه بابا يحصره وعددا يجمعه » . وإذن فالخليل اضطرب فى حروف العلة ، ولم يرتبها ، ولكن جمعها معا دون تمييز . وتخلص بهذه الطريقة من مشكلة عويصة واجهته فيها ، فهو شاعر بأن الهمزة مختلفة عن بقية حروف العلة ، ولكنه لا يستطيع أن يصوغ هذا الشعور صياغة واضحة ، ولذلك قال عنها فى فقرة[٤] : « والياء والواو والألف والهمزة هوائية فى حيز واحد ، لأنها هاوية لا يتعلق بها شىء » وقال فى فقرة ثانية[٥] : « ثم الواو والألف والياء فى حيز واحد : والهمزة فى الهواء لم يكن لها حيز تنسب إليه » . وقال فى ثالثة[٦] : «وأربعة أحرف هوائية ، وهى الواو

(١) العين ص ٩ .
(٢) السيوطى — المزهر ١/٤٥ .
(٣) السيوطى — المزهر ٤٣ .
(٤) العين ٩ .
(٥) العين ٩ .
(٦) العين ٨ .

والياء والألف اللينة . وأما الهمزة فسميت حرفا لأنها تخرج من الجوف ، فلا تقع فى مدرجة من مدارج الحلق ، ولا من مدارج اللسان ، ولا من مدارج اللهاة ، وإنما هى هاوية فى الهواء ، فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلا الجوف . وكان يقول كثيرا : الألف اللينة والواو والياء هوائية ، أى أنها فى الهواء » .

وأخيرا يبدو أنه استقر على رأى شبيه برأى سيبويه ، حين يقول[1] : « وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة ، فإذا رفه عنها لانت فصارت الياء والواو والألف عن غير طريقة الحروف الصحاح » . ويروى السيوطى[2] هذا القول الأخير عن ابن كيسان عن الخليل ، مع بعض زيادات ، تقربه من مذهب سيبويه كل القرب ، أو تجعل المذهبين واحدا . قال ابن كيسان : سمعت من يذكر عن الخليل أنه قال : « لم أبدأ بالهمزة لأنها يلحقها النقص والتغيير والحذف ، ولا بالألف لأنها لا تكون فى ابتداء كلمة ، ولا فى اسم ولا فى فعل إلا زائدة أو مبدلة ، ولا بالهاء لأنها مهموسة خَفِيَّة لا صوت لها ، فنزلت إلى الحيز الثانى ، وفيه العين والحاء ، فوجدت العين أنصع الحرفين ، فابتدأت به ليكون أحسن فى التأليف . وليس العلم بتقدم شىء على شىء ، لأنه كله يحتاج إلى معرفته ، فبأى بُدِئ كان حسنا ، وأَوْلاها بالتقديم أكثرها تصرفا » .

وذكر غير الليث عن الخليل رأيا آخر له فى حروف العلة يربط بينها ، ويوضح لنا حيرة هذا العالم فيها قال[3] : « والعويص فى الحروف المعتلة ، وهى أربعة أحرف : الهمزة والألف اللينة والياء والواو ، فأما الهمزة فلا هجاء لها ، إنما تكتب مرة ألفا ومرة واوا ومرة ياء ، فأما الألف اللينة فلا صرف لها ، إنما هى جرس مدة بعد فتحة ، فإذا وقعت عليها صروف الحركات ضعفت عن احتمالها ، واستنامت إلى الهمزة أو الياء أو الواو ، كقولك عصابة وعصائب ، كاهل وكواهل ، سعلاة وثلاث سعليات

(١) العين ٤ .
(٢) المزهر ١ / ٤٥ .
(٣) مجلة العالم الشرق ٤٧ ، ومخطوط دار الكتب .

فيمن يجمع بالتاء . فالهمزة التى فى العصائب هى الألف التى فى العصابة ، والواو التى فى الكواهل هى الألف التى فى الكاهل جاءت خلفا منها ، والياء التى فى السعليات خلف من الألف التى فى السعلاة ، ونحو ذلك كثير . فالألف اللينة هى أضعف الحروف المعتلة ، والهمزة أقواها متنا ، ومخرجها من أقصى الحلق عند العين ، قال : والياء والواو والألف اللينة يُصَات بها ، ومدارج أصواتها مختلفة ، فمدرجة الألف شاخصة نحو الغار الأعلى ، ومدرجة الياء مختفضة نحو الأضراس ، ومدرجة الواو مستمرة بين الشفتين ، وأصلهن من عند الهمزة ، ألا ترى أن بعض العرب إذا وقف عندهن همزهن كقولك للمرأة افْعلِء ، وتسكت ، وللاثنين افعلأ ، وتسكت ، وللقوم افعلؤ ، وتسكت . فإنما يهمزن فى تلك اللغة لأنهن إذا وقف عندهن انقطع أنفاسهن فرجعن إلى أصل مبتدئهن من عند الهمزة . فهذه حال الواو الساكنة بعد الضمة ، والياء الساكنة بعد الكسرة ، والألف اللينة بعد الفتحة ، وهؤلاء فى مجرى واحد . والواو والياء إذا جاءتا بعد فتحة قويتا ، وكذلك إذا تحركتا كانتا أقوى . ومن تبيان ذلك أن الألف اللينة والياء بعد الكسرة والواو بعد الضمة إذا لقيهن حرف ساكن بعدهن سقطن ، كقولك عبد الله ذُو الْعمامة ، وكأنك قلت : ذُلْ ، وتقول : رأيت ذَا الْعمامة . كأنك قلت : ذَلْ ، وتقول مررت بذِى الْعمامة ، كأنك قلت : ذِلْ ، ونحو ذلك كذلك فى الكلام أجمع . والياء والواو بعد الفتحة إذا سكنتا ولقيهما ساكن بعدهما فإنهما تتحركان ولا تسقطان أبدا ، كقولك : لوِ انطلقت يا فلان ، وكقولك للمرأة : اخشىِ الله ، وللقوم : اخشوُا الله ، و إذا وقفت قلت : اخشَوْا ، واخشَىْ ، فإذا التقت الياء والواو فى موضع واحد وكانت الأولى منهما ساكنة ، فإن الواو تدغم فى الياء إن كانت قبلها أو بعدها فى الكلام كله نحو : الطىّ من طويت ، الواو قبل الياء ، ونحو الحىّ من الحيوان ، الياء قبل الواو . . » .

ولكن الاضطراب لا يقتصر على حروف العلة والهمزة ، والحروف النطعية ، بل هناك اضطراب آخر أبرز وأوضح . فالخليل — كما رأينا — يجعل الجيم والشين

والضاد طبقة واحدة تخرج من شَجْر الفم[١] ، ولذلك يسميها شجرية ، وعلى هذا الترتيب جرى فى الكتاب . ولكنه قال فى المقدمة أيضا[٢] : وأما مخرج الجيم والقاف والكاف فمن بين عكدة اللسان و بين اللهاة فى أقصى الفم . فهو فى هذا القول يخرج الجيم من مجموعتها الأولى و يضعها فى مجموعة ثانية ، هى اللهوية . و يفسر الخليل نفسه فى مادة « عكد » من كتاب العين ، عكدة اللسان بأنها أصله وعقدته ، أى طرفه الداخل فى الفم .

و إذن نستطيع أن نقول إن الخليل لم يبتكر فى كتاب العين ومقدمته نظاما صوتيا واحدا محكما لمخارج الحروف ، و إنما اضطرب بين عدة نظم يختلف بعضها عن بعض . وتعليل هذه النظم ، مع النظام الذى قال به سيبويه فى كتابه ، ور بما كان متأثرا فيه بالخليل : أن هذا العلامة لم يكن قد استقر رأيه على نظام واحد بعد ، وأنه كان دائم التفكير فى المخارج ، دائم التجربة لنظمه ، والتغيير فيها . فكان آونة يصل إلى شىء ، وأخرى يصل إلى غيره . وكان الليث من الأمانة والعدل بحيث دون لنا كل هذه المراحل التى مر بها الخليل ، على حين لم يدون سيبويه إلا نظاما واحدا . ونستمد الدليل على ذلك من بعض عبارات قصيرة قالها لليث عفوا ، مثل « وكان يقول كثيرا[٣] » و « الفاء والباء والميم شفوية ، وقال مرة شفهية[٤] » « ولولا هتة فى الهاء لاشتبهت بالحاء . وقال مرة : لولا ههة الهاء[٥] » . . . وقد أخذ الكتاب وقتا فى تأليفه ، وتخللته فترات[٦] . وهذا الفرض يعلل لنا اختلافات الاصطلاحات فى الفقرات المختلفة ، فهو مرة يذكر المخارج ، وأخرى يذكر المدارج وثالثة الأحياز ، ورابعة المبادئ . يضاف إلى ذلك كله أن هذه النظم منسوبة صراحة إلى الخليل نفسه ، فليست من الزيادات التى ألحقت بالكتاب . ومن الواضح أن

(١) العين ٨ ، ٩ .
(٢) العين ٤ .
(٣) العين ٨ .
(٤) العين ٩ .
(٥) العين ٨ .
(٦) ابن النديم — الفهرست ٤٣ .

هذه النظم لا تسير فى ركاب سيبويه ، أو الأخفش ، أو الفراء . فلا اتفاق بينها وبين البصريين أو الكوفيين .

وكانت هذه النظم المتعددة عند الخليل سببا فى اضطراب الروايات التى تحكى نظامه . فالرضى يشرحه[1] متسقا مع النظام العام المذكور فى مقدمة العين ، مع تقديم وتأخير فى بعض الحروف التى تخرج من حيز واحد ، إذ اختلف الترتيب عنده بين الخاء والغين فى الحروف الحلقية ، وبين السين والزاى فى الأسلية . والتاء فى النطعية ، وبين الياء والواو فى الهوائية .

وظهرت إلى جانب هذه النظم فى ترتيب مخارج الحروف ، نظم أخرى ، ولكن لم يلق منها قبولا عاما غير نظام سيبويه والخليل . فسار عليهما من بعدهما من النحويين واللغويين ، حتى بُعِثَت نهضتنا الحديثة . فرأينا المستشرقين . وقد تأثروا بحضارتهم الآلية ، يطبقون آلاتهم على هذه النظم . فسجلوا مخارج الحروف ، وكيفية إخراجها ، وذبذبة الهواء فى عملية التكلم ، ووصلوا إلى نظام جديد يوافق الأقدمين فى أجزاء ويخالفهم فى أجزاء[2] .

التقاليب :

(٤) الأصل الأخير الذى يختم به الخليل مقدمة العين ، هو الأساس الذى أقام عليه ترتيب الكتاب : فيعرفنا بتقاليب كل بناء ، وعددها ، وكيفية الوصول إليها ، ويضرب لها الأمثلة . ويعترف بأن هذه التقاليب لم تستعمل كلها فى اللغة ، وخاصة فى الخماسى ، إذ « يستعمل أقله ، ويلغى أكثره » ، وقد فرق بين الصنفين بتسمية الموجود فى اللغة « مستعملا » وغير الموجود « مهملا » . ثم يعرفنا بالصحيح من المعتل من الأبنية ، وبعدد حروف العلة فيدخل فيها الهمزة . وأخيرا يصرح بالأسباب التى حدت به إلى تأليف الكتاب وترتيبه بصورته الحالية : « قال الخليل : بدأنا

(١) شرح الشافية ٣/٢٥٤ .

(٢) جيردنر — أصوات العربية Gairdner : The Phonetics of Arabic وبرجشتراسر التطور النحوى للغة العربية ٥ وما بعدها .

فى المؤلفات من العين ، وهو أقصى الحروف ، ونضم إليه ما بعده حتى يستوعب منه كلام العرب الواضح والغريب . وبدأنا من الأبنية بالمضاعف لأنه أخف على اللسان ، وأقرب مأخذا للمتفهم ... وهو الثنائى الصحيح » .

وصف المعجم :

استهل الخليل كتابه بحرف العين ، وافتتحه بباب الثنائى الصحيح ، الذى يسميه أيضا المضاعف . والتسمية الثانية أدق ، لأنه يتناول فيه الثلاثى المضاعف مثل عقّ ، وعكّ ، وأمثالها . ولعل سبب تسميته بالثنائى صورته الظاهرة على حرفين ، وقد راعاها ابن دريد والقالى بعده ، ولعل السبب أنه لا يأتى منه إلا صورتان اثنتان (تقليبان) .

وكان على الخليل أن يبدأ هذا الباب بفصل العين مع ما يليها فى المخرج ، وهو الحاء ، ثم فصل العين مع ما يلى الحاء فى المخرج ، وهو الهاء ، ثم فصل العين مع ما يلى الهاء فى المخرج وهو الخاء . . . الخ . ولكنه لم يعثر على كلمات تتألف من العين والحاء ، ولا العين والهاء ، ولا العين والخاء . . . فدرس هذه الظاهرة ، واهتدى إلى أن قرب المخرجين فى أقصى الحلق بحيث يتعذر على الإنسان نطقهما هو السبب فسجل ذلك فى صدر الباب . وسجل معه أن الإنسان يستطيع أن ينطق هذين الحرفين فى الألفاظ المنحوتة من كلمتين أو أكثر ، مثل حَيْعَلَ ، من حَىَّ عَلَى . ووجد فى بعض الفصول صورة واحدة أو أكثر مستعملة ، و بقية الصور مهملة ، فالتزم التنبيه على ذلك فى صدورها فى أبواب الثنائى والثلاثى ، وأهمله فى أبواب الرباعى والخماسى .

وحين نصل إلى فصل العين مع القاف ، نجده يعالج مادة « عقّ » ثم خلفها مباشرة مقلوبها « قعّ » . وكذا الحال فى بقية فصول الثنائى ، بل بقية فصول الكتاب كله . ولكنه بطبيعة الحال لم يرجع إلى « قع » وما ماثلها من تقاليب ، فى باب القاف ، أو ما إليها اكتفاء بذكرها هنا . وكان من أثر ذلك ضخم الأبواب

الأولى من كتاب العين لامتلائها بالصور المختلفة من المواد ، وضآلة الأبواب الأخيرة لأن موادها سبقت فى أبواب متقدمة عليها .

واستمر الخليل يعالج العين مع بقية الحروف حتى وصل إلى الميم ، وهى آخر الحروف الصحيحة ، فتوقف ولم يعالجها مع حروف العلة أو الهمزة . وكذا الحال فى بقية الأبواب والحروف . وجمع كل هذه الكلمات فى باب سماه اللفيف ، وضعه بعد أبواب الثلاثى ، ولم يكن أشار إليه فى منهجه ، ونَصفه بعد .

ولم يقصر الخليل أبواب الثنائى المضاعف على هذا النوع من الألفاظ حين يُدغَم مثلاه ، بل وضع فيها الثنائى الخفيف من الحروف والأدوات مثل مَعَ (وضعها فى معّ) والثنائى المضاعف الذى لم يدغم حرفاه المتشابهان مثل كَعْك (وضعها فى كعّ) ، والرباعى المضاعف مثل زَلْزَل (وضعها فى زَلّ) . وكان فى أغلب المواد يؤخر هذه الأنواع إلى ختامها . وأشار أبو بكر الزبيدى[1] إلى أن الخليل وضع الثنائى الخفيف فى أبواب اللفيف وينقض ذلك الجزء المطبوع من العين ، إلا إذا كان الخليل كرر هذه الألفاظ فى أبواب الثنائى المضاعف واللفيف . كذلك وضع فى الثنائى المضاعف صيغا أخرى يصعب أن يتصور المرء وجودها فيه ، وإن كانت قد تتصل به ، مثل عكنكع وعكوك (فى عكّ) ، وأظن أن الأليق بها أبواب ما زاد على الثلاثى المجرد .

ولا يختلف نهج الخليل فى أبواب الثلاثى عنه فى أبواب الثنائى المضاعف ، إلا أن أبواب الثلاثى أكثر تنظيما وتحديدا . فلا يذكر المؤلف فى موادها إلا الصيغ الثلاثية المجردة والمزيدة ، مع استثناءين . الأول منهما ما يشبه « دهدع » من الصيغ ، إذ يدخلها فى أبواب الثلاثى ، والرباعى أحق بها . وربما كان السبب فى ذلك تكرار الدال فيها ، واشتراكها مع « دهع » فى المعنى . الثانى الأخطاء فى اعتبار أصالة بعض الحروف وزيادتها ، إذ توضع بعض الألفاظ الرباعية فى أبواب الثلاثى باعتبار أحد

(١) السيوطى ـ المزهر ١/٤٣ .

حروفها زائدا ، ويخالفه فى ذلك كثير من النحويين . ومثال ذلك وضعه « عنجد » فى « عجد » .

حين انتهى الخليل من الثلاثى ، أورد بابا سماه « اللفيف » خصصه لما فيه حرف علة أو أكثر ، فذكر فيه ما قسمه الزبيدى فى مختصره إلى أبواب ثلاثة هى : باب الثنائى المضاعف المعتل ، وباب الثلاثى المعتل ، وباب الثلاثى اللفيف . وقد جمع مؤلف العين بين الألفاظ التابعة لهذه الأبواب الثلاثة دون تمييز بينها ، كما نفهم من عبارة الزبيدى ، فى أثناء إنكاره أن يكون الكتاب كله من تأليف الخليل[1] : « ولو أن الكتاب للخليل لما أعجزه ولا أشكل عليه تثقيف الخفيف من الصحيح والمعتل ، والثنائى المضاعف من المعتل ، والثلاثى المعتل بلغتين ، ولما جعل ذلك كله فى باب سماه اللفيف ، فأدخل بعضه فى بعض ، وخلط فيه خلطا لا ينفصل منه شيء عما هو بخلافه » . ولكننا أشرنا إلى ما فى عبارة « الثنائى الخفيف من الصحيح » من خلاف ، ونشير أيضا إلى أن الخليل وضع الهمزة مع حروف العلة ، ولم يفرق بينها ، لما يعتريها من تغيرات ، فالمهموز عنده فى باب اللفيف أيضا . فإن كان قد تناول هذين النوعين هنا أيضا ، فيكون ذلك تكريرا منه لهما . وإذا جاز لنا أن نتصور هذا الباب ، بمثيله عند القالى والأزهرى ، حكمنا بأنه تناول فيه أنواعا مختلفة من الألفاظ مثل الأصوات والمعتل بحرفين والثلاثى المضاعف بحرفين منفصلين ، وما يعسر وضعه فى باب من الأبواب المعروفة . فهو باب مختلط عند الخليل وغيره من اللغويين ، ولعل كلمة اللفيف عنده تختلف عنها فى اصطلاح الصرفيين ، الذين يريدون منها ما فيه حرفا علة . ولم يصل الجزء المطبوع من العين إلى هذه الأبواب ، ولذلك نعتمد فى وصفها ووصف ما بعدها على أقوال أبى بكر الزبيدى .

ثم خلط الخليل الرباعى والخماسى من أولهما إلى آخرهما[2] وجعلهما أبوابا

(١) السيوطى — المزهر ١/٤٣ .
(٢) نفس المرجع .

واحدة ، على الرغم من فصله بينهما فى مقدمته . ولعل الذى فعل ذلك الليث لا الخليل ، حين أراد أن يحشو الكتاب . ويبدو من مختصر العين للزبيدى أنه كان يأتى فى هذه الأبواب بالتقاليب المستعملة دون نص منه فى عنوانها على المهمل والمستعمل منها لكثرتها .

ولنحاول أن نتتبع علاج الخليل لمادتين من الجزء المطبوع من كتابه ، لنرى طريقته فيهما . ولتكن هاتان المادتان « عقق » من الثنائى المضاعف ثم « هقع » من الثلاثى . وسنحاول جهدنا — إن شاء الله — أن نتتبع هاتين المادتين فى بقية المعجمات ، لنرى ماطرأ عليهما فيها ، مع العناية بغيرهما من المواد أيضا .

تحليل المواد :

أول ما يستهل به المادة الأولى قوله : « العرب تقول : عَقّ الرجل عن ابنه ويعُق عقا : إذا حلق عَقِيقته ، وذبح عنه شاة » . فهو يبدأ إذن بالفعل الثلاثى اللازم ، ويقدم الماضى منه ، فالمضارع ، ثم المصدر . ولكن تفسيره فيه بعض الغموض والدوران ، ولا يؤدى المعنى تماما : فعق معناها : حلق عقيقته ، فما العقيقة ؟ لن نعرف ذلك إلا بعد بضعة أسطر أخرى . وما دخل ذبح الشاة ، هل لا بد أن يجتمع مع الحلق ؟

ثم يورد اسما لذات من المادة : « وتسمى الشاة التى تُذبَح لذلك عَقِيقة » . ولكن هذه العقيقة ليست هى التى تحلق . ويضيف الليث إلى هذا التعريف ما يوضح ما يقترن بهذا التقليد أو العرف : « قال الليث : تُوَفَّر أعضاؤها ، فتطبخ بماء وملح ، فتطعم المساكين » . ولسنا ندرى أمن عند الليث هذا القول أم سمعه من الخليل ؟ .

ثم يورد حديثين ذُكرت فيهما صيغ من المادة ، قال : وفى الحديث : « كل امرئ مرتَهَن بعقيقته » . وفى الحديث « أن الرسول صلى الله عليه وسلم عق عن الحسن

والحسين ، فأعطى بزنة شعورهما ورقا » . والحديث الأول غير مشروح ، ولا مبين فيه صلته بالسياق . والحديث الثانى شاهد على الفعل اللازم ، على الرغم من الفواصل التى بينهما ، وهو غير مشروح أيضا ، ولا نفهم معناه ، أو معنى الفعل فيـــه ، وهو المراد ، إلا بعد ذلك .

ثم يورد اسما آخر مرادفا للعقيقة ، و يفسره بالمرادف ، و يذكر الجمع « والعِقَّة : العقيقة ، وتجمع عِقَقا » ، وهنا فقط يفسر العقيقة « والعقيقة : الشعر الذى يولد به . وتسمى الشاة التى تذبح لذلك عقيقة ، يقع اسم الشعر على الطعام ، كما وقع اسم الجزور التى تنقع على النقيعة ، وقال زهير فى العقيقة :

أذلك أم أقبُّ البطن جَأْبٌ   عليــه من عَقِيقته عِفَــاء

وقال امرؤ القيس :

يا هنــدُ لا تنكِحِى بُوهــةً   عليــه عَقِيقتُــه أَحْسَبا »

و يتضح أن العقيقة بمعنى الشعر . . . هو الأصل ، ثم أُخِذت منه العقيقة بمعنى الشاة . . . و يضرب المؤلف المثال على ذلك ، ثم يأتى بالشواهد الشعرية التى وردت فيها الكلمة ، وهما شاهدان جاهليان ولم يشرحهما .

ثم ينتقل إلى الفعل اللازم المزيد بحرف « أفعل » ، و يذكر صفتين مشتقتين منه ، وجمع أحدهما وشواهدها الشعرية ، قال : « و يقال أعقّت الحامل : إذا نبتت العقيقة على ولدها فى بطنها ، فهى مُعِقّ وعَقُوق ، وجماعة العَقوق عُقُق . قال رؤبة :

قد عَتَق الأَجْدعُ بعــد رِقّ   بقــارحٍ أو زولةٍ مُعِــقّ

وقال :

وسوسٍ يدعو مُخلِصا ربَّ الفَلَقْ   سِرّا وقد أَوَّن تَأْوِينَ العُقُقْ

وقال أيضا :

كالهُورِىّ انجابَ عن ليْلِ البُرَقْ   طَيَّرَ عنهـا النَّسْرُ حَوْلِىَّ العُقُقْ »

ويلاحظ هنا أنه ذكر اسم الفاعل من « أفعل » وهو قياسى ، فلم يكن هناك داع لإيراده ، وأن الشواهد غير مشروحة ، وهى لراجز من مخضرمى الدولتين الأموية والعباسية .

وكرر تفسير العقة وجمعها ، ولكن يغلب على ظنى أنه كرره ليورد شاهدا عليه من شعر عدي بن زيد قال : « وجماعة العقة : العقق . قال عدى بن زيد العبادى فى العقة ، أى العقيقة :

صَيِّتِ التعشيرِ رَزّام الضحى   ناسلٌ عِقَّتَه مثلُ المَسَدْ »

ثم يورد الصفة فى استعمال آخر ، متفرع عن استعمالها الأول ، ويصرح بأن هذا الاستعمال من كلام البصريين لا الأعراب ، مما يدل على أنه لم يقتصر على فصحاء الأعراب: « ونوى العقوق : نوى هش لين رخو الممضغة تُعلَفه الناقة العقوق إلطافا لها فلذلك أضيف إليها ، وتأكله العجوز . وهى من كلام أهل البصرة لا تعرفه الأعراب فى بواديها » .

ثم يورد الاسم ، ويورد معنى آخر ، وجمعه فى هذا المعنى ، وشاهده : « وعقيقة البرق : ما يبقى فى السحاب من شعاعه ، قال : وجمعه العقائق ، قال عمرو بن كلثوم :

بِسُمْرٍ من قَنَا الخَطِّيِّ لُدْنٍ   وبِيضٍ كالعَقائقِ يَخْتَلِينا »

ثم الفعل اللازم المزيد بحرفين ، وشاهده : « وانعق البرق : أى تسرب فى السحاب . وانعق الغبار : إذا سطع . قال رؤبة :

* إذا العجاج المُستطار انعقا * »

ثم مصدر الفعل الثلاثى المجرد المتعدى ، ومعانيه الأصلية والثانوية ، وفعله الماضى فالمضارع ، وشاهدان من الشعر : « قال أبو عبد الله : أصل العق الشق ، وإليه يرجع عقوق الوالدين وهو قطعهما ، لأن القطع والشق واحد . يقال : عق ثوبه : إذا شقه ، ومنه عق والديه يعقهما عقا وعقوقا ، قال زهير :

فما جَنَحنا فيها على خير مَوْطن بعيدَيْن فيها من عقوق ومأثم[1]

وقال آخر : إن البنين شرارُهم أمثـالُه من عقّ والدَه و برّ الأبعدا »

وتفريع المعانى من المعانى طريقة للخليل كما رأينا فى العقيقة ، ولـكنه هنا منسوب إلى من يكنى « أبا عبد الله » . ولم نستطع أن نصل إلى يقين فى معرفته ، غير أن حيرتنا تزداد حين نرى ابن فارس ينسب : هذا القول للخليل نفسه ، قال[2] : «قال الخليل : أصل العق الشق . قال : وإليه يرجع العقوق » وربما كانت الـكنية محرفة عن « أبى عبد الرحمن » ، وهى كنية الخليل نفسه ، وخاصة أنها ليست كنية الليث ، إذ أن كنيته أبو هشام[3] .

ثم بعض الصيغ المأخوذة من عقوق الوالدين ، مثل « فُعَل » المعدولة عن فاعل والمصدر الميمى والشواهد عليها من كلام العرب الجاهليين ، وأشعارهم : « وقال أبو سفيان بن حرب لحمزة سيد الشهداء رضى الله عنه يوم أحد ، حين مر به وهو مقتول:ذق عُقَق ، أى ذق جزاء فعلك يا عاق، لأنك قطعت رحمك وخالفت آباءك ، وذقت وبال ما حسبت . والمَعَقة والعقوق : واحد ، قال النابغة :

أحلامُ عادٍ وأجسادٌ مُطَهَّرة من المعقةِ والآفات والأَثَم »

ونرى أنه شرح النثر شرحا وافيا ، أما الشعر فلم يشرحه .

ثم يورد بعض التفسيرات لبعض الأسماء ، وأصلها ومفردها وجمعها وشواهدها « والعَقِيق : جزع أحمر ينظم و يتخذ منه الفصوص ، الواحدة عقيقة . والعقيق : واد بالحجاز ، كأنه عُقّ أى شق ، غلبت الصفة عليه غلبة الاسم ، ولزمته الألف واللام لأنه جُعِل الشىء بعينه . قال جرير :

فهيهات هيهات العقيقُ وأهلُه وهيهات خِلٌّ بالعقيق نُحاوِلُهْ

(١) كذا ورد البيت فى الأصل ، والشطر الأول منه مكسور،وصوابه كما فى مختار الشعر الجاهلى:

فأصبحتا منها على خير موطن

(٢) مقاييس اللغة ٤/٣ .

(٣) ياقوت — معجم الأدباء ١٧/٤٩ .

أى بعد العقيق وأهله » . ونراه هنا يتناول علما جغرافيا ، ولكن تحديده له غير دقيق ، كما نراه شرح الشاهد الشعرى ، للمرة الأولى ، ولكن الشرح جزئى .

وأخيرا يختم المادة بالمضاعف الرباعى منها قال : « والعَقْعَق طائر أبلق طويل الذنب يعرف صوته بالعقعقة ، وجمعه عَقاعق » . ووصفه للطائر مفصل دقيق ، بخلاف تحديده الجغرافى .

ونحن إذا أحببنا أن نبرز خطا المؤلف فى ترتيبه مع بعض التجاوز ، نراه تناول أول ما تناول الفعل اللازم . بدأه بالثلاثى ، أورد ماضيه ، فمضارعه ، فمصدره ، فبعض الأسماء منه مفردة وجمعا . ثم المزيد بحرف (أفعل) ، ماضيه ، والصفات المشتقة منه مفردة وجمعا ، واستعمالاتها . وانتهى باللازم المزيد بحرفين (انفعل) ، فأتى بماضيه فقط . ثم تناول المجرد الثلاثى المتعدى (فعل) ماضيه ، فمضارعه ، فمصدرين منه . ثم انتقل إلى مجموعة شتى من الصيغ والمصادر والأسماء ، ذات المعانى المختلفة . وأورد قرب نهاية المادة علما جغرافيا ، وختمها بالمضاعف الرباعى . وحين انتهى من هذه المادة عالج مقلوبها قعّ .

أما الظواهر التى يمكن أن نستخلصها من علاجه لهذه المادة ، فهى عنايته فى الأسماء بإيراد مفردها وجمعها ، ومحاولته التدقيق فى تفسيراته ، وإدراكه إياه فى الألفاظ العادية والطيور خاصة ، وإخفاقه فى الأعلام الجغرافية ، وعنايته فى المعانى الثانوية أو المجازية بطريقة حدوثها ، وذكره للاستعمالات الحديثة المولدة ، مع تنبيهه عليها ، وسوقه الشواهد من الأحاديث النبوية ، والشعر الجاهلى والأموى ، وكلام العرب الجاهليين ، على المعانى التى يوردها ، وتعداده للشواهد فى المعنى الواحد ، وإذا عرض له معنى ولم يستشهد له ، كرره واستشهد ، وعدم عنايته بشرح هذه الشواهد فهو فى الأكثر الأعم لا يعلق عليها وأحيانا يفسرها بإيجاز ، ونادرا ما يشرحها شرحا مطولا . وعلى الرغم من وضوح عباراته ، قد يكون فى تفسيره بعض الدوران ، والتفسير غير المباشر ، فلا يعرّف المعنى الذى يريده إلا بعد مدة قد تطول وقد تقصر .

وإذا كانت المادة ينقصها الترتيب الداخلي في الثنائي ، فهي على هذه الصورة في الثلاثيات أيضا ، فهو يبدأ مادة « هقع » مثلا بالاسم « الهَقْعة : دائرة حيث تصيب رجل الفارس من جنب الفرس يُتشاءم بها » ويعقبه الفعل ماضيه ، فمضارعه ، فمصدره ، فالصفة منه ، فشاهده ، وشرح جزئي له ، مع العناية برواياته وشيء من خبره « هَقَع البرذون يهقع هقعا فهو مهقوع ، قال الشاعر :

إذا عَرِق المهقوع بالمرء أنعظتْ حَليلتُه وازداد حَرًّا عجانهـا

أنعظت أي علاها الشبق ، والنعظ هنا الشهوة . ويروى « وابتل منها إزاراها »

فأجابه المجيب :

فقد يركبُ المهقوعَ من لست مثلَه وقد يركب المهقوع زوجُ حَصَان »

ولكن خبر الشاهد مقتطف ، لا يُذكر شيء عن الظروف التي قيل فيها ، ولا سبب الرد عليه ، ولذلك يشوبه بعض الغموض ، بل الفعل نفسه لا يفسر اكتفاء بتفسير الاسم . وقد وضح صاحب التاج الخبر بعض الشيء في مادتي هقع ونعظ .

ثم يرجع إلى الاسم ، ويفسره بمعنى آخر « والهَقْعة : ثلاثة كواكب فوق منكبي الجوزاء مثل الأثافي ، وهي من منازل القمر ، إذا طلعت مع الفجر اشتد حر الصيف » . وهذا التفسير من الوضوح والشمول بحيث نجده في تاج العروس مع زيادة طفيفة لا خطر لها ، ومع ذلك لا يشير إلى أنه أخذه عن العين .

ظواهر في المادة :

يرى الباحث حين يقرأ كثيرا من مواد العين بعض الظواهر التي تتكرر فيها ، ونستطيع أن نجعلها صنفين : ظواهر تتعلق بالمادة نفسها ، وظواهر تتعلق بمنهج المؤلف في معالجتها . والصلة قوية بين الصنف الأول من الظواهر والرسائل اللغوية الصغيرة التي سبقت كتاب العين في الوجود ، وليست بهذه القوة في الصنف الثاني . فالخليل استقى من هذه الرسائل في مواده ، ولذلك نرى فيها إلى جانب الناحية اللغوية

الصرفية كثيرا من الألفاظ المتصلة بالنبات والحيوان والأعلام واللغات ، و بعض المصطلحات . ونرى ما يجلبه المؤلف فى تعريف النبات والحيوان دقيقا واضحا مثل قوله : « التَّعْضُوض : ضرب من التمر أسود شديد الحلاوة معدنه هَجَر وقراها » ، و « القفعاء : حشيشة خوارة خشناء الورق من نبات الربيع لها نَوْر أحمر مثل النار ، وورقها مستعليات من فوق وثمرتها مقفعة من تحت» . و « القُمْقُع : طائر أبلق ببياض وسواد ، طويل المنقار والرجلين ، ضخم من طيور البر ، يظهر أيام الربيع و يذهب فى الشتاء » . و « المِعكّ — مشدد الكاف — من الخيل : الذى يجرى قليلا فيحتاج إلى الضرب » . و « العَجْب من كل دابة : ما انضم عليه الوركان من أصل الذنب المغروز فى مؤخر العجز ، تقول : لشد ما عجبت الناقة إذا دق مؤخرها وأشرفت جاعرتاها ..» ، وأكثر المؤلف جدا من الأعلام بأنواعها المختلفة ، من أسماء أشخاص وقبائل وأماكن ، يقول مثلا : « العِمْقَ أيضا : موضع فى الحجاز يكثر فيه هذا الشجر . والعُمَق كزفر: موضع بمكة » . و « يعقوب اسم إسرائيل ، سمى به لأنه ولد مع عيصو أبى الروم فى بطن واحد ، ولد عيصو قبله و يعقوب متعلق بعقبه ، خرجا معا » . و « عكل : قبيلة فيهم غفلة وغباوة » . ولا يحوى الجزء المطبوع من المصطلحات إلا ما اتصل بالعروض .

اللغات

وعنى الخليل باللغات عناية كبيرة ، حتى أنه أشار إليها فى نيف وخمسة وثلاثين موضعا من الجزء المطبوع . وسمى ثلاث لغات : عنعنة تميم ، وكشكشة ربيعة ، وقطعة طيىء . وأورد بعض اللغات التى نسبها إلى اللغات المعروفة ، دون تسمية معينة ، مثل لغات هذيل ، وتميم ، والخفاجيين من بنى عقيل ، واليمن ، بل أورد أشياء من لغة المعاصرين له فى إقليمه العراق ، أو بلدته البصرة خاصة ، ولو كانت لا تعرف فى البادية ، مما يدل على تسامحه وتحرره من القواعد المتزمتة . وقد برهن على اتساع معارفه

اتساعا لا نزال نجهل مداه ، حين أشار إلى شبه لغة الكنعانيين بالعربية[١] . ولم يكن الخليل يلقى القول على عواهنه ، ويعجل إلى الاستنتاج حالما يرى أو يسمع تغييرا فى الحركات أو الحروف ، بل كان يتوقف ويشك ، ولايحكم إلا عند التحقق . قال ذات مرة : « الذُّعاق : بمنزلة الزعاق . قال الخليل : سمعنا ذلك من عربى ، فلا ندرى ألغة هى أم لثغة » . وكان ذا إحساس مرهف باللثغات ، يتنبه إليها سريعا ، وينبه على أنواعها وأنواع الأصوات العامة[٢] .

فى المنهج :

تدل دراسة منهج الخليل فى معالجة ألفاظه أنه حين جلب جميع الألفاظ المشتقة من مادة واحدة معا تحرر من كثير من مظاهر مناهج الرسائل اللغوية التى همها الأول الموضوع لا الألفاظ المشتقة ، ولكنه مع ذلك بقى متأثرا بها بعض الشىء . ولعل أول ما نراه فى منهجه من ظواهر : تنظيم طريقة إيراده الأفعال والصفات فيكاد يكون من لوازم إيراده الفعل أن يعقبه بمصدره ، ويرتب هذه الصيغ فى أحيان كثيرة بتقديم الفعل الماضى فالمضارع فالمصدر أو المصادر ، يقول: «جدعته أجدعه جدعا » و « لعقته ألعقه لعقا » والكثير من أمثال هذه العبارات . وإذا كانت المصادر تختلف معانيها باختلاف صيغتها ، فرّق بينها ، يقول :«نعق الراعى بالغنم نعيقا:صاح بها زجرا . ونعق الغراب ينعق نعاقا ونعيقا » فصيغة نعيق للإنسان والغراب ، وصيغة نعاق مقصورة على الغراب ، ويقول : « قبع الخنزير بصوته قبعا وقباعا ، وقبع الإنسان قبوعا أى تخلف عن أصحابه » .

الصفات :

وساير الظاهرة السابقة ، ظاهرة أخرى تليها فى الموضع مباشرة هى إيراده للصفات بعد إيراد الأفعال والمصادر فى كثير من الأحيان ، يقول « كعر الصبى كعرا فهو كَعِر»

---

(١) مادة كنع .

(٢) انظر عت ، وتع ، وثع ، ونع ، وفع .

ويقول « كلع البعير كلعا وكلاعا : انشق فرسنه والنعت كَلِع » ولاتهوله كثرة الصفات في بعض المواد فيوردها جميعا ، ويقول « الرقيع الأحمق : يتمزق عليه رأيه وأمره . ويقال رجل أرقع ومَرْقعان ، وامرأة رقعاء ومرقعانة » و « العَنَق : سير الدواب ، والنعت مِعْناق ومُعْنِق وعَنِق وسير عنيق » و « لَكِع الرجل يلكع لكعا ولكاعة فهو ألكع ولُكَع ولكيع ولكاع وملكعان ولكوع » . ويلتفت من آن لآخر إلى المذكر والمؤنث ، والمفرد والجمع في هذه الصفات ، كما مر في « أرقع » وكما في قوله « الهجوع : نوم الليل دون النهار ... وقوم هجع وهجوع وهاجعون وامرأة هاجعة ونسوة هجع وهواجع وهواجعات » .

جموع القلة والكثرة :

يحاول الخليل أن يفصل بين جموع القلة والكثرة ، كقوله « العَقِب : مؤخر القدم . . . ويجمع على أعقاب وثلاثة أعقبة » و « العقاب : طائر . . . ويجمع على عِقبان ، وثلاث أعقُب » و « عجان ، وثلاثة أعجِنة ، ويجمع على عُجُن » .

القياس :

الخليل من النحويين الذين أولعوا بالقياس ولعا شديدا ، وعمموه في جميع أقوالهم فكان لا يسير في النحو إلا على هدى من علله ومقاييسه التي استنبطها بفضل معرفته الواسعة باللغة . والقياس أهم ميزة لعلماء العراق في ذلك الوقت في كثير من فروع المعرفة التي كانت توجد عندهم ، فمثل الخليل في النحو مثل معاصره أبي حنيفة في الفقه . وقد اصطحب الخليل أقيسته معه في اللغة ، ذلك العلم الذي يقول عنه ابن الأنباري في كلامه عن قياسية[1] النحو « فوجب أن يوضع [النحو] وضعا قياسيا عقليا لا نقليا ، بخلاف اللغة فإنها وضعت وضعا نقليا لا عقليا . فلا يجوز القياس فيها بل يقتصر على

---

(١) السيوطي : الاقتراح ٤٦ .

ما ورد به النقل » ، ولكن الخليل استعمل القياس فى اللغة ، وأحسن استعماله كل الإحسان .

ويعتمد الخليل فى أقيسته كلها على أساس من الاشتقاق . ويورد هذه الأقيسة فى مواطن مختلفة . فيوردها حينا لتعليل بعض الصيغ . قال « امرأة عاقر وقد عَقَرت تَعْقِر ، وعَقُرت تعقر أحسن ، لأن ذلك شىء نزل بها وليس من فعلها بنفسها » وقال « ألعقه لَعْقًا ، لا تحرك مصدره ، لأنه فعل واقع [أى متعد] ومثل هذا لا يحرك مصدره . وأما عجِل عجَلا وندِم ندَما ، فيحرك ، لأنك لا تقول : عَجِلت الشىء ، ولا ندمته ، لأن هذا فعل غير واقع [أى لازم] » .

وهذه الصيغ التى عللها موجودة ، ولكنه يورد أيضا أقيسة لتعليل غير الموجود . قال : « يقال : نقعوا النقيعة ، ولا يقال : أنقعوا ، لأنه لا يريد إنقاعها فى الماء » . وقال : « جدعته أجدعه جدعا ... ولا يقال جَدِع ، بل جُدِع . ألا ترى أنك تقول رجل أقطع ، وبه قَطْعة ، ولا يقال قَطِع ولكن قطعة » .

ويقرب من ذلك أن يورد الأقيسة لافتراض الصيغ التى لم يسمعها ويمكن اشتقاقها من المادة ، قال « العُكَن : الأطواء فى بطن الجارية السمينة ، ويجوز جارية عكناء ... ولكنهم يقولون مُعَكَّنة » وقال : « ولو قيل عكف فى المسجد لكان صوابا ولكن يقولون اعتكف ، قال الله عز وجل : ﴿ وأنتم عاكفون فى المساجد ﴾ » .

ويجد الخليل صيغا مسموعة تعارض بعض أقيسته ، فماذا يفعل بإزائها ؟ إنه لا يقف حائرا ، بل يقتلها فحصا ، حتى يصل فيها إلى قياس جديد ، يعدل قياسه القديم ، ولكنه لا ينقضه . قال : « الأقطع : المقطوع اليد والجمع قطعان . والقياس أن تقول قُطْع ، لأن جمع أفعل فُعْل إلا قليلا ، ولكنهم يقولون قُطِع الرجل ، لأنه فُعِل به » فرد هذا الجمع هنا إلى أنه صفة من فعل مبنى للمجهول . أو يفسرها على أنها لغة قال مرة : « فَعِيل فى موضوع مفعول يستوى فيه الذكر والأنثى ، تقول رجل قتيل وامرأة قتيل . وربما خالف القياس من باب الشذوذ والندرة على لغة بعض العرب » .

أو يفسرها بالشذوذ ، قال : « رجل أعجف وامرأة عجفاء وتجمع على عِجَاف ، ولا يجمع أفعل على فِعَال غير هذا ، رواية شاذة عن العرب ، حملوها على لفظ سِمَان » .

التفسير الاشتقاقي :

ومن الأمور التي وجه الخليل إليها عنايته التفسير الاشتقاقي للمواد التي يعالجها قال : « الإخداع : إخفاء الشيء و به سميت الخزانة مخدعا » وقال : « والعِلْج أيضا : حمار الوحش لاستعلاج خلقه ، أي غلظه » وكان يهتم بإبانة الاشتقاق في الأعلام خاصة ، قال : « عكاظ : اسم سوق ... وسمى به لأن العرب كانت تجتمع فيه كل سنة فيعكظ بعض بعضا بالمفاخرة والتناشد أي يدعك و يعرك » وكان يحاول أن يبين الأصلي من الصيغ والفرعي ، قال : « العقيقة : الشعر الذي يولد به ، وتسمى الشاة التي تذبح لذلك عقيقة ، يقع اسم الشعر على الطعام كما وقع اسم الجزور التي تنقع على النقيعة » . وقال : « والمُقْلَعة من السفن : العظيمة تشبه بالقلع من الجبال ... لعظمها وارتفاعها » . و إذا كان العلماء اختلفوا في تفسير اشتقاق أحد الأسماء ، أتى بهذه الآراء المختلفة كلها ، قال : « قضاعة أيضا أبو قبيلة ، سمى بذلك لانقضاعه عن أمه ، وقيل هو من القهر ، لأنه قهر قوما فسمى به ، و يقال بل هو اسم رجل سميت به القبيلة ... » وقد أفادته هذه الطريقة كل الفائدة في استخراج الفروق الدقيقة بين الصيغ ، قال : « أمر عجيب وعُجَاب . قال الخليل : بينهما فروق ، أما العجيب فالعجب ، وأما العجاب فالذي يجاوز حد العجب ، مثل الطويل والطوال » .

الشواهد :

أقام الخليل شروحه للمواد اللغوية على دعائم قوية هي الشعر ، والحديث ، والأمثال ، والقرآن ، مرتبة بحسب ورودها في كتاب العين .

والشعر هو الدعامة الأولى التي تقابلنا في الكتاب ، بل في السطر الثالث ، من المادة الأولى فيه ، وهو يعتمد عليه اعتمادا كبيرا ، و يكثر منه ، بل أحيانا يأتي بالبيتين

أو الثلاثة ، شاهدة على أمر واحد . وإذا بحثنا طريقته فى الاستشهاد ، لم نجدها منسقة فى جميع الأحوال ، فقد يأتى بالكلمة المعنى بها أولا ثم يعقبها بشاهدها ، مثل « ملك أعزّ أى عزيز ، قال الفرزدق :

إن الذى سَمَكَ السماء بنى لنا بيتا دعائمُــه أعزُّ وأطولُ »

وقد يأتى بالشاهد فى وسط شروحه للكلمة لا بعدها مثل « العين لا تأتلف مع الحاء فى كلمة واحدة لقرب مخرجيهما ، إلا أن يشتق فعل يجمع بين كلمتين مثل « حَيّ على » قول [لعلها : قال] الشاعر :

ألا رُبَّ طيفٍ منك بات مُعانِقى إلى أن دعا داعى الصباح فَحَيْعَلا

يريد داعى الفلاح . كما قال الآخر :

فبات خيال طيفك لى عَنِيقا إلى أن حَيْعَل الداعى الفــلاحا

وكما قال الثالث :

أقول لها ودمع العين جار ألم يحزنك حَيْعلةُ المنــادى »

فهذه كلمة جمعت من « حى » ومن « على » ، تقول منه حيعل يُحَيعل حيعلة ، وقد أكثرت من الحيعلة أى من قولك « حى على » . ذكر الكلمة واشتقاقها أولا ، ثم الشواهد ، ثم رجع إلى الاشتقاق ، ثم فسرها . وقد يأتى بالشاهد أولا ، ثم يستخلص منه الكلمة ، كما ترى فى الشاهد الثالث السابق الذى استخلص منه المصدر «حيعلة» دون أن يرد له ذكر سابق ، ومثل «القعقعة : حكاية صوت السلاح والتِّرسة والحلى . . . قال النابغة :

يُسَهَّد من نوم العشاء سَليمُها لحَــلْى النساء فى يديه قَعاقِعُ

جمع قعقعة » . فالشاهد ورد بعد صيغة المفرد ، ولكن الكلمة فيه بصيغة الجمع ، فأشار إلى ذلك بعد البيت . وهناك ملاحظة لها أهميتها فى الشواهد الثلاثة التى أتى بها على النحت فى « حيعل » ، فهو حين فسر داعى الصباح فى الشاهد الأول ، أتى بالثانى شاهدا للتفسير الجديد ، كما تصرح بذلك عبارته : يريد داعى الفلاح ، كما

قال الآخر . . . وربما دفعه إلى ذلك أن نفس الشاهد الثانى يحتوى على الكلمة الأولى التى يعالجها « حيعل » . وقد لا يحسن وضع الشاهد ، مثل قوله : « والعقيقة الشعر الذى يولد به . وتسمى الشاة التى تذبح لذلك عقيقة ، يقع اسم الشعر على الطعام ، كما وقع اسم الجزور التى تنقع على النقيعة . وقال زهير فى العقيقة :

أذلك أم أقب البطن جأب   عليه من عقيقته عفاء »

فهذا البيت شاهد على المعنى الأول للعقيقة ، ولكنه موضوع بعد المعنى الثانى ، وهذا الخلل لا يحدث كثيرا .

ولا تطرد طريقة تناول الأبيات الشعرية على نظام واحد عند الخليل ، فهو فى أكثر الأحيان يورد الشاهد دون أن يتعرض له أدنى تعرض ، قال : « والأخضع والخضعاء : الراضيان بالذل ، قال العجاج :

وصرتُ عبدا للبعوضِ أخضعا   يَمُصّنى مص الصبى المُرْضِعا »

وقال : « والعرق : جبل صغير ، قال الشماخ :

ما إن يزال لها شأو يقدمها   مجرب مثل طوط العرق مجدول »

وأحيانا يشير إلى كلمات فيه بالشرح ، قال « والعقنقل من الرمال والتلال : ما ارتكم ، ومن الأودية : ماعظم وعرض واتسع بين حافتيه ، والجمع عقاقل وعقاقيل ، قال العجاج :

إذا تلقته الدّهاسُ خَطْرَفا   و إن تنقته العَقاقيلُ طَفَا

يصف الثور الوحشى وظفره » . وقال « والعكيس من اللبن : الحليب يصب عليه الإهالة ثم يشرب . و يقال بل هو مرق يصب عليه اللبن ، قال :

فلما سقيناها العكيس تملّأت   مَذاخرُها وازداد رشحا وَريدُها »

ونادرا مايشرح البيت شرحا كاملا ، قال : «القعقعة حكاية صوت السلاح والترسة والحلى والجلود اليابسة والخُطّاف والبكرة أو نحو ذلك ، قال النابغة :

يسهد من نوم العشاء سليمها   لحلى النساء فى يديه قعاقع

جمع قعقعة . وذلك أن الملدوغ يوضع فى يديه شىء من الحلى حتى يحركه فيسلى

به الغم ، و يقال يُمنَع من النوم لئلا يدب فيه السم فيقتله » وهو لا يفعل ذلك تبعا لغموض البيت وصعوبة فهمه أو وضوحه وسهولة إدراك معانيه ، ولكن وفقا لما يمليه عليه مزاجه الخاص ، فمن الواضح أن بيت الشماخ الذى لم يشرحه غامض ، أو يحتوى على كلمات غريبة كثيرة . وقد يعنى فى شواهده بالروايات المذكورة فيها ، مثل[١] :

« وقال ذو الرمة :

وقد لاح للسارى سهيلٌ كأنه　　قَرِيعُ هِجَانٍ عارضُ الشَّوْلِ جافر

و يروى : وقد عارض الشعرى سهيل » .

ولجأ الخليل فى بعض الأحيان إلى انتزاع شاهده الشعرى مما يحيط به من ظروف فأورده مع إشارة موجزة إليها ، فغمض الشاهد وأشكل . ولعل السبب فى ذلك انتشار المعرفة بتلك الظروف فى عصره . نرى ذلك فى مادة هقع التى سبقت الإشارة إليها .

ونراه فى مادة « قعد » أيضا ، قال : « ورجل قُعْدَد وقعدُد: جبان لئيم قاعد عن الحرب والمكارم، قال الحطيئة للزبرقان :

دع المكارم لا ترحل لبغيتها　　واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسى

قال حسان لعمر: ما هجاه ، ولكن ذَرَق عليه » فنحن لولا معرفتنا بقصة الحطيئة والزبرقان مع عمر بن الخطاب ، ما أدركنا شأن حسان هنا ، ولا معنى قوله . ولعل المرء يلاحظ أيضا فى هذا البيت أنه ليس بشاهد على المادة الأصيلة التى يفسرها المؤلف ، وهى القعدد ، ولكنه شاهد على الفعل منها أو من كلمة أتت فى تفسيره ، أعنى بها قاعد عن الحروب والمكارم » .

وقد اتخذ اللغويون والنحويون الشعر العربى شاهدا على أقوالهم وآرائهم منذ عهد مبكر ، إذ « كان الشعر » فى رأى عمر بن الخطاب[٢] « علم قوم ، ولم يكن لهم

(١) العين ٧٨ وانظر ٣٥ ، ٧١ ، ٩٠ ، ١٠٩ وغيرها .
(٢) السيوطى — الاقتراح ٢٧ .

علم أصح منه » أو كان ، فى رأى ابن فارس[1] « ديوان العرب ، و به حفظت الأنساب وعرفت المآثر ، ومنه تعلمت اللغة . وهو حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله ، وغريب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديث صحابته والتابعين ، وقد يكون شاعر أشعر ، وشعر أحلى وأظرف ، فأما أن تتفاوت الأشعار القديمة حتى يتباعد ما بينها فى الجودة فلا ، و بكل يُحتج ، و إلى كل يُحتاج . . . والشعراء أمراء الكلام يقْصرون الممدود ، و يمدون المقصور ، و يقدمون و يؤخرون ، و يومئون و يشيرون و يختلسون ، و يعيرون و يستعيرون ، فأما لحن فى إعراب ، أو إزالة كلمة عن نهج صواب ، فليس لهم ذلك » .

ومن الطبيعى أن يعنى اللغو يون بدراسة هذه الشواهد ، وما يصح الاعتماد عليه منها ، وما لا يصح . وكانت نتيجة دراساتهم أن صنفوا الشعراء طبقات[2] : الطبقة الأولى — الشعراء الجاهليون ، الطبقة الثانية — المخضرمون الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ، الثالثة — الإسلاميون ، وهم الذين كانوا فى صدر الإسلام والعصر الأموى كجرير والفرزدق ، والرابعة — المولدون ، ويقال لهم المحدثون أيضا ، وهم من بعدهم .

فالطبقتان الأوليان يُستشهد بشعرهما إجماعا . وأما الثالثة فعاصرت بعض اللغو يين مثل أبى عمرو بن العلاء ، وعبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى ، والمُعاصَرة حجاب ، فعدوهم مولدين ، وأخذوا عليهم بعض الهنات . وكان أبو عمرو يقول: لقد حَسُن هذا المولد حتى لقد هممت أن آمر صبياننا برواية شعره ، يعنى بذلك شعر جرير والفرزدق. وقال الأصمعى: جلست إليه [إلى أبى عمرو] عشر حِجَج ، فما سمعته يحتج ببيت إسلامى . وما أكثر المنازعات التى قامت بين ابن أبى إسحاق والفرزدق . ولكن هذه المنازعات والمجادلات لم تؤثر فى اللغو يين المتأخرين ، واستشهدوا بأشعار هذه الطبقة أيضا . أما الطبقة الأخيرة فلم يحدُث فيها ما حدث فى سابقتها من جدال ، إذ ذهب أكثر

(١) السيوطى : المزهر ٢/٢٣٥ .
(٢) خزانة الأدب ١/٣ .

اللغويين إلى منع الاستشهاد بها . . . ولكن فئة قليلة وعلى رأسها الزمخشرى ، رأت أن تستشهد بكلام من يوثق به منها ، وعلمائها باللغة ، مثل أبى تمام ، قال فيه الزمخشرى : « وهو ، وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره فى اللغة ،فهو من علماء العربية فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه . ألا ترى إلى قول العلماء الدليل عليه بيت الحماسة فيقنعون بذلك لوثوقهم برواية إتقانه » واعتُرِض عليه بأن قبول الرواية مبنى على الضبط والوثوق ، أما اعتبار القول فمبنى على أوضاع اللغة العربية والإحاطة بقوانينها ، ولو فتح هذا الباب لزم الاستدلال بكل ما وقع فى كلام علماء المحدثين كالحريرى وأضرابه .

وعلينا الآن أن نرى موضع الشعراء الذين احتج بهم الخليل من هذه الطبقات .
نجد عنده كثيرا من شعراء الطبقة الأولى من أمثال شعراء المعلقات ، وأوس ابن حجر وساعدة بن جؤية ، ودريد بن الصمة ، وأمية بن أبى الصلت ، وعدى ابن زيد العبادى ، وغيرهم ، وشعراء الطبقة الثالثة من أمثال الأحوص والأخطل والفرزدق وجرير وجميل وذى الرمة والراعى والرجاز المشهورين أبى النجم والعجاج ورؤبة ودُكين . ثم نجد من شعراء الطبقة الأخيرة حفصا الأموى[١] وبشار بن برد .

فالخليل إذن يجرى على المنهج المعروف بين اللغويين فى الاستشهاد بالطبقتين الأوليين استشهادا مطلقا . بل هو يخالفهم فى تعميم الاستشهاد إلى جميع الأفراد المنضوين تحت هاتين الطبقتين ، لأن بعض النحويين يخرج منهما شعراء لهم ظروف خاصة . فيستشهد بأبى دواد الإيادى[٢] ، وعدى بن زيد العبادى[٣] ، وأمية ابن أبى الصلت[٤] . ولكن الأصمعى يقول[٥] : « عدى بن زيد وأبو دواد الإيادى

(١) ياقوت : معجم الأدباء ٤/١١٥ .
(٢) المرجع نفسه .
(٣) العين ٢٢ ، ٩٤ .
(٤) العين ٧٩ .
(٥) المرزبانى : الموشح ٧٣ .

لا تروى العرب أشعارها ، لأن ألفاظهما ليست بنجدية »، والمفضل يقول[1] : « كانت الوفود تفد على الملوك بالحيرة ، فكان عدى بن زيد يسمع لغاتهم ، فيدخلها فى شعره » ومحمد بن سلام الجمحى يقول[2] : « كان عدى بن زيد يسكن الحيرة و يراكن الريف فلان لسانه وسهل منطقه ، فَحُمِل عليه شىء كثير ، وتخليصه شديد » ويقول ابن قتيبة[3] : « وأتى بألفاظ كثيرة لا تعرفها العرب . . . وعلماؤنا لا يرون شعره حجة على الكتاب » ولكننا يجب أن نعترف بأن الخليل لم يكثر من الاستشهاد بهؤلاء الشعراء الثلاثة .

ونجد الظاهرة نفسها تتكرر فى الطبقة الثالثة ، إذ يوسع الخليل أفقه ، فيستشهد بالفرزدق ، والكميت والطرماح . وقد رأينا ما دار حول شعر الفرزدق من نزاع مشهور ، وكان الأصمعى يقول عن شعر الكميت[4] : « ليس هذا بكلام فصيح » ويقول[5] : « الكميت بن زيد ليس بحجة ، لأنه مولد ، وكذلك الطرماح » ويقول[6] : « الكميت تعلم النحو وليس بحجة ، وكذلك الطرماح ، وكانا يقولان ما قد سمعاه ولا يفهمانه » .

ثم نصل إلى طبقة المولدين فنجد الخليل يستشهد بحفص الأموى[7] وبشار ابن برد[8] . والحق أن هذا الاستشهاد لا يرضى عنه أكثر اللغويين . حتى أن المعاجم الأخرى كالتاج مثلا أوردت التفاسير التى أوردها الخليل ، ولكنها حذفت الأبيات الشواهد عليها . وقد اشتهر أن بشار بن برد استشهد به سيبويه والأخفش ولكن خوفا من لسانه[9] . فالخليل نظر إلى من استشهد به من المولدين نظرته إلى العلماء

(١) ، (٢) نفس المرجع .
(٣) الشعراء والشعراء ١٠٧ .
(٤) المرزبانى : الموشح ١٩٧ .
(٥) نفس المرجع ١٩١ ، ٢٠٨ .
(٦) نفس المرجع ١٩٢ ، ٢٠٩ وانظر يوهان فك العربية ٣٣ — ٤٣ .
(٧) العين ٨١ ، ٩٠ .
(٨) العين ١٤٠ .
(٩) الخزانة ١ / ٤ .

بالعربية الموثوق بهم ، فقد اشتهر عن بشار خاصة فصاحته العربية ، حتى قال فيه الأصمعى المتزمت[١] : « لم يُتعلَّق على بشار بشىء ، وتعلق على الكميت » فهو إذن أوسع أفقا من غيره من اللغويين ، وأكثر تساهلا وتسامحا . ولعل السبب فى ذلك تقدم عصره ، فكان فى ميسوره الحكم الصحيح على المعنى العربى وغيره ، ولو عند غير العرب . ولم تكن قواعد الأخذ والاستشهاد قد حُدِّدت تماما ، واتخذت صرامتها ، التى تشكلت بها فيما بعد . ومع ذلك فقد سار المتقدمون والمتأخرون من اللغويين على نهج الخليل فى الاستشهاد المطلق بجميع أفراد الطبقات الثلاث الأولى بدون استثناء كما يظهر فى الرسائل اللغوية الصغيرة . واستشهد بعض المتأخرين بأفراد من المولدين ، مثل إسحاق بن إبراهيم الموصلى وأبى تمام اللذين استشهد بهما الجوهرى[٢] ، والشريف الرضى استشهد به ابن منظور[٣] .

وفى جانب هذه الأبيات المعروف شعراؤها ، يوجد كثير من الأشعار ، أوردها الخليل دون أن يصرح بأسماء قائليها . وهذه الأبيات تثير مشكلة أخرى ، لأن بعض العلماء رأوا أنه لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله ، خوف أن يكون لمولد ، أو من لا يوثق بفصاحته[٤] . وردوا لهذا السبب كثيرا من مسائل اللغة والنحو . ولكن بعض العلماء تعمقوا فى المسألة ، وفَصَّلوا فيها القول . فهناك أشعار يعرف قائلوها ، ولا يحتاج المؤلفون إلى ذكرهم ، حين يستشهدون بهم فى تآليفهم . ويبدو أن الخليل كان يميل إلى عدم ذكر الشعراء الذين يستشهد بهم ، واتبعه فى بعض ذلك الليث ، واتبعه اتباعا تاما تلميذه الآخر سيبويه . قال صاحب خزانة الأدب[٥] : « فإن سيبويه إذا استشهد ببيت لم يذكر ناظمه . وأما الأبيات المنسوبة فى كتابه إلى قائليها ، فالنسبة حادثة بعده ، اعتنى بنسبتها أبو عمر الجرمى . قال الجرمى :

(١) المرزبانى — الموشح ١٩٤ .
(٢) الصحاح واللسان مادتا حلأ ومضر .
(٣) اللسان مادة ألا . وانظر فهرس الشعراء المذكورين فى لسان العرب .
(٤) السيوطى — الاقتراح ٣٢ .
(٥) خزانة الأدب ١ / ١٧٨ .

« نظرت فى كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتا ، فأما الألف فعرفت أسماء قائليها فأثبتها ، وأما خمسون فلم أعرف أسماء قائليها . وإنما امتنع سيبويه من تسمية الشعراء لأنه كره أن يذكر الشاعر ، وبعض الشعر يروى لشاعرين ، وبعضه منحول لا يعرف قائله ، لأنه قدم العهد به ، وفى كتابه شىء مما يروى لشاعرين » . فهذه الأشعار ربما لا نعرفها نحن ، ولكن الخليل عرفها ، وعرف قائليها ووثق بهم ، وهو ثقة يؤخذ بتعديله وتجريحه . ونجد هذه الظاهرة نفسها عند معاصرى الخليل والمتأخرين عليه فى المعاجم والرسائل اللغوية .

وقد ثارت ضجة حول شواهد العين ، ورماه أبو بكر الزبيدى بالاستشهاد بالمرذول من أشعار المحدثين[1] . ولكن هذا الأمر غير صحيح ، لأننا رأينا الخليل فى الجزء المطبوع لم يستشهد بغير من وثق بهم من أمثال بشار وحفص ، فإذا كان الزبيدى رأى فى نسخته شيئا من ذلك فهو ولا شك من زيادات النساخ والقراء .

ولا تختلف طريقة الخليل فى الاستشهاد بالقرآن والحديث والأمثال والأقوال عنها فى الشعر كثيرا ، ولكننا نلاحظ عليه فيها بعض أمور نشير إليها فى هذه الكلمة . فقد كان أميل فى الشواهد القرآنية إلى التعليق عليها وشرحها ، وذكر ذات مرة القراآت فى الآية[2] . وأكثر من الاستشهاد بالحديث ، وكان هذا مثار نزاع كبير شغل النحويين حتى عصرنا الراهن ، بين مؤيد للاستشهاد به ومنكر . واستقر هذا النزاع الطويل إلى رأى متوسط ، شرحه وهذبه وأكمله الشيخ محمد الخضر حسين عضو مجمع اللغة المصرى[3] ، إذ صنف الأحاديث فى ثلاثة أصناف :

(١) الصنف الأول لا ينبغى الاختلاف فى الاحتجاج به فى اللغة لأن رواته

(١) السيوطى — المزهر ١ / ٤٢ .
(٢) العين ١٢٣ .
(٣) مجلة المجمع اللغوى ، الجزء الثالث .

اهتموا بألفاظه لغرض خاص ، أو لأن الأدلة قامت على أنه لم يغير ، وهى الأحاديث التى تتحلى بالشروط التالية :

١ — الأحاديث التى يستدل بها على كمال فصاحته عليه الصلاة والسلام والأمثال النبوية ، وما أُطلِق عليه عبارة جوامع الكلم ، مثل « حَمِى الوَطيس » و « مات حتف أنفه » وغيرها ، لأن رواتها اعتنوا بألفاظها لأنها المقصودة من روايتها ، ولأنها قصيرة يسهل حفظها .

٢ — الأحاديث التى كان يتعبد بها ، أو أمر بالتعبد بها ، كألفاظ القنوت والتحيات وكثير من الأذكار والأدعية التى كان يدعو بها فى أوقات خاصة .

٣ — الأحاديث التى كان يخاطب بها كل قوم بلغتهم ، إذا صح سندها ومتنها ، لأن الألفاظ هى المهمة فيها .

٤ — الأحاديث التى وردت بأسانيد مختلفة ، واتحدت ألفاظها ، مما يدل على أن رواتها لم يتصرفوا فيها إلا وليس من المهم أن تتعدد الأسانيد حتى يصل الحديث إلى الرسول أو إلى الصحابى ، لأن الصحابى العربى نفسه يستشهد بكلامه .

٥ — الأحاديث التى دونها المحدِّثون قبل فساد اللغة ، مثل عبد الله بن عمرو وأبان بن عثمان ، أو المحدثون الناشئون فى بيئات عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة .

٦ — الأحاديث التى رواها محدثون لا يجيزون الرواية بالمعنى كابن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وعلى بن المدينى .

(ب) الصنف الثانى ، لا ينبغى الاختلاف فى عدم الاحتجاج به ، وهى :

الأحاديث التى تأخر تدوينها إلى ما بعد فساد اللغة ، ولم تتحل بأحد شروط الفئة الأولى من الأحاديث ، سواء أكان سندها مقطوعا أم متصلا . وذلك لبعد تدوينها عن الطبقة التى يحتج بأقوالها وخاصة إذا أضيف إلى ذلك كثرة الأعاجم فى رجال سندها .

(ج) الصنف الثالث ، تختلف الآراء فى الاحتجاج به ، وهو الحديث المدون فى وقت مبكر ، ولكن بعد فساد اللغة ، أى فى القرن الثالث تقريبا ، لقلة عدد الرواة الذين لا يحتج بهم فى سنده ، مثل أحاديث البخارى ومسلم . ويكون هذا الحديث على نوعين :

١ — حديث يرد لفظه على وجه واحد ، والظاهر صحة الاحتجاج به .

٢ — حديث اختلفت الرواية فى بعض ألفاظه ، فيجوز الاستشهاد بما جاء فى روايته المشهورة التى لم يعبها المحدثون ، أما الروايات الشاذة التى يعيبها المحدثون أنفسهم فلا يستشهد بها ، مثل كلمة « ناعوس » فى الحديث « إن كلماته بلغت ناعوس البحر » الذى يروى أيضا « بلغت قاموس البحر » والواضح أنها تصحيف . قال محمد بن أبى بكر الأصفهانى : فلعل الراوى لم يجود كتب كلمة قاموس . وكذلك لا يستشهد بالروايات الشاذة التى يشك فيها رواتها أنفسهم مثل كلمة : « خطيط » فى الحديث : « ثم نام حتى سمعت غطيطه أو خطيطه » فهى غير معروفة فى اللغة ، قال ابن بطال : لم أجد كلمة « خطيط » بالخاء عند أهل اللغة .

ولكن دراسة الأحاديث التى استشهد بها الخليل تؤدى إلى القول بأنه لم يكن يتبع مذهبا معينا فى هذا النوع من الاستشهاد ، فعنده حديثان اتفق عليهما الستة[1] ، وحديث اتفق عليه الخمسة (لم يورده ابن ماجه) ، وغيرهم[2] ، وحديث اتفق عليه الصحيحان[3] ، وحديثان انفرد بهما البخارى (عن مسلم) وأورد أحدهما أيضا ابن حنبل وابن سعد وابن هشام[4] ، والثانى أبو داود وابن حنبل والترمذى ، وقال عنه الأخير : هذا حديث حسن صحيح[5] ، وحديث انفرد به مسلم (عن البخارى) وأورده النسائى أيضا[6] ، وأحاديث لم ترد فى الصحيحين ، ووردت فى غيرهما من

(١) ٤١ ، ١٤١ . (٢) ٥٠ .
(٣) ١٢٩ . (٤) ٢٤ .
(٥) ٥٠ . (٦) ١٢٤ .

الستة[١]، وقال الترمذى عن أحدهما : « هذا حديث حسن صحيح » . ولكن إلى جانب هذه أحاديث ليست فى الكتب الستة ، ولا مسند ابن حنبل أو مسند أبى داود الطيالسى ، وإنما وجدتُ أحدها فى طبقات ابن سعد[٢] وأكثرها فى النهاية فى غريب الحديث لابن الأثير[٣]. وتوجد بعض أحاديث لم أجدها حتى فى النهاية[٤].

ولم ترد هذه الأحاديث جميعها بالصورة التى ذكرها الخليل ، بل تختلف الروايات فيها ، وتختلف أحيانا فى اللفظ الذى يستشهد بها عليه[٥]. وكان الخليل يجمع بين الحديثين فى حديث واحد أحيانا ، مثل حديث العق عن الحسن والحسين . فالذى يرويه أبو داود ، والنسائى فى سننهما[٦] ، وأحمد بن حنبل فى مسنده[٧]، وابن الأثير فى النهاية[٨] : « أن رسول الله (ص) عق عن الحسن والحسين » وقد يزيد أحدهما « كبشا كبشا » أو « بكبشين كبشين » . وأما التصدق بوزن شعرهما ، فروى فى حديث آخر أورده أحمد بن حنبل[٩]، قال عن أبى رافع « لما ولدت فاطمة حسنا قالت ألا أعق عن ابنى بدم ؟ قال : لا ، ولكن احلق رأسه ، وتصدق بوزن شعره من فضة على المساكين والأوفاض . وكان الأوفاض ناسا من أصحاب رسول الله (ص) محتاجين فى المسجد أو الصفة . وقال أبو النضر : من الورق على الأوفاض ، يعنى أهل الصفة ، أو على المساكين : ففعلت ذلك . قالت : فلما ولدت حسينا فعلت مثل ذلك » . فالحديث الذى فى كتاب العين يجمع بين هذين الحديثين . وربما لم يكن الخليل هو الذى فعل ذلك ، لأن الترمذى ذكر الحديث بما يشبه سياق

(١) ١١ ، ١٦ ، ٤٩ .
(٢) ٩٧ .
(٣) ٢٠ ، ٢٧ ، ٤٦ ، ٦٨ ، ٧٢ ، ٧٥ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ .
(٤) ١٨ ، ٢٧ ، ٥١ ، ٥٨ ، ١٠٠ .
(٥) ٢٤ ، ٥٠ ، ١٠٠ .
(٦) كتاب العقيقة فيهما .
(٧) ٥/٣٥٥ ، ٣٦١ .
(٨) مادة عق .
(٩) المسند ٦/٣٩٠ ، ٣٩٢ .

كتاب العين ، قال[1] : « حدثنا محمد بن يحيى القطعى ، ثنا عبد الأعلى ، عن محمد بن إسحاق ، عن عبد الله بن أبى بكر ، عن محمد بن على بن الحسين ، عن على بن أبى طالب ، قال: عق رسول الله (ص) عن الحسن بشاة ، وقال يا فاطمة احلقى رأسه وتصدقى بزنة شعره فضة ، فوزنته فكان وزنه درهما أو بعض درهم » . ولكنه عقب على الحديث بقوله : هذا حديث حسن غريب ، و إسناده ليس بمتصل ، أبو جعفر لم يدرك على بن أبى طالب فالحديث فيه غمز على أى حال .

و إذن فالأحاديث الشواهد عنده تختلف قوة وضعفا ، ولم يبلغ أحدها مبلغ التواتر (لأن الأحاديث التى أجمعت عليها الكتب الستة كانت تنتهى إلى ثلاثة من الصحابة فى أكثر تقدير ، ما عدا ٤١ ، ٤٩ على وجه الظن) . وتختلف الرواية فى ألفاظها اللغوية ، مما يجعل المرء لا يطمئن إليها . ولعل هذه الأمور هى التى جعلت أبا حاتم بن حيان يقول عن الخليل : « يروى المقاطيع »[2] . ولكنا يجب ألا نظن أن الخليل وحده الذى فعل ذلك . فالحق أن بعض العلماء كانوا ينظرون إلى الأشياء نظرة غير عملية فيضعون القواعد والأحكام ، ولكن الممارسين للعلوم كانوا لا يعيرون هذه القواعد النظرية أدنى التفات . فجميع اللغويين الذين ألفوا فى المعاجم بعد الخليل ساروا على طريقته فى الاستشهاد بالحديث ، والإكثار من ذلك . أما الذين تشددوا فى الحديث ، فهم النحويون ، لأن الراوى أو المحدث أكثر تعرضا للخطأ النحوى منه للخطأ اللغوى .

ونشير فى ختام القول فى هذه المشكلة أن النزاع كان قائما بين النحويين على الاستشهاد بالحديث فى النحو . أما الاستشهاد به فى اللغة فقد كان أمرا مباحا ، قام به معاصرو الخليل ومن قبله ، ومن بعده ، فى رسائلهم اللغوية الصغيرة ، ولكن على قلة نسبية ، فالخليل ليس فذا ولا مبتدعا فى الاعتماد على الحديث فى معجمه .

(١) باب العقيقة من كتاب الأضاحى فيه ١/١٨٣ .
(٢) السمعانى — الأنساب ٤٢١ .

الأقوال :

جميع الأقوال التى استشهد بها فى الجزء المطبوع لعرب فصحاء إسلاميين إلا الحسن البصرى فهو فارسى توفى عام ١١٠ هـ ، والحق أن الحسن بلغ من اللغة والفصاحة إلى شأو بعيد ، أعجب البصريين كل الإعجاب ، حتى قال عنه أستاذ الخليل أبو عمرو بن العلاء : « لم أر قرويين أفصح من الحسن والحجاج » . ولا شك أن الخليل تأثر بنظرة أستاذه إليه ، وتسويته بينه و بين الحجاج ، الذى كان يعتبر من أفصح خطباء العرب فى عهد بنى أمية . ومقابلة هذه الشواهد بشواهد الرسائل اللغوية الصغيرة التى كانت شائعة فى عهد الخليل تبين الاتفاق التام بين الشواهد فى النوعين ، وفى طريقة الاستشهاد نفسها . فالخليل لم يأت بشىء من عنده فى هذا الميدان ، إلا أنه وسع المجال فاستشهد بالفرس والمولدين الفصحاء العالمين باللغة ، ولم يكن يفعل ذلك معاصروه ، ولا من بعده .

مآخذ :

كتاب العين أول معجم عربى ، ومن الطبيعى ألا تخلو الأمور المبتكرة من مآخذ ونقص ، لا يحس بها أصحابها لانشغالهم بهذا الوليد الجديد وتصويره على غير مثال ، ولا بد أن يكون قاصرا ضعيفا شأنه شأن كل وليد . وكذا كان شأن كتاب العين ، وخاصة أنه اجتمع إلى ذلك وفاة مؤلفه قبل أن يتمه ، فقام بذلك العمل أحد تلاميذه ، فكان ذلك السبب الأول لأكثر هذه المآخذ ، وقد أورث كتابُ العين بعض هذه المآخذ المعجمات العربية كلها ، و بعضها الآخر مدرسته التى أخلصت لمنهجه . وأحاول فى هذا الفصل أن أصف ما أخذه العلماء عليه خاصة ، أما ما شاركته فيه مدرسته فنؤخره إلى ختام الكلام عنها ، وكذلك ما شاع بين معاجم العربية نؤخره إلى أواخر هذه الرسالة[1] .

(١) وانظر وصف الكتب التى نقدته .

١ — أول هذه المآخذ — التصحيف ، الذى اتهمه به أكثر الباحثين بل كلهم . وعلله الدكتور أحمد أمين[١] بأن الكتابة فى ذلك العصر لم تكن تُنقَط ، وحروف اللغة العربية متقاربة فى الشكل ،فبين الفاء فى الوسط والغين تقارب ، والتاء والنون كذلك ... الخ . فأوقع هذا اللغة العربية ومؤلفاتها فى كثير من اللبس . وقد أورد السيوطى فى مزهره[٢] ما أخذ على كتاب العين من التصحيف ، وتعداده قريب من السبعين مأخذا ، وقال فى آخره : « هذا غالب ما ذكر أنه صَحَّف فيه صاحب العين » . وأظن أن هذا العدد لا يستحق كل هذه الضجة ، التى أحدثها الأزهرى فى مقدمة تهذيبه ، وكاد يقضى بها على صوت الخليل الوقور المتزن ، الذى لا يدعى زهوا ولا كبرياء ، لا فى معجمه ولا فى مقدمته . قال الأزهرى[٣] : « فلنذكر . . . أقواما اتسموا بسمة المعرفة وعلم اللغة ، وألفوا كتبا أودعوها الصحيح والسقيم ، وحشوها بالمزال المفسد ، والمصحَّف المغير ، الذى لا يتميز ما يصح منه إلا عند النّقاب المبرز ، والعالم الفطين ، لنحذر الأغمار اعتماد ما دونوا ، والاستنامة إلى ما ألفوا . فمن المتقدمين الليث بن المظفر الذى نحل الخليل بن أحمد تأليف كتاب العين . . . » والحق أن الإنسان يشعر عند قراءة مقدمة التهذيب والتهذيب نفسه ، أن الأزهرى كان متحاملا على الليث ، كما تحامل على معاصريه ، وكأنما أراد أن يغض من معاجم سابقيه ومعاصريه جميعا ليرفع من شأن معجمه هو ، الذى صعد به إلى عنان السماء ، ووضعه فى مرتبة سنية .

وهذا العدد من المآخذ ، يُنَازع فى بعضه ، أو كثير منه ، فالسيوطى يقول[٤] : « وذكر فى (باب حنك) يقال للعود الذى يضم العراصيف حنكة وحناك . والرواية عن أبى زيد حبكة وحباك ، فيما أخبرنى به إسماعيل . وروى أبو عبيد بالنون ،

(١) ضحى الاسلام ٢/٢٦٩ .
(٢) ٢/١٩٣ .
(٣) مجلة العالم الشرقى ٢٧ .
(٤) المزهر ٢/١٩٣ .

فصحف كتصحيف صاحب العين » . و يقول أيضا[1] : « وذكر فى (باب رغل) رغلها رغلا رضعها فى عجلة ، والصواب بالزاى ، عن أبى زيد ، وقد صحف أبو عبيد هذا الحرف أيضا » . فمن أدراهم بأن أبا زيد لم يصحف ، والخليل وأبا عبيد أصابا ؟

و يقول الأب أنستاس الـكرملى[2] معلقا على أحد نقود الأزهرى للعين : « قال الخليل فى مادة (خ ص ب) الخصب (ومضبوطة ضبط قلم بكسر الخاء المعجمة ، و إسكان الصاد المهملة ، وفى الآخر باء موحدة تحتية) حية بيضاء تـكون فى الجبل . قال الأزهرى : وهذا تصحيف ، وصوابه الحضب بالحاء والضاد . وقال: وهذه الحروف وما شاكلها ، أراها منقولة من صحف سقيمة إلى كتاب الليث ، وزيدت فيه ، ومن نقلها لم يعرف العربية فصحف وغير ، فأكثر .

« على أن الحضب بمعنى حية بيضاء جبلية واردة أيضا فى قاموس الفيروز أبادى ، إلا أنه ضبطها بضم الأول فى هذا المعنى . ونظن الصواب مع اللسان ، لأن الـكلمة من قبيل احتباء التصحيف ، أى أن نقطة الـكلمة تنتقل من حرف إلى حرف ، فقد قالوا مثلا العبرب ، والعنزب ، والعترب (أى السماق) ، وقالوا الحال والخال والجال ، بمعنى الراية . ومثل هذه التصحيفات كثيرة ، وسببها تشابه الحروف بعضها لبعض .

« وهناك سبب آخر ، هو أن الخصب للحية تجانس Aspis فإذا حذفنا من آخرها is وهى علامة الإعراب عندهم رأينا الـكلمتين واحدة فى اللفظ والمعنى ، أى خصب أو حضب و بلسان العالم Coluber Haic وقال العلامة بوازاق E. Boisacq إن أصل الـكلمة اليونانية مجهول ، وقد ظن لاوى Lewy أن الـكلمة عبرية النجار من (صفا أى الأصلة . ونحن نقول إنها من العربية كما ترى» .

(١) المزهر ٢/١٩٥ .
(٢) مجلة الثقافة ، السنة الأولى العدد ٧٢ ص ٤٢ .

وآخر الأمر فإننا نقول مع السيوطى[1] : « إن سُلِّمَ فيه ما ادعى من التصحيف ، يقال فيه ما قالته الأئمة : ومن ذا الذى سلم من التصحيف » . زد على ذلك أن الليث ربما صحف بعض الألفاظ وهو يقرؤها من الصحف التى تركها الخليل .

٢ — أخذ عليه أبو بكر الزبيدى فى استدراكه وأحمد بن فارس انفراده بكثير من الألفاظ ، مثل قوله[2] : « التاسوعاء اليوم التاسع من المحرم . وقال الزبيدى ... لم أسمع بالتاسوعاء ، وأهل العلم مختلفون فى عاشوراء . فمنهم من قال إنه اليوم العاشر من المحرم ، ومنهم من قال إنه اليوم التاسع » .

ولكن الانفراد ببعض الأشياء أمر طبيعى ، وقد انفرد كثير من اللغويين بأشياء ، كما يظهر من النوع الخامس فى مزهر السيوطى ، الذى يقول[3] : « وحكمه القبول إن كان المتفرد به من أهل الضبط والإتقان كأبى زيد والخليل والأصمعى ... وشرطه ألا يخالفه فيه من هو أكثر عددا منه » .

٣ — أخطاء صرفية اشتقاقية كذكر حرف مزيد فى مادة أصلية ، أو مادة ثلاثية فى مادة رباعية[4] ، ونحو ذلك . ومثاله قوله : « التحفة مبدلة من الواو ، وفلان يتوحف . قال الزبيدى[5] : ليست التاء فى التحفة مبدلة من الواو ، لوجودها فى التصاريف . وقوله يتوحف ، منكر عندى » . وربما أدخل الناقدون فى هذا الصنف إيراده الثنائى الخفيف والثلاثى المضاعف المفكوك المثلين (تحت مثلا) والرباعى المضاعف فى الثنائى المضاعف ، وأمثال دهدع من الرباعى فى الثلاثى ، وأبواب اللفيف ، وخلطه الرباعى بالخماسى ، والمعتل الواوى باليائى والمهموز . ومن هذا الصنف أيضا خطؤه فى بعض القواعد ، مثل قوله[6] : « ليس فى الكلام نون أصلية فى صدر

(١) المزهر ١/٤٤ .
(٢) المرجع نفسه ١/٦٦ .
(٣) نفس المرجع ٦٣ .
(٤) نفس المرجع ١/٤٣ .
(٥) نفس المرجع ٥٥ .
(٦) نفس المرجع ٤٢ .

كلمة . قال الزبيدى فى استدراكه : جاءت كثيرا فى صدر الكلمة ، نحو نهشل ونهسر ونعنع » .

٤ — اختلاف نسخه واضطراب رواياته وما وقع فيه من الحكايات عن المتأخرين ، والاستشهاد بالمرذول من أشعار المحدثين . وقد علل ثعلب هذا بأنه من زيادات الناس فيه ، وبأن الكتاب لم يؤخذ من العلماء الذين حشوه وإنما وُجِد بنقل الوراقين[1] . وقد أُدخِل البصرة على يد أحدهم . ومن الطبيعى أن ذلك لا يعيب الخليل ، ولا كتابه الأصلى ، ولكن على مستعمله أن يخلصه من هذه الشوائب . وقد فعل ذلك العلماء الذين رجعوا إليه ، من أمثال الأزهرى والقالى وأحمد بن فارس ولذلك لا نجد عندهم فى مقتبساتهم من العين ، أغلب الأسماء المذكورة فى الجزء المطبوع ، ولا ما روى عنها .

ويتصل بهذا المأخذ إيراده الألفاظ المولدة ، قال[2] : « بس بمعنى حسب . قال الزبيدى فى استدراكه : بس بمعنى حسب غير عربية » وقد رأينا الخليل ميالا إلى أمثال تلك الألفاظ مع معرفته بعدم التكلم بها فى البوادى .

٥ — إهماله أبنية مستعملة فى اللغة ، لم يذكرها لأنه لم يسمع فيها شيئا ، ووصفها بأنها مهملة . وقد استدرك عليه اللغويون كثيرا من هذه الأبنية ؟ وأشاروا إلى أنها مهملة عند الخليل . قال أحمد بن فارس[3] : « وفى كتاب الخليل أن هذا البناء مهمل . وقد يشذ عن العالم الباب من الأبواب » والسبب فى هذا النقص عند الخليل معروف فهو أول من جمع فى اللغة كتابا كبيرا ، فالعلم لا يزال بادئا فى عهده . وقد أكمل من جاء بعده من اللغويين هذا النقص فى معاجمهم العامة أو ردودهم على الخليل ، وتكملاتهم له .

٦ — يتصل بالنقص السابق ، نقص آخر داخل المواد نفسها التى ذكرها

(١) نفس المرجع ٤٢/١ .
(٢) نفس المرجع ١٤٨ .
(٣) مقاييس اللغة ، مادة عكش .

ووصفها بأنها مستعملة ، فهذه المواد لم يستوف صيغها ، ولا معانيها المختلفة الكثيرة . وقد أحاط بهذا النقص نفس الظروف التى أحاطت بسابقه ، وناله ما ناله من علاج من المتأخرين . ويكفى أن تضاهى أى مادة من مواد العين بمثيلتها من أى معجم متأخر ، لترى الفرق واضحا بارزا .

وأختتم المآخذ بالإشارة إلى أن طبعة الكتاب سيئة ، تكثر فيها العبارات الملتوية ، وخاصة فى المقدمة ويختل الترقيم ، ووضع الأشطار الشعرية . ويبدو أن النسخة ، أو النسخ التى اعتمد عليها الناشر لم تكن جيدة . ولم تكن المراجع متوفرة بين يديه . ولكننا على الرغم من ذلك نشكر له جهده ، وإخراجه لنا هذا الجزء من كتاب يعتبر من أقدم الكتب العربية .

وصفوة القول بعد شرح هذه المآخذ قول السيوطى[1] : « أما أنه يُخطَّأ فى لفظة من حيث اللغة ، بأن يقال هذه اللفظة كذب ، أو لا تعرف ، فمعاذ الله ، لم يقع ذلك وحينئذ لا قدح فى كتاب العين » . ولكن السيوطى فى قوله هذا مغال بعض الشىء ، فقد انفرد الخليل بألفاظ غريبة ، نُبِّه عليها فى المعاجم ، ومر علينا بعضها .

ولكن أنَّى للمتأخرين أن يفهموا هذه الحقائق فقد كان يكفى أن يُذكَر أمامهم كتاب العين حتى تنهال الشتائم والتهم جزافا . وأقرب مثال لذلك الأشمونى الذى قال عن لفظ انفرد به الخليل[2] : « وندر قرعبلانة ، لأنه زيد فيه حرفان [أى فى الخماسى] وأحدهما نون . وقيل : إنه لم يسمع إلا من كتاب العين ، فلا يلتفت إليه » .

ومن الطبيعى أن يشاركه الصبان محشيه فى شتائمه ، قال : « قوله (إلا من كتاب العين) أى المحشو بالخطأ » . ومن الواضح أنه يقصد أخطاء لغوية ، والكتاب مبرأ من ذلك ، ولكنها الشهرة السيئة .

---

(١) المزهر ٤٤/١ .
(٢) حاشية الصبان على الأشمونى ١٠٥/٤ .

مؤلف العين :

أثار كتاب العين ضجة عظيمة حال وصوله إلى البصرة ، وتشعبت فيه الآراء بين الذم والمدح، وافترقت أيضا بين تصديق نسبته إلى الخليل وردها . و بقي هذا الخلاف عهدا بعيدا ولكنه كاد يستقر اليوم . فقد ذهب الناس قديما في مؤلف الكتاب إلى فرق ثلاث : تؤيد أولاها أن الخليل هو مؤلف الكتاب ، وتنكر عليه ثانيتها ذلك ، أما الثالثة فتقف موقفا وسطا . ونتتبع آراءهم في هذا الموضع لأنها تلقي أضواء كثيرة على الكتاب نفسه ، وما فيه من خصائص .

أما الفريق المؤيد فتألف قديما من المبرد ، وابن درستويه ، والزجاجي ، وابن دريد ، وابن فارس ، وابن عبد البر ، وابن خير ، وابن الأنباري ، وابن خلدون ، وحديثا من جرجي زيدان ، ومحمد بن شنب ، ومحمد صديق حسن خان[1] . ولا داعي لذكر أقوالهم .

المنكرون :

أما المنكرون فكثيرون أشهرهم النضر بن شميل ، ومؤرج السدوسي ، ونصر ابن علي الجهضمي ، وأبو الحسن الأخفش ، وأبو حاتم السجستاني ، وابن دريد ، وابن فارس ، وابن جني ، والقالي ، والأزهري ، وغيرهم[2] . ولم ترو لنا أقوالهم جميعا ، ولذلك أسوق هنا ما وصلت إليه من أقوال :

١ — سئل النضر بن شميل[3] (٢٠٤ هـ) عنه فأنكره ، فقيل له « لعله : ألفه بعدك ؟ » فقال : « أو خرجت من البصرة حتى دفنت الخليل بن أحمد ؟ » .

---

(١) ابن دريد — الجمهرة ٣/١ . ابن فارس — المقاييس ٣/١ ابن الأنباري — نزهة الألبا ٥٥ . ابن خلدون المقدمة ٤٥٥ . السيوطي — المزهر ٥/١ . جرجي زيدان — تاريخ آداب اللغة العربية ١٢٢/٢ دائرة المعارف الإسلامية ، مادة خليل .

(٢) السيوطي — المزهر ٣٨/١ — ٤٥ .

(٣) ياقوت — معجم الأدباء ٢٢٧/٦ .

٢ — روى أبو على القالى[١]: « لما ورد كتاب العين من بلد خراسان فى زمن أبى حاتم ، أنكره أبو حاتم وأصحابه أشد الإنكار ، ودفعه بأبلغ الدفع » .

٣ — قال ابن النديم[٢] : « لم يُرْوَ هذا الكتاب عن الخليل بن أحمد ، ولا روى فى شىء من الأخبار أنه عمل هذا البتة » .

٤ — قال الأزهرى[٣]: « كان الليث رجلا صالحا عمل كتاب العين ، ونسبه إلى الخليل لينفق كتابه باسمه ، ويرغب فيه » .

٥ — قال ابن فارس[٤] : « قال بعض الفقهاء كلام العرب لا يحيط به إلا نبى ، وهذا كلام حرى أن يكون صحيحا . وما بلغنا أن أحدا ممن مضى ادعى حفظ اللغة كلها . فأما الكتاب المنسوب إلى الخليل وما فى خاتمته من قوله : « هذا آخر كلام العرب » ، فقد كان الخليل أروع وأتقى لله جل ثناؤه من أن يقول ذلك » .

٦ — قال ابن جنى فى الخصائص[٥] : « أما كتاب العين ففيه من التخليط والخلل والفساد مالا يجوز أن يُحمَل على أصغر أتباع الخليل فضلا عن نفسه . ولا محالة أن هذا التخليط لحق هذا الكتاب من قبل غيره . فإن كان للخليل فيه عمل ، فلعله أومأ إلى عمل هذا الكتاب إيماء ، ولم يَلِه بنفسه ولا قدره ولا حرره . ويدل على أنه كان نحا نحوه أننى أجد فيه معانى غامضة ونزوات للفكر لطيفة ، وصنعة فى بعض الأحوال مستحكمة . وذكرت به يوما أبا على فرأيته منكرا له ، فقلت له : إن تصنيفه منساق متوجّه ، وليس فيه التعسف الذى فى كتاب الجمهرة . فقال : الآن إذا صنف إنسان لغة بالتركية تصنيفا جيدا ، يؤخذ به فى العربية . أو كلاما هذا نحوه » .

---

(١) السيوطى — المزهر ١/٤٢ .
(٢) ابن النديم — الفهرست ٤٢ .
(٣) السيوطى — المزهر ١/٣٩ .
(٤) الصاحبى ١٨ .
(٥) السيوطى — المزهر ١/٤٠ .

٧ — استدل أبو بكر محمد بن حسن الزبيدى[1] على أنه ليس للخليل :

(ا) بما وقع فيه من الحكايات عن المتأخرين والاستشهاد بالمرذول من أشعار المحدثين . (ب) و بأن جميع ما وقع فيه من معانى النحو إنما هو على مذهب الكوفيين ، و بخلاف مذهب البصريين .

الرد عليهم :

١ — أما قول النضر بن شميل فيجب أن نقف أمامه حذرين . فهو ينكر على الخليل تأليف الكتاب و ينكر أنه ابتعد عنه حتى وفاته . ولكن النضر نفسه قال[2] : « أقمت بالبادية أربعين سنة » . ولما أضرّ به المقام فى البصرة من ضيق المعيشة رحل إلى خراسان ، واتصل بالمأمون ، وأقام بها و بمرو[3] . فهل هذه الرحلات فى البوادى ، إن قلنا إن رحلته إلى خراسان كانت بعد وفاة الخليل ، لم تكن غيبة عن الخليل ؟ أظن أنها غيبة ، وغيبة طويلة ، كان فى وسع الخليل أن يؤلف فيها كتبا لا كتابا واحد . و يتضح من تاريخ وفاة النضر (٢٠٤ ﻫ) أنه لم يقم بهذه الغيبة الطويلة ، ثم سفره إلى خراسان جميعا بعد وفاة الخليل ، ولذلك لا نوافق النضر على قوله . يضاف إلى ذلك أن الروايات مضطربة بصدد موقفه وموقف تلاميذ الخليل الآخرين فهو معارض ، ومؤلف لكتاب يسمى « المدخل إلى كتاب العين » ومكمّل للعين نفسه[4] .

٢ — وأما قول أبى على القالى بإنكار أبى حاتم له ، فهو يدل على رأى أبى حاتم وأصحابه فى الكتاب ، وما وقع فيه من اضطراب وزيادات ، جعلتهم يرفضونه ولا يرضون عنه . ولكن هذا لا يجعلنا ننكر على الخليل إسهامه فيه ، وخاصة أن القالى نفسه وثق به ، وأدخله فى بارعه ، ونسب مواده إلى الخليل .

(١) نفس المرجع ٢٤٤٣ .
(٢) ابن الأنبارى — نزهة الألبا ١١١ .
(٣) السيوطى — البغية ٤٠٤ .
(٤) وفيات الأعيان ٢٥٣/١ .

٣ — أما قول ابن النديم فيقوم على شقين : عدم رواية أحد الكتاب عن الخليل ، وعدم إخبار أحد بأنه من تأليفه . والشق الأول تبطله الروايات التالية : صرح ابن فارس[١] بأنه روى كتاب العين عن على بن إبراهيم القطان ، عن أبى العباس أحمد بن إبراهيم المَعْدانى ، عن أبيه إبراهيم بن إسحاق عن بندار بن لزة الأصفهانى ومعروف بن حسان ، عن الليث عن الخليل . وذكر أبو محمد بن درستويه[٢] أنه سمع كتاب العين عن أبى الحسن على بن مهدى الكسروى ، عن محمد بن منصور المعروف بالزاج المحدث ، عن الليث بن المظفر ، عن الخليل . وسمعه مع ابن درستويه من على بن مهدى ابن العلاء السجستانى ، ثم أخذ دعلج نسخته . ورواه أيضا أبو على[٣] الغسانى ، عن الحافظ أبى عمر بن عبد البر ، عن عبد الوارث بن سفيان ، عن القاضى منذر بن سعيد ، عن أبى العباس أحمد بن محمد بن ولاد النحوى ، عن أبيه ، عن أبى الحسن على بن مهدى ، عن أبى معاذ عبد الجبار بن يزيد ، عن الليث ابن المظفر بن نصر بن سيار ، عن الخليل . ورواه عن هذا السند أيضا أبو بكر محمد بن خير[٤] . ومنذر بن سعيد البلوطى هو صاحب النسخة المشهورة التى كتبها بالقيروان وعورضت بنسخة شيخه بمكة . ولكن الليث بن المظفر ، على الرغم من عدم معرفتنا تاريخ وفاته ، يرجح أنه توفى (عام ١٨٠)[٥] . وتوفى راويته قتيبة بن سعيد عام ٢٤٠ ، عن حوالى تسعين سنة[٦] . فيرجح إذن أن أبا معاذ عبد الجبار بن يزيد ، راويته الثانى ، توفى حوالى هذا التاريخ . ولما كان على بن مهدى توفى فيما بين عامى ٢٨٣ ، ٢٨٩ ، فى أثناء ولاية بدر المعتضدى على أصبهان . فقد جعل هذا المستشرق برونلش[٧] يميل إلى أنه اطلع على كتاب العين فى النصف الثانى من القرن

(١) المقاييس ١ / ٣ .
(٢) ابن النديم — الفهرست ٤٣ .
(٣) السيوطى — المزهر ١ / ٤٦ .
(٤) فهرس ما رواه عن شيوخه ٣٤٩ .
(٥) صديق الفارسى : المعرب فى الفصحى ، مجلة إسلاميات ٦٩ .
(٦) مجلة إسلاميات ٦٩ .
(٧) نفس المرجع ٧٠ .

الثالث ، أى بعد وفاة أبى معاذ . واستنتج من ذلك أن رواية ابن النديم أصح ، أى أن على بن مهدى لم يأخذ عن أبى معاذ مباشرة ، وإنما أخذ عن حفيد الليث محمد ابن منصور . ويميل بى إلى هذا الاستنتاج ، حياة على بن مهدى فى عهد حفيد الليث ، وانفصاله عنه بجيلين ، لا جيل واحد ، كما فى رواية أبى معاذ . ولكن هذا لا يجعلنا ننكر رواية أبى معاذ ، فهى التى وصلت إلى الأب انستاس . وروى الكتاب أيضا شمر ، عن محارب من أهل مرو[١] .

اجتماع هذه الروايات يجعلنا ننكر على ابن النديم قوله الذى وافقه عليه ثعلب[٢] ونقبل قول السيوطى[٣] : « وقديما اعتنى به القدماء ، وقبله الجهابذة » ، ونرجح أنه يعنى أنه « وجد بنقل الوراقين » ، ولم يروه عن الخليل والعلماء المذكورين فيه علماء ثقات[٤] ، أو أنه عنى أن جميع رواياته تنتهى إلى الليث وحده ، ولم يروه أحد غيره من تلاميذ الخليل . وسبب ذلك ظروف تأليف الكتاب . والشق الثانى تنكره أقوال الطائفة الثانية من العلماء الذين ذكرناهم ، وأقوال الطائفة الثالثة .

٤ — أما عبارة الأزهرى التى رواها السيوطى ، فمبتورة من موضعها فى مقدمة تهذيب اللغة فلم يتضح مقصوده منها ، فقد قال[٥] : « فمن المتقدمين الليث ابن المظفر الذى نحل الخليل بن أحمد تأليف كتاب العين جملة ، لينفقه باسمه ، ويرغب فيه من حوله » . فهو لا ينكر نسبة الكتاب إلى الخليل ، وإنما ينكر أن كل ما فيه وجملته له . ومما يوضح رأيه هذا ، أنه يتبع قوله السابق الخبر التالى « وأثبت لنا عن إسحاق بن إبراهيم الحنظلى الفقيه أنه قال : « كان الليث بن المظفر رجلا صالحا ، ومات الخليل ولم يفرغ من كتاب العين ، فأحب الليث أن ينفق الكتاب

(١) مجلة العالم المشرق ٢٨ .
(٢) السيوطى — المزهر ١ / ٣٩ .
(٣) نفس المرجع ٤٥ .
(٤) نفس المرجع ١ / ٣٩ ، ٤٢ .
(٥) مجلة العالم المشرق ٢٧ .

كله ، فسمى لسانه الخليل . فإذا رأيت فى الـكتاب : سألت الخليل بن أحمد ، أو أخبرنى الخليل بن أحمد ، فإنه يعنى الخليل نفسه . و إذا قال : قال الخليل ، فإنما يعنى لسانه نفسه » . فالخبر يبين لنا رأى الأزهرى فى الـكتاب ، بغض النظر عن صحة هذا الخبر أو زيفه ، فهو يرى أن الخليل أسهم فيه بقسط ، ثم أكمله الليث . و يقول الأزهرى أيضا فى مقدمة التهذيب[1] : « لم أر خلافا بين اللغويين أن التأسيس المجمل فى أول كتاب العين لأبى عبد الرحمن الخليل بن أحمد وأن ابن المظفر أكمل الـكتاب عليه بعد تلقفه إياه عن فيه » .

٥ — وأما قول ابن فارس فلا يدل على إنكاره على الخليل تأليف العين ، وخاصة إذا ضممنا إليه ما قاله فى صدر كتابه مقاييس اللغة : « والأمر الوحيد الذى يدل عليه ، هو نفى صدور هذه العبارة عن الخليل ، لورعه وتقواه . يضاف إلى ذلك أن ابن فارس أساء فهم عبارة الخليل ، قال الأزهرى فى مقدمة تهذيبه[2] : « و إنما أراد الخليل رحمه الله أن حروف ا ب ت ث عليها مدار جميع كلام العرب ، وأنه لا يخرج شىء منها عنها ، وأراد بما ألف منها معرفة جميع ما يتفرع منها إلى آخره ، ولم يرد أنه حَصّل جميع ما لفظ به من الألفاظ على اختلافها ، ولـكنه أراد أن ما أسس ورسم بهذه الحروف ، وما بين من وجوهه ثنائيها وثلاثيها ورباعيها وخماسيها فى سالمها ومعتلها ، على ما شرح من وجوهها أولا فأولا ، حتى انتهت الحروف إلى آخرها ، يعرف به جميع ما هو من ألفاظهم ، إذا تُتبِّع ، لا أنه تتبعه كله فحصله ، أو استوفاه فاستوعبه ، من غير أن فاته من ألفاظهم لفظة ، ومن معانيهم للفظ الواحد معنى . ولا يجوز أن يخفى على الخليل مع ذكاء فطنته ، وثقوب فهمه ، أن رجلا واحدا ليس بنبى يوحى إليه [لا] يحيط علمه بجميع لغات العرب وألفاظها على كثرتها حتى لا يفوته منها شىء . وكان الخليل أعقل من أن يظن هذا ، و إنما معنى جماع كلامه ما بينته ، فتفهمه » .

---

(١) نفس المرجع ٣٩ .
(٢) نفس المرجع ٤٩ .

وقد أساء فهم العبارة كثيرون غير ابن فارس ، قال الأزهرى أيضا[1] : « قد أشكل معنى هذا الكلام على كثير من الناس ، حتى توهم بعض المتحذلقين أن الخليل لم يف بما شرط لأنه أهمل من كلام العرب ما وجد فى لغتهم مستعملا . وقال أحمد البشتى الذى ألف كتاب التكملة : نقض الذى قاله الخليل ما أودعناه كتابنا هذا أصلا ، لأن كتابنا يشتمل على ضعفى كتاب الخليل و يزيد ، وسترى تحقيق ذلك إذا حزت جملته و بحثت عن كنهه » . قال الأزهرى : « ولما قرأت هذا الفصل [أى هذا الكلام] من كتاب البشتى استدللت به على غفلته وقلة فطنته وضعف فهمه ، واستشففت أنه لم يفهم عن الخليل ما أراده ، ولم يفطن للذى قصده » .

فالخليل قصد الأبنية ، أما ابن فارس فظن أنه قصد ألفاظ العربية ومعانيها جميعها ، ولذلك قال ما قال ، ولو فهمها على وجهها الصحيح ما أنكر منها شيئا .

٦ — أما عبارة ابن جنى فتبين لنا أنه هو نفسه كان يميل إلى أن فكرة الكتاب ومنهجه من عمل الخليل ، وأن أبا على الفارسى اعترض على ذلك ، وأتى بمثاله الذى لا ينطبق على هذه الحالة هنا ، ولذلك ندع قوله إلى غيره .

٧ — أما رأى أبى بكر محمد بن حسن الزبيدى فيستند فى الحق على دليلين قويين ، ولكن قبل مناقشتهما نحب أن نقول إنه هو نفسه يستخلص منهما[2] أن « أكثر الظن فيه أن الخليل سبب أصله ، وثقف كلام العرب ثم هلك قبل كماله ، فتعاطى إتمامه من لا يقوم مقامه » . و يستمد الدليل الأول أهميته من الأقوال المذكورة فى الكتاب ، منسوبة إلى من عاش بعد وفاة الخليل ، أو بعبارة أبى بكر الزبيدى نفسه[3] « اختلاف نسخة ، واضطراب رواياته ، إلى ما وقع فيه من أشعار المحدثين . فهذا كتاب منذر بن سعيد القاضى الذى كتبه بالقيروان وقابله بمصر

(١) نفس المرجع ٤٩ .
(٢) السيوطى — المزهر ١/٤١ .
(٣) نفس المرجع ٤٢ .

بكتاب ولاد ، وكتاب ابن ثابت المنتسخ بمكة ، قد طالعناها فألفينا فى كثير من أبوابها ، أخبرنا المسعرى عن أبى عبيد ، وفى بعضها ، قال ابن الأعرابى . . . وقال الأصمعى . هل يجوز أن يكون الخليل يروى عن الأصمعى وابن الأعرابى أو أبى عبيد فضلا عن المسعرى ؟ وكيف يروى الخليل عن أبى عبيد ، وقد توفى الخليل سنة سبعين ومئة ، وفى بعض الروايات سنة خمس وسبعين ومئة ، وأبو عبيد يومئذ ابن ست عشرة سنة ، وعلى الرواية الأخرى ابن إحدى وعشرين سنة ، لأن مولد أبى عبيد سنة أربع وخمسين ومئة ، ووفاته سنة أربع وعشرين ومئتين ؟ ولا يجوز أن يسمع عن المسعرى على أبى عبيد إلا بعد موته . وكذلك كان سماع الحشنى منه سنة سبع وأربعين ومئتين فكيف يسمع الموتى فى حال موتهم أو ينقلون عمن ولد من بعدهم » ؟

ونحن نسلم للزبيدى بكل ما أتى به ، ونوافقه أن جميع هذه الروايات ليست للخليل ، ولكن هذا لا يعنى إنكار تأليف الخليل للكتاب جملة ، وإنما يعنى أن هناك زيادات أدخلت فى الكتاب بعد تدوينه . وليس هذا بالأمر الغريب فى الكتب العربية . ولنضرب المثل بكتاب النوادر لأبى زيد المطبوع فى بيروت ، فهو ملىء بالمواد المنسوبة إلى غير أبى زيد من تلاميذه وغير تلاميذه ؛ أو بنوادر الأصمعى التى حدث لها فى خزائن آل طاهر ما حدث للعين فى خزائنهم ، ولكن الأصمعى بَيَّن ما زيد فى نوادره ، أما الخليل فتوفى قبل ذلك .

يضاف إلى ذلك أن الكتاب تسربت إليه أشياء ليست من الخليل فى أثناء تدوينه ونبسط الكلام عليها فى حينها .

والدليل الثانى يشرحه الزبيدى فيقول[1] : « ومن الدليل على صحة ما ذكرناه أن جميع ما وقع فيه من معانى النحو إنما هو على مذهب الكوفيين ، وبخلاف مذهب البصريين . فمن ذلك ما ابتدئ الكتاب به وبنى عليه من ذكر مخارج الحروف فى تقديمها وتأخيرها ، وهو على خلاف ما ذكره سيبويه عن الخليل فى كتابه ،

(١) السيوطى — المزهر ٤٣/١ .

وسيبويه حامل علم الخليل وأوثق الناس فى الحكاية عنه ، ولم يكن ليختلف قوله ولا ليناقض مذهبه . ولسنا نريد تقديم حرف العين خاصة للوجه الذى اعتل به ولكن تقديم غير ذلك من الحروف وتأخيرها . وكذلك ما مضى عليه الكتاب كله من إدخال الرباعى المضاعف فى باب الثلاثى المضاعف وهو مذهب الكوفيين خاصة . وعلى ذلك استمر الكتاب من أوله إلى آخره ، إلى ماسنذكره من نحو هذا . ولو أن الكتاب للخليل لما أعجزه ولا أشكل عليه تثقيف الثنائى الخفيف من الصحيح والمعتل ، والثنائى المضاعف من المعتل ، والثلاثى المعتل بعلتين ، ولما جعل ذلك كله فى باب سماه اللفيف فأدخل بعضه فى بعض وخلط فيه خلطا لا ينفصل منه شىء عما هو بخلافه ، ولوضع الثلاثى المعتل على أقسامه الثلاثة ليستبين معتل الياء من معتل الواو والهمزة ، ولما خلط الرباعى والخماسى من أولها إلى آخرها » .

وتبين لنا سابقا من دراسة مذهب الخليل فى مخارج الحروف وأبنية الأفعال المختلفة بالتفصيل فى وصف مقدمة كتاب العين ، أن أبا بكر الزبيدى غير دقيق فى كلامه وأن ليس بصحيح أن مذهب الخليل موافق فيها لمذهب الكوفيين . ولكنه خالف البصريين فيها أحيانا ، ووافقهم أحيانا أخرى . فنظر المتأخرون إلى ما خالف فيه البصريين على أنه كوفى ولو لم يوافق الكوفيين كما حدث فى نظام مخارج الحروف . ولوكان ما جاء فى الكتاب من نحو يوافق مذهب الكوفيين ما عابه هؤلاء . ولكننا نسمع عكس ذلك : المبرد البصرى يرفع من قدره ، وثعلب والمفضل ابن سلمة الكوفيان يعيبانه[1] .

الطائفة الثالثة :

ويؤدى بنا ذلك إلى الطائفة الثالثة وتألفت قديما من ثعلب وإسحاق بن راهويه والسيرافى والأزهرى وابن المعتز وأبى الطيب اللغوى وأبى بكر الزبيدى ، وغيرهم ،

---

(١) مجلة العالم الشرق ٢٨ .

وأخيرا من السيوطى والأب أنستاس الكرملى وغيرهما . ونؤخر قول ثعلب لأنه يحتاج إلى وقفة طويلة . أما ابن المعتز فقال(١) : «كان الخليل منقطعا إلى الليث فلما صنف كتابه العين خصه به . فحظى عنده جدا ووقع منه موقعا عظيما ووهب له مئة ألف . وأقبل على حفظه وملازمته ، فحفظ منه النصف . واتفق أنه اشترى جارية نفيسة فغارت ابنة عمه ، وقالت: والله لأغيظنه ، وإن غظته فى المال لايبالى ، ولكن أراه مكبا ليله ونهاره على هذا الكتاب ، والله لأفجعنه به ؛ فأحرقته . فلما علم اشتد أسفه . ولم يكن عند غيره منه نسخة ، وكان الخليل قد مات ، فأملى النصف من حفظه، وجمع علماء عصره وأمرهم أن يكملوه على نمطه ، وقال: لهم مثلوا واجتهدوا . فعملوا هذا التصنيف الذى بأيدى الناس» . وهذه القصة « الرومنسية » لها دلالتها . . . دلالتها على حياة القصور والبلاط ، حيث تختلف الجوارى ويكيد بعضهن لبعض ، وحيث لا تكفى نكبة المال للإغاظة . . . نعم حياة القصور التى عاش فيها ابن المعتز لا الليث . ولها دلالتها أيضا على أن كثيرا من معلومات الكتاب ترجع إلى علماء أو رواة غير الخليل .

وقال محمد بن عبد الواحد الزاهد(٢) : «حدثنى فتى قدم علينا من خراسان وكان يقرأ علىّ كتاب العين ، قال : أخبرنى أبى ، عن إسحاق بن راهويه ، قال: كان الليث صاحب الخليل بن أحمد رجلا صالحا ، وكان الخليل عمل من كتاب العين باب العين وحده ، وأحب الليث أن ينفق سوق الخليل فصنف باقى الكتاب وسمى نفسه الخليل . وقال لى مرة أخرى : فسمى لسانه الخليل من حبه للخليل بن أحمد ، فهو إذا قال فى الكتاب قال الخليل بن أحمد فهو الخليل ، وإذا قال ، وقال الخليل مطلقا ، فهو يحكى عن نفسه . فكل ما فى الكتاب من خلل فإنه منه لا من الخليل» . وقد وافقه الأزهرى على هذا الخبر ، ولكننا لا نوافقه على هذا ولا نقبل ما يرويه

(١) السيوطى : المزهر ١/٣٩ .
(٢) « « « .

هذا الفتى الخراسانى عن أبيه ولا نطمئن إلى الخليلين ، أو الأخلة الثلاث ، إن تحرينا الدقة فى التعبير ، كما تحراها فتاهم ، فمعظم ما فى مقدمة العين التى رأى الأزهرى أن جميع العلماء يتفقون على أنها للخليل بن أحمد منسوب إلى الخليل « فقط » لا الخليل ابن أحمد . وفى الكتاب[١] حوار يدور بين الليث والخليل « فقط لا ابن أحمد » فهل نطبق على ذلك قاعدة الفتى الخراسانى ، أو نطبقها حيث نهوى ، ولا نطبقها حيث يقودنا مزاجنا إلى ذلك ؟

وقال السيرافى[٢] : « عمل [الخليل] أول كتاب العين المعروف المشهور ، الذى به يتهيأ ضبط اللغة » . وعلق السيوطى[٣] على قوله بما يلى : « وهذه العبارة من السيرافى صريحة فى أن الخليل لم يكمل كتاب العين » .

وقال بعضهم[٤] : « عمل الخليل من كتاب العين قطعة من أوله إلى حرف الغين ، وكمله الليث ولهذا لا يشبه أوله آخره » . وسار على هذا الرأى كثيرون . ولكننا لا نستطيع أن نسايرهم استنادا إلى الجزء المطبوع من كتاب العين ، لأن فيه كثيرا من الآراء المنسوبة إلى غير الخليل . ولذلك نقول إن الجزء الأول نفسه ليس كله من عمل الخليل وحده أيضا .

ويشبه هذا القول بعض الشىء ماقاله ابن خلكان[٥] : « وأكثر العلماء العارفين باللغة يقولون إن كتاب العين فى اللغة المنسوب إلى الخليل ليس تصنيفه ، وإنما كان قد شرع فيه ، ورتب أوائله وسماه العين فأكمله تلامذته النضر بن شميل ، ومن فى طبقته كمؤرج السدوسى ونصر بن على الجهضمى وغيرهما ، فما جاء عملهم مناسبا لما وضعه الخليل فى الأول ، فأخرجوا الذى وضعه الخليل منه ، وعملوا أيضا الأول . فلهذا وقع فيه خلل كثير يبعد وقوع الخليل فى مثله » .

(١) العين ٥ .
(٢) أخبار النحويين البصريين ٣٨ .
(٣) المزهر ١/٣٨ .
(٤) نفس المرجع ٣٩ .
(٥) الوفيات ١/٢٥٣ .

وهذا القول لا يمكن تصديقه بسهولة ، لأن النضر وأمثاله من تلاميذ الخليل بلغوا فى اللغة والعلم مرتبة سنية تربأ بهم عن الوقوع فى مثل هذا الخطأ والتشويه لتأليف أستاذهم .

أما ثعلب ، فروى عنه أبو الطيب عبد الواحد بن على اللغوى فى كتاب مراتب النحويين ، والصولى فى ذكر فضائل الخليل(١) ، أنه قال: « إنما وقع الغلط فى كتاب العين لأن الخليل رسمه ولم يحشه . ولو كان حشاه ما بقى فيه شىء لأن الخليل رجل لم يُرَ مثله . وقد حشا الكتاب قوم علماء إلا أنه لم يؤخذ عنهم رواية ، وإنما وجد بنقل الوراقين ، فلذلك اختل الكتاب » . وارتضى أبو الطيب اللغوى فى كتاب مراتب النحويين هذا الرأى ، وفسره قائلا « أبدع الخليل بدائع لم يسبق إليها ، فمن ذلك تأليفه كلام العرب على الحروف فى كتابه المسمى « كتاب العين » فإنه هو الذى رتب أبوابه ، وتوفى قبل أن يحشوه » .

والحق أن رأى ثعلب هذا أقرب الآراء إلى الصحة ، ونحن نطمئن إليه ، وإلى المفهوم العام من أقوال هذه الطائفة الثالثة بل الثانية أيضا ، وخاصة أنه هو الذى تؤيده أقوال الليث ، وتؤيده دراسة الكتاب . قال الليث(٢) : « كنت أسير إلى الخليل بن أحمد ، فقال لى يوما : لو أن إنسانا قصد وألف حروف ألف ، وباء ، وتاء ، وثاء على ما أمثله لاستوعب فى ذلك جميع كلام العرب ... فقلت له : وكيف يكون ذلك ؟ ... فجعلت أستفهمه ويصف لى ولا أقف على ما يصف ، فاختلفت إليه فى هذا المعنى أياما ، ثم اعتل وحججت . . . فرجعت من الحج ، وسرت إليه فإذا هو قد ألف الحروف كلها على ما فى صدر هذا الكتاب ، فكان يملى على ما يحفظ ، وما شك فيه يقول لى سل عنه فإذا صح فأثبته ، إلى أن عملت الكتاب » . وإذن فالخليل ابتكر المنهج واستحضر المواد فى ذهنه ، وأخذ يملى على الليث ، ولما رأى نفسه أنه لم يستطع تهذيب الكتاب

(١) نفس المرجع ٣٩ ، ٤٢ .
(٢) ابن النديم : الفهرست ٤٣ .

وتمحيص المشكوك فيه ، وربما إتمامه ، حضه على سؤال العلماء ، إلى أن أنهى الليث لا الخليل الكتاب .

وتظهر هذه الظاهرة فى الكتاب أيضا ، فنرى حوارا بين الخليل والليث(١) : قال الخليل فإن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية ... قال الليث : قلت له : فكيف تكون الكلمة المولدة المبتدعة غير مشوبة بشىء من هذه الحروف ؟ فقال : نحو الكشعثج والخضعثج وأشباههن ... وقال الليث : قلت للخليل : «ما السراج(٢)...» وقال(٣) : « قلت للخليل : من أين قلت عكش مهمل ، وقد تسمت العرب بعكاشة ؟ قال : ليس على الأسماء قياس . . . »

وتصرح رواية الليث أيضا إلى جانب الإملاء والحوار ، بحض الخليل إياه على السؤال عما شك فيه وإثباته فى الكتاب . وكان لهذه النصيحة أثرها الخطير فى العين إذ يبدو أن الليث أخذ يسأل من قابله من الأعراب والعلماء ، ويبحث عن روايات غير الخليل من الأثبات ، ويدخلها دون تحرج . فنجد كثيرا من الروايات يصرح أنها ليست من الخليل . يقال(٤) : « قال غير الخليل : العواهن : السعف الذى يقرب من لب النخلة . . . » أو « عن غير الخليل لبن مكثّع : أى قد ظهر زبده فوقه(٥) » أو « وقال غيره : العذق : الكباسة(٦) . . . » أو « وقال بعض الناس(٧) . . . » أو « وقال بعضهم(٨) . . . » أو « وقيل . . . » وهى كثيرة الدوران ولا يمكن تمييز ما صدر منها عن الخليل أو عن الليث ، أو عن غيرهما .

وتظهر إلى جانب هذه الإضافات المهملة ، إضافات أخرى كثيرة منسوبة إلى

(١) العين ٥ .
(٢) العين ٩١ .
(٣) العين ١٠٣ .
(٤) العين ٤٣ ، ٦٢ .
(٥) العين ١٠٨ .
(٦) العين ٧٠ .
(٧) العين ١٢٥ .
(٨) العين ٥٩ ، ٨٦ ، ١٢٧ .

لغويين ، منهم المعروف ومنهم غير المعروف ، ومنهم من روى الخليل عنه ، ومنهم من لم يرو عنه ولا الليث فى غالب الظن . وهاك ثبتا بأسمائهم ، ومواضع ورودهم فى الكتاب ، مع ترتيبهم على الألف باء :

أبو أحمد ١٠٧

أبو أحمد حمزة بن زرعة ٣ ، ٥

ابن الأعرابى ٩٨

ثعلب ١١٥

حماس ١٠٨

أبو الدقيش ٣ ، ١٠٣

زائدة ١٤ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٦٧ ، ٧١ ، ٩٣ ، ١٣٠

أبو سعيد ٣٧ ، ٤٤ ، ١٠٥

سيبويه ١١٠ ، ١٢٦

الضرير ٣٦ ، ٦٨ ، ١١٠ ، ١١٣ ، ١٢٤ ، ١٢٨ ، ١٢٩

أبو عبد الله ١٣

عرام ٣٦ ، ٣٩ ، ٤٣ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٧٠ ، ١٠٣ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٣٥ ، ١٣٦

عيسى ١٨

أبو ليلى ١١٦ ، ١١٨ ، ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٣٧ ، ١٤٣

مبتكر الأعرابى ٦٣ ، ٧١ ، ١٣٦

أما ابن الأعرابى وثعلب وسيبويه وأبو عبيد فلا يحتاجون إلى تعريف . وأما أبو الدقيش فأعرابى « كان أفصح الناس » روى عنه الخليل وكثير غيره[1] وأبو سعيد ظن الأستاذ برونلش أنه الأصمعى[2] ولكنى أرجح أنه أبو سعيد الضرير

(١) السيوطى — المزهر ٢/٢٠٢

(٢) مجلة إسلاميات ٨٤ .

الذى تردد اسمه كثيرا فى الكتاب ، وهو أحمد بن أبى خالد لقى ابن الأعرابى وأبا عمرو الشيبانى وحفظ عن الأعراب ، واستقدمه طاهر بن عبد الله بن طاهر حين قلده المأمون ولاية خراسان ٢١٧ هـ فأقام بنيسابور وصار بها إماما يختار المؤدبين لأولاد قواد ابن طاهر ، وأملى بها كتبا فى معانى الشعر والنوادر ، وكان شمر بن حمدويه الهروى وأبو الهيثم يوثقانه ويثنيان[1] عليه . وعرام بن الأصبغ السلمى الأعرابى من الذين أقدمهم ابن طاهر إلى نيسابور أيضا مع أعراب آخرين[2] . وأبو ليلى هو الخراسانى روى عن ابن عكاشة الهمدانى[3] . وأما أبو أحمد فهو فيما يرجح حمزة بن زرعة المذكور بعده . وظن الأستاذ برونلش أن عيسى هو ابن عمر أستاذ الخليل ، ولكنه فى عبارته يرد على أبى أحمد الذى يرجح أن أقواله مما أضيف إلى الكتاب ولم تكن فيه أصلا ، فلا يجوز أن يكون عيسى إذن هو ابن عمر . وورد اسم مبتكر محرفا إلى منكر ، ولكن تاج العروس ذكره بالصيغة الأولى[4] . وكل هؤلاء وحماس وزائدة وأبو عبد الله لا أدرى عنهم شيئا ، ولعلهم من الأعراب الذين وردوا على خراسان فى عهد ابن طاهر . وواضح من الثبت السابق أن زائدة وأبا سعيد الضرير وعراما وأبا ليلى أكثرهم ورودا فى الجزء المطبوع .

وتنقسم هذه الإضافات إلى ثلاثة أنواع : اعتراضات ، وزيادات فى المعانى ، وزيادات فى الشواهد . ويشترك فى النوع الأول أبو أحمد وزائدة والضرير وعرام وعيسى ومبتكر الأعرابى . وكانت اعتراضات أولهم نحوية ، فلعله من النحاة إذن . واعترض زائدة ذات مرة على قول للضرير[5] ، كما اعترض عيسى على أبى أحمد . ويشترك فى النوع الثالث ابن الأعرابى وثعلب وأبو ليلى ، ويشترك أغلبهم فى النوع الثانى .

(١) مجلة العالم الشرقى ٢٣ .
(٢) ياقوت — معجم الأدباء ٣/١٧ .
(٣) تاج العروس ، مادة عكش .
(٤) مادة وقب .
(٥) مادة عهق .

ولم أجد شيئا من هذه الإضافات فى المعاجم المتأخرة عن العين منسوبا إلى صاحبه إلا قولا واحدا من عرام[1]. ولكن ابن فارس روى أقوال أبى ليلى فى العين ونسبه إلى « قوم » ، ورواه الأزهرى أيضا مع نسبته إلى ابن السكيت[2] ، وذكر ابن فارس أيضا أن فى مادة عبك « كلمات عن أعراب مجهولين لا أصل لها » فلعله كان يقصد قول عرام فى العين . ونسب الأزهرى إلى الليث أقوالا فى كتاب العين منسوبة إلى زائدة وابن ليلى ، كما فعل ابن فارس فى قول الأخير منهما[3] . ويدل كل هذا على اختلاف نسخ العين التى وقعت إلى العلماء فى معاملتها لهذه الإضافات .

وهناك نوع آخر من الإضافات أكبر خطرا ، إذ لا تفرقة بينه وبين النص الأصيل فى شىء . نجد فى العين مثلا[4] : « وهى [أى القتعة] الأرضة أيضا ، والطُّحَنة والعوانة والحطيطة والبطيطة واليسروعة والهرنصانة . وقاتله الله مثل كاتعه ، وقيل هو على البدل » . ونسب الأزهرى العبارة بنصها مع إصلاح تحريفها إلى ابن الأعرابى وأبى عبيد ، قال : « أبو العباس عن ابن الأعرابى وهى السرفة والقتعة والهرنصانة والبطيطة والسروعة والعوانة والطحنة . أبو عبيد قاتعه وكاتعه إذا قاتله » . ونجد فى العين أيضا « ويقال ماله هلع [ولا هلعة] أى ماله جدى ولا عناق » ، ونسبها الأزهرى فى تهذيبه إلى أبى زيد . ويقال فى العين « الناجعة من الأرض : السهلة المستوية مكرمة للنبات ، تنبت الرمث » وهى بنصها فى التهذيب منسوبة إلى أبى خيرة الأعرابى . ونسب ابن دريد إحدى العبارات الموجودة فى العين إلى أبى مالك عمرو بن كركرة ونص على أنه تفرد بها[5] ، ونستطيع أن ننسب عبارة أخرى إلى أبى عمرو بن العلاء[6] . وربما كان الخليل أو الليث هو الذى

(١) مادة قدع .
(٢) مادة عرج .
(٣) مادتا نجر وعفك .
(٤) مادة قتع .
(٥) مادة لم .
(٦) مادة عرق .

أدخل عبارات أبى خيرة وأبى مالك وأبى عمرو دون أن ينسبها إليهم ، لأنهم جميعا ممن روى عنهم الخليل ، ويكون هذا نهج الخليل فى كتابه . ولكن — لا شك — أن عبارات ابن الأعرابى وأبى عبيد من الزيادات غير الأصيلة فى الكتاب ، إلا إذا كان هذان العالمان أخذاها منه واشتهرا بها حتى نسبها الأزهرى إليهما . ومهما يكن من شىء فإن وجود هذا النوع من الزيادات له خطره إذ قد يوقعنا فى أخطاء ، فننسب إلى كتاب العين الأصيل ما هو برىء منه .

ونخرج من هذا البحث بأن الخليل وضحت لديه فكرة المعجم ، ووضع المنهج الذى يحققها وأخذ فى تنفيذه . ولكن القدر لم يمهله حتى يتمه ، فعهد به إلى تلميذه الليث ونصحه بسؤال العلماء . فبذل هذا جهده فى السير على خطة أستاذه ، والإفادة مما كتبه من مادة ، وممن يلقاه من العلماء . ثم صار الكتاب إلى خزانة آل طاهر بخراسان ، فاطلع عليه القراء ، وقيدوا على هوامشه — وربما فى متنه أيضا — تعليقاتهم المكملة أو الموضحة أو المعترضة . فدخل فى الكتاب — فى أثناء ذلك كله — مواد غريبة وتصحيفات وأخطاء ، وزيادات من غير صاحبه الأول والثانى . وقد سبق أن رأينا الأمر نفسه يحدث لنوادر الأصمعى فى خزانة آل طاهر أنفسهم .

واختلفت نسخ العين فى التنبه إلى هذه الإضافات ، إذ نقلها وراقون لا عالمون محققون ، فمنها ما نبه على صاحبه ، ومنها ما أهمل ذلك فيه إهمالا تاما أو جزئيا ، ومنها ما عزل فى الهامش ، ومنها ما أقحم كله أو جزء منه فى المتن ، ومنها ما ألحق فى ختام المواد . ووقعت هذه النسخ المختلفة إلى اللغويين ففطنوا إلى بعض هذه الإضافات ، وأبهم عليهم بعضها الآخر . فاختلف موقفهم منها ، فأحدهم حذفها لأنه تنبه إلى أقحامها ، وآخر أخذها ونسبها إلى صاحبها أو إلى « قوم » وثالث اقتبسها ظانا أنها من العين نفسه ، فنسبها إلى مؤلفه .

أما النسخة التى عثر عليها الأب أنستاس الكرملى فلا شك أنها من كتاب العين لكثرة الاتفاق بينها و بين ما اقتبسته المعاجم منه ، على الرغم من وجود بعض

خلاف بين ما فيها من آراء ، وما عرف من آراء الخليل[1] . وهى مع ذلك زاخرة بالإضافات التى رأيناها ، والتى كان أهم من قام بها عرام وزائدة وأبو سعيد الضرير وأبو ليلى .

دراسات حول كتاب العين :

أثر العين ، بصفته المعجم الأول عند العرب ، فى جميع المعاجم التى ظهرت بعده ، وإن اختلف هذا الأثر فى كل منها . فقد تأثرت جميعها بخطته فى اعتبار الحروف الأصول وحدها فى ترتيب الكلمات ، ولم يحد واحد منها عن هذه الخطة . وتأثرت به جميعها فى عدم ترتيب موادها من الداخل ، وفى علاج أمور مختلفة فيها تتصل بالحيوان والنبات والأعلام وغير هذه الموضوعات إلى جانب الموضوعات اللغوية من تفسيرات ولغات قبلية ومعرب ومولد ، حتى أننا لنجد كثيرا من عباراته بنصها فى أكثر المعاجم المتأخرة . وتبنت جميعها — أو معظمها — الغرض الذى أراد أن يحققه وهو جمع اللغة كلها ، بواضحها وغريبها . ولم يشذ عن ذلك إلا الجمهرة وربما الصحاح والأساس . ولكن الجمهرة ادعى صاحبها أنه يجمع جمهور الكلام لا غريبه ، ولم يحقق دعواه هذه ، بل ناقضها . وتمسك كثير منها بنظام الأبنية الذى سار عليه . بل كان له آثار أخرى ، نتيجة ما بثه فى تضاعيف كتابه من آراء ، أو نتيجة النظام الذى سار عليه ، ولا تقتصر على المعاجم . فقد أخذ منه أحمد بن فارس البذور الأولى لفكرتى الأصول فى الألفاظ الثلاثية المتصرفة ، والنحت فيما زاد عليها ، وعلى أساسه فى الغالب أقام ابن جنى نظريته فى الاشتقاق الأكبر . ولكننا لا يعنينا غير آثاره المباشرة فى المعجمات .

وقد التزمت بعض المعاجم منهجه بحذافيره ، مع بعض إصلاحات طفيفة فى التفاصيل والجزئيات . وهذه المعاجم التى سميناها مدرسة العين ، وتضم بارع القالى ،

(١) العين ٦١ . وشرح ابن يعيش للمفصل ٧٧٢ ، طبع أوربا .

وتهذيب الأزهرى ، ومحيط الصاحب بن عباد ، ومحكم ابن سيده . وهنالك معاجم وكتب أخرى اتخذت من كتاب العين موضوعا للدراسة ، منها ما رأى فيه نقصا فأراد أن يملأه ويكمله ، ومنها ما رأى عيبا فأراد إبرازه والدفاع عنه ، ومنها ما رأى إطالة فأراد الاختصار ، وما رأى الإجمال فأراد الإيضاح ، وقد عثرت على اسم حوالى ١٥ كتابا منها .

وأهم الكتب التى أرادت أن تكمل ما كشفت فيه من نقص :

١ — كتاب فائت العين للخليل بن أحمد نفسه ، نسبه إليه ابن النديم ، وتبعه معظم من ترجم للخليل من القدماء[1] . ولكن عدم إتمام الخليل كتاب العين فيه الدلالة الكافية على أنه لم يطل به العمر لاستدراك ما فاته . ويؤكد هذا أيضا ، عدم إيراد القفطى[2] اسم هذا الكتاب فى ثبت الكتب التى تحقق أن الخليل صنفها .

٢ ، ٣ — ذكر ابن النديم فى فهرسته أن أبا فيد مؤرج السدوسى ونصر بن على الجهضمى استدركا على كتاب العين ولم يذكر لنا شيئا آخر عن استدراكيهما ، كما لم أجد أحدا يشير اليهما غيره . وربما كانت استدراكاتهما مجرد تعليقات مروية ، لا كتبا مدونة . وربما لم يستدركا شيئا ، فموقف تلاميذ الخليل من كتاب العين مضطرب غامض غير معروف على وجه الدقة . فابن كثير مثلا يقول فى البداية والنهاية[3] إن الخليل ابتدأ كتاب العين « وأكمله النضر بن شميل ، وأضرابه من أصحاب الخليل كمؤرج السدوسى ونصر بن الجهضمى » . وابن النديم يذكر أنهم استدركوا عليه . وكثيرون يذكرون أنهم أنكروا كون الكتاب من تأليف الخليل .

٤ — كتاب الاستدراك على الخليل فى المهمل والمستعمل لأبى تراب ، « خَطّأ الخليل فى أماكن ، وزاد ما زعم أنه نقصه من اللغة فى أبوابه ، ونقض ما زعم أن الخليل زاده فى غير بابه ، وهذب ذلك تهذيبا زعم أنه الصواب » . ورد عليه جماعة من العلماء .

(١) الفهرست ٤٣ ، ياقوت — معجم الأدباء ١١/٧٥ ، السيوطى — البغية ٢٤٥ .
(٢) أنباء الرواة ١/٣٤٦ . (٣) ١٠/١٦١ .

٥ — كتاب ما أغفله الخليل فى كتاب العين ، وما ذكر أنه مهمل وهو مستعمل وما هو مستعمل وقد أهمل ، لأبى عبد الله محمد بن عبد الله الكرمانى النحوى الوراق (٣٢٩ هـ) وقد سمى ياقوت والسيوطى هذا الكتاب « الجامع فى اللغة » . ولكن ابن النديم والقفطى جعلاهما كتابين منفصلين . واتبعت تسمية ابن النديم لأنه المرجع الأول الذى أخذ عنه ياقوت .

٦ — كتاب فائت العين لأبى عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد المطرز (٣٤٥ هـ) وكان من أئمة اللغة وأكابر أهلها وأحفظهم لها ، فيسرت له معارفه الواسعة الاستدراك على كتب اللغة التى وقعت إليه ، فألف فائت الفصيح ، وفائت المستحسن ، وفائت الجمهرة ، إلى جانب فائت العين ، وكتبه اللغوية الأخرى .

٧ — كتاب التكملة لأبى حامد أحمد بن محمد البشتى الخارزنجى (٣٤٨ هـ) ونستطيع أن نتبين له بعض الملامح مما أورد الأزهرى فى مقدمته[1] من مواد ونقده لها . فالبشتى جعل للكتاب مقدمة ، أثبت فيها المراجع التى اعتمد عليها فى نقده ، وغرضه من كتابه ، والطريقة التى انتهجها ، ودافع عنها . وصرح بأنه ليس له سماع عن اللغويين الكبار ولكنه يعتمد على ما عثر عليه من كتب ، وعلى قدرته على التمييز بين الغث والثمين .

وأما الكتاب نفسه فكان مرتبا على ترتيب الخليل وكان يلجأ فيه إلى النقد حين يجد الخليل مخطئا ، والتكملة حين يجده ناقصا ، وفى نقده كان يقدم قول الخليل ثم يليه النقد ، مثل « قال الخليل العُنّة : الحظيرة وجمعها العُنَن ، وأنشد * ورطب يرفع فوق العنن * . قال البشتى : العنن ههنا حبال تشد و يلقى عليها اللحم القديد » . وفى التكملة كان يورد التفسيرات التى تركها الخليل ، سواء كانت هذه التفسيرات من عنده كقوله فى باب العين والهاء والجيم : « العَوْهَج : الحية ، فى قول رؤبة :

* حَصَبَ الغواةُ العوهج المنسوسا * »

(١) مجلة العالم المشرق ٣٠ وما بعدها .

أو من لغوى آخر ، كقوله فى باب العين والباء « أبو عبيد : العَبِيبة : الرائب من الألبان » . ولم يذكر الخليل هذين التفسيرين . ويظهر لنا أن نقده كان موجها إلى التفسيرات ، فيبين خطأها أو نقصها ، وكان همه كله أن يوضح ما فى العين من نقص ، حتى اشتمل كتابه على ضعفى ما فى كتاب العين وأزيد .

ويتبين من المقتطفات التى أوردها الأزهرى أنه لم يكن يورد أقوال الخليل بنصها ، بل يتصرف فيها . ومثال ذلك قول الخليل الذى أورده فى شرح « العنة » المذكور آنفا ، فهو فى العين كما يلى « العنة : الحظيرة من الخشب أو الشجر ، تُعمَل للإبل أو الغنم أو الخيل ، تكون على باب الرجل ، والجمع العنن ... قال الأعشى :

ترى اللحم من ذابل قد ذوى ورطب يُرَفَّع فوق العنن »

فحذف الشطر الأول من الشاهد . وربما كان ذلك الاختصار من الأزهرى لا البشتى .

ويتضح من الأزهرى أن نقد البشتى للخليل لا يقوم على أسس ثابتة ، فهو كثيرا ما لا يحسن قراءة المراجع التى بين يديه ، فتتصحف عليه الألفاظ . وأحيانا يشكل عليه فهم اللفظ ، إذا كان له معنيان ، ويذهب إلى المعنى الذى لا يليق بالسياق . وهناك أمر آخر له أهميته ناتج عن عدم سماع البشتى اللغويين وعدم اتصاله بالحياة البدوية ، ذلك الأمر ، هو فهمه للألفاظ فهما عاما يشوبه الغموض ، ويتعذر فيه الوصول إلى الدقائق . فهو يفسر « الثعثع » بقوله « إنه شىء له حب يزرع » فما هو هذا الشىء ؟ وما أوصافه ؟ أو ليس المعنى الذى نفهمه منها أنه نبات . وأين النبات الذى ليس له حب يزرع ؟ وإذا كان نباتا ، فلماذا هذا الدوران فى العبارة ، ولم يقلها صريحة ؟ فتصوراته للألفاظ ومعانيها غامضة ، ينقصها الجلاء والوضوح كما يظهر فى تعريفه للعنة أيضا أجلى ظهور .

وقد تعقب الأزهرى البشتى وكتابه تعقبا عنيفا . كما سبق أن عرفنا أنه لم يحسن

فهم الغرض الذى رمى إليه الخليل من كتابه « فى استيعاب كلام العرب » ورد الأزهرى عليه .

ولكننا برغم هذا النقد العنيف ، نحترس من تصديقه تماما ، والاعتماد عليه كل الاعتماد ، لأن غير الأزهرى من العلماء مدحوا هذا الكتاب وأعجبوا به ، قال القفطى[١] : « إمام أهل الأدب بخراسان فى عصره بلا مدافعة ، ولما حج بعد الثلاثين والثلاث مئة شهدله أبوعمر الزاهد ومشايخ العراق بالتقدمة وكتابه المعروف « بالتكملة» البرهان فى تقدمه وفضله » وقد وسم القفطى الأزهرى بالهوى فى نقد معاصريه كما سنرى فى الكلام عن الكتاب التالى .

٨ — كتاب الحصائل لأبى الأزهر البخارى ، من أهل القرن الرابع الهجرى ، ومن معاصرى الأزهرى . وكان هدفه نفس هدف البشتى ، ولذلك سمى كتابه بهذا الاسم ، أى أنه يريد تحصيل ما أغفله الخليل . ويؤسفنا أن الأزهرى لم يعطنا مقتطفات من هذا الكتاب ، حتى نحاول أن نستنبط منها أشياء عنه . ولكن القفطى[٢] رأى الجزء الأول منه ، ووصفه بأنه كان يشتمل على ما فات الخليل فى حرف العين خاصة ، وكان المؤلف يذكر منه ما أخل به صاحب كتاب العين ، دون أن يعيد كلامه ، إلا حين الضرورة . وتعقبه الأزهرى تعقبا عنيفا مجملا . قال[٣] : « وأما أبو الأزهر البخارى ، الذى سمى كتابه الحصائل ، فإننى نظرت فى كتابه الذى ألفه بخطه ، وتصفحته ، فرأيته أقل معرفة من البشتى ، وأكثر تصحيفا . ولا معنى لذكر ما غير وأفسد لكثرته ، وإن الضعيف المعرفة عندنا من أهل هذه الصناعة ، إذا تأمل كتابه ، لم يخف عليه ما حليته به ، ونعوذ بالله من الخذلان ، وعليه التكلان » . ولم يقبل القفطى هذا النقد ، وقال عن الكتاب : « فنظرته كتابا جليلا . . وقد وقع الأزهرى فى هذا الرجل ، وفى تصديقه بغير حجة . وإنما حمله على ذلك معاصرته له ، ومشاركته فى القصد إلى مثل ما صنفه . وكذلك فعل مع

---

(١) إنباه الرواة ١/ ١٠٧ .
(٢) باب الكنى من المخطوط بدار الكتب من إنباه الرواة .
(٣) مجلة العالم العربى ٣٠ .

البشتى المعروف بالخارزنجى فى كتابه الذى سماه التكملة وكان معاصرا له أيضا ، ومشاركا فى تصنيف ما قصد إلى مثله . ونسأل الله ترك الهوى والبعد من التمادى على الأعراض الفاسدة » .

٩ — كتاب المستدرك من الزيادة فى كتاب البارع لأبى على البغدادى على كتاب العين للخليل بن أحمد ، تأليف أبى بكر الزبيدى ، رواه عنه أبو بكر عبادة بن ماء السماء[1] .

١٠ — كتاب الاستدراك لما أغفله الخليل لأبى الفتح محمد بن جعفر الهمذانى المراغى (٣٧١ ﻫ) .

١١ — المُوعَب ، لأبى غالب تمام بن غالب المعروف بابن التيانى (المتوفى عام ٤٣٦ ﻫ) وقد كثر الخلاف فى اسم هذا الكتاب ، بين تنقيح العين ، وتلقيح العين وغيرها . والسبب فى ذلك أن ابن حيان قال فى صدد الترجمة له ، فيما يحيل إلى: «وله كتاب جامع فى اللغة سماه [الموعب] بفتح العين » . وسقط من العبارة لفظ (الموعب) فصارت تقرأ : سماه بفتح العين ، ثم حرف إلى هذه الصور . وقد يجعلنا نطمئن إلى هذا الفرض قول المؤرخين[2] بأنه « كتاب مشهور جمعه فى اللغة » ولم يذكر أحد أن له كتابين فيما عدا الاختلال فى الاسم . ووُصِف الكتاب بأنه[3] « جم الإفادة ... لم يؤلف مثله اختصارا أو إكثارا » .

وأعطانا أبو الحسن الشارى سبب تأليف ابن التيانى كتابه ووصفا مجملا لخطته قال[4] : «الزبيدى أخل بكتاب العين كثيرا لحذفه شواهد القرآن والحديث وصحيح أشعار العرب منه . ولما علم ذلك من مختصر العين الإمام أبو غالب المعروف بابن التيانى عمل كتابه العظيم الذى سماه [الموعب] بفتح العين .

« وأتى فيه بما فى العين من صحيح اللغة الذى لا اختلاف فيه على وجهه دون

---

(١) فهرسة ما رواه عن شيوخه ٣٥٠ .
(٢) القفطى — إنباه الرواة ١ / ٢٥٩ .
(٣) نفس المرجع ٢٥٩ ، ٢٦٠ .
(٤) السيوطى — المزهر ١/٤٤ .

إخلال بشيء من شواهد القرآن والحديث وصحيح أشعار العرب . وطرح فيه من الشواهد المختلفة ، والحروف المصفحة والأبنية المختلة ، ثم زاد فيه ما زاده ابن دريد فى الجمهرة ، فصار هذا الديوان محتويا على الكتابين جميعا . وكانت الفائدة فيه فصل كتاب العين من الجمهرة ، وسياقه بلفظه لينسب ما يحكى منه إلى الخليل .

« إلا أن هذا الديوان قليل الوجود لم يعرج الناس على نسخه . . . ولم يعرجوا أيضا على بارع أبى على البغدادى . . . وهما من أصح ما ألف فى اللغة على حروف المعجم » .

وأشهر كتب النقد :

١ — كتاب الرد على الخليل وإصلاح مافى كتاب العين من الغلط والمحال لأبى طالب المفضل بن سلمة الكوفى (٣٠٨ هـ) وسمى بعضهم الكتاب «البارع » ولكن الصغانى فرق بينهما ، حين سرد مراجعه فى التكملة فبين أنهما كتابان لا واحد . ويُظهر عنوان الكتاب مافى نفس المفضل تجاه الخليل ، فقدكان يريد هدم كتابه كله ، حتى الأساس الذى أقام عليه الترتيب ، كما يظهر من قوله الذى نقلناه آنفا فى نقد نظام المخارج فى كتاب العين . ولعل ذلك الذى ساقه إلى نقد أشياء صحيحة من العين ، قال أبو الطيب اللغوى[1] : « رد أشياء من كتاب العين للخليل أكثرها غير مردود » يضاف إلى ذلك أنه كان يذهب مذاهب ضعيفة فى اللغة ، ويقال عنه[2] «واختار فى اللغة والنحو اختيارات غيرها المختار» . وكان هذا الكتاب كبيرا ، ومات أبو طالب قبل إتمامه ، فلم يخرج منه غير الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء . ويتضح من هذا الترتيب أن المؤلف لم يسر فيه على ترتيب الخليل للحروف ، وإنما ترتيب سيبويه . وأثار هذا الكتاب ضجة كبيرة فى أوساط البصريين والبغداديين فألفوا الكتب فى الرد عليه والدفاع عن الخليل .

(١) نفس المرجع ٤٤ .
(٢) السيوطى — البغية ٣٩٦ .

٢ — كتاب الرد على الليث لأبى منصور محمد بن أحمد الأزهرى (٣٧٠ هـ) ولم يذكر هذا الكتابَ غيرُ ياقوت . . ونحن نستطيع أن نستشرف إلى النقد الذى ضمنه الأزهرى كتابه ، مما قاله فى مقدمة تهذيبه عن العين ونقلته آنفا .

٣ — كتاب استدراك الغلط الواقع فى كتاب العين ، لأبى بكر محمد بن حسن الزبيدى الأندلسى (٣٧٩ هـ) . وهو مجلد لطيف ، ألفه فى بيان أغلاط كتاب العين ، ردا على بعض من نقدوه وعابوا عليه اعتراضه على الخليل فى مختصره . و يظهر أنه كان مُصدَّرا بمقدمة ، نقل إلينا السيوطى فى مزهره[1] قدرا كبيرا منها . و يشرح الزبيدى فى هذا النص سبب تأليفه الكتاب ، وتقديره العظيم للخليل ، و يعدد ابتكاراته فى النحو والموسيقى والعروض . ثم ينفى كون كتاب العين له ، و يذكر الآراء المختلفة فى ذلك ، و يرتضى أن فكرته من ابتكاره ، ثم حشاه أناس ضعاف ، و يدون أدلته على رأيه . ولم يبق لنا من كتاب الاستدراك هذا غير ما اقتطفه السيوطى منه ، وهو لحسن الحظ يعطينا آثارا تكفينا لتكوين صورة عامة عنه .

يتبين لنا من الفصل الذى عنونه السيوطى فى مزهره (ذكر بعض ما أخذ على كتاب العين من التصحيف[2]) وذكر فيه كثيرا من مآخذ الزبيدى ، أن هذا المؤلف سار فى ترتيب كتابه ، على ترتيب الخليل بدون أى اختلاف .

وكان المؤلف فى أغلب الأحيان يقدم نص العين مختصرا و يعقب عليه بالنقد[3] « قال أبو بكر الزبيدى فى استدراكه : ذكر فى (باب همع) الهَمَيع : الموت ، فصحفه ، والصواب الهميغ ، بالغين المعجمة . وذكر فى باب (قفع) القُفاعِىّ من الرجال : الأحمر ، وهو غلط ، والصواب فُقاعى ، يقال هو أحمر فقاعى للذى يخالط حمرته بياض » . ونص نسختنا المطبوعة من العين « الهميع : الموت الوَحِىّ » و « القفاعى : الرجل الأحمر الذى يتقشر أنفه من شدة حمرته » . وكان فى أحيان

(١) ١ / ٤٠ .
(٢) ٢ / ١٩٣ .
(٣) ٢ / ١٩٢ .

أخرى — فيما يبدو — ينقد مباشرة دون تقديم النص قال[1] : « النَّارَجِيل : جوز الهند ، أعجمى على غير أبنية العرب ، وأحسبه من كلمتين ... المِتْرَس : خشبة توضع خلف الباب تسمى الشِّجَار ، وهى أعجمية » .

وكان فى كثير من نقده ، يصرح بتصحيف العين أو غلطه ، و يذكر الصواب ، دون إشارة إلى مرجعه الذى يروى عنه ، كما تبين المقتبسات السابقة . ولكنه كان فى الأحيان الأخرى ينص على مرجعه ، قال[2] : « وذكر فى (باب وعق) الوعيق : صوت قتب الدابة . و إنما هو الوغيق ، بالغين معجمة ، رو يناه عن إسماعيل [القالى] مسندا إلى اللحيانى . . . وذكر فى (باب حزل) الاحتزال : الاحتزام بالثوب . وهو باللام غلط ، إنما هو الاحتزاك ، عن أبى عمرو الشيبانى ... »

وفى أحيان نادرة كان يذكر لغويين وافقوا الخليل فى تصحيفه ، قال[3] : « وذكر فى (باب حنك) يقال للعود الذى يضم العراصيف : حنكة وحناك . والرواية عن أبى زيد حبكة وحباك ، فيما أخبرنى به إسماعيل . وروى أبو عبيد بالنون ، فصحف كتصحيف صاحب العين . . . »

وأقام الزبيدى نقده لمواد العين على عدة أسس منها الصرف مثل الأوزان غيرالموجودة كاحونصل . وكثيرا ما كان يضع القواعد العامة المتصلة بهذا الجانب ، قال[4] : « ليس فى الكلام فيعل ولا فعولن ولا تفعيل بكسر التاء ، اسما ولا صفة . فأما تَفعيل ، فقد جاء اسما نحو تمتين وتببيب ، وهو فى المصادر كثير . قال : ولا أعلم فى الكلام شيئا على مثال فعللوة ، ولا على مثال افونعل من الأفعال . ولا أعلم فى الكلام فعلا على وزن افعأل ، ولا شيئا على مثال فعاول ولا فيعلة . ولا أعلم اسما مُظهرا على حرف واحد موصولا بهاء التأنيث ،

(١) ١٣٤/١ .
(٢) ١٩٣/٢ .
(٣) ١٩٣/٢ .
(٤) ٢٦/٢ ، وانظر ٣٤ ، ٤١ ، ٥٩ .

ولا فعلا على مثال أفعيل ، ولا نعلم فى الرباعى ما على مثال افعلل خفيفا . ولا نعلم فى الكلام أفعل ، ولا منفعيلا ولا شيئا من الرباعى على مثال فيعلل ولا فعلل ، ولا شيئا على مثال فعلة، ولا فعلنان ، ولا فعلوت ، ولا افعل نعتا ، ولا فعيل ولا فعنل» ومن الصرفيات أن يكون بناء الكلمة أعجميا لا عربيا ، كما رأينا فى التارجيل . ومن الأسس التى أقام عليها الزبيدى نقده ، الانفراد والخطأ فى الاشتقاق والقواعد ، وذكر المولد من الألفاظ ، والتصحيف (وهو الجزء الأكبر من الكتاب) وقد نقلنا أكثر أمثلة المآخذ على الخليل من هذا الكتاب ، ونكتفى بها .

ولم أجد ذكرا لهذا الكتاب فى غير هذه المواضع من كتاب المزهر ، أما تراجم الزبيدى فليست فيها أية إشارة إليه ، حتى فى بغية الوعاة للسيوطى . وقد ذكر الزبيدى بعض هذا النقد فى مختصره للعين ولم يتعرض لبعضه الآخر اكتفاء بنقله الألفاظ المصحفة — فى رأيه — إلى موضعها الصحيح .

٤ — كتاب غلط العين لأبى عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالخطيب الإسكافى (٤٢٠ هـ) وكان أحد أصحاب الصاحب بن عباد ، وله تصانيف حسنة ، طبع منها « مبادئ اللغة » .

والكتب التى تدافع عن العين أو تحاول إنصافه هى :

١ — كتاب التوسط لابن دريد ، وخبر هذا الكتاب أن ابن مقلة وأبا حفص قرآ استدراك المفضل بن سلمة ، على ابن دريد ، فكان هذا يؤيد بعض النقد ، ويرد بعضه . فجمع أبو حفص هذا الكلام فى نحو مئة ورقة ، وسماها بالتوسط[1] .

٢ — كتاب الرد على المفضل فى نقضه على الخليل لإبراهيم بن محمد نفطويه (٣٢٣ هـ) .

٣ — كتاب الرد على المفضل فى الرد على الخليل لعبد الله بن جعفر بن درستويه (٣٤٧ هـ) . ونسب إليه أيضا كتابٌ اسمه الرد على من نفى كتاب العين عن الخليل

(١) ابن النديم — الفهرست ٦٢ .

وأظن أنه الكتاب الذى وصفه ابن كثير[1] بأن المؤلف « وصف فيه ما وقع [للنضر ابن شميل ومؤرج السدوسى ونصر الجهضمى حين أرادوا إتمام العين] من الخلل ، فأفاد » . وقال القفطى[2] إنه استوفى فيه الخلاف فى تأليف الخليل للعين . وجعل كثير من الذين ترجموا لابن درستويه هذا الكتاب وسابقه كتابا واحدا ، وربما كان الصواب معهم . وأورد غيرهم الكتابين بأسماء متغايرة ، مثل الرد على المفضل الضبى ، والرد على المفضل ، والرد على الخليل فى طبقات ابن قاضى شهبة ، ونقض كتاب العين عن الخليل فى فهرست ابن النديم[3] . وكل هذا يدل على الاضطراب فى شأن هذا الكتاب ، وعلى أنه ضاع منذ عهد بعيد ، فلم يقع إلى أيدى هؤلاء الكتاب .

٤ — رسالة الانتصار للخليل فيما رد عليه فى العين لأبى بكر محمد بن حسن الزبيدى (٣٧٩ هـ) نسبها إليه القفطى[4] ، ولم أعثر على وصف لها ، أو إشارة إليها عند غيره من المؤلفين .

وأضيف إلى ذلك الكتب التى قيل إن جماعة من العلماء ردوا بها على أبى تراب فى نقده للخليل ، والكتاب الذى قيل إن النضر بن شميل تلميذ الخليل المتوفى عام ٢٠٣ أو ٢٠٤ هـ ألفه ويسمى « المدخل إلى كتاب العين » ولم أستطع أن أصل إلى أى وصف له . فإذا كان النضر ألف حقا هذا الكتاب فلا بد أن ذلك بعد رحلته إلى خراسان لأن الكتاب لم يصل إلى البصرة إلا بعد وفاة النضر بزمن طويل وربما كان هذا الكتاب فى حقيقة الأمر مجموعة من اعتراضات النضر على ما فى كتاب العين من أمور لم يقرها ابن شميل ، وجمعها أحد تلاميذه أو بعض الرواة . فقد عرفنا أنه كان ينكر على الخليل تأليف العين ، وينزهه عن نسبته إليه . ولكن عنوان الكتاب لا يؤيد هذا الاستنتاج كثيرا . والحق أنى أميل إلى الشك فيه ، ميلى

(١) البداية والنهاية ١٦١/١٠ .
(٢) إنباه الرواة ٣٤٣/١ .
(٣) ٦٣ .
(٤) إنباه الرواة ٣٤٦/١ .

إلى الشك فى معظم الكتب التى أضيفت إلى تلاميذ الخليل حول العين ، ولم توصف ، بل لم يصل إلينا أسماؤها ، مثل ما نسب إلى أبى فيد مؤرج السدوسى ونصر ابن على الجهضمى .

وأخيرا اختصر الكتاب اثنان تقدم منهم أبا الحسن على بن القاسم السنجانى ، ذكره الباخرزى ومدح مختصره ، فقال : «هو صاحب كتاب مختصر العين ، ومحله من الأدب محل العين من الإنسان ، ومحل الإنسان من العين . وقد سهل طريق اللغة على طالبيها ، وأدنى قطوفها من متناوليها باختصاره كتاب العين . ولا تكاد ترى حجور المتأدبين منه خالية » .

أما الثانى فأشهرهما ، وهو أبو بكر محمد بن حسن الزبيدى (٣٧٩ ﻫ) وتمتلك دار الكتب المصرية ثلاث نسخ من هذا الكتاب تحت رقم ٣٨٦ ، ٤٠٦ ، ٥٩٧ لغة ، وتقتنى مكتبة المجمع اللغوى مصورة للكتاب مأخوذة عن فيلم لمخطوط فى مكتبة فيض الله بالآستانة تحت رقم ٢٠٩٨ ، وتلك هى النسخة التى اعتمدت عليها فى بحثى .

بيّن المؤلف فى مقدمته الداعى له إلى اختصار العين ، وأسباب ذلك ومنهجه فى الاختصار قال « هذا كتاب أمر بجمعه وتأليفه أمير المؤمنين الحَكَم المستنصر بالله . وذهب فيه إلى اختصار الكتاب المعروف بكتاب العين ، المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدى بأن تؤخذ عيونه ، و يُلخَّص لفظه و يحذف حشوه ، وتسقط فضول الكلام المتكررة فيه ، لتقرب بذلك فائدته ، و يسهل حفظه » فالخطة التى رسمها المؤلف للاختصار غاية فى الوضوح : تختار العيون وتلخص التفسيرات ويحذف الفضول والتكرار .

ولكن المؤلف لم يقصد إلى الاختصار وحده ، يقول : « ومذهبنا أن نصلح ما ألفيناه مختلا فى الكتاب ، وأن نوقع كل شىء منه مواقعه ، ونضعه فى بابه إن شاء الله تعالى » وإذن فقد أباح المختصر لنفسه أن ينقل المواد من أبوابها إلى أبواب أخرى أليق بها ، والألفاظ التى قيل إنها مصحفة إلى موادها وما شابه ذلك .

وقد عرض لأشياء من منهجه فى الخاتمة القصيرة التى عقدها للكتاب ، وتكلم

فيها عن عدد الأبنية المستعملة والمهملة ، وإهماله بعض الصيغ القياسية وعدم استقصائه ما أهمله المؤلف من كلمات ، وضمه كل شيء إلى نوعه .

ويبدو أن أبا بكر أخرج نسختين من المختصر إحداهما للخليفة وثانيتهما لعامة الناس ، ولا تختلفان في المعجم ، بل في المقدمة حسب . قال صاحب الوشاح[1] « وجمعني الله أيضا على نسخة من مختصر العين للإمام القاضي أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي قال كاتبها بعد ذكر خطبة المؤلف : وقعت هذه الخطبة بخط القاضي الزبيدي رحمه الله في آخر النسخة الكبرى من مختصر العين التي اختصرها للمستنصر بالله ، وذكر فيها عدد المستعمل والمهمل في كلام العرب ، وحذف ذلك من النسخة التي بأيدي العامة . قلت : وأول هذه النسخة العامة بسم الله الرحمن الرحيم قال أبو بكر محمد بن حسن الزبيدي: الحمد لله حمدا يبلغ رضاه . . . » ويورد المقدمة بأكلها . ويبين لنا من ذلك أن النسخة التي وصلت إلينا هي النسخة العامة لا الخاصة ، ولكن زيد في آخرها عدد المستعمل والمهمل .

وصفوة القول أن أبا بكر الزبيدي أجرى في كتاب العين ثلاثة أمور ليخرج مختصره : أولها لتنظيمه ، وثانيها لتصحيحه ، وثالثها لاختصاره .

١ — فأقام التنظيم على الأسس التالية :

سار المختصر على ترتيب العين للحروف بكل دقة ، وارتضى تقسيمه للمعجم إلى كتب بحسب هذه الحروف ، فجعل الأبواب ٧ هي بالترتيب : المضاعف الثنائي من الصحيح ، والثلاثي الصحيح ، والمضاعف الثنائي المعتل ، والثلاثي المعتل ، واللفيف ، والرباعي ، والخماسي . وكانت الأبواب في كتاب العين أربعة هي بالترتيب : الثنائي المضاعف من الصحيح ، والثلاثي الصحيح ، واللفيف ، وما زاد على ثلاثة أصول .

واتبع صاحب المختصر الخليل في إيراد أنواع مختلفة من الألفاظ في أبواب الثنائي المضاعف صحيحا كان أو معتلا ولكنه أفرد أنواعا منها بأقسام خاصة بها . فقد أدخل

---

(١) هامش الصحاح ١ / ١٥ .

الرباعى المضاعف فى الثنائى المضاعف ولم يدخل عليه أى تغيير، ولكنه أفرد ما ضوعف فاؤه ولامه، وما ضوعف فاؤه وعينه، والثنائى الخفيف عنهما. وكان الخليل يورد كل هذه الأنواع معا بدون تمييز فيما عدا تأخيرها إلى آخر المادة.

ورضى صاحب المختصر عن الخليل فى اعتباره الهمزة من حروف العلة ولكنه نظم هذه الحروف تنظيما رائعا، وجعل لكل منها قسما خاصا به، لا يختلط فيه بأخيه وقدم الهمزة منها، فالياء، فالواو. وكان الخليل يخلطها جميعا فى الموضع الواحد.

ولم يضع صاحب المختصر أى لفظ فى بابه إلا بعد تمحيصه ودراسته، فوقع كل واحد منها فى الباب اللائق به، وخاصة أن كثرة الأبواب عنده ووضوحها يَسّر عليه هذه المهمة.

٢ — وأقام التصحيح على الأسس التالية: (وأَعْتَمِدُ على ما وصمه بالتصحيف أو الضعف فى استدراكه لئلا يكون غير متنبه له):

حذف المواد المصحفة أو المشكوك فيها من المعجم كله؛ مثل «العرق العانك بمعنى الأصفر» التى قيل إن صوابها بالتاء لا النون و «رَغَلها أى رضعها فى عجلة» التى قيل إن صوابها بالزاى لا الراء و «بس بمعنى حسب» التى قيل إنها غير عربية.

وضع المادة فى موضعها الصحيح مثل «الهميغ بمعنى الموت» أوردها المختصر فى حرف الغين المعجمة وكانت عند الخليل بالعين المهملة تصحيفا، و «الفقاعى وهو الأحمر يخالطه بياض» أوردها المختصر على هذه الصورة وكانت فى العين بتقديم القاف على الفاء تصحيفا، و «الاحتراك أى الاحتزام بالثوب» أوردها المختصر بالكاف وكانت فى العين باللام تصحيفا. وقد اعترف المختصر بهذا التغيير فى مقدمة كتابه.

ترك المادة فى موضعها ونبه عليها مثل قوله فى مادة «حثل»: «المُحْثَئِل: الذى غضب وتنفش للقتال، قال محمد: هو المجثئل بالجيم عن الأصمعى، والمجثئل رباعى لأنه ليس فيما جلب سيبويه من الأفعال فعل على مثال أَفْعَأَلَّ، ولو أن قائلا قال إنها بنية من أبنية الأفعال لكثرة ما أتى من هذا الضرب نحو المجزئل والمكيئل والمقطئل والمسمئل وغيرها لذهب مذهبا؟»

ولم يستطع أن يحكم على بعض ما اختلف فيه صاحب العين عن غيره من اللغويين فأورد القولين معا كما نرى فى قوله فى مادة « عهب » : « العَيْهَب من الرجال : الضعيف عن طلب وتره . وقد حكى بالغين المعجمة » ونرى ذلك فى كثير من المواضع .

وضع المادة فى موضعها الصحيح ونبه على غلط كتاب العين فيها مثل قوله فى مادة « تحف » : « التُّحْفة : مبدلة من الواو وفلان يتوحف . قال محمد قوله : « التحفة مبدلة من الواو » محال عندى لأن التاء متصرفة فى أتحفت وتاحفت ولو كانت واوا لعادت فى التصريف إلى أصلها كما عادت واو تراث وتجاه إلى أصلها فى واجهت وورثت . وقوله : « يتوحف » منكر عندى » .

وآخر الأمر لم يتنبه إلى تصحيف بعض المواد فأوردها فى موضعها من كتاب العين دون تنبيه مثل : « الوعيق : صوت قنب الدابة » إنما هى بالغين المعجمة . و « الحنكة والحناك : العود الذى يضم العراصيف » إنما هو بالباء . وتاسوعاء أنكرها فى استدراكه . وقال : « لم أسمع بالتاسوعاء . . . » .

٣ — وأقام الاختصار على الأسس التاليـة :

(أ) الحذف : حذف المصادر والأفعال المضارعة والأبنية القياسية كما نبه فى خاتمته ، والتنبيهات على المستعمل والمهمل من المواد التى كان يقدمها الخليل فى صدر مواده والشواهد و بعض الألفاظ والقواعد والأحكام اللغوية والأقوال التى أضيفت إلى الكتاب عن غير الخليل من اللغويين . ونبه صاحب المختصر على كل هذا فى مقدمته .

استثنى صاحب المختصر بعض الشواهد القرآنية القليلة وما فيها من قراءات فلم يحذفها كما نرى فى قوله : « وقوله عز وجل : فعززنا بثالث ، أى شددنا ، وقد قرئت بالتخفيف » . و « وما أعبأ بهـذا الأمر أى ما أصنع به ، ومنه يعبأ بكم ربى » . واستثنى أيضا بعض الأحكام اللغوية .

(ب) الإيجاز : اختصر عبارات التفسير الطويلة فى الأصل وغير ترتيب المواد

ليتمكن من اختصارها وجمع الألفاظ ذات المعنى الواحد لتفسيرها مرة واحدة ، ولـكنه كان فى بعض الأحيان يكرر اللفظ حين تتـكرر معانيه ، و برغم حذفه واختصاره زاد بعض الألفاظ والمواد المهملة فى العين التى كانت تحت متناول يده دون أن يتكلف فى ذلك مشقة بحث أو كد .

* * *

أعجب كثير من الناس بمختصر العين لهذه المزايا التى تحلى بها ، وقدح بعضهم الآخر فيه بسببها ، وهاك ما يقوله السيوطى فى هذا الصدد[1] : « قال أبو الحسن الشارى فى فهرسته : كان شيخنا أبو ذر : يقول المختصرات التى فضلت على الأمهات أربعة : مختصر العين للزبيدى ، ومختصر الزاهر للزجاجى ، ومختصر سيرة ابن إسحاق لابن هشام ، ومختصر الواضحة للمفضل بن سلمة .

قال الشارى : وقد لهج النـاس كثيرا بمختصر العين للزبيدى فاستعملوه وفضلوه على كتاب العين ، لـكونه حذف ما أورده مؤلف كتاب العين من الشواهد المختلفة والحروف المصحفة والأبنية المختلة ، وفضلوه أيضا على سائر ما أُلِّف على حروف المعجم من كتب اللغة مثل جمهرة ابن دريد وكتب كراع ، لأجل صغر حجمه ، وألحق به بعضهم ما زاده أبو على البغدادى فى البارع على كتاب العين فـكثرت الفائدة .

قال : ومذهبى ومذهب شيخى أبى ذر الخشنى وأبى الحسن بن خروف أن الزبيدى أخل بكتاب العين كثيرا لحذفه شواهد القرآن والحديث وصحيح أشعار العرب منه » .

ومهما كان الخلاف فيه فالـكتاب يجب أن يوضع فى مرتبة عالية بين معاجم اللغة بفضل ذلك الترتيب الرائع الذى سار عليه ، والخطة الواضحة التى اتبعها فى التنظيم والتصحيح والاختصار .

---

(١) المزهر ١ / ٤٤ .

الفصل الثانى

كتاب البارع

للقالى (٢٨٨ — ٣٥٦)

فى القرن الرابع ظهر فى الأندلس معجمها الأول « البارع فى اللغة » لإسماعيل ابن القاسم القالى البغدادى . وكان ابتداء عمله فيه عام ٣٣٩ هـ ، وعاونه فيه وراق يسمى محمد بن الحسين الفهرى من أهل قرطبة منذ عام ٣٥٠ هـ . واستمر يجمع مواده ويدونها حتى توفى عام ٣٥٦ قبل أن يتمه ويهذبه ، فتولى تهذيبه وراقه مع محمد ابن معمر الجيانى . فاستخرجاه من الصكوك والرقاع ، وهذباه من أصوله التى بخط القالى ، وخطيهما مما كتبا بين يديه . ولما كمل رُفع إلى الحكم المستنصر بالله[1] .

وبرغم اشتهار هذا المعجم لم يصل الناس إليه منذ زمن قديم . يقول السيوطى[2] عن أبى الحسن الشارى فى فهرسته « ولم يعرجوا أيضا على بارع أبى على البغدادى » ولعل ذلك هو السبب فى أننا لم تصل إلينا نسخة كاملة من المعجم ، وإنما قطعتان إحداهما فى المكتبة الأهلية بباريس بخط أندلسى يرجع إلى عهد يتأخر عن زمن تأليف الكتاب بقرن تقريبا ، فيما يرجح الأستاذ فلتن Fulton ، وقطعة أكبر فى المتحف البريطانى تحت رقم ٩٨١١ شرقيات . وهى مكتوبة بخط أندلسى أيضا يرجع إلى نفس عصر القطعة الفرنسية ، مع اختلاف الناسخين . وتشتمل قطعة المتحف البريطانى على قريب من ثلاثة أمثال قطعة باريس ونصفها . ولا تشتركان إلا فى قدر صغير يبلغ ٨ صفحات من مصورة فلتن . وقطعة لندن نفسها غير متصلة الحلقات .

---

(١) ابن خير : فهرسة ما رواه عن شيوخه ٣٥٤ . ابن الأبار : التكملة ١٠٦ ، القفطى : إنباه الرواة ١ : ٢٠٩ .

(٢) المزهر ١ : ٤٥ .

فقد وجدت أوراقا مختلفة كل الاختلاف . ولما رتبت تبين أن بها كثيرا من الأسقاط ، وأنها تحتوى على قطع متفرقة من بعض الأبواب .

هدفه :

وليس فى هاتين القطعتين مقدمة الكتاب ، مما يفوت علينا كثيرا من الأفكار والآراء التى كنا نستطيع أن نستخلصها منها ، وتهدينا فى دراسة هذا المعجم . فليس لدينا أقوال عن غرضه من المعجم ، وهدفه ، وخطته ، ونظرته إلى ما سبقه من معاجم ، إلى آخر تلك الأمور التى تتعرض لها المقدمات عادة . ولكننا قد نظن أنه كان يرمى فى معجمه إلى تلافى النقائص التى رآها فى كتاب العين ومعجم أستاذه « ابن دريد » أى يرمى إلى الترتيب والصحة . وقد نظن أيضا أنه أراد أن يتيح الفرصة للأندلس للإسهام فى حركة المعاجم التى ظهرت فى الشرق ، وأخذ تيارها فى التدفق والتلاطم ، حتى رأى القرن الذى عاش فيه القالى « القرن الرابع » هذا العدد العظيم منها . فهذا الوافد الشرقى على الأندلس كان يريد أن ينقل معارف المشارقة إلى تلاميذه ومحبيه من المغاربة : فألف لهم ما ألف ، وما حاز الشهرة التى طبقت الآفاق كبارعه هذا وأماليه . وكلها يقوم على ثقافات الشرق العربى وحدها . فأماليه صورة لأمالى المشارقة ، وبارعة صورة لمعاجمهم .

منهجه : ترتيب الحروف :

غض القالى نظره عن التقدم الذى أدخله ابن دريد فى منهج المعاجم ، ورجع إلى ترتيب الحروف بحسب المخارج ، كما فعل الخليل . ولكنه لم يتبعه تماما ، بل أدخل عليه كثيرا من التغييرات . فلم يقم كتابه على ترتيب الخليل لمخارج الحروف بل ترتيب سيبويه ، مع بعض خلاف طفيف. فقد رتب القالى الحروف على النحو التالى ، كما يستنتج من المواد : هـ ع غ ق ك ض ج ش ل ر ن ط د ت ص ز س ظ ذ ث ف ب م و ا ى ء . وتقديمى للهاء ،

ووضع العين بعدها لا أريد به أنهما متعاقبان ، بل أريد أن الهاء مقدمة على العين فقط . وليس هناك ما يدل على أنهما متصلان فى الترتيب أو منفصلان بحرف أو أكثر . ووضعت الهمزة مع حروف العلة لأنه جعل المهموز مع المعتل[1] ، ولأننا نجد عنده العنوان التالى[2] : « الهاء واللام والواو والألف والياء فى الثلاثى المعتل » وأرجح أنه يريد بالألف الهمزة لاحرف العلة لأنه يذكر المهموز تحت العنوان . ولا أدرى كيف أخطأ الأستاذ فلتن فقال عن الهمزة[3] : « كذلك ليس لدينا أى شاهد مخطوط عن موضع الهمزة ، ذلك الصائت الذى سبب كثيرا من المتاعب للقدماء من النحويين واللغويين فى تحديده ولا بد أن القالى تناوله فى بداية الألفباء أو فى فصل خاص فى النهاية . وهو لا يضع الألفاظ التى تحتوى على هذا الساكن بين الأصول المعتلة من الكتاب ، كما فعلت معاجم الخليل والأزهرى وابن سيده » وتبقى لدينا حرفان هما الحاء والخاء لم يردا فى أية لفظة فى القطع الباقية من الكتاب (ما عدا الخاء التى ورد لها باب فى الثلاثى المعتل فى نسخة باريس) ، ولذلك لم نستطع الحكم على موضعهما فى ترتيب القالى . وقد افترض الأستاذ فلتن أن الحاء بين الهاء والعين ، والخاء بين العين والقاف . وقال بصدد ذلك[4] : « ولا تبين لنا نسخة المتحف البريطانى ولا نسخة باريس من كتاب القالى الوضع الصحيح للحرفين الساكنين ح ، خ ، والوضع الذى نسبناه لهما هنا افتراضى ، ومن المحتمل صحته » ولم يبين لنا علام استند فى افتراضه هذا الموضع لهما ، ولكن أرجح أنه استند إلى ترتيب الخليل وسيبويه ، لوجود بعض الشبه بين الأوضاع الثلاثة .

ومن مظاهر الخلاف بين سيبويه والقالى فى ترتيب الحروف تأخير القالى حروف العلة مع جمعها وتفريق سيبويه لها ونثره إياها بين الحروف . والخلاف التالى وضع القالى الهمزة مع حروف العلة ، وتقديم سيبويه لها فى أول الحروف . وآخر خلاف بينهما تقديم القالى للضاد وجعله إياها بين الكاف والجيم ، على حين أخرها سيبويه

(١) البارع ١ ، ٤ ، ٨ ، ٢٦ ، ٨٦ وغيرها . (٢) ٦ .
(٣) المقدمة الإنجليزية للبارع ٨ . (٤) نفس الموضع .

وجعلها بين الباء واللام . والحق أن مخرج الضاد ليس مركزا فى حيز واحد ، بل ممتد فى الفم ، حتى سميت طويلة ، لأن مخرجها من أقصى حافة اللسان إلى أدناها ، أى يستغرق أكثر الحافة . فالقالى نظر إلى أقصى مخرج لها ، ونظر سيبويه إلى أدناه ، وفيما عدا هذه الأمور الثلاثة يتفق سيبويه والقالى . ومن الطريف أن الخلافين الأولين كان القالى فيهما يوافق الخليل . أما الضاد فالخليل يوافق فيها سيبويه . ولكننا رأينا أن الخلاف فيها ظاهرى . وجعل القالى كل حرف من هذه الحروف كتابا ، مع ترتيب هذه الكتب على ترتيبه السابق للحروف .

ترتيب الأبواب :

حاول المؤلف إصلاح بعض الاضطراب فى أبواب الخليل . ففرق بين بعض الأبنية المختلفة التى جعلها الخليل فى باب واحد . وخصص لكل منها بابا فأصبحت الأبواب عنده ستة ، هى بالترتيب : أبواب الثنائى المضاعف — يسميه الثنائى فى الخط والثلاثى فى الحقيقة — أبواب الثلاثى الصحيح ، أبواب الثلاثى المعتل ، أبواب الحواشى أو الأوشاب ، أبواب الرباعى ، أبواب الخماسى ، أى زاد أبواب الثلاثى المعتل والخماسى .

وحسب الأستاذ فلتن أن المؤلف وضع الرباعى والخماسى فى باب واحد ، لأنه لم يعثر فى القطع التى أمامه على أبواب خاصة بالخماسى . ولكن هذا الظن فى حاجة إلى ما يدعمه ، بل أرجح أنه خاطىء ، لأن المؤلف صريح فى تسمية أبواب الرباعى « بالرباعى[1] » فقط ، ولأنه لا يذكر فى هذه الأبواب ألفاظا خماسية ، وأخيرا لأن أواخر الأبواب الرباعية الثلاثة التى عثرنا عليها فى القطع الموجودة من الكتاب ساقطة ، فلا ندرى أى باب كان بعدها .

ويشبه باب الحواشى عند القالى باب اللفيف عند الخليل بعض الشبه فيما يحويان من صيغ ، ولكن القالى حاول أن ينظم الصيغ المختلفة فى داخل هذا الباب . فقسمه

(١) البارع ٢٨ ، ٧٧ ، ٩٥ .

فى بعض الحروف إلى الفصول الآتية : الثنائى المخفف ، الثلاثى الصحيح ، المضاعف الفاء واللام ، الثلاثى المعتل ، اللفيف ، المضاعف الرباعى . ومن الواضح أنها تقابل ترتيب أبواب الكتاب كله . ولكنه أهمل هذه الأقسام فى بعض أبواب الحواشى ، وأتى بالصيغ المختلفة منها بدون تمييز .

التقاليب :

ملأ القالى هذه الأبواب بالتقاليب ، على نمط الخليل دون أدنى تغيير ، وميز كل تقليب بتصديره بكلمة « مقلوبه » .

وصف :

كان الكتاب أصلا ذا حجم كبير . قيل إنه كان يتألف من ٤٤٤٦ أو ٥٠٠٠ ورقة ، تنقسم إلى ١٦٤ جزءا[1] . ولعل مهذبيه الفهرى والجيانى هما اللذان قاما بهذا التقسيم تيسيرا على نفسيهما ، ولكى ينشراه تباعا على الناس . وتقسيم الكتب الكبيرة إلى أجزاء صغيرة من الظواهر الملحوظة فى التأليف العربى عامة ، وعند اللغويين والمحدثين خاصة . ولم يصل إلينا وصف لمقدمة البارع التى لم نعثر عليها فندعها إلى وصف القطع الباقية منه فيما نشره الأستاذ فلتن . وتحتوى هذه النسخة على قطع من حروف الهاء والغين والقاف والجيم والطاء والدال والتاء ، تتخللها خُرُوم كثيرة .

أما المعجم فيستهل « بباب الثنائى فى الخطّ والثلاثى فى الحقيقة لتشدد أحد حرفيه » ووصل إلينا منه بعض أبواب الجيم مع ما ثناها . ويكرر المؤلف العنوان بنصه السابق كله مع كل حرف ، مثل الجيم والراء ، والجيم والسين .. الخ ولا خلاف بينه وبين الخليل فيما وضعه كل منهما فى هذه الأبواب ، فقد وضعا الصيغ الآتية : الثنائى المضاعف ، الثنائى المضاعف الفاء واللام مثل كعك ، الثنائى الخفيف مثل هَجْ ،

(١) ابن خير : فهرسة ٣٥٤ ، القفطى : إنباه الرواة ١ : ٢٠٦ .

الرباعى المضاعف . وكان يميل — كالخليل — إلى تأخير المضاعف الرباعى ، ولكنه يهمل ذلك كثيرا . وكذا حاله مع بقية الصيغ . ولا خلاف بينه و بين الخليل فى أبواب الثلاثى أيضا إلا أنه لم يشر إلى المهمل والمستعمل فى هذين النوعين كما فعل الخليل .

أما أبواب الثلاثى المعتل فجديدة ليست عند الخليل ، إذ كان جعلها مع اللفيف . وذكر فيها القالى الثلاثى المعتل بحرف واحد ، حتى انتهى منه ، فذكر الثلاثى المعتل بحرفين بحسب ترتيب الحروف عنده . وخلط فيها المهموز بالمعتل ، والمعتل الواوى باليائى ، ونبه فى بعض الأحيان على كل نوع منها . واضطرب فى بعض الألفاظ الثنائية الخفيفة المعتلة ، مثل الضميرين هو وهى ، فذكرها فى هذه الأبواب .

وشرح القالى[1] أبواب الحواشى أو الأوشاب بقوله « هذه أبواب تتصل بالثلاثى المعتل مما جاء على حرفين أحدهما معتل ، أو ثلاثة منها حرفان معتلان » . وشرحه بأوضح من هذا فى قوله[2] : « إنما سميناه أوشابا لأنا جمعنا فيه الحكايات والزجر والأصوات والمنقوصات ، وما اعتل عينه ولامه أو فاؤه ولامه أو فاؤه وعينه ، أو كان فاؤه ولامه ، أو فاؤه وعينه ، أو لامه وعينه ، بلفظ واحد » . فأتى فيه بالثنائى المخفف الصحيح أو المعتل بحرف ، واللفيف والمضاعف بحرفين غير مدغمين . وقد رأيناه يضع كثيرا من هذه الأصناف فى الأبواب السابقة ، مثل الثنائى المخفف الصحيح والمضاعف بحرفين غير مدغمين إذ وضعهما فى الثنائى المضاعف ، والثنائى المخفف المعتل واللفيف إذ وضعهما فى باب الثلاثى المعتل . وقد أدى هذا إلى أمرين : تكرير بعض الصيغ فى أكثر من باب ، ووضع الألفاظ من النوع الواحد فى أبواب متفرقة . ولعل سبب هذا الاضطراب تأثره بباب اللفيف عند الخليل الذى تضمن هذه الأنواع جميعا ، ونسيانه بعض التجديدات التى أدخلها على منهجه . وقد أشرنا قبل إلى أنه قسم بعض الأوشاب بحسب الأبنية كما فى حرف الغين والقاف ، وأهمل ذلك فى حروف أخرى

---

(١) البارع ٢٦ .
(٢) البارع ٧٦ .

كالهاء . وقد أتى بأقسام فى داخل أبواب الأوشاب المضطربة من الهاء ، ولكن بدون أساس للتقسيم .

وراعى فى ترتيب أبواب الرباعى الحرفين الأقصين مخرجا من الكلمات وحدهما ، ولا خلاف فيها بينه وبين الخليل . ولكنه ذكر بعض الألفاظ الرباعية المضاعفة فى هذه الأبواب ، وجعل فى بعضها أقساما لا تقوم على أساس . وكان ذلك من دواعى الاضطراب فى الكتاب ، وتفريق الصيغ ، إذ عالج الرباعى المضاعف فى الثنائى المضاعف أيضا ، كما مر ذكره . وليس فى القطعة المنشورة شىء من أبواب الخماسى نعتمد عليه فى وصفه .

ويخرج المرء من هذا الوصف بأن القالى أراد إصلاح بعض وجوه النقص فى كتاب العين ، فغير فى منهجه بعض الأمور ، ولكنه حين أراد تطبيقها عمليا اضطرب وأخفق فى كثير منها .

تحليل المواد :

ولنحاول الآن أن نتتبع علاج القالى لبعض مواده ، والأمر الذى يؤسف عليه أن القطعتين الباقيتين من العين والبارع لا تشتركان إلا فى مادة واحدة هى « عهب » أخذها القالى برمتها من الخليل ، ولم يزد عليها . فنحن مضطرون إلى اختيار مواد غير التى اخترناها من كتاب العين .

قال القالى فى مادة « هيغ » : « قال أبو على : قال يعقوب : يقال لمن أخصب وأثرى : وقع فى الأهْيَغَين بالغين المعجمة ، أى الطعام والشراب . وقال الخليل : الأهيغ : أرغد العيش وأخصبه ، قال رؤبة :

عنكم وأيديكم طوال المبلغ   يغمسن من غمسنه فى الأهيغ »

والمادة قصيرة ، ولكنها تعطينا بعض الأضواء التى نستطيع أن نتبين على هداها خصائص ذلك الكتاب . وأول هذه الأضواء أن المادة كلها ليست للقالى ، بل

لابن السكيت والخليل ، والمؤلف له فضل الجمع حسب ، وثانيها أن المؤلف أمين فى اقتباساته ، يرد كلا منها إلى صاحبه صراحة ، وثالثها أنه ضبط الحرف الذى خاف تصحيفه بالعبارة .

وقال فى مادة « سجج » : « قال أبو على : قال يعقوب : يقال سَجّ بسلحه : إذا خزف به . وقال أبو زيد : تقول لا أفعل ذلك سَجِيس الليالى ، ويقال سَجِس عطفه : إذا ظهرت رائحته ، قال الراجز .

يا ليته بالخَوْد قد تمرسا   وشمّ عطفيه إذا ما سجسا

يعنى ابنه ، يقول ليته قد صار رجلا . وقال يعقوب : يقال ماء سَجْس بفتح السين وسكون الجيم ، وسجس بكسر الجيم ، وسجيس على مثال فَعِيل : إذا كان كدرا متغيرا . وقال أبو زيد : يقال سقانا سجاجة له ، بفتح السين وجماعها السجاج ، بفتح السين على مثال قَتام : وهو الذى ثلثاه ماء وثلثه لبن ، ويكون ذلك من جميع اللبن حقينه وحليبه ، من جميع الماشية إبلها وغنمها . وقال الأصمعى : إذا جعل اللبن أرق ما يكون بالماء فهو السجاج ، وأنشد :

ويشربه مَذْقا ويسقى عياله   سَجاجا كأضراب الثعالب أورقا

وقال الخليل : فى الحديث : « الجنة سجسج ، لا فيها حر مؤذ ولا برد مؤذ » . ويقال فى مثل « لا آتيك سَجِيس عُجَيس » ومعناه الدهر » .

ويظهر من هذه المادة مما ظهر فى سابقتها اعتماده على غيره ، وأمانته فى نسبة الاقتباس . ويظهر فيها أمر جديد لم نره عند غيره من قبل ، ذلك هو الضبط بالعبارة فينص على شكل الحرف أو على وزن الكلمة ، وقد سبق له فى المادة الأولى النص على الحرف نفسه أمعجم هو أم مهمل . وتلك خطوة لازمة فى سبيل الوثوق من عدم التصحيف ، وصحة نطق الكلمات ، وخاصة فى الخط العربى ؛ والقالى له فضلها . ويظهر لنا من المادة أيضا أنه اتبع الخليل فيما وضعه تحتها ، فهو لا يقتصر على الثنائى

المضاعف ، الذى كان يشير دواما إلى تشدد أحد حرفيه بل كان يضع معه الثلاثى المضاعف الفاء واللام مثل سجس ، والرباعى المضاعف ، مثل سجسج ، وهو نفس ما فعله الخليل . ويبدو أنه كان يؤخر المضاعف الرباعى إلى نهاية المادة . ونرى فى هذه المادة أيضا أنه كان يحاول أن يجمع أكبر عدد من أقوال اللغويين ، من أمثال يعقوب بن السكيت ، وثابت بن أبى ثابت وراق أبى عبيد ، وأبى زيد الأنصارى ، والأصمعى ، والخليل . وقد أثر هذا فيه أثرا ليس فى مصلحته ، من تكرار بعض الصيغ مثل سجيس عجيس ، لتكرار المراجع التى يأخذ عنها ، واضطراب الشرح كما فعل فى صيغة سجيس عجيس إذ تركها فى المرة الأولى دون تفسير ، واستتار شخصيته وراء شخوص هؤلاء الذين ينقل عنهم ، حتى إننا لا نستطيع أن نثبت له ما يظهر فى الكتاب على أنه من خصائصه التى امتاز بها شخصيا . ونحن ربما لا نغالى إذا قلنا إن القالى كان يرمى فى كتابه إلى الجمع ؛ لا جمع الألفاظ ، كما كان غرض الخليل وابن دريد إلى حد ما ، بل جمع أقوال السابقين عليه من المؤلفين فيما يثبته من ألفاظ . ونرى فى المادة بعض الاضطراب فى الترتيب ، إذ يبدؤها المؤلف بالصيغ المشتقة من سج ، ثم ينتقل إلى سجس ، ثم يعود إلى سج ، و يختمها بسجسج . وكان حقه أن يفرد كل صيغة بالكلام ، فإذا انتهى منها تماما انتقل إلى غيرها .

ونأخذ من أبواب الثلاثى الصحيح مادة «الغين والطاء والميم فى الثلاثى الصحيح» : «الأصمعى: يقال غمط ذلك يغمطه غمطا : إذا استصغره ولم يرضه . وقال أبو العباس ، قال ابن الأعرابى : غمط الحق . وقال الخليل تقول : غمط النعمة والعافية : إذا لم يشكرها . والغمط بفتح الغين وسكون الميم كالغمج ، والفعل يغامط ، وقال الراجز :

* غمط غماليط غملطات *

والإغماط والإغباط : الملازمة والمداومة ، تقول أغبطتْ عليه الحمى وأغمطت : إذا دامت . وغمط الناس : احتقارهم واستصغارهم . وفى الحديث «أن رجلا قال

لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما يسرني أن أحدا يفضلني بشِرا كَيْن ، أذلك من البغي ؟ قال : ذلك من سفه الحق وغمط الناس أي احتقارهم ، ويجوز أن يكون قلة شكرهم . ويقال غمص الناس بمعنى غمط » .

ويختفي من هذه المادة يعقوب ليفسح مكانا للأصمعي وابن الأعرابي ، ولكن الخليل باق لا يريم . وتتضح عناية المؤلف بالروايات فالإغماط مع الإغباط ، والغمط مع الغمص . ونراه في الفعل الأول أتى بماضيه فمضارعه فمصدره ، وضبط المصدر بالعبارة ، واستشهد بالحديث ، كما فعل في مادة سابقة ، فذكره كاملا ولم يقتصر على العبارة التي فيها الشاهد ، كما كان يفعل الخليل أحيانا .

ظواهر: جمع التفسيرات :

أول ظاهرة تفجأ القارىء في البارع الكثرة الهائلة من أسماء اللغويين الذين يرد ذكرهم في المواد . وهذا إحصاء بمن وردت أسماؤهم في الصفحات العشر الأولى : أبو زيد الأنصاري ، الخليل بن أحمد ، يعقوب بن السكيت ، أبو السمح ، الأصمعي ، أبو عبيدة ، الكسائي ، الزراحي ، أبو حاتم السجستاني ، أبو عمرو ، الأحمر ، أبو العباس ، الأموي ، الفراء ، ابن الأعرابي ، الأحرزي . وهذا الإحصاء لا يبين لنا تماما كثرة ورود أسمائهم لأنه لا يظهر مرات وجودهم ، وهي كثيرة . فلم يرد منهم في صفحة واحدة من هذه الصفحات العشر غير أبي السمح والزراحي والأحمر وأبي العباس والأحرزي والأموي . وظهر اسم ابن الأعرابي في صفحتين ، والكسائي وأبو عمرو والفراء في ثلاث ، وأبو حاتم في أربع ، وأبو عبيدة في ست ، ويعقوب في سبعة ، والأصمعي في ثمانية ، والخليل وأبو زيد في جميع الصفحات . ولم يكن الاسم يظهر في الصفحة مرة واحدة ، بل أكثر من مرة . ومنهم من كان يظهر في جميع المواد كالخليل ، ويقاربه في ذلك أبو زيد ، ويليهما الأصمعي ويعقوب . وكان في بعض الأحيان يأتي بالمادة كلها من قول الخليل ، وأبي زيد[1] . ومن الطبيعي أنه لم يكن

---

(١) ٢٣ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ وغيرها

المذكورون آنفا جميع من رجع إليهم . فهناك غيرهم ظهروا بعد الصفحات العشر الأولى ، من أمثال الباهلى ، والنضر بن شميل ، واللحيانى ، وسلمة بن عاصم ، والرؤاسى وقطرب ، ولزاز ، وابن كيسان ، وابن قتيبة ، وثابت ، وابن دريد وغيرهم من اللغويين وأبى الجراح وأبى العطاف الغنوى ، وأبى خيرة ، وأم الحارس الكلبية ، وأبى زياد الكلابى ، وأبى جميل الكلابى ، وأبى صاعد ، ورداد الكلابى ، وأبى الغادية النميرى ، وأبى مسمع ، وغنية ، من الأعراب والرواة . فالقارىء يحس أمام أية مادة من مواده أنه بإزاء رجل يجمع له الأقوال المختلفة التى أدلى بها اللغويون فى هذا اللفظ ، ويتقصى فى الجمع . وهذه إحدى خصائص البارع التى لم نرها فيما قبله من معاجم . وكان القالى أمينا فيما ينقله لا يتصرف فيه ، وينسبه إلى أصحابه ، حتى مدحه القفطى بذلك[1] .

الصبح :

الظاهرة الثانية الخوف من اللحن والتحريف أن يطرآ على الألفاظ ، ومحاولة إحاطتها بالضمانات التى تقيها ذلك . فالتزم للمرة الأولى فى المعاجم ضبط الألفاظ التى يخاف عليها اللبس بالعبارة . وسار فى ضبطه فى طريقين أولاهما بيان الشكل مثل قوله « قال الأصمعى : يقال كنا على جدة النهر بكسر الجيم وتشديد الدال وبالهاء وأصله أعجمى نبطى كِدّا فأعرب . وقال الأصمعى وغيره : يقال رجل له جد بفتح الجيم أى له حظ فى الأشياء » والطريق الثانى بيان الوزن مثل قوله « يقال زج وزجحة وزجاج ، على مثال فُعْل وفِعَلة بكسر الفاء وفتح العين ، وفعال بكسر الفاء » وكان فى ذلك ضبط للحروف أنفسها أيضا وضمان لها من التصحيف . وإنه لجدير بأن يقول عنه الحميدى[2] « كانت كتبه على غاية التقييد والضبط والإتقان » .

---

(١) إنباه الرواة ١/٢٠٦ .
(٢) ياقوت — معجم الأدباء ٣١/٨ .

ومن مظاهر حبه للصحيح والتزامه إياه، اختياره المراجع التي اعتمد عليها من المشهور بالصحة . فقد اعتمد أول ما اعتمد على الخليل ، وهو الرائد الأول الذي لا ينكر قوله وإن قيل في كتابه ما قيل ، وما ينصب على اضطرابه وردّ بعض غريبه خاصة . ثم اعتمد على أبي زيد والأصمعي ويعقوب ، وهم أعلام اللغة الثلاثة . أما أستاذه ابن دريد فقد لقي معارضة كثيرة من اللغويين وخاصة فيما نسبه إلى اليمن من لغات . ويبدو أن مؤلفنا آثر السلامة ، فلم يستق منه كثيرا ، على الرغم أنه استاذه ، حتى أنه لا يظهر اسمه إلا في الصفحة الرابعة والثلاثين ثم في فترات متباعدة . وقد وقع الأستاذ كرنكو Krenkow في خطأ فاحش حين قال في مقاله في مجلة « إسلاميات Islamica[1] » : « أما كتاب البارع فالحق أنه خاب أملنا فيه ، لأني لم أعثر فيه على جديد . لقد استقى القالي معلوماته من مرجعين أساسيين هما : أبو بكر ابن دريد ، وأبو بكر بن الأنباري . وكل من يتجشم مشقة دراسة أسانيد كتابه الهام « الأمالي » دراسة دقيقة يجد أن ما ينيف على نصفه مأخوذ من كتب ابن دريد . . » . فقد خلط الأستاذ بين البارع والأمالي ، فمادام الكتاب الثاني معتمدا على ابن دريد ، فلا بد أن الأول كذلك . ولكن خاب فأل الكاتب للمرة الثانية ، كما خاب أولا — في رأيه — باعترافه . فالمؤلف لم يعتمد أساسا على ابن دريد ، ولم يسو بينه وبين غيره من اللغويين الذين اعتمد عليهم ، بل أخره عنهم في المرتبة . ويؤيدنا في ذلك قول السيوطي[2] : « وقد آخذه [آخذ ابنَ دريد] أبو علي الفارسي النحوي وأبو علي البغدادي القالي » ، ولم يعتمد المؤلف أيضا على ابن الأنباري اعتمادا أساسيا . واعترف الدارسون لكتاب البارع بهذه الصحة ، فقال السيوطي فيه[3] : « وأصح كتاب وضع في اللغة على الحروف بارع أبي علي البغدادي وموعب ابن التياني » .

(١) المجلد السابع ١١٦ .
(٢) المزهر ١ / ٤٥ .
(٣) نفس المرجع .

ظواهر أدبية :

وإذ ذكرنا الأستاذ كرنكو بكتاب الأمالى ، فإننا نذكر هنا بعض الظواهر فى البارع التى تتصل بالأمالى بسبب . فالقالى علّامة ذو معارف أدبية ولغوية متسعة شاملة ، كما يظهر فى أماليه ، ولذلك تناثرت هـذه المعارف فى بارعه ، وتأثر منهجه بمنهج الكتب الخاصة بها من أمثال الأمالى . فمن هـذه المظاهر التى تتصل بهذه الظاهرة الأدبية ، كثرة الشعر الذى يستشهد به وطول مقطوعاته . وهذه إحدى مواده شاهدة على ذلك . قال أبو على : « قال الأصمعى : الأَقْه والقاه : الطاعة ، وأنشد غيره قول الأزرق بن أبى نخيله السعدى :

أمّا رأيت الأيدى السِّماطا والقـاهَ والأسنـة السِّلاطا

قال : ومنه يقال قد أَيْقَه الرجل : أى أطاع ، قال المخبّل السعدى :

فَرَدُّوا صدور الخيل حتى تَنَهْنهت إلى ذى النُّهَى واستَيْقَهوا للمحلّمِ

أى أطاعوا المحلم ، وهو الذى يأمرهم بالحلم ، وقال أبو زيد : مالك علينا قاه : أى سلطان ، قال الراجز :

والله لولا النـارُ أن أصلاها أو يدعوَ الناس علينـا اللاها
لمـا سمعنـا لأمـيرٍ قاها ما خطرت صُعُـد على مَناها »

وهذا أحد شواهده الطويلة ، قال : « وجُهوة الرجل : استه ، قال بعض الأعراب :

بئس القرين للـكبير زوجتُهْ إذا رأته قـد تولت جِدّتهْ
وانتقصتْ من بعد شزر مِرّته وهى عَفَرْناهُ الشباب جَهْلتــه
إذا عـدا منهـا فلا تُبيته تدعـو له بِداء يَـكْفِته
فقد مللنـاه وطالت صحبتـه وتنتـحى الحلقـه فتَسـأته
وتدفع الشيخ فتبدو وجهوته

تنتحى : تعتمد ، وتسأته : تخنقه » .

والقالى من هذا الجانب قريب الشبه بأبى عمرو الشيبانى فى جيمه . ومن أسباب كثرة الشواهد فى البارع رجوع مؤلفه إلى كثير من اللغويين ، وأخذه شواهدهم كلها . وكان من أثر ذلك تكرار بعض الشواهد فى المادة الواحدة ، كما فى « عوه » و « وهل » واضطر فى كثير من الأحيان إلى الإشارة إلى أن الشاهد قد مضى[1] .

ومن ذلك أيضا ذكره النوادر والأخبار التى تقوم عليها كتب الأمالى والنوادر مثل قوله[2] : «قال ابن الأعرابى وغيره : نزل المخبل السعدى ، وهو فى بعض أسفاره على ابنة الزبرقان بن بدر ، وقد كان يهاجى أباها . فعرفته ، ولم يعرفها . فأتته بغسول ، فغسل رأسه ، وأحسنت قِرَاه ، وزودته عند الرحلة فقال لها : من أنت ؟ فقالت : وما تريد إلى اسمى ؟ قال : أريد أن أمدحك ، فما رأيت امرأة من العرب أكرم منك . قالت : اسمى رَهْو . قال : تالله ما رأيت امرأة شريفة سُمِّيت بهذا الاسم غيرك . قالت : أنت سميتنى به . قال : وكيف ذلك ؟ قالت : أنا خُلَيدة بنت الزبرقان . وقد كان هجاها فى شعره فسماها رهوا ، وذلك قوله :

فأنكحتهم رهوا كأن عجانها ... مَشَقُّ إهابٍ أوسعَ السلخَ ناجِلُهْ

فجعل على نفسه ألا يهجوها ولا يهجو أباها أبدا ، وأنشأ يقول :

لقد زل رأيى فى خليدة زلة ... سأعتب قومى بعدها فأتوب

وأشهد والمستغفرَ الله أننى ... كذبت عليها والهجاء كذوب »

وقد يستغرقه منهج كتب الأمالى ، فيسير عليه فى معجمه ، فيقدم نصا من النصوص اللغوية ويعقبه بتفسير غريبه ، قال[3] : « قال عيسى بن عمر ، قالت أم تأبط شرا وهى تبكى عليه : وابناه وابن الليل ! ليس بزُمَّيل ، شَرُوب للقيل ، ضروب بالذيل ، كمُقْرِب الخير ، وابناه ! ليس بُعلفوف ، تلفه هُوف ، حُشِى من صوف .

---

(١) ١٠ ، ١١ ، ٢٦ ، ٣٦ ، ٤٥ ، وغيرها .
(٢) ١٠ . (٣) ٢٤ .

قولها : وابن الليل أى أنه صاحب غارات . بزميل أى بضعيف . شروب للقيل تقول ليس هو بهياف يحتاج إلى شربة نصف النهار . وقولها يضرب بالذيل إذا عدا صفر برجليه فى إزاره من شدة عدوه . وقولها حشى من صوف تقول ليس هو بخوار أجوف . والهوف من الهيف ، وهى الريح الحارة . فتقول ليس هو بعلفوف ، والعلفوف : الجافى المسن تضمه الرياح ، فلا يغزو ولا يركب ، قال الشاعر :

* فى القوم غير كُبُنّة علفوف * »

وربما يتصل بتلك المظاهر الأدبية عنايته بالتعبيرات الخاصة وإيراده ما يفسره من ألفاظ فى عبارات ، حتى يحيطه بجوه الخاص . ولكننا لا نعطى ذلك أهمية خاصة ، لأننا شاهدناه عند كثير غيره من اللغويين ، منذ بداية التأليف فى المعاجم .

اللغات

عنى القالى باللغات عناية فائقة ، فأكثر منها وبالغ . وإننا نرى عنده من اللغات المنسوبة لغات الكلابيين والنميريين والطائيين والقيسيين والأسديين والتميميين وبنى غنى ، وأهل مصر والمدينة والحجاز والجزيرة والعراق . والكلابيون خاصة لهم خطرهم فى كتابه ، إذ يرد اسمهم فى ٥ صفحات من الصفحات العشر الأولى ، ويكثر بصورة واضحة فى جميع أنحاء القطعة الباقية . وليس هذا وحده ، بل تكثر أسماء الأعراب والرواة الكلابيين عنده أيضا ، مثل أم الحارس وأبى زياد وأبى جميل وردّاد . ومن أسباب هذه الظاهرة إكثار المؤلف الاقتباس من أبى زيد الأنصارى ، الذى يروى عنهم كثيرا ، يقول « قال أبو زيد : قال الكلابيون : ومن الرجال الهيق ، الهاء مفتوحة والياء ساكنة ، وهو المفرط طولا ، ولم يعرفوه فى الأنثى » ، ويقول « قال أبو زيد : قال الكلابيون : ومن الرجال الأهوك ، على مثال أحمق ، وهو الذى فيه حمق ، وفيه بقية » .

ورجح فى بعض الأحيان بين اللغات المختلفة التى يذكرها ، مثل قوله « يقال : وهجت توهج بكسر الهاء فى الماضى وفتحها فى المستقبل ، وهى وهجة ، والعالى من

كلامهم توهجت » وقوله « قال الخليل : التيه والتوه لغتان ، يقال تاه يتيه توها وتيها ، والتيه أعمها » . والحق أن ترجيحاته قليلة ، ومعظمها لم يكن كيسه ، وإنما مما اقتبسه من اللغويين ، فليس له غير فضل الاختيار . ولاشك أن الاختيار فيه دلالة على العناية والاهتمام .

ويتصل بذلك دقته فى التفرقة بين الصيغ المتقاربة من المادة الواحدة ، كما نرى فى قوله : « وكل شىء هاج فمصدره الهَيْج ، غير الفحل ، فإنه يقال يهيج هيجانا ... ويقال هاج الفحل هياجا ، واهتاج اهتياجا إذا ثار وهدر . وكل شىء يثور للمشقة والضرر فهو كذلك ، تقول ، هاج الدم ، وهاج الشر بين القوم » .

النقد :

عند القالى شىء من النقد قليل ، نراه فى قوله « قال الخليل : تقول العجهوم طائر من طير الماء ، كأن منقاره جلم . قال أبو على ولا أدرى صحته » وقوله : « قال الخليل : والعلهز بكسر العين والهاء وسكون اللام : أن يعالج الوبر بدماء الحَلَم كأن يُدَق الصوف مع القردان فيؤكل ، كانت الجاهلية تفعل ذلك فى الجدب ... وقال غيره العلهز والمعزهل: الحسن الغذاء ، قال أبو على : وهذا تفسير سوء » ويلتفت إلى بعض العبارات العامية وينقدها ، مثل قوله « والعامة يقولون : هاتم شهودكم ، وهذه أفحش الخطأ » وقوله : « وقال الأصمعى وأبو زيد : تقول العرب قعدت على فوهة النهر الفاء مضمومة والواو مشددة مفتوحة ولا يقال فوهة بضم الفاء وسكون الواو ، كما تقول العوام » .

ومهما يكن من قول ، فإن هذا الجهد الخاص هزيل ، بالنسبة لكتاب فى حجم البارع وشهرته ، ولذلك لا نستطيع أن ندعى للمؤلف شخصية بارزة فيه ، وإنما تبرز شخصيته فى جمعه واختياره بكل وضوح .

ولا يختلف القالى عن الخليل فيما عالجه فى مواده من ألفاظ تتصل بالحيوان أو النبات أو البقاع أو ما إلى ذلك من موضوعات . ومثلهما فى ذلك مثل بقية أصحاب المعاجم العربية . كذلك لا خلاف بينهما فى طريقة العلاج والاستشهاد وما إلى ذلك ما عدا ما أشير إليه آنفا .

مآخذ :

لم يخل البارع من أمور أخذها عليه الأقدمون ، ومعظمها يشترك معه فيها أفراد مدرسته فنؤخرها إلى حينها . ولكن كان من أثر الخطة التى اتبعها المؤلف من جمع أكبر عدد من أقوال اللغويين فى اللفظ المفسر خللان أولهما التكرار ، الذى ظهر فى التفسيرات وفى الشواهد . وقد ألمعنا إلى ذلك آنفا ، ووضحنا أنه تخلص أحيانا من تكرار الشواهد بتصريحه أن قد مضى إيرادها . وثانيهما إيراد التفسيرات المختلفة أو المتعارضة دون أن يبذل أى جهد ليوفق بينهما أو يرجح قال : « قال الأصمعى ... فرس أشوه وفرس شوهاء : إذا كان يُرفَع إليها الطرف من حسنها ... قال الخليل : الشوه بفتح الشين والواو مصدر الأشوه ، والشوهاء والأشوه هما القبيحا الوجه والخلقة وفرس شوهاء : وهى التى فى رأسها طول وفى منخرها وفى فمها سعة .. وقال أبو عمرو : فرس شوهاء : حديدة النفس . وقال الأصمعى : الشوه : امتداد العنق وارتفاعها ، الذكر أشوه والأنثى شوهاء . غيره : امرأة شوهاء : حسنة ، ومنه الحديث المرفوع أنه (ص) قال : بينا أنا نائم رأيتنى فى الجنة ، فإذا امرأة شوهاء إلى جنب قصر ، فقلت : لمن هذا القصر ؟ فقالوا : لعمر بن الخطاب» . وقال « قال يعقوب : المُسْلَهِم : الذى قد ذبل و يبس ، إما من مرض و إما من همّ ، لا ينام على الفراش يجىء و يذهب ، وفى جوفه مرض قد يبسه وغير لونه .. وقال الأصمعى : المسهلم : الضامر ، وزاد ثابت : من غير مرض . وقال الخليل : اسلهم المريض : إذا عُرِف أثر مرضه فى جسده » .

ونجد فى البارع اختلالا بالتكرار ، ولكنه لا يرجع إلى خطته ، و إنما هو اختلال غير معروف السبب اللهم إلا السهو والنسيان . فنراه يكرر بعض المواد

نفسها ، مثل « غذم » ، فقد ذكرها منفردة بعد «غسم » وتقاليبها[١]، وهو موضعها الطبيعي من الكتاب . ولكنه عقدها مادة ثانية بعد « ثقب» وتقاليبها[٢].والسياق مختلف فى المادتين اختلافا كبيرا ، فلا يشتركان إلا فى قول واحد عن الخليل . وخلط بين هيغ وهوغ ، فظهر كأنه كرر مادة « هوغ » ، ولم يصل إلينا مآخذ أخرى ، ولعل السبب فى ذلك عدم إقبال الناس عليه وعلى دراسته .

وصفوة القول فى كتاب البارع أنه خطا بحركة التأليف فى المعاجم إلى الأمام خطوات فى المادة قال عنها ابن خير[٣] « زاد على كتاب الخليل نيفا وأربع مئة ورقة مما وقع فى العين مهملا فأملاه مستعملا ، ومما قلل فيه الخليل فأملى فيه زيادة كثيرة ، ومما جاء دون شاهد فأملّ الشواهد فيه » وقال ابن الأبار[٤] «فلما كمل الكتاب وارتفع إلى الحكم المستنصر بالله ، أراد أن يقف على ما فيه من الزيادة على النسخة المجتمع عليها من كتاب العين ، فبلغ ذلك إلى خمسة آلاف وست مئة وثلاث وثمانين كلمة» . وفى المنهج ترك نظام ابن دريد المختل ، ورجع إلى نظام الخليل بعد أن أدخل عليه بعض تحسينات ، وعنى بالصحيح من المراجع ، وضبط ألفاظه لوقايتها من التصحيف ، وعزا كل قول اقتبسه إلى قائله ، وربط بين المعجمات وكتب الأدب .

ولم أجد أحدا اتخذ البارع موضوعا لدراسته ، غير تلميذه أبي بكر الزبيدى الذى ألف كتاب المستدرك من الزيادة فى كتاب البارع على كتاب العين . وقد أشرت إليه فيه . ولعل السبب هو ما ذكرناه فى المآخذ من قلة الإقبال عليه .

---

(١) ٥٦ . (٢) ٥٧ .
(٣) فهرسة ما رواه عن شيوخه ٣٥٤ .
(٤) التكملة ١ : ١٠٦ .

الفصل الثالث

كتاب التّهذيب

للأزهرى (٢٨٢ — ٣٧٠)

فى القرن الرابع ظهرت الموسوعة اللغوية الأولى التى بقيت عندنا ولم تندثر فيما اندثر من تراثنا ، تلك هى معجم « تهذيب اللغة » لأبى منصور محمد بن أحمد الأزهرى (٢٨٢ — ٣٧٠ هـ) . وتجتمع فى هذا المعجم جميع التيارات التى غلبت على حركة التأليف اللغوية فى هذا القرن .

غرضه :

كان المؤلف يرمى فى كتابه إلى تنقية اللغة من الشوائب التى تسربت إليها على يد سابقيه ومعاصريه ، ومن ثم سماه كما يقول فى مقدمته[1] « وقد سميت كتابى هذا تهذيب اللغة لأنى قصدت بما جمعت فيه نفى ما أُدخِل فى لغات العرب من الألفاظ التى أزالتها الأغبياء عن صيغتها وغَيَّرها الغُتْم عن سَنَنها ، ولم أحرص على تطويل الكتاب بالحشو الذى لم أعرف أصله ، والغريب الذى لم يسنده الثقات إلى العرب » .

وقد دعاه إلى هذا التأليف أمور ثلاثة وجدها فى نفسه وفى المعاجم ووضحها فى المقدمة قال[2] « وقد دعانى إلى ما جمعت فيه من لغتهم وألفاظهم والاستقصاء فيما حصلت منها والاستشهاد بشواهد أشعارها لفصحاء شعرائها التى احتج بها أهل المعرفة المأمونون ، على خلال ثلاث : منها تقييد نكت حفظتها ووعيتها عن أفواه العرب

(١) ص ٥٠ . وقد نشر هذه المقدمة وبعض المواد الأستاذ زترستين فى مجلة « العالم الشرقى » عام ١٩٢٠ بعنوان « من تهذيب اللغة للأزهرى » وما ننقله هنا عن هذه النشرة مع إصلاح المحرف منها اعتمادا على مخطوط دار الكتب برقم ٩ لغة .

(٢) ٦ .

الذين شاهدتهم وأقمت بين ظهرانيهم سُنَيات إذ كان ما أثبته أئمة اللغة فى كتبهم لا ينوب مناب المشاهدة ولا يقوم مقام الدربة والعادة . ومنها النصيحة الواجبة على العلماء من المسلمين فى إفادة ما لعلهم يحتاجون إليه . وقد روينا عن النبى (ص) أنه قال « ألا إن الدين النصيحة لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم » . الثالثة التى بها أكثر القصد أنى قرأت كتبا تصدى مؤلفوها لتحصيل لغات العرب فيها كالعين المنسوب إلى الخليل ومن حذا حذوه فى عصرنا ، وقد أخل بها ما أنا ذاكره من دَخَلها وعَوارها . . . وألفيت طلاب هذا الشأن من أبناء زماننا لا يعرفون من آفات الكتب المدخولة ما عرفته ولا يميزون صحيحها من سقيمها كما ميزته . فكان من النصيحة التى التزمتها توخيا للمثوبة أن أنضح عن لغة العرب ولسانها ، وأن أهذبها بجهدى غاية التهذيب ، وأدل على التصحيف الواقع فى كتب المتحاذقين والمعوز من التفسير المزال عن وجهه ، لئلا يغتر به جاهله ولا يعتمده من لا يعرفه » .

فغرضه إثبات ما سمعه بنفسه من الأعراب ، وتصحيح ما دخل كتب اللغة من أخطاء وتصحيفات . وكان لهذا أثره فى المنهج الذى التزمه قال فى أواخر المقدمة(١) :
« ولم أودع كتابى هذا من كلام العرب إلا ما صح لى سماعا منهم أو رواية عن ثقة ، أو حكاية عن خط ذى معرفة ثاقبة ، اقترنتْ إليها معرفتى ، اللهم إلا حروفا وجدتها لابن دريد وابن المظفر فى كتابيهما فبينت شكى فيها وارتيابى بها . وستراها فى مواقعها من الكتاب ووقوفى فيها » فالأسس التى اعتمد عليها فى الصحة ثلاثة : السماع من العرب ، والرواية عن الثقات ، والنقل عن خطوط العلماء بشرط موافقتها لمعرفته . وكان معظم لغويى القرن الرابع يبحثون عن صحة الألفاظ التى يدونونها ويلتزمونها فقد هالتهم كثرة ما وجدوه أمامهم ، وشعروا بأن كثيرا منه لم يكن يعرفه العرب . وأقام المؤلف أحكامه على السماع بسبب وقوعه فى أسر القرامطة . وكان آسروه من

(١) ٣٨ .

الأعراب الخلص الذين لم تفسد لغتهم فأفاد منهم كثيرا ، قال فى المقدمة[١] « ولما وقعت فى إسار القرامطة بالهبير ، وكان النفر الذين وقعت فى سهمهم عربا عامتهم من هوازن ، واختلط بهم أصرام من تميم وأسد ، نشئوا فى البادية يتبعون مساقط الغيث أيام النجع ، ويرجعون إلى أعداد المياه فى محاضرهم زمان القيظ ، ويرعون النعم ، ويعيشون بألبانها ، ويتكلمون بطباعهم البدوية وقرائحهم التى اعتادوها ، ولا يكاد يقع فى منطقهم لحن ولا خطأ فاحش ، فبقيت فى إسارهم دهرا طويلا . وكنا نتشتى الدهناء ، ونتربع الصَّمان ، ونتقيظ الستارين . واستفدت من مخاطباتهم ومحاورة بعضهم بعضا ألفاظا جمة ونوادر كثيرة أوقعت أكثرها فى مواقعها من الكتاب وستراها فى مواضعها إذا أتت قراءتك عليها إن شاء الله » .

وكان هذا الجهد يرمى إلى هدف دينى خالص ، قال[٢] « اللغة العربية التى بها نزل القرآن ، ورُوِيت السنن المأثورة عن النبى صلى الله عليه وسلم . . . أنزله الله بلسانهم [أى العرب] وصيغة كلامهم الذى نشئوا عليه ، وطبعوا على النطق به . . . لا يحتاجون إلى تعلم مشكله وغريب ألفاظه ، حاجة المولدين . . . و بَيّن صلى الله عليه وسلم للمخاطبين من أصحابه رضى الله عنهم ما احتاجوا إليه من معرفة بيان مجمل الكتاب وغامضه ومتشابهه وجميع وجوهه التى لا غنى بهم وبالأمة عنها . فاستغنوا عما نحن إليه اليوم محتاجون من معرفة لغات العرب واختلافها ، والتبحر فيها ، والاجتهاد فى تعلم وجوه العربية الصحيحة التى بها نزل الكتاب وورد البيان ، ومعرفة ضروب خطابه ، والسنن المبينة لمجمله الموضحة لتأويله ، لينتفى عنها الشبهة الداخلة على كثير من رؤساء أهل الزيغ والإلحاد ، ورءوس ذوى الأهواء والبدع ، الذين تناولوه بآرائهم المدخولة فأخطئوا ، وتكلموا فيه بلكنتهم العجمية دون معرفة ثاقبة فضلوا وأضلوا » .

---

(١) ٧ .
(٢) ٤ .

منهجه :

كان لهذه الأهداف والأغراض آثارها فى علاج الأزهرى لمواده ، ولكنه فى تقسيم الكتاب اتبع المنهج الذى وضعه الخليل فى مقدمة العين بحذافيره . فالتزم ترتيب المخارج الذى ابتكره الخليل فى العين ، وقسم وفقه المعجم إلى كتب ، وجعل كل كتاب فى ٦ أبواب : الثنائى المضاعف ، والثلاثى الصحيح ، والثلاثى المعتل ، واللفيف ، والرباعى ، والخماسى . وراعى فيها التقاليب ، ونبه على المستعمل والمهمل منها . وحشا هذه الأبواب بما حشاها به الخليل أيضا ، فوضع فى باب الثنائى الأبنية الثنائية ، والرباعى المضاعف وما ضوعف من فائه ولامه ، والخفيف ، وخلط بين المعتل الواوى واليائى والمهموز ، وإن حاول فى الأخير أن يميزه أحيانا . ووضع البناء الثنائى الخفيف « عَنْ » مثلا فى الثلاثى المعتل أيضا ، وربما فعل ذلك الخليل ، كما يظهر من وصف الزبيدى له . وإذن فوصف كتب العين وأبوابه وتقاليبه وما يحتوى عليه كل منها يغنى تماما عن وصف أقسام التهذيب . أما الاختلاف ففى المواد أنفسها التى تضخمت كثيرا عند الأزهرى ، وسيظهر هذا فى تحليلنا لمادتى عقق وهقع ، وفيما عالجه كل منهما فى مقدمته وفى خاتمته .

وصف المقدمة :

يفتتح الأزهرى التهذيب بمقدمة طويلة تليق بموسوعة مثله ، وتعالج موضوعات متنوعة . فيستهلها بحمد الله على ما أسبغه عليه من علم وفضل ، ويربط بين العربية والقرآن والسنن ، ويشير إلى فهم العرب قديما لها ، وحاجة المولدين فى عصره إلى من يشرح لهم ، وسعة اللغة العربية وينقل فى ذلك كلام الإمام الشافعى ، واضطرار الكاتبين فيها إلى الاختصار بسبب هذه السعة ، والدواعى التى جعلته يؤلف كتابه ، واللغويين الذين اعتمد عليهم مرتبين طبقات ، وسند روايته عنهم ، وهم على وجه التقريب أغلب اللغويين المتقدمين عليه ، فيتكلم عن كل واحد منهم ويوثقه

أو يضعفه ، و يفصل الثقات عن الضعفاء ، و ينقد الأخيرين فى قسوة ، و يضع فيهم الليث وابن دريد وابن قتيبة وغيرهم ، ثم يقتبس معظم مقدمة العين . ولا نستطيع أن نتتبعه فى هذه الموضوعات لطولها ، ولأنها تخرجنا عن ميدان بحثنا زمنا طويلا . و يظهر الأزهرى فى هذه المقدمة معتدا بنفسه ، معجبا بما حصل عليه من معرفة ، إلى درجة كبيرة .

وننتقل إلى وصف آخِر كتاب فى التهذيب وخاتمته ، إذ أن وصف الأبواب الأولى شبيه بوصف كتاب العين كما قلنا .

ينتهى التهذيب بكتاب « الحروف الُجوف » وهو خاص بالألفاظ الثلاثية التى جميع حروفها معتلة ، ويذكر فيه أيضا ما يتعلق بالياء والواو . فالياء تأتى للتأنيث ، والتثنية والجمع والإشباع ، والواو للجمع والعطف والقَسَم والاستنكار والإشباع وغيرها. يتناول المؤلف كل هذا ، وما يتصل به من أحكام لغوية ونحوية . ويُعتبر هذا الكتاب الأخير من المعجم الأصلى . ولكن لازال أمامنا أبواب ثلاثة تتناول أحكاما لغوية ونحوية خاصة .

فالباب الأول المسمى « باب تصريف أفعال حروف اللين » يبين أحكام الصيغ المختلفة المشتقة من الأجوف الواوى واليائى وما يشتق من حرفى الواو والياء نفسيهما ، ولا يقتصر على الأفعال وحدها ، كما قد يفهم القارئ من العنوان . وهاك نبذة من مفتتح الباب « قال الكسائى : كل ما كان من الحروف على ثلاثة أحرف أوسطه ألف ، ففى فعله لغتان الواو والياء ، كقولك دَوّلت دالا ، وقوفت قافا ، أى كتبتها ، إلا الواو فإنها بالياء لاغير لكثرة الواوات ، تقول فيها و ييت واوا حسنة . وغير الكسائى يقول : أَوَّيت ووَوَّيت . قال الكسائى : تقول العرب كلمة مُوَوَّاة مثل معواة أى مبنية من بنات الواو . وقال غيره : كلمة مُوَيّاة من بنات الواو وكلمة مُيَوّاة من بنات الياء. قال : و إذا صغرت الياء قلت : أُيَيّة ، و إذا صغرت الواو قلت أُوَيّة . . . » وما فى

هذا الباب شبيه بما يضعه المؤلف فى أبواب اللفيف . فنستطيع أن نطلق على هذا الباب « باب اللفيف من المعتل » ، فهو لا يمتاز عن هذه الأبواب إلا بكثرة الأحكام فيه .

والباب الثانى المسمى « باب فى تفسير الحروف المقطعة فى القرآن » يتناول أمورا مشهورة كثر الكلام عنها بين المفسرين ، وأفرد لها السيوطى فى إتقانه بابا خاصا ، تلك هى تفسير الحروف التى افتتح بها بعض السور ولم يهتد الباحثون إلى معنى مجمع عليه إلى يومنا هذا . ويجمع المؤلف فيه أقوال من سبقه من المفسرين .

أما الباب الأخير فخاص بالهمزة تحقيقها وتخفيفها وحذفها وأنواعها واستعمالاتها المختلفة وأشاد فى آخره بفضل كتابه على كتاب العين فى الهمز فقال : « قلت : ميزت فى معتلات كل كتاب ما يهمز ومالا يهمز تمييزا لا يتعذر عليك معرفته ، وحققت ما وجب تحققه فى مواقعه من أبواب المعتلات ، وفصلت ما يهمز مما لا يهمز تفصيلا يقف بك على الصواب إذا تأملتها . وأما الليث بن المظفر فإنه خلط فى كتابه الهمز بغيره حتى يعسر على الناظر فيه تمييز ما يهمز مما لا يهمز لاختلاط بعضه ببعض . ولله الحمد على حسن توفيقه وتسديده ، لا شريك له » ، ويشعر المرء شعورا قويا بإزاء هذه العبارة أن المؤلف كان يضع نصب عينيه كتاب العين ويريد أن يتفوق عليه بأى ثمن ، ومن أهم الأسباب فى ذلك أن هذا الكتاب كان الدعامة الأولى التى أقام عليها الأزهرى تهذيبه : أخذ منهجه وترتيبه ، واغترف من مواده وعب فلابد إذن من اللجوء إلى النقد ومن محاولة الاستعلاء . وكان هذان من الأزهرى .

ويصل المرء بعد عبوره هذه الأبواب الثلاثة إلى الخاتمة . وهى خاتمة قصيرة يتناول المؤلف فيها أمورا سبق له علاجها فى المقدمة : نظرته إلى الصحيح من الألفاظ ونقده مراجعه ورميه إلى تهذيب العربية وعدم استكثاره . ويختم بأنه لا يدعى جمع لغات العرب كلها ، وأن كتابه إذا كان فيه تقصير فلعجز الإنسان عن الكمال ، ويستثيب الله الآجر ، ويصلى على النبى وآله .

تحليل المواد :

حان الوقت لنحلل مادة عقق من « باب العين والقاف[1] » ويصرح المؤلف بأن وجهيه مستعملان فيقول : « عقّ وقعّ مستعملان » ثم يتناول أولاهما بالبحث . وتبدأ المادة بحديثين غير اللذين ذكرهما الخليل « روت أم كُرْز أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في العقيقة : (عن الغلام شاتان مثلان وعن الجارية شاة) . ورُوِى عن سليمان بن عامر أنه قال صلى الله عليه وسلم : (مع الغلام عقيقته فأهريقوا عنه دما وأميطوا عنه الأذى) . قال أبو عبيد فيما أخبرني عبد الله بن محمد بن هاجك عن أحمد بن عبد الله بن جبلة عنه أنه قال : قال الأصمعي : وغيره العقيقة أصلها الشعر الذى يكون على رأس الصبى حين يولد ، و إنما سميت الشاة التى تذبح عنه فى تلك الحال عقيقة لأنه يُحلَق عنه ذلك الشعر عند الذبح ، ولهذا قال : فى الحديث (أميطو عنه الأذى) يعنى بالأذى ذلك الشعر الذى يحلق عنه . قال : وهذا مما قلت لك أنهم ربما سموا الشىء باسم غيره إذا كان معه أو من سببه فسميت الشاة عقيقة لعقيقة الشعر » . وواضح هنا أن المؤلف أهمل الخليل وأخذ أحاديثه وشرحها من أبى عبيد المتخصص فى غريب الحديث، و إن لم يخرج الكلام الطويل الذى أتى به عما قاله الخليل موجزا فى مادته ، و يتضح أمر آخر هو عناية الأزهرى بذكر راوى الحديث ،وكان الخليل يهمل ذلك . والسبب معروف وهو أن منهج الأزهرى يعتمد فى أحكامه على الرواة وتوثيقهم .

ثم يقول : « قال أبو عبيد : وكذلك كل مولود من البهائم فإن الشعر الذى يكون عليه حين يولد عَقِيقة وعِقّة ، وأنشد لزهير :

أذلك أم أقبّ البطن جأبٌ   عليه من عقيقته عفاء

فجعل العقيقة الشعر لا الشاة . وقال الآخر يصف العير :

تحسرتْ عِقّة عنه وأنسلها   واجتاب أخرى جديدا بعد ما ابتقلا

يقول : لما تربع ورعى الربيع ، ويقول : أنسل الشعر المولود معه ، وأنبت آخر فاجتابه أى لبسه واكتساه . قلت : ويقال لهذا الشعر عَقيق بغير هاء ، ومنه قول الشماخ :

أطار عَقِيقَه عنه نُسَالا   وأُدْمِجَ دَمْجَ ذى شَطَنٍ بَديع

أراد شعره الذى وُلِدوهو عليه أنه أنسله عنه أى أسقطه » ويشترك الأزهرى مع الخليل فى البيت الأول ، وإن لم يقل الخليل بأن العقيقة شعر كل مولود من البهائم ، وينفرد الأزهرى بالبيتين التاليين كما انفرد الخليل ببيت لامرئ القيس الكندى . ويعلق الأزهرى على كل شاهد شارحا اللفظ المراد أو عدة ألفاظ منه ، ويزيد على الخليل صيغة عقيق أيضا . ولما كانت المادة مختصرة مبتورة عند ابن دريد فلا وجه لمقارنتها بما عند الأزهرى من إفاضة .

ثم يقول : « قلت : وأصل العق الشق والقطع ، وسميت الشعرة التى يخرج المولود من بطن أمه وهى عليه عقيقة لأنها إن كانت على رأس الإنسى حلقت عنه فقطعت ، وإن كانت على بهيمة فإنها تنسلها . وقيل للذبيحة عقيقة لأنها تذبح فيشق حلقومها وودجاها كما سميت ذبيحة بالذبح وهو الشق » . ومن المعروف أن القائل بأن أصل العق الشق هو الخليل لا الأزهرى أما تعليله تسمية الشعر والشاة بالعقيقة فلا بأس به ، وإن سبقه أبو عبيد إلى تعليل تسمية الشعر بعلة لطيفة نقلها المؤلف آنفا .

ثم يصل إلى الفعل فيقول : « وأخبرنى أبو الفضل المنذرى عن الحرانى عن ابن السكيت أنه قال : يقال عق فلان عن ولده : إذا ذبح عنه يوم أسبوعه » ، وهى عبارة الخليل بالتقريب فلم هذا العدول عنه ؟ لعل ذلك لأن عبارة ابن السكيت أكمل إذ بينت أن هذا التقليد يحدث فى اليوم السابع من مولد الصبى .

وينتقل إلى معنى آخر للمادة قال : « وعق فلان أباه يعقه عقا ، وأعق الرجل أى جاء بالعقوق ، وقال الأعشى :

فإنى وما كلفتمونى بجهلكم   ويعلم ربى من أعق وأحوبا

أى جاء بالحوب » . والفعل الأول عند الخليل وابن دريد ، ولكن الثانى والشاهد ليسا عندهما . و بين المؤلف فى الفعل الأول منهما مضارعه ومصدره وأهمل ذلك فى الثانى لأنهما قياسيان ولكنه أهملهما أيضا فى « عق عن » مع أنهما ليسا بقياسيين فيه . فهو إذن لا يسير على وتيرة واحدة فى ذلك .

و يرجع إلى صيغ من المعنى الأول فيقول : « قال : و يقال أعقت الفرس فهى عقوق ولا يقال مُعِق وهى فرس عقوق : إذا انعق بطنها واتسع للولد » . و يخالف فى هذه العبارة الخليل مرتين : أولاهما فى عدم وجود معق ، والثانية فى تفسير عقوق . ور بما كان تفسيراهما يئولان إلى معنى واحد هو قرب الوضع .

و يرجع إلى معنى الشق أيضا فيأتى ببعض صيغه و يقول « قال : وكل انشقاق فهو انعقاق ، وكل شق وخرق فهو عَقّ ، ومنه قيل للبرق إذا انشق عقيقة » . وكان حقه أن يضع الصيغ التى ترجع إلى معنى واحد فى موضع واحد ، ولكنه كرر واضطرب . وسبب هذا واضح ، وهو نقله من عدّة أشخاص فكان ينقل قول الأول كله ، ولو احتوى على صيغتين مختلفتين ، ثم ينقل قول الثانى وقد يكون محتويا على صيغة تشترك مع الصيغة الأولى فى القول السابق ، فتأتى الصيغتان و بينهما صيغ غريبة عنهما . وكل الأقوال السابقة منذ أشار المؤلف أنه يقتبس من ابن السكيت ، من هذا العلّامة بدليل تصدير كل صيغة منها بلفظ (قال) وتصدير الصيغة الآتية بعبارة (وقال غيره) والمؤلم أنه سيرجع إلى صيغة سابقة .

« وقال غيره : عق فلان والديه يعقهما عقوقا : إذا قطعهما و لم يصل رحمهما » . ور بما كانت هذه العبارة من قول الخليل مع بعض زيادات بدليل العبارة التالية وهى من الخليل : « وقال أبو سفيان بن حرب لحمزة سيد الشهداء يوم أحد حين مر به وهو مقتول (ذق عقق) معناه ذق القتل يا عاق كما قتلت من قتلت يوم بدر » والعبارة مختصرة عما هى عليه فى العين و إن كانت فى الجمهرة أكثر اختصارا .

ويذكر جمع عاق وهو مهمل عند الخليل وابن دريد « وجمع العاق القاطع لرحمه عَقَقة » .

ثم ينتقل إلى معنى آخر فيقول : « ويقال هذا رجل عَقّ وقال الزفيان :

أنا أبو المِرقال عقا فظا　　　بمن أعادى مِلْطسا مِلَظّا

وقيل : أراد بالعق المر من الماء العُقَاق وهو القُعاع . وأخبرنى المنذرى عن محمد ابن يزيد الثمالى أنه قال فى قول الجعدى :

بحُرك عذب الماء ما أعقه　　　ربك والمحروم من لم يُسْقه

قال: أراد ما أقعه ، يقال ماء قعاع وعقاق: إذا كان مرا غليظا، وقد أقعه الله وأعقه»

وتوجد صيغة عق وعقاق وأقع والشاهد الثانى فى الجمهرة ، ولكن لا يوجد فى العين إلا ما يتصل بقع . وتفسير المادة بالماء المر الغليظ مأخوذ من الخليل لا ابن دريد . ويتبين من الشواهد السابقة كلها أن الأزهرى كان يلتزم تقريبا التعليق عليها بخلاف الحال عند سابقيه .

ثم يذكر صيغا عن ابن الأعرابى وأبى زيد ، ليست فى العين ولا الجمهرة « وقال ابن الأعرابى فيما روى عن أحمد بن يحيى البغدادى : العَقَق : الأعداء . قال : والعقق أيضا قاطعو الأرحام . وقال أبو زيد فى نوادره : يقال عاققت فلانا أعاقه عقاقا : إذا خالفته » ويظهر فى عبارته حرصه على ذكر المراجع ، وأسماء الكتب أحيانا .

ثم صيغة موجودة فى الجمهرة « قال : والعَق : الحفرة فى الأرض ، وجمعها عقات » وزاد المؤلف الجمع كما زاد ابن دريد أنه يقال فيها العقة والعقق أيضا .

ويرجع إلى انعقاق السحاب ويذكر تشبيه السيوف به الذى ذكره ابن دريد « وقال أبو عبيد عن الأصمعى فى باب السحاب : الانعقاق : تشقق البرق ، ومنه قيل للسيف كالعقيقة يشبه بعقيقة البرق . قال : ومنه التبوج ، وهو تكشف البرق » .

ويستطرد إلى الفعل الثلاثى مرة أخرى فيقول « وقال غيره يقال : عقت الريح المزن تعقه عقا : إذا استدرّته كأنها تشقه شقا ، وقال الهذلى يصف غيثا :

حار وعقت مُزنَه الريحُ وانْـقارَ به العرضُ ولم يُشْمَل

حار : تحير أى تردد ، يعنى السحاب . واستدرته ريح الجنوب ولم تهب به الشمال فتقشعه . وقوله انقار به العرض : أى كأن عرض السحاب انقار أى وقعت منه قطعة ، وأصله من قُرْت جيب القميص فانقار ، وقرت عينه إذا قلعتها . ويقال : سحابة معقوقة : إذا عقت فانعقت أى تبعجت بالماء ، وسحابة عقاقة إذا دفعت ماءها ، وقد عقت . وقال عبد بنى الحسحاس يصف غيثا :

فَمَرّ على الأنهاء فانثجّ مزنُه فَعقّ طويلا يسكبُ الماء ساجيا

ويقال اعتقت السحابة بمعنى عقت ، وقال أبو وجزة :

* واعتق منبعجٌ بالوبل مَبْقور *

ويقال للمعتذر إذا أفرط فى اعتذاره : قد اعتق اعتقاقا . وروى شمر عن بعض أصحابه أن مُعَقِّر بن حمار البارقى كُفّ بصره فسمع يوما صوت راعدة فقال لبنت له : ما ترين؟ فقالت : أرى سحماء عقاقة كأنها حولاء ناقة . قال لها : وائلى إلى جانب قفلة ، فإنها لا تنبت إلا بمنجاة من السيل . والقفلة نبتة معروفة » . وكل هذا زائد على العين والجمهرة ، ما عدا صيغة عقاقة وخبر معقر بن حمار ، فإنهما باختصار فى الجمهرة ، ويتضح فيه تفصيله أحيانا فى ذكر الشاهد وشرحه وإتيانه بالفعل الماضى فالمضارع فالمصدر فى تفسير الأفعال . ويتضح أيضا اضطرابه إذ فصل بين صيغة سحابة عقاقة وشاهدها فى خبر معقر بن حمار بصيغة اعتقت السحابة واعتق المعتذر . وقد نغفر له الفصل بالصيغة الأولى لأنها بنفس المعنى ولكن كيف نغفر له ذلك فى الصيغة الثانية ، وهى ذات معنى مختلف تماما . والذى جعله يضعها هنا أنها تتفق فى الصيغة مع اعتق السحاب فكأنه يريد أن يضع الصيغ المتفقة فى الوزن معا ، ولو اختلفت معانيها . وإنه لترتيب حسن لو التزمه ، ولكنه لم يفعل .

ويتناول العقيق ، العلم الجغرافى الذى ذكره الخليل وابن دريد ولكنه يفصل فيه الكلام كثيرا فيفوقهما بشأو بعيد « قلت : والعرب تقول لكل مسيل ماء شقه

السيل فى الأرض فأنهره ووسعه عقيق . وفى بلاد العرب أربعة أعقة ، وهى أودية شقتها السيول عادية . فمنها عقيق عارض اليمامة ، وهو واد واسع مما يلى العرمة تتدفق فيه شعاب العارض ، وفيه عيون عذبة الماء . ومنها عقيق بناحية المدينة فيه عيون ونخيل . ومنها عقيق آخر يدفق ماؤه فى غورى تهامة ، وهو الذى ذكره الشافعى فقال : « ولو أهلّوا من العقيق كان أحب إلى » ومنها عقيق القنان ، يجرى إليه مياه قلل نجد وجباله . وذكر الباهلى عن الأصمعى أنه قال : الأعقة : الأودية » وواضح اتساع معارف الأزهرى وحسن تعريفه للأعلام الجغرافية ، وجودة تعليله لاسم العقيق ، وإن كان ابن دريد أشار إلى هذا التعليل إشارة موجزة مبهمة .

وينتقل المؤلف إلى الفعل الثلاثى كرة أخرى ، فيقول « ويقال للصبى إذا نشأ مع حى حتى شب وقوى فيهم: عُقّت تميمته فى بنى فلان . والأصل فى ذلك أن الصبى مادام طفلا تعلق عليه أمه التمائم ، وهى الخرز ، تعوذه بها من العين ، فإذا كبر قطعت عنه ، ومنه قول الشاعر .

بلاد بها عق الشباب تميمتى   وأول أرض مس جلدى ترابها»

ولا يوجد هذا التفسير فى العين والجمهرة .

يلى هذا عدة معان للعقيقة لم يرد لها ذكر فى المعجمين « وروى أبو عمر عن أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابى أنه قال: العقيقة: المزادة . والعقيقة: النهر . والعقيقة: العصابة ساعة تشق من الثوب . والعقيقة: خرزة حمراء . والعقيقة: نواة رخوة كالعجوة تؤكل . قال: والعقيقة: سهم الاعتذار . قال أبو العباس: قلت له: وما سهم الاعتذار ؟ فقال: قالت الأعراب : إن أصل هذا أن يُقتل رجل من القبيلة فيطالب القاتل بدمه فيجتمع جماعة من الرؤساء إلى أولياء القتيل ويعرضون عليهم الدية ويسألونهم العفو عن الدم . قالت الأعراب : فإن كان وليه قويا حميا أبى أخذ الدية ، وإن كان ضعيفا شاور أهل قبيلته ، فيقولون للطالبين : إن بيننا وبين خالقنا علامة للأمر والنهى . قال فيقول : الآخرون ما علامتكم ؟ فيقولون نأخذ سهما فنركبه على قوس ثم نرمى به نحو السماء :

فإن رجع إلينا ملطخا بالدم فقد نُهينا عن أخذ الدية،و إن رجع إلينا كما صعد فقد أُمِرنا بأخذ الدية . قال ابن الأعرابى قال أبو المكارم وغيره: فما رجع هذا السهم إلا نقيا ، ولكن لهم بهذا عذر عند جهالهم . قال : وقال شاعر من أهل القتيل وكان غائبا عن هذا الصلح :

عَقّوا بسهم ثم قالوا سالموا يا ليتنى فى القوم إذ مسحوا اللحى

قال : وعلامة الصلح مسح اللحى . قلت : وأنشدنى عبد الملك البغوى عن الربيع عن الشافعى :

عقوا بسهم ولم يشعر به أحد ثم استفاءوا وقالوا حبذا الوَضَح

أخبر أنهم آثروا إبل الدية وألبانها على دم قاتل صاحبهم ، والوضح : اللبن ههنا » .
و يتضح فى هذه المادة سعة إحاطة ابن الأعرابى بما يجرى بين البدو فى تقاليدهم المختلفة ، وتوفيق المؤلف فى ذكر هذا التقليد بتفاصيله و إلا لغمض علينا التفسير ، ولم نفهم المقصود من الأشعار السابقة .

و يرجع إلى الفعل الثلاثى فى معنى جديد غير موجود فى المعجمين « و يقال للدلو إذا طلعت من البئر ملأى:قد عَقَت عقا ، ومن العرب من يقول عَقّت تعقية ، وأصلها عققت ، فلما توالى ثلاث قافات قلبوا إحداها ياء ، كما قالوا تظنيت ، من الظن . وأنشد ابن الأعرابى فيما أخبرنى المنذرى عن ثعلب عنه :

عقت كما عقت دَلوفُ العقبان *

شبه الدلو وهى تعق هواء البئر طالعة بسرعة بالعقاب تدلف فى طيرانها نحو الصيد » وعنى فى هذا الفعل بذكر مصدره ، و إيراد حكمه اللغوى الصرفى .

و يكر إلى العقيقة بمعنى الشعر ، فى معنى خاص آخر « وروى الحرانى عن ابن السكيت أنه قال : العقيقة:صوف الجذع ، والجنيبة صوف : الثنى » وكان حقه أن يضع هذا التفسير مع أخواته التى سبقت . و يستطرد إلى بعض المعانى المتصلة بهذا التفسير ، ومنها المهمل فى المعجمين ، ومنها المذكور « يقول أبو عبيد : العِقَاق : الحوامل من

كل ذات حافر ، والواحد عقوق . وقال ابن المظفر : يقال أعقت الفرس والأتان فهى مُعِق وعقوق ، وذلك إذا نبتت العقيقة فى بطنها على الولد الذى حملته ، وأنشد لرؤبة :

قد عتق الأجدع بعــد رق   بقارح أو زولة معــق

وأنشد له أيضا فى لغة من يقول : أعقت فهى عقوق وجمعها عُقُق

* سرا وقد أون تأوين العقق *

والعِقَاق والعَقَق : الحمل ، قال عدى :

وتركت العــير يدمى نحره   ونحوصا سَمْحَجا فيهــا عقق

وقال أبو خراش :

أَبَنَّ عَقاقا ثم يَرْمَحْنَ ظَلْمَةً   إباءً وفيه صَــوْلَةٌ وذَمِيلُ

وقال أبو عمرو : أظهرت الأتان عقاقا بفتح العين : إذا تبين حملها . قلت : وهكذا قال الشافعى العقاق بهذا المعنى فى آخر كتاب العرف . وأما الأصمعى فإنه يقول : العقاق مصدر العقوق . وروى عن أبى عمرو أنه كان يقول : عقت فهى عقوق ، وأعقت فهى معق ، واللغة الفصيحة أعقت فهى عقوق . وقال أبو حاتم فيما ألف من الأضداد : زعم بعض شيوخنا أنه يقال للفرس الحامل : عقوق . قال و يقال للحائل أيضا : عقوق . قال أبو حاتم : وأظن هذا على التفاؤل . قلت : وهذا مروى عن أبى زيد » و يظهر الليث هنا للمرة الأولى فى هذه المادة ، و ينسب إليه ما يرد فيها لا للخليل .

ثم يرجع كرة أخرى إلى العقيقة والعقوق «وقال أبو عبيدة : عقيقة الصبى : غُرْلته إذا ختن . وقال الليث : نوى العقوق نوى هش لين الممضغة تأكله العجوز وتلوكه وتعلفه العقوق إلطافا لها ، ولذلك أضيف إليها ، وهو من كلام أهل البصرة ولا تعرفه الأعراب فى باديتها . وقال ابن الأعرابى : العقيقة : نواة رخوة لينة كالعجوة تؤكل » . أما الصيغة الأولى فليست فى المعجمين ، وأما الثانية فنسبها إلى الليث ، وقد تصرف فيها أيضا ، وأما الثالثة فقد سبق له أن ذكرها قبل ، فلم يكن هناك من داع لإيرادها ثانية لولا الصلة التى بينها و بين ما قاله الليث ، وكان حقه تقديم قول الليث هناك .

ثم قول لشمر زائد على المعجمين « وقال شمر: عِقّان الكروم والنخيل : ما يخرج من أصولها ، و إذا لم تقطع العقان فسدت الأصول . وقد أعقت النخلة والكرمة : إذا أخرجت عقانها . . . » والجميل فى هذه المادة أن يذكر الاسم والفعل ، اللذين بمعنى واحد معا ، حتى يكمل أحدهما الآخر .

و يصل إلى الرباعى المضاعف ، فيذكر المادة التى ذكرها الخليل قبله دون أن أن يشير إلى ذلك «العَقْعق : طائر معروف ، وصوته العقعقة» والتفسير هنا مجمل قاصر بالنسبة لتفسير الخليل ، مع أنه أخذه منه بدليل تصريحه بذلك فى مقلوب المادة .

ثم مثل لم يذكره الخليل ولا ابن دريد « ومن أمثال العرب السائرة فى الرجل يسأل ما لا يكون وما لا يقدر عليه (كلفتنى الأبلق العقوق) ومثله (كلفتنى بيض الأنوق) والأبلق ذكر . والعقوق : الحامل ، ولا يحمل الذكر ، وأنشد اللحيانى :

طلب الأبلق العقوق فلما لم يجده أراد بيض الأنوق »

ثم الفعل المزيد بحرفين فى أخوات ترادفه بمعنى جديد ، وليس فى العين ولا الجمهرة « وفى نوادر الأعراب يقال : اهتلَب السيف من غمده وامترقه واعتقّه واختلطه : إذا استله » .

و يرجع إلى البرق « وأما قول الفرزدق :

قفى ودعينا يا هنيدُ فإننى أرى الحى قد شاموا العقيق اليمانيا

فإن بعضهم قال : أراد شاموا البرق من ناحية اليمن » .

ثم يأتى بعلم جغرافى ليس فى المعجمين «والعقوق: موضع . وأنشد ابن السكيت :

ولو طلبونى بالعقوق أتيتهم بألف أؤديه من المال أقرعا

يريد ألف بعير » .

ثم معان جديدة للعقائق « وأنشد لكثير يصف امرأة :

إذا خرجتْ من بيتها راق عينَها مُعَوَّذُه وأعجبتْها العقـائق

يعني أن هذه المرأة إذا خرجت من بيتها راقها معوذ النبت حوالى بيتها . والمعوذ من النبت : ما ينبت فى أصل شجرة يستره . وقيل : العقائق : الغدران ، وقيل هى الرمال الحمر » .

وأخيرا علم ليس فى المعجمين أيضا : « وعِقَّة : بطن من نمر بن قاسط ، قال الأخطل :

ومُوقَّع أثرُ السِّفـار بخطمه من سُود عِقَّةَ أو بنى الجوّال

و بنو الجوال فى بنى تغلب »

وتختم المادة بقوله « وقال الليث : نَعُقَ : البرق إذا انسرب فى السحاب » .

يخرج المرء من هذه المادة بأن هناك بونا شاسعا بين الأزهرى والخليل وابن دريد ، فالمادة عند الأزهرى طويلة عريضة تستغرق ثمانى صفحات ، وقصيرة عند الآخرين ، لا تزيد على الثلاث . والأزهرى مكثر جدا من اقتباس آراء اللغويين ، يستقصى الأقوال فى المسألة الواحدة . وقد ظهر عنده هنا أسماء أبى عمرو ، والأصمعى ، وأبى عبيد ، وابن السكيت ، والمبرد ، وابن الأعرابى ، وأبى زيد ، وشمر ورواتهم . ولـكن ذلك جعل الصيغ مختلطة مضطربة متكررة ، لا نظام بينها ، فلا يجمع ما اتحد معناه بعضه إلى بعض ولا ما اتحدت صيغه ، وتميزه كثرة الصيغ التى عنده ، وليست عند السابقين ، وكثرة الشواهد الجديدة التى لم يذكرها سابقاه ، وخاصة أنه كان يتعمد ذلك فيما يحيل إليَّ . وكان بخلاف سابقيه يلتزم التعليق على الشواهد التى يأتى بها . ولا جدوى من التساؤل عن ترتيب المادة عنده ، أيقدم الأفعال أم الأسماء ، والمجرد أم المزيد ، وغير ذلك ، فإن هذا لا حساب عنده وربما كان الأقرب أن نبحث عن ترتيب اللغويين الذين يقتبس من أقوالهم ، لأن ذلك هو ما يُعنى به ، ولـكنه لا يراعى فيهم ترتيبا خاصا . ويبين لنا من اقتباساته من كتاب العين أنه كان يتصرف فيها ، بحيث لا يخرج عن المعنى ، ومن الطبيعى أنه كان يفعل ذلك فى أقوال غير

الخليل من اللغويين . ولم يذكر المؤلف ابن دريد ، وإن كانا اشتركا فى بعض الصيغ وربما رجع إليه واقتبس منه ، دون أن يصرح باسمه ، كما فعل مع الخليل أحيانا .

وإذا ما تركنا هذه المواد الثنائية إلى الأبواب الثلاثية ، وأخذنا مادة « هقع » التى حللناها فى العين ، وضح الفرق بارزا بين المعجمين فى قدر المواد التى يذكرها كل منهما .

يفتتح الأزهرى المادة بالنعت (فُعَلة) وما فيه من خلاف ، ويدلى برأيه معززا بالدعائم فيقول : « أبو عبيد عن الأموى : رجل هُقَعة : يكثر الاتكاء والاضطجاع بين القوم . وقال شمر : لا أعرف هقعة بهذا المعنى . قلت: هو صحيح وإن أنكره شمر . أخبرنى المنذرى عن الحرانى عن ابن السكيت عن الفراء قال : يقال للأحمق إذا جلس لم يكد يبرح إنه لهكعة . وقال بعض العرب: اهتكَع فلانا عرق سوء واهتقَعه واهتنَعه واختضعه وارتكسه ، إذا تعقله وأقعده عن بلوغ الشرف والخير . وروى أبو عبيدة : هقعت الناقة هقعا فهى هَقِعة ، وهى التى إذا أرادت الفحل وقعت من شدة الضبعة . قلت : فقد استبان لك أن القاف والكاف لغتان فى الهقعة والهكعة . ويقال : قشط فلان عن فرسه الجل وكشطه، إذا كشفه ، وهو القشط والكشط للعود . وقد تعاقبت القاف والكاف فى حروف كثيرة ليس هذا موضع استقصاء لذكرها، فما قاله الأموى صحيح لا يضره إنكار شمر إياه » فالمؤلف فى سبيل إثبات صيغة هقعة بمعناها الذى ذكره الأموى ، أورد الفعل اهتقع وهقع ، والمصدر هقعا ، والصفة هقعة وفسرها . ولا توجد كل هذه الصيغ عند الخليل ولا ابن دريد ، ما عدا الصفة الأخيرة التى وردت فى أحد أبواب النوادر من الجمهرة . وقد يدل هذا على أن الأزهرى أخذها من بعض كتب النوادر .

ويعود المؤلف إلى الفعل الثلاثى المزيد بحرفين فيأتى له بتفسيرين جديدين يقول : « وقد روى شمر عن ابن شميل أنه قال : يقال سانّ الفحل الناقة حتى اهتقعها يتقوعها ثم يعيسها . قلت: معنى اهتقها أى نوخها ثم علاها وتسداها . وروى أبو عبيد عن الفراء

وغيره : اهتقع لونه: إذا تغير لونه » . ولا يوجد التفسير الأول فى العين ، أما التفسير الثانى فيأتى عرضا فى أبواب أخرى فيهما .

ثم يتناول صيغة أخرى من الفعل المزيد « وقال غيره : تهقع فلان علينا وترع وتطيخ بمعنى واحد ، أى تكبر وعدا طوره . وقال رؤبة * إذا امرؤ ذو سورة تهقعا * »
و يظهر فى هذه المادة إيراده المترادفات بعضها وراء بعض ، كما يظهر فى اهتكمه عرق سوء ، ومرادفاتها . وهذا التفسير مهمل فى المعجمين .

ولكنه يعود إلى الصيغة السابقة من المزيد فى معنى جديد « والاهتقاع فى الحمى : أن تدع المحموم يوما ثم تهتقعه ، أى تعاوده فتشخنه ، وكل شىء عاودك فقد اهتقعك » . وواضح أن الفصل بين هذا المعنى وما سبقه من معانى « افتعل » لا داعى له ، والأفضل جعل المعانى كلها مجتمعة ، فما هو إلا نتيجة الاضطراب ، أو عدم وجود خطة معينة لترتيب الصيغ داخل المادة . وهذا المعنى أيضا مهمل فى المعجمين .

وهنا نصل إلى الصيغة التى بدأ بها الخليل وابن دريد مادتهما يقول : « والهَقْعة : منزل من منازل القمر ، وهى ثلاثة كواكب تكون فوق منكبى الجوزاء ، كأنها أثافٍ ، وبها شبهت الدائرة التى تكون بجنب بعض الدواب فى مَعَدِّه ومَرْكله ، وهى دائرة يتشاءم بها يقال : هُقِع الفرس فهو مهقوع ، وأنشد أبو عبيدة :

إذا عرق المهقوع بالمرء أنعظت   حليلته وازداد حرا مجانها »

وكان المؤلف فى هذه الصيغ أقرب إلى الخليل منه إلى ابن دريد ، وإن لم ينبه على أنه يأخذها من الأول .

ثم صيغة توجد عند ابن دريد وحده « والهَيْقَعة : حكاية أصوات السيوف فى معركة القتال إذا ضرب بها . وقد ذكره الهذلى فقال :

الطعنُ شَنْشنة والضرب هيقعة   ضربُ المُعوِّل تحت الديمة العَضَدا

شبه أصوات المضاربة بالسيوف بضرب العَضّاد للشجر بفأسه لبناء عالة يستكن بها من المطر » . واشترك المؤلف وابن دريد فى الصيغة والشاهد ، ولكنهما اختلفا

فى التفسير إذ عمم الثانى فجعل الهيقعة « موقع الشىء اليابس على مثله نحو الحديد وما أشبهه » وخصص الأول فجعلها أصوات السيوف فى المعارك .

والغريب أن المؤلف يختم هذه المادة الثلاثية بصيغة رباعية تماثلت فاؤها ولامها الأولى ، وهى « قهقع » يقول « روى ابن شميل عن أبى خيرة قال : يقال قهقع الدب قهقاعا ، وهو حكاية صوت الدب فى ضحكه ، وهو حكاية مؤلفة » . ويبدو فى هذه الصيغة تأثر المؤلف بآراء الخليل فى أصل المضاعف الرباعى وفى وضعه فى المعجم . ولكن هذه الصيغة ليست مضاعفا رباعيا صحيحا ، أى تماثل صدره بعجزه ، لاختلاف الهاء عن العين . ولكن ربما رأى المؤلف أن الهاء مبدلة من عين ، وأن أصل الكلمة « قعقع » أو أن العين مبدلة من هاء ، وأصلها « قهقه » . وهو رأى قريب من الصواب لأن معنى الكلمة القهقهة أو الضحك .

واقتبس الأزهرى من هذه المادة جميع الصيغ والمعانى التى ذكرها الخليل ولكنه أهمل بعض ما أورده ابن دريد ، مثل قوله « الهقاع : غفلة تصيب الإنسان من هم أو مرض ... تهقعت الضأن حرمة ، أى كلها ، إذا أرادت الفحل ، وكذلك تهقعوا أى وردوا كلهم » .

ونستنبط من هذه المادة أن المؤلف لم يقتصر على الصيغ التى أوردها الخليل وابن دريد بل زاد عليهما كثيرا ، وكثيرا جدا ، وأنه كان يستقى من كتب النوادر ويكثر من ذلك فظهر أسماء الذين ألفوا فيها كثيرا عنده ، وظهرت بعض الفقرات التى تكثر من إيراد المترادفات ، كما تفعل كتب النوادر . وكان المؤلف أقرب إلى الخليل منه إلى ابن دريد فى الصيغ التى يشترك فيها الثلاثة . أما عدا الصيغ التى زادها ابن دريد على الخليل ، فكان المؤلف يوردها من طريق آخر غير صاحب الجمهرة ، ويخالفه بعض الشىء . كما كان متأثرا بأحكام الخليل اللغوية والنحوية . ولم يكن الأزهرى ينبه على كل ما يستعيره ممن قبله ، وخاصة الخليل . وليست لديه خطة معينة فى ترتيب الصيغ فى داخل المادة ، فمثله مثل جميع أصحاب المعاجم قبله ، وبعده .

ظواهر : الإكثار من الأقوال :

أول ما يلفت نظر القارئ فى مادة من مواد التهذيب اتساعها الفسيح فقد وضع المؤلف أمامه من المعاجم السابقة عليه كتابى العين والجمهرة ، ومن الرسائل اللغوية الكثير الذى أشار إلى بعضه فى مقدمته ، وأشار إلى بعضه الآخر فى تضاعيف المعجم ، وأخذ يستقى منها و يعب حتى يرتوى . وقد رأيناه فى مادة « عق » يذكر حوالى ثمانية من اللغويين مع إهمال تلاميذهم الذين يروون عنهم ، و يستقى هو عن طريقهم ، و يضع كلام كل منهم بحسب وروده على خاطره ، ولذلك تجد بعض الأقوال المتشابهة أو المشتركة تتكرر عنده ، لأنها صدرت من لغويين كثيرين ، بل تتكرر وتتناثر فى مواضع متفرقة . وقد اغترف الأزهرى من العين جميع ما ورد فيه أو معظمه ، فأدخله فى كتابه . ما صح عنده منه أدخله دون تحرج ، مع نسبته إلى الليث ، أو مع إهمال ذلك . وما لم يصح أورده ، ونقده ، قال مثلا « وقد جاء هذا الحرف فى باب التاء والعين من كتاب الليث ، وهو خطأ ، وصوابه بالثاء» . وقال « قال ابن المظفر : العدّ : موضع يتخذه الناس يجتمع فيه ماء كثير ، والجميع الأعداد ... قلت : غلط الليث فى تفسير العد ، والصواب فى تفسير العد ما رواه أبو عبيد عن الأصمعى أنه قال : الماء العد : الدائم الذى لا انقطاع له مثل ماء العين وماء البئر » . فلا تكاد تخلو مادة من التهذيب من اسم الليث ، الذى ينسب إليه مواد العين حين يصرح بأخذه منه . وقد ورد ذكره فى العشرين صفحة الأولى من الكتاب أكثر من خمس عشرة مرة .

والحق أن الباحث يستطيع أن يقول بدون مبالغة إن كتاب العين كان الدعامة الأولى التى أقام الأزهرى عليها تهذيبه[1] ، ثم أضاف إليه زيادات من الكتب والرسائل اللغوية الأخرى . ولم يعن الأزهرى باستقصاء أكثر ما فى الجمهرة كما فعل فى العين ، ولعله كان يشك فيما أهمله منها . وكان يبيح لنفسه حق التصرف فى مقتبساته ، وخاصة بالاختصار .

---

(١) أشار إلى ذلك أيضا لين فى مقدمة معجمه XIV .

وتوجد بعض فروق بين مقتبساته وما فى العين ، كأن ينسب إلى الليث أقوالا ليست فى النسخة المطبوعة ، أو أن ينسب إلى غير الليث أقوالا موجودة فيها . ولكن التعليل سقناه فى الكلام عن العين وهو اختلاف نسخ هذا الكتاب .

ومن نتائج توسعه فى الأخذ عن اللغويين الكثيرين إتيانه بكثير من المواد والصيغ التى أهملها الخليل وابن دريد قبله ، وكان يشير إلى ذلك فى المواد . ومن النتائج أيضا الفوضى الضاربة أطنابها فى داخل المواد ، فمن العبث أن يحاول امرؤ أن يتبين الخطة التى سار عليها المؤلف فى ترتيب الصيغ فى داخل المواد ، فلا خطة هناك ولا منهج ، وإنما سرد لأقوال أكبر عدد من اللغويين سردا يتحكم فيه تداعى المعانى حسب . فكلما ورد على خاطره القول ، أو برز أمام عينه فى كتاب ، سجله داخل مادته . ومن الواضح أيضا أن أكثر الظواهر التى فى الكتاب ، وأتكلم عنها الآن ، ليست من ابتداع الأزهرى ، وإنما جاءته عن طريق هذه الاقتباسات ، فهو تابع فيها لغيره ، أو مشارك له فيها . ولكنى أتناولها ، لأنها ظواهر فى كتاب التهذيب سواء أكانت من المؤلف أم من مراجعه .

الشواهد القرآنية والحديثية :

ومن الظواهر الهامة فى الكتاب أيضا عناية المؤلف بالشواهد القرآنية والحديثية عناية كبيرة فاق فيها غيره من اللغويين الذين رأينا آثارهم . والسبب فى ذلك قريب واضح ، يدل عليه عناية المؤلف نفسه بربط القرآن والدين باللغة . فهذا الارتباط هو الذى ولّد عنده هذه العناية الفائقة .

وكان يستشهد بالقراءات المختلفة أيضا ، مثل قوله : قال الله عز وجل « وعَزّنى فى الخطاب » . معناه غلبنى . وقرأ بعضهم « وعَازّنى » غالبنى . . . وأما قول الله عز وجل « فعَزّزنا بثالث » فمعناه قويناه وشددناه . وقال الفراء ويجوز عَزَزنا مخففا بهذا المعنى كقولك شددنا ، وقال فى « كذب » : قال الفراء فى قول الله عز وجل « فإنهم لا يُكَذِّبونك » وقرئ « لا يُكْذِبونك » قال معنى التخفيف — والله

أعلم — لا يجعلونك كذابا ، وإن ماجئت به باطل ، لأنهم لم يجربوا عليه كذبا فيكذبوه ، إنما أكذبوه أى قالوا إنَّ ماجئت به كذب لا يعرفونه من النبوة ... وقوله تعالى : « حتى إذا استيأس الرسل ، وظنوا أنهم قد كذبوا » قراءة أهل المدينة ، وهى قراءة عائشة ، بالتشديد وضم الكاف . . . وهى قراءة نافع وابن كثير وأبى عمرو وابن عامر . وقرأ عاصم وحمزة والكسائى كُذِبوا بالتخفيف . . . وقرأ بعضهم « وظنوا أنهم قد كَذَبوا » . . . وقال الله تعالى « ما كَذَب الفؤاد ما رأى » . . . وقرىء « ما كَذَّب الفؤاد ما رأى » . . . وقول الله عز وجل « وكذّبوا بآياتنا كِذّابا » ، وقال « لا يسمعون فيها لغوا ولا كِذّابا » قال الفراء خففهما على بن أبى طالب جميعا كِذَابا كِذَابا . قال: وثقلهما عاصم وأهل المدينة ، وهى لغة يمانية فصيحة ، يقولون كذّبت كِذّابا ، وخرّقت القميص خِرّاقا ، وكل فعّلت فمصدره فِعّال ، فى لغتهم مشددة . . . وقال الفراء : كان الكسائى يخفف « لا يسمعون فيها لغوا ولا كِذَابا » لأنها ليست مقيدة بفعل يصيرها مصدرا ، و يشدد « وكذّبوا بآياتنا كِذّابا » لأن كذبوا يقيد الكذاب ، والذى قال حسن » .

وقد أحس بهذه الناحية أحمد فارس الشدياق فقال[1] « كلف الأزهرى فى التهذيب بتفسير الآيات القرآنية » . وليس بغريب أن يعنى الأزهرى بهذه الناحية وهو الذى ألف فى غريب ألفاظ الفقهاء ، وما أشد الصلة بين كتب الفقه والحديث والتفسير .

بروز شخصيته :

ولعل الظاهرة الثانية فى الوضوح هى بروز شخصية المؤلف بروزا كبيرا فى جميع المواد . وهذا على خلاف ما يتوقعه الباحث من رجل يعنى أول ما يعنى بالجمع . ولكنه كان يتدخل فى كل مادة ، وفى كل نقاش وخلاف ، فيدلى بدلوه بين الدلاء مفندا ومرجحا وواضعا القواعد . و يصدر نشاطه الخاص بعبارة « قلت » التى تظهر

(١) الجاسوس ٤٨ .

فى كثير من المواد . وكانت أقواله الخاصة هذه تتألف من مجرد تعليقات مثل قوله « التَّعْضُوض: تمر أسود ... قلت : وقد أكلت التعضوض بالبحرين ، فما علمتنى أكلت تمراً أحمت حلاوة منه ، ومنبته هجر وقراها» وقوله : «قال الليث: الدعاعة حبة سوداء يأكلها فقراء البادية إذا أجدبوا ، قال : و يقال لنملة سوداء تشاكل هذه الحبة دعاعة ، والجميع دعاع . . . قلت : هما حبتان بريتان إذا جاع البدوى فى القحط دقهما وعجنهما واختبزهما فأكلهما » . وتوضح هذه التعليقات التفسير ، وتزيد الوصف قربا إلى الأفهام . وتألفت أقواله أيضا من أحكام لغوية ونحوية ، مثل قوله فى مادة « ضع » « وأصل الباب من الضع » يريد معانى الصيغ جميعها ترجع إلى هذا الأصل ، وقوله « قال الليث:الذعذعة : التفريق . قلت : وأصله من باب ذاع يذيع وأذعته أنا ، فنُقِل إلى المكرر المضاعف ، كما يقال نخنخ بعيره فتنخنخ من الإناخة » . وواضح أنه يطبق مبادىء الخليل على مواده ، ويستنبط منها الأحكام ، حتى أن المثال الذى ذكره أتى به من كتاب العين . وإلى جانب هذا يتضح مجهوده الشخصى فى النقد ، وهو كثير جدا عنده ، أجمله فى مقدمته ، وفصله فى المواد . وكان ينقد بالتصحيف ، مثل قوله « وقال بعضهم :رجل مذعذع:إذا كان دعيا . قلت : ولم يصح لى هذا الحرف من جهة من يوثق به والمعروف بهذا المعنى رجل مدغدغ » . و بالخطأ مثل قوله « قال الليث : والعاس :اسم يقع على الواحد والجمع . قلت : العاس واحد وجمعه العَسَس كما يقال خادم وخدم ، وحارس وحرس » ومثل قوله السابق الذى نقلته فى العد . و ينقد بعدم سماعه هذا التفسير مثل قوله « وقد روى فى باب الخماسى [من العين والحاء] حرفان ذكرتهما فى أول الرباعى من العين ، ولا أدرى ما صحتهما لأنى لم أحفظهما للثقات » وقوله « قال بعض الأعراب : يقال لأم حبين : دعد . قال الأزهرى:لا أعرفه» وقد استند إلى ذلك لروايته عن الأثبات من اللغويين ، وسماعه من الفصحاء من الأعراب . و يظهر هذا من روايته عن العرب مباشرة كما فى قوله « وسمعت أعرابيا من بنى تميم يقول :هجعنا هجعة خفيفة وقت السحر » . وكان فى بعض نقده يعتمد

على أقوال غيره مثل قوله «أبو عبيد عن الفراء قال : العَجَاجة : الإبل الكثيرة . وقال شمر : لا أعرف العجاجة بهذا المعنى » وقوله « وقرأت بخط ابن الهيثم :

وعـــذاريكم مقلّصـــة   فى ذعاع النخل تخترمُهْ

قال الهيثم : الرواية فى ذعاع النخل ، قال : ودعاع تصحيف » .

والأمر الذى يسر له هذا الجهد الشخصى ، والبروز الجلى فى معجمه ، معيشته مدة طويلة بين الأعراب الفصحاء فى البادية ، وهو أسير فى أيدى القرامطة .

النوادر :

ومن الظواهر الهامة فى التهذيب عنايته بالنوادر ، و إفراده إياها بالذكر والتنبيه . قال: « وفى النوادر: أعجّ القوم وأعجوا ، وهجّوا وأهجوا ، وخجّوا وأخجوا: إذا أكثروا فى فنون الركوب ، اللحيانى: رجل عَجْعاج بجباج: إذا كان صياحا» وقال : «وفى النوادر هذا بلد به عِضّ وأعضاض وعِضَاض ، أى شجر ذو شوك » . ومن مظاهر هـذه العناية كثرة ظهور أسماء المؤلفين فى النوادر فى الكتاب ، مثل ابن الأعرابى واللحيانى وشمر وأبى زيد وغيرهم . ومنها أيضا كثرة إيراد المترادفات فى الموضع الواحد وتفسيرها معا ، مما يشيع فى هذا النوع من الرسائل اللغوية . يظهر ذلك من العبارات السابقة ومما يلى ، قال : « قال ابن الأعرابى فيما حكى عنه أحمد بن يحيى : القعقعة والعقعقة ، والخشخشة ، والخفخفة ، والفخفخة ، والشخشخة ، والنشنشة ، والشنشنة ، كله حركة القرطاس والثوب الجديد » ، وقال : « ابن الأعرابى : أنشع الذئب فى الغنم وأنشل فيها ، وأنشن ، وأغار فيها ، واستغار بمعنى واحد » . وأمثال ذلك كثيرة لا يحصيها العد ، ولا تقتصر هذه المرادفات على ما اقتبسه ، بل تعدته إلى ما دونه نفسه ، قال : « سمعت العرب تقول : كنا فى عُنة من الكلأ وقُنة وثُنة وعانكة من الكلأ بمعنى واحد أى كنا فى كلأ كثير وخصب » .

ما سبق من الظواهر هو الهام فى المعجم ، ولكن التهذيب بطبيعة الحال ،

لا يخلو من ظواهر أخرى صغيرة ، يشاركه فيها معظم المعجمات الأخرى مثل الانتباه إلى اللغات والأمثال والأساليب الخاصة وألفاظ الإتباع والأضداد وما إليها .

مآخذ :

يبدو أن كبر حجم التهذيب جعل الناس تهابه ولا تقدم عليه بالدراسة والتمحيص، فلم يصل إلينا من القدماء نقد عليه ، وأهم ما يؤخذ عليه هو ما يؤخذ على مدرسة العين كلها بسبب الترتيب الذى اتبعته وتناوله فى حينه . أما ما عدا ذلك فمأخذان التكرار والتعصب . أما التكرار فنتيجة جمعه الأقوال الكثيرة فى تفسير اللفظ الواحد لصدورها من لغويين مختلفين ، فورد أكثر من قول للمعنى الواحد ، بدون زيادة فى كل منها ، بل ربما انفصل بعضها عن بعض بمعان وصيغ أخرى . وأما الهوى فرماه به القفطى كما رأينا فى الكلام عن كتابى التكملة والحصائل فيما دار حول العين من دراسات . ورماه به من المحدثين الأب أنستاس الكرملى وأيده بالأدلة ، قال بصدد قول الخليل[1] : «المسجد الجامع نعت به لأنه يجمع أهله ، ومسجد الجامع خطأ بغير الألف واللام ، لأن الاسم لا يضاف إلى النعت ، إذ لا تقول زيد الفقيه» : «جاء فى لسان العرب فى مادة « جمع » ما حرفه : روى الأزهرى عن الليث قال : « ولا يقال مسجد الجامع » ، ثم قال الأزهرى : النحويون أجازوا جميعا ما أنكره الليث . والعرب تضيف الشيء إلى نفسه وإلى نعته إذا اختلف اللفظان كما قال تعالى : « ذلك دين القيِّمة » ، ومعنى الدين الملة ، كأنه قال : وذلك دين الملة القيمة . وكما قال تعالى : « وعد الصدق ، ووعد الحق » . وما علمت أحدا من النحويين أبى إجازته غير الليث . قال : وإنما هو الوعد الصدق والمسجد الجامع والصلاة الأولى . قلنا : الذى منعه الليث منعه أيضا ثقات النحويين واللغويين ، والذى منعوه هو إضافة الاسم إلى نفسه ، وإضافته إلى نعته بدون تقدير محذوف أو تأويل معنى خفى كما يتحصل من قرينة كلامهم ، والحال

(١) العين ١٤٤ .

فى « وذلك دين القيمة » كلمة مقدرة هى الملة ، ومعناها دين الملة القيمة ، كما رأيت . وكذلك يقال فى سائر أمثال هذا التعبير . فالذى منعه الليث إذن هو أن تعتبر الجامع نعتا ، والمسجد منعوتا ، وتضيف الاسم إلى نعته ، وإلا فإن أولته بالبدل أو جعلت الجامع اسما جاز القول ، فمعنى المسجد الجامع غير معنى مسجد الجامع . تد بر قليلا تر الحق مع الليث . . . ولعل الأزهرى جاء بكلام الليث مبتورا لغرض فى النفس وإلا فصريح كلام الليث أن الاسم لا يضاف إلى النعت ، إذ لا تقول زيد الفقيه ، بإضافة زيد إلى الفقيه . فهل جاء مثل هذا الكلام فى لغة العرب ؟ » .

* * *

وخلاصة القول فى تهذيب اللغة أنه لم يقدم شيئا إلى التأليف فى المعاجم من ناحية المنهج ، إذ سار على نظام الخليل بحذافيره ، ولم يحد عنه البتة ، غير أنه سار على النظام المشروح فى مقدمة العين لا المطبق فيه ، ففصل المعتل بحرف عن اللفيف ، والرباعى عن الخماسى ، بخلاف الحال فى كتاب العين . وأضاف إلى ذلك محاولته تمييز المهموز أحيانا .

أما الجديد الذى أتى به ففى المواد ، إذ زاد على مادة العين والجمهرة كثيرا من المواد والمعانى بل الأقوال التى تفسر لفظا واحدا ذا معان متقاربة وربما واحدة ، وصدرت من لغويين مختلفين . وفحص ألفاظه فحصا شديدا ، ونقد ألفاظ سابقيه ، فصحح كثيرا من مفردات اللغة . ويتصل بذلك الشواهد القرآنية والحديثية الكثيرة التى أدخلها فى معجمه ، فأصبحت من التراث المعجمى .

ولم أجد كتابا اتخذ من التهذيب أساسا للدراسة غير مختصره لعبد الكريم ابن عطاء الله الإسكندرى (٦١٢ هـ) . ولكن كثيرا من اللغويين أدخلوا التهذيب فى معاجمهم مثل الصغانى فى العباب ، أو أفادوا منه مثل الرازى فى مختار الصحاح ، أو جمعوا بينه وبين معجمات أخرى مثل ابن منظور فى لسان العرب ، وتاج الدين محمود بن أبى المعالى الحوارى (كان يعيش ٨٥٠ هـ) فى ضالة الأديب فى الجمع بين

الصحاح والتهذيب ، وتهذيب التهذيب لأبى الثناء محمود بن أبى بكر بن حامد التنوخى الأموى (٧٢٣ هـ) . و يظهر من الأخبار التى نقلها ياقوت[١] من ضالة الأديب أن مؤلفه عالج فى مقدمته ظروف تأليف صحاح الجوهرى وعـدم إكماله ومدح أستاذه الميدانى ، وأخذ فيه على الجوهرى بعض مآخذ فى عدة مواضع . ووصف السيد مرتضى الزبيدى تهذيب التهذيب فقال[٢] : «خمس مجلدات . . التزم فيه الصحاح والتهذيب والمحكم ، مع غاية التحرير والضبط المحكم» . وكان يصـدر كل مادة بأقوال ابن سيده ، فيما يقول لين[٣] .

(١) معجم الأدباء ٥/٤٧ ، ٦/١٦١ ، ١٩/١٣٥ .
(٢) تاج العروس ٤ .
(٣) مقدمة معجمه XVI .

الفصل الرابع

كتاب المحيط

للصاحب بن عباد (٣٢٤ — ٣٨٥)

شاهد القرن الرابع معجما آخر يسير على آثار كتابى العين والتهذيب ، ذلك هو المحيط للصاحب أبى القاسم إسماعيل بن عباد الوزير الأديب المشهور . وتقتنى دار الكتب المصرية مجلدا منه (تحت رقم ٤٢ لغة) ، يقال إنه الجزء الثالث . ولا ندرى إلام كان يرمى الصاحب من معجمه هذا إذ فقدت مقدمته التى ربما صرح فيها بغرضه وميدان بحثه ، ومنهجه ، وما إلى ذلك . ولم نجد فيمن ترجم له من أشار إلى ذلك لعنايتهم بموهبته الأدبية التى كانت عماد شهرته الأولى .

منهجه :

يبدو أن صاحب المجلد المحفوظ فى دار الكتب ، أو الدار نفسها ، جمعه من أوراق مدشوتة ولم يحاول ترتيبها أو فعل ذلك وأخفق . فالحروف مرتبة فيه على النحو التالى ف ر ز ط د ت ظ ذ ك ج ش ض ص س . وهو ترتيب جديد لم نر مثله عند الخليل أو القالى أو الأزهرى أو غيرهم . ويؤدى بحث المواد نفسها والحروف التى تتألف منها وترتيبها إلى أن هذا الترتيب لا أصل له وإلى أن الترتيب الصحيح هو ك ج ش ض ص س ز ط د ت ظ ذ ث ر ل ن ف ب م . وهو ترتيب الخليل والأزهرى لها . أما ما قبلها فليس فى المجلد الباقى ما يشير إليه . ولكن اتفاق ابن عباد مع الخليل فى هذا القدر الكبير من الحروف يسمح لنا بالاطمئنان أو ترجيح أنه اتفق معه فيها أيضا . والدليل على ذلك ترتيب المواد أنفسها ومقدارها فى كل حرف . فعلى حين يتناول حرف الكاف اللهوى قدرا كبيرا جدا لا يتناول حرف الفاء

الشفوى غير القليل جدا ، على الرغم من ابتداء المجلد بالحرف الثانى ، ووضعه الأول قريبا من النهاية . والسبب فى ذلك سير المؤلف على نظام التقاليب فدخلت معظم مواد حرف الفاء فيما سبقه من حروف . أما حرف الكاف فلهوى لا يسبقه إلا عدد ضئيل من الحروف الحلقية فبقيت مواده وافرة بل إنه هو نفسه يجور على ما بعده من حروف ويأخذ موادها . ونتحقق بذلك من أن ابن عباد سار فى معجمه على ترتيب الخليل ومنهجه . وأوضح من ذلك فى الدلالة وجود حرف الزاى فى المجلد على حين ينبه الناسخ فى آخره على أن هذا الحرف يبدأ به الجزء الرابع . فمجلد دار الكتب المصرية إذن لا يحتوى على الجزء الثالث وحده ، بل على جزء من الرابع أيضا . ويؤكد ذلك أن هذا المجلد يحتوى على ٩ حروف كاملة و ٥ حرف بها خروم فليس من المعقول أن يكون هذا كله جزءا واحدا والكتاب يوصف بأنه سبعة أجزاء[1] .

ترتيب الأبواب والتقاليب

اتبع الصاحب ترتيب الخليل والأزهرى للحروف ، واتبع الأزهرىّ وحده فى تقسيم الأبواب على النحو التالى : الثنائى المضاعف ، الثلاثى الصحيح ، الثلاثى المعتل ، اللفيف ، الرباعى ، الخماسى . ووافقهما فى نظام التقاليب أيضا . وإذا كان الأمر كذلك فنحن فى غنى عن وصف هذه الأبواب هنا اكتفاء بوصفها فى التهذيب . ونتتبع علاج الصاحب لمادتين من مواده لنرى طريقته فيهما . ولن نستطيع أن نرى ذلك فى مادتى « عقق » و « هقع » لأنهما فى الأجزاء الضائعة من الكتاب .

تحليل المواد :

أول مادة اخترتها من باب المضاعف هى « بَضّ » . ويستهلها المؤلف ببعض الصفات المشتركة المعنى ، والفعل منها قال « امرأة بضة : تارّة مكتنزة اللحم فى نصاعة

---

(١) القفطى — إنباه الرواة ١/٢٠١ .

لون ، و بَضِيضة مثله . وأبيض بض : شديد البياض . وامرأة باضّة وغاضّة . وبَضِضت وغضضت يا امرأة » . وفى هذا المعنى قال الأزهرى فى تهذيبه : « يقال للمرأة إذا كانت لينة الجلد ظاهرة الدم: إنها لبضة ، وقد بضت تبض بضاضة ... قال الليث: امرأة بضة تارة مكتنزة اللحم فى نصاعة لون و بشرة ، بضة بضيضة وامرأة بضة و بضاض ... قال ابن الأعرابى: والبضة : المرأة الناعمة سمراء كانت أو بيضاء . والبضة : التى تؤذيها الكلمة أو الشىء اليسير . أبو عبيد عن الأصمعى: البضة من النساء : الرقيقة الجلد كانت بيضاء أو أدماء . وقال أبو عمرو: هى اللحيمة البيضاء . وقال الأصمعى: البض من الرجال الرخص الجسد وليس من البياض خاصة ولكنه من الرخوصة والرخاصة . وقال غيره : هو الجيد البَضْعة السمين . وقد بَضِضت يارجل تبض بضاضة » . والفرق بين الرجلين غاية فى الوضوح . فالأزهرى يجمع من الأقوال المفسرة للفظ ما يستطيع وابن عباد يكتفى بقول واحد ، والأزهرى ينسب كل قول إلى صاحبه ، وابن عباد يستعير قول الخليل دون تنبيه ، والأزهرى ينفرد بصيغة بضاض وابن عباد ينفرد بصيغة باضة . و يذكر ابن عباد بض ومرادفها غض كما كان يفعل الأزهرى أحيانا كثيرة .

ثم يذكر أفعالا بمعنى آخر «و بض الحجر ، إذا خرج منه ماء شبه العرق: و يقولون للبخيل: مايَبِض حَجَره: أى ما يندى بخير . و بض له من المعروف بشىء . وابتضضت نفسى ، أى استزدتها له » وهذه الأفعال معظمها مجازى ولا يعنى المؤلف فيها بإبانة مضارعها من ماضيها ولا مصدرها ولا الصفة منها وكلها ليست عند الأزهرى ما عدا قوله « أبو عبيد عن أبى زيد : بضضت له أبض بضا : إذا أعطاه شيئا يسيرا وأنشد :

ولم تُبضضِ النكد للجاشرين وأنفدتِ النمــلُ ما تنقل

قال هكذا أنشدنيه ابن أنس بضم التاء وهما لغتان بَضّ يَبِض وأَبضّ يُبضّ ، ورواه القاسم : ولم تَبضُض » فالأزهرى عنى باللغات فى اللفظ و بالاستشهاد عليه أما ابن عباد فلم يفعل شيئا من ذلك وأورد صيغا لم يوردها غيره ولذلك نسب صاحب التاج إحداها

إليه « قال ابتضضت نفسى له ابتضاضا : استزدتها له ، كأنتضضتها له . نقله الصاغانى عن ابن عباد . . . »

ثم يذكر بعض الأسماء والصفات التى معظمها بمعنى واحد أيضا « والبضة من الألبان : الحامضة الحارة ، ومافى البئر باضوض: أى ما فيها بلة ، والبَضَض: الماء القليل، والبضيضة : المطر القليل . وما عنده حضض ولا بَضَض: أى يسير ، و بئر بضوض يخرج ماؤها قليلا قليلا » . ولم يذكر الأزهرى من كل هذه الصيغ إلا الأولى والأخيرة إذ قال « قال ابن شميل: البضة: اللبنة الحارة الحامضة وهى الصقرة . وقال ابن الأعرابى : سقانى بضاو بضة : أى لبنا حامضا .. وبئر بضوض : يجىء ماؤها قليلا قليلا » والفرق بين المؤلفين هو ما لاحظناه آنفا عليهما يعنى الأزهرى باللغات والأقوال المتعددة ويركز ابن عباد عنايته فى قول واحد و يعتمده ، و ينسب الأزهرى كل قول إلى صاحبه ولا يفعل ذلك ابن عباد فيأخذ قول ابن شميل دون تنبيه . ويحيل إلى أن الصيغة الثانية من كتاب العين إذ يوردها الأزهرى بعد أقوال من الليث . وينفرد ابن عباد بأكثر الصيغ ولذلك ينسبها إليه صاحب التاج فيقول « وما فى البئر باضوض : أى بلة عن ابن عباد ... والبضيضة : المطر القليل نقله الصاغانى ... والبضض : محركة الماء القليل نقله الجوهرى » . وما نقله الصاغانى هو فى حقيقة الأمر من ابن عباد .

ثم يذكر فعلين بمعنى واحد « وابتضهم أى استأصلهم . و تبضضته : أخذت كل شىء له » والفعلان غير موجودين فى التهذيب ونقلهما مرتضى الزبيدى عن الصاغانى عن ابن عباد قال : « وابتضضت القوم استأصلتهم . نقله الصاغانى عن ابن عباد . وتبضضته : أخذت كل شىء له عن ابن عباد » .

ويختم المادة ببعض العبارات المجازية « وما فى السقاء بُضَاضة من الماء أى شىء يسير، وكذلك بَضِيضة وجمعها بضائض ، وأخرجت له بضيضتى أى ملك يدى . وما علمك أهلك إلا مِضًّا و بِضًّا و بيضا وميضا وهو أن يُسأل الحاجة فيتمطق بشفتيه فيقول القائل إن فى مض لطمعا » ولا يذكر الأزهرى من هذا كله إلا « قال أبو سعيد

فى السقاء بُضاضة من ماء أى شىء يسير » وذكر صاحب التاج بعضها حين قال : « قال أبو سعيد: ما فى السقاء بضاضة من ماء بالضم أى شىء يسير ، وقال غيره [هو ابن عباد] ما فى السقاء بضيضة كسفينة أى يسير ماء ... والبضيضة أيضا : ملك اليد يقال أخرجت له بضيضتى أى ملك يدى ... و يقال ما علمك أهلك إلا مضا و بضا وميضا و بيضا بكسرهن، وهو أن يسأل عن الحاجة فيتمطق بشفتيه ، نقله الصاغانى عن الفراء» وتنتهى المادة فى المحيط بذلك ولكنها لا تنتهى فى التهذيب إذ ينفرد هو الآخر ببعض الصيغ .

يتضح من هذه المادة أن ابن عباد استمد من الخليل وابن شميل وأبى سعيد والفراء دون أن يشير إلى ذلك ، وأنه ينفرد بكثير من الصيغ دون الأزهرى صاحب أكبر معجم فى القرن الرابع ، و يعنى عناية كبيرة بالعبارات المجازية ويذكر أحيانا المترادفات ولا يورد شواهد ، وفى مقابل ذلك يعنى الأزهرى بالأقوال الكثيرة التى أدلى بها اللغويون فى كل صيغة من صيغه ، و بنسبة كل قول إلى صاحبه ، و باللغات ، و ينفرد ببعض الصيغ دون ابن عباد ولكنها أقل مما ينفرد به هذا .

المادة الثانية « مجد » من الثلاثى الصحيح ، و يستهلها المؤلف بالمصدر فصيغتين من الفعل المجرد الثلاثى فالمزيد بحرف ومعنى آخر لهذا الرباعى فالصفة فمثل يقول « المجد : نيل الشرف ، مَجَد الرجل ومَجُد وأمجد : كرم فعاله . وأمجد فلان لولده فى الأمهات ، والله المَجِيد . وفى المثل لكل شجرة نار واستمجد المرخ والعفار » والجزء الأول من تفسيره مأخوذ من كتاب العين ، يقول الأزهرى فى التهذيب « قال الليث المجد : نيل الشرف وقد مجد الرجل ومجد لغتان والمجد كرم فعاله » . وإنما زاد المؤلف « أمجد » بمعنى مجد ، وليست عند غيره من اللغويين ، ولم يفسر المؤلف « أمجد » الثانية ولم أجدها عند معاصريه ، وفسرها أساس البلاغة قال « وأمجد فلان ولده ولولده : إذا تخير لهم الأمهات ، وهؤلاء قوم أمجدهم أبوهم » وعبارة « الله المجيد »

التى أهمل المؤلف تفسيرها لقيت عند الأزهرى كثيرا من العناية والاهتمام فقال فى صددها « والله تبارك وتعالى هو المجيد تمجّد بفعاله ومجده خلقه لعظمته ، وقال جل وعز: « ذو العرش المجيدُ » . قال الفراء : خفضه يحيى وأصحابه كما قال: « بل هو قرآنٌ مجيدٌ » فوصف القرآن بالمجادة ، وقال غيره يقرأ « بل هو قرآنُ مجيدٍ » والقراءة «قرآنٌ مجيدٌ » ومن قرأ « قرآنُ مجيدٍ » فالمعنى بل هو قرآن رب مجيد . ثعلب عن ابن الأعرابى : قرآنٌ مجيدٌ . المجيد : الرفيع ، وقال أبو إسحاق : معنى المجيد الكريم فمن خفض المجيد فمن صفة العرش ، ومن رفع فمن صفة ذو » والفرق بين المؤلفَيْن ظاهر يؤكد ما رأيناه فى المادة السابقة من اختصار عند ابن عباد وعناية من الأزهرى بالأقوال المختلفة فى اللفظ الواحد ، وبرغم هذا التطويل من الأزهرى لم يذكر ما أورده ابن دريد حين قال « المجد لله تبارك وتعالى: الثناء الجميل يقال سبح الله ومجده أى ذكر آلاءه » ، ولم يفسر ابن عباد المثل أيضا مع أن ابن فارس فسره فى المجمل الذى كان يعنى فيه بالاختصار عناية كبيرة فقال : « إنهما قد تناهيا فى ذلك حتى يقبس منهما » وهذا التفسير أكثر وضوحا فى مقاييس ابن فارس حين قال « أى استكثرا من النار وأخذا منها ما هو حسبهما فهما قد تناهيا فى ذلك حتى أنه يقبس منهما » والذى فرق بين المؤلفين برغم ميلهما إلى الإيجاز عناية ابن عباد بإيراد صيغ وألفاظ ومعان لم يذكرها غيره على حين لا يعنى بذلك ابن فارس ، وأورد الأزهرى المثل أيضا وفسره بما يقرب من تفسير ابن فارس قال : « أى استكثرا من النار فصلحا للاقتداح بهما » .

ثم الفعل فى معنى آخر والصفات منه والاختلافات فى معناه قال « ومَجَدت الإبل والغنم مجودا: إذا نالت من الكلأ قريبا من الشبع ، وأمجد القوم إبلهم وذلك فى أول الربيع . وراحت الإبل والماشية مُجّدا ومواجد ، وقيل هو أن تأكل حتى تمتلئ بطونها . وأهل العالية يقولون : مَجَدت الدابة : إذا علفتها ملء بطنها . وأهل نجد يقولون مجّدتها بالتشديد : إذا علفتها نصف بطنها ، وأمجدتها: إذا أجدت علفها » وكل هذه الصيغ ليست من كيس ابن عباد بل استمدها من لغويين صرح بأسمائهم

الأزهرى فى قوله « أبو عبيد عن أبى عبيدة قال:أهل العالية يقولون:مجدت الدابة:إذا علفتها ملء بطنها مخففة . وأهل نجد يقولون:مجدتها:إذا علفتها نصف بطنها . شمر عن ابن الأعرابى:مجدت:الإبل إذا وقعت فى مرعى كبير واسع ، وأمجدها المرعى وأمجدتها أنا . قال وقال ابن شميل إذا شبعت الغنم مجدت الإبل تمجد مجدا . والمجد نحو من نصف الشبع ... وقال الأصمعى : أمجدت الدابة علفا : أكثرت لها ذلك . وقال الليث: مجدت الإبل مجودا : إذا نالت من الكلأ قريبا من الشبع وعرف ذلك فى أجسامها ، وأمجد القوم إبلهم وذلك فى أول الربيع » . و إذا تتبعنا هذه المادة فى بعض المعاجم الأخرى تبين لنا الفرق بين مناهجها ، فابن دريد يعنى بإبانة المعنى الأصلى والفرعى فيقول « المجد : الشرف ... وأصل المجد أن تأكل الماشية حتى تمتلئ بطونها يقال راحت الإبل مجدا ومواجد . . . » وابن فارس فى المقاييس يعنى بالترجيح بين المعانى المختلفة بالاعتماد على مقاييسه وأصوله فيقول « الميم والجيم والدال أصل صحيح يدل على بلوغ النهاية ولا يكون إلا فى محمود . منه المجد بلوغ النهاية فى الكرم ، والله الماجد والمجيد لا كرم فوق كرمه . . . وأما قولهم مجدت الإبل مجودا فقالوا معناه أنها نالت قريبا من شبعها من الرطب وغيره . وقال قوم : أمجدت الدابة : علفتها ما كفاها ، وهذا أشبه بقياس الباب » .

فابن عباد لا يعنى بالأقوال المختلفة للغويين إلا فى النادر ولا بالشواهد الشعرية أو الأعلام الكثيرة التى ذكرها ابن دريد والأزهرى ويورد أقوال الخليل (أو الليث) مختصرة ويهمل الإشارة إلى أسماء من يقتبس منهم ويهمل شرح بعض العبارات والألفاظ أحيانا .

ظواهر : الاختصار وعدم الاستقصاء :

يختلف مظهر محيط ابن عباد كثيرا عن الموسوعات اللغوية التى ظهرت فى القرن الرابع . فهو يعتمد على تفسير واحد للفظ لا يتعداه ولا يحاول أن يأتى فى كل لفظ بالأقوال الكثيرة المتفقة والمختلفة التى أدلى بها اللغويون بشأنه . فالاستقصاء

فى التفسيرات التى تتعلق باللفظ الواحد معدوم عنده ، وأكسبه هذا مظهر المختصرات برغم كبر حجمه .

ومن آثار عدم استقصائه اختفاء أسماء اللغويين من ثنايا مواده اختفاء يكاد يكون تاما . وليس السبب فى ذلك اعتماده على نفسه . فقد تبين لنا بموازنته بغيره من المعاجم وتهذيب الأزهرى خاصة أنه استمد من الخليل وابن دريد وغيرهما دون أن ينبه على ذلك . فميله إلى الاختصار هو الذى دفعه إلى عدم ذكر أسماء اللغويين الذين يرجع إليهم .

ولا نستثنى من ذلك غير الخارزنجى فهو الوحيد الذى يتردد اسمه فى تضاعيف المعجم يستمد منه وينقده أحيانا وينبه على المهمل عنده أحيانا أخرى . ولم أستطع الوصول إلى رأى يقينى فى سبب اهتمامه هذا بالخارْزَنجى . ولعل السبب أن ما أورده كان مما انفرد به ولم يأت عند كثيرين من أصحاب المعاجم .

وبخلاف ذلك لا نجد صلة واضحة بين ابن عباد وأستاذه أحمد بن فارس الذى كان يعجب به المؤلف . فالصلة معدومة أو غير ظاهرة بين مقاييس ابن فارس ومجمله من جهة والمحيط من جهة أخرى . وكذلك لا تتضح الصلة بين المحيط وتهذيب الأزهرى برغم أن أبا أسامة جنادة بن محمد الأزدى من تلاميذ الأزهرى ورواة تهذيبه كان من أصحاب ابن عباد .

ويظهر ميل ابن عباد إلى الاختصار فى تقليله الشواهد إلى درجة بعيـدة . فالقارئ لا يكاد يرى فيه شعرا إلا فى أحيان نادرة جدا . فإذا أورد شاهدا شعريا أورده شطرا أو جزءا من بيت .

يقول مثلا « والأرنة فى قول ابن أحمر فى صفة الحرباء :

* وتَقَنَّع الحرباء أرنته *

هى ما لف على رأسه . ولم يسمع بهذه الكلمة إلا فى شعره » . فتراه يأتى بالشطر من الشعر مضطرا لأن اللفظ لم يرد إلا فيه . ويقول « وقول أبى ذؤيب « أربت

لأربته » أى كانت له أربة فى الغزو » . والأحاديث النبوية قليلة فيه أيضا ، وأكثر منها أحاديث الصحابة ، يقول « الفروة : الخمار . ومنه حديث عمر أن الأمة ألقت فروة رأسها وراء الجدار » . « وفى وصية أبى بكر لعمر رحمهما الله : عليك بالرائب من الأمور ، وإياك والرائب منها . قال : الرائب الأول : الأمر الحق الذى لا شبهة فيه كالرائب من الألبان . والثانى هو الأمر الذى فيه شبهة فيريبك » . وكان يورد الآيات القرآنية شاهدة فى أحيان قليلة ، وقد يذكر القراآت المختلفة فيها أيضا ، يقول « وقول الله عز وجل « إذا الشمس كُوِّرت » أى ذهب ضوؤها ، وقيل سقطت . وقوله « يكور الليل على النهار » أى يغشى الليل النهار . » ولكن الأمثال تشذ عن قاعدته ، وتكثر كثرة لافتة للنظر بالنسبة لأخواتها من الشواهد .

الانفراد بالألفاظ :

أما الذى جعل الكتاب يتضخم ويكبر حجمه فتلك الألفاظ والصيغ والمعانى التى ينفرد بها صاحبه دون غيره من مؤلفى معاجم القرن الرابع وما قبله ، حتى أنه امتاز بكثير منها على التهذيب وهو أكبر معجم ظهر فى هذا القرن . ويبدو أن معظم هذه الزيادات كانت من عند ابن عباد نفسه ، الذى تبالغ الأخبار فى قدر الكتب اللغوية التى كانت عنده ، ولذلك كانت المعاجم — فيما بعد — تنسبها إليه ، كما رأينا فى تاج العروس . وقد لفتت هذه الظاهرة أنظار القدماء فقال قائلهم[1] « صنف [ابن عباد] كتابا فى اللغة العربية كثّر فيه الألفاظ ، وقلل الشواهد ، فاشتمل من اللغة على جزء متوفر » فهو أشبه أن يكون استدراكا على العين والتهذيب .

المجاز :

ومن الظواهر الهامة فى الكتاب أيضا عنايته الكبيرة بالعبارات المجازية ، وقد

---

(١) القفطى — الإنباه ١ : ٢٠١ .

رأينا آثار هذه العناية فيما وصفنا من مواد ، وهذه بعض آثارها فى مواد أخرى . يقول « ناقة ذات أنيار : أى كثيفة اللحم متظاهرة وحرب ذات نيرين : أى شديدة . و بين القوم مُنايرة ونائرة ونيرة : أى شر ومنافرة . وأنار فلان بفلان ، بمعنى صات به ... وفلان رَنُوّ فلانة : إذا كان يديم النظر إليها ، ورنو الأمانى أى صاحب أمنية يتوقعها . . . وأرنانى حسنُ ما رأيت : أعجبنى . . . وترَنَّى الرجل : إذا أدام نظره إلى من يحبه ، ومنه كأس رَنَوْناة أى دائمة الدور على الشَّرْب » وكان يذكر كل ذلك دون أن يشير إلى أنه من المجاز .

فالظواهر الهامة إذن فى المحيط هى الاختصار ، والانفراد بكثير من الألفاظ والمعانى والعناية بالمجاز . ولكن هناك بعض الظواهر الأخرى القليلة الأهمية مثل ذكره الألفاظ المترادفة أحيانا كما كان يفعل الأزهرى ، ولكن هذا يفوقه كثيرا فيها . ومثل الالتفات إلى اللغات ، يقول « المبزم : السن بلغة اليمن ... والزَّوْر : عسيب النخل ، بلغة اليمن ... الزير : حب الماء بلغة الشام . . . السكاوة لغة فى السكلية » ومثل عدم توجيه عنايته إلى الأعلام فلم يكثر منها إكثار زملائه من أصحاب المعاجم ، ولم يحاول التدقيق فى تحديد الأعلام الجغرافية ، يقول « أراب : من مياه العرب ... ورمل أبرين ويبرين : موضع معروف . . . شمنصير : موضع » .

وفى المحيط بعض عبارات تدل على اتساع معارف مؤلفه ، مثل قوله « وللعرب نيران كثيرة نحو نار المُهَوِّل توقد عند التحالف ، ونار المسافر توقد خلف من لا يُحب رجوعه ، ونار الحرتين كانت ببلاد بنى عبس ، ونار السعالى وهى الجن ، ونار الحباحب ، ونار اليراعة ، ونار الحرب ، ونار السليم والمجروح ، ونار المشركين يعنى الرأى ههنا » .

مآخذ :

يبدو أن القدماء لم يخضعوا المحيط لدراساتهم ، ولذلك لم تصل إلينا منهم أقوال

فى وصفه وصفا دقيقا أو نقده ، أو كتب حوله وما إلى ذلك . ولكن خطته جلبت عليه بعض أمور يأخذها عليه اللغويون ونجملها فيما يلى ، مرجئين المآخذ المتصلة بالمدرسة كلها .

يختلف بعض الناس مع ابن عباد فى خطته التى اتبعها فى الشواهد ، فيرون أن تقليلها على هذه الصورة يعيب المعجم . وقد يزداد هذا العيب حدة حين ننظر إلى أن المؤلف لم يدون فى كتابه ما اتفق عليه اللغويون من ألفاظ ، بل انفرد بكثير منها .

ويختلفون معه فى إهماله التصريح بذكر المراجع عامة فى كتابه ، ومراجع ما انفرد به من ألفاظ ومعان خاصة . ويرى الباحث أن المأخذين الأخيرين ينصبان على انفراده بما انفرد به دون استشهاد عليه أو ذكر لمراجعه . وقد تكلم الناس فى أفراد الخليل وابن دريد من القدماء ، فما بالك بابن عباد الذى عاش فى أواخر القرن الرابع .

واضطربت عليه بعض المواد فعدّها من الرباعى والخماسى ووضعها فى كلا النوعين . ترى ذلك فى شمنصير ، والفتكرين ، وابلندك ، وأمثالها . واضطرب فى بعض الألفاظ المعتلة فوضع « زير نساء » فى « زير » بالياء ، ووضعه فى « زور » أيضا ، وهو بالواو فقط .

وقد رأيت صاحب التاج يتهمه فى بعض المواضع بالتصحيف ، قال « ضيأت المرأة بتشديد الياء التحتية : كثر ولدها . قاله ابن عباد فى المحيط . وهو تصحيف ، والمعروف ضنأت ، بالنون والتخفيف . وقد نبه عليه الصاغانى وابن منظور وغيرهما » وقال أيضا « الثنتل ، بالكسر : القذر العاجز من الرجال ، وقيل هو الضخم الذى يرى أن فيه خيرا ، وليس فيه خير . نقله ابن عباد . قلت : والصواب فيه التنبل » وقال « الزخلوط بالضم أهمله الجماعة ، وقال ابن عباد هو: الرجل الخسيس من السفلة . هكذا ذكره فى الخاء المعجمة ، أو الصواب بالحاء كما تقدم عن ابن دريد ، ونبه عليه

الصاغانى» . وقال «قال ابن عباد وقد جرط بالطعام كفرح: إذا غص به ... قلت : وهذا تصحيف من ابن عباد ، والصواب فيه خرط بالخاء معجمة » .

* * *

وصفوة القول أن ابن عباد لم يجدد فى حركة المعاجم من ناحية التنظيم شيئا ، وكل ما أضافه إلى هذه الحركة كان فى جانب المادة . إذ أتى بكثير من الألفاظ والمعانى التى لم يذكرها من قبله . فهو كالاستدارك على المعاجم التى سبقته . ولم أعثر على أسماء كتب أقامت دراستها حوله ، غير أن الصاغانى أفاد منه فى العباب كثيرا .

الفصل الخامس

كتاب المحكم

لابن سيده (٣٩٨ — ٤٥٨ هـ)

آخر معجم ندرسه من هذه المدرسة المحكم لأبى الحسن على بن إسماعيل بن سيده الأندلسى . وقد ألفه فى إمارة أبى الجيش مجاهد بن عبد الله العامرى على دانية ، وأهداه إليه ، أى بين عامى ٤٠٨ و ٤٣٢ هـ .

هدفه :

قصد ابن سيده فى محكمه إلى هدف يختلف عن هدف الخليل والأزهرى ، إذ رمى إلى جمع المشتت من المواد اللغوية فى الكتب والرسائل فى كتاب واحد يغنى عنها جميعها ، إلى دقة التعبير عن معانيها ، وتصحيح ما فيها من آراء نحوية خاطئة . ولكنه اتفق مع الأزهرى فى ربطه اللغة بالقرآن والحديث .

قال فى مقدمته « فتأمل [الأمير أبو الجيش] لذلك كتب رواتها وحفاظها فلم يجد منها كتابا مستقلا بنفسه ، ومستغنيا عن مثله ، مما ألف فى جنسه ، بل وجد كل كتاب منها يشتمل على ما لا يشتمل عليه صاحبه ، وشل تماند عليه وراده ، وكلاً لا تحاقد فى مثله رواده ، ولا تشبع فيه ناب ولا فطيمة ... ثم إنه لحظ مناظر تعبيرهم ، ومسافر تحبيرهم ، فما اطبى شىء من ذلك له ناظرا ، ولا سلك منه جنانا ولا خاطرا ... وكان أكثر ما نقمه — سدده الله — عليهم عدولهم عن الصواب فى جميع ما يحتاج إليه من الإعراب . وما أحوجهم من ذلك إلى ما منعوه ... » .

منهجه :

أخذ ابن سيده منهج الخليل بعد ما أدخله أبو بكر الزبيدى عليه من إصلاح فى مختصره ، وسار عليه دون أدنى تغيير ، ومن ثم نجد كتابه ينقسم إلى حروف مرتبة على ترتيب الخليل للمخارج ، وكل حرف منها ينقسم إلى الأبواب التالية : الثنائى المضاعف الصحيح ، الثلاثى الصحيح ، الثنائى المضاعف المعتل ، الثلاثى المعتل ، الثلاثى اللفيف ، الرباعى ، الخماسى . ولكنه زاد على الزبيدى بناء آخر هو السداسى ، ذكره فى حرف الهاء والحاء والجيم . وأتى فى الأول بكلمة (شاهسفرم) وفى الثانى بكلمة (حبطقطق) وفى الثالث بكلمة (جلنبلق) وجعل الأخيرتين من الملحق بالسداسى . والكلمة الأولى فارسية على غير أبنية العرب ، ومؤلفة من كلمتين (شاه) و (اسبرغم) بمعنى الريحان السلطانى[1] . أما الكلمتان الأخريان فليستا لفظين متصرفين لهما معناهما الذاتى ، وإنما هما تصوير صوتى ، أو حكاية صوتية لما تحدثه قوائم الخيل وصفق الباب ، فليس من الصواب جعلهما فى الكلام البيّن المعانى المتصرف ، وتخصيصهما — مع اللفظ الأجنبى — ببناء لم يعرفه العرب ، ومخالفة قواعد النحو التى افتخر بمراعاتها . وعلى الرغم من ذلك فهذا التقسيم أحسن ما وصلت إليه مدرسة العين وأحكمه ، والفضل فى ذلك لأبى بكر الزبيدى .

وملأ هذه الأبواب بالتقاليب وحدها إلا أبواب الثنائى المضاعف الصحيح والمعتل فقد اتبع فيها نهج الزبيدى وجعل فى المادة منها أقساما خاصة للثنائى الخفيف مثل مِنْ وصَهْ ، والمضاعف الفاء واللام مثل كهك وهيه ، والمضاعف الفاء والعين مثل هَوْهاء وألف أن يؤخر هذه الأقسام إلى آخر مادتها إلا حين يفلت منه الزمام فيضعها فى غير موضعها اللائق بها ، كأن يضعها بعد المقلوب أو ما شابه ذلك . وأدخل فى أبواب الثنائى المضاعف الرباعى كزلزل ولكنه كان يضعه حينا فى المواد نفسها ، وحينا آخر فيما ضوعف من فائه ولامه . والتزم المؤلف أن يفصل بين الأنواع المختلفة من المعتل ، فقدم المهموز ثم اليائى ثم الواوى ثم المعتل بألف أصلية غير مقلوبة مثل ها التنبيه . وقد أخذ هذا النظام من الزبيدى .

(١) أدى شير — الألفاظ الفارسية ص ١٠٤ .

خطته فى داخل المواد :

رسم ابن سيده لنفسه فى المقدمة خطة محكمة ليسير عليها فى انتقاء الألفاظ التى يدخلها تحت مواده وترتيبها ، فحذف أمورا ، ونبه على أخرى ، وميز بين المتشابهات ، ورتب الألفاظ .

أما ما حذفه فالمشتقات القياسية لاضطرادها مثل « الجمع المسلم إلا أن يكون تشبيها بالمكسر فى كونه سماعيا نحو أَرَضين وآخرين وغير ذلك ، وقد كان حكمه ألا يسلم إلا بالألف والتاء » ، وجمع التكسير من الثلاثى والمزيد والرباعى ، وجمع اسم الفاعل من الأجوف على فَعَلَة ، أو الناقص على فُعَلَة ، أو المؤنث على فواعل ، والمصدر الميمى واسمى المكان والزمان ، وأفعال التعجب ، والصيغ الأصيلة التى يورد المقصور منها لدلالته على وجودها . ولا يذكر من كل ذلك إلا الشاذ .

وأما ما نبه عليه فالشاذ ، مثل اسم المفعول الذى لا فعل له أو المبنى من الفعل اللازم ، والأفعال التى لا مصادر أو لا ماضى لها ، أو لها مصدر من غير لفظها ، والصيغ التى يغلب عليها معان خاصة أو تلزمها ، والجموع التى لم تكسر على واحدها ، والنسب الشاذ ، والمؤنث بغير علامة أو ما تدخله الهاء شذوذا ، والمثنى على غير واحده والألفاظ التى يشعر ظاهرها أنها للمفرد والجمع ، وما لا يصغر ، وما لا يستعمل إلا ظرفا والأعلام المأخوذة من الصفات ، أو بعبارة مجملة من قوله « شاذ النسب والجمع والتصغير والمصادر والأفعال والإمالة والأبنية والتصاريف والإدغام » .

وميز أسماء الجموع من الجموع وجموع الجموع ، واسم الفاعل الجارى على فعله بعطفه عليه بالفاء من اسم الفاعل غير الجارى عليه بعطفه بالواو ، والقلب من الإبدال واللغات ، والمهموز أصلا من المهموز شذوذا ، والتخفيف البدلى للهمزة من التخفيف القياسى ، والمعتل الواوى من اليائى ، وتخليص الثلاثى من الرباعى والخماسى . ولكن بعض ما تَكثَّر به هنا من فصل بين المعتل الواوى واليائى ، وتخليص للأبنية المختلفة ليس

من ابتكاره ، و إنما قلد فيه أبا بكر الزبيدى . وراعى فى ترتيب الألفاظ فى داخل المواد تقديم المفرد على الجمع ، وجمع القلة على الكسرة ، والمجرد على المزيد .

تلك هى الخطة التى رسمها لنفسه ، ولم نر مثلها أو ما يقاربها عند من قبله من أصحاب المعاجم . وواضح فيها تأثير النحو والصرف ، إذ يعتمد عليهما فى الأمور الأربعة التى صورها فى خطته . واعترف المؤلف بذلك فى قوله « وليست الإحاطة بعلم كتابنا هذا إلا لمن مهر بعلم صناعة الإعراب » . ويتفق ذلك كله مع ميله إلى تصحيح الآراء النحوية الخاطئة فى كتب اللغة ، ومع غلبة علم النحو عليه كما يقول هو « إنى أجد علم اللغة أقل بضائعى وأيسر صنائعى ، إذا أضفته إلى ما أنا به من علم حقيق النحو » أو كما يقول السيوطى[1] « لم يكن فى زمانه أعلم منه بالنحو » .

مراجعه :

رجع ابن سيده إلى أصناف مختلفة من المعرفة ليؤلف كتابه : اللغة والنحو والتفسير والحديث . وهاك بعض ما ذكره منها فى مقدمته « وأما ما ضمناه كتابنا هذا من كتب اللغة فمصنف أبى عبيد والإصلاح والألفاظ والجمهرة وتفاسير القرآن وشروح الحديث والكتاب الموسوم بالعين ما صح لدينا منه وأخذناه بالوثيقة عنه . . . وجميع ما اشتمل عليه كتاب سيبويه من اللغة المعللة العجيبة ، الملخصة الغريبة ، وهو حلى كتابى هذا وزينه ، وجماله وعينه . وأما ما نثرت عليه من كتب النحويين المتأخرين المتضمنة لتعليل اللغة ، فكتب أبى على الفارسى : الحلبيات والبغداديات والأهوازيات . . . وكتب أبى الحسن الرمّانى كالجامع والأغراض ، وكتب أبى الفتح عثمان بن جنى . . . » .

وصف — المقدمة :

قدم ابن سيده بين يدى معجمه مقدمة طويلة شرح فيها المنهج الذى يريد أن يسير عليه شرحا وافيا واضحا مفصلا ، كما رأينا . وعالج فيها مدح الأمير أبى الجيش ،

(١) البغية ص ٣٢٧ .

ومزايا كتابه ، وعيوب كتب اللغويين الأقدمين ، وخاصة أبا عبيد وابن الأعرابى وابن السكيت . وغلا فى الفخر بنفسه وكتابه فخرا يطاول ما فى مقدمة الأزهرى .

المعجم :

لا تختلف الصورة العامة لأبواب المحكم عن مختصر العين إلا من حيث الحجم . والمنهج فى الكتابين دقيق بحيث يغنى عن وصف الأبواب ولكن أسجل بعض ملاحظات ، فأبواب الثنائى عند المؤلفين تحتوى على أقسام كثيرة صغيرة ويقتضى المنهج منهما أن يلحقا هذه الأقسام بمادتها . ولكن الأمر كثيرا ما اضطرب فرأينا ابن سيده يلحقها بتقاوب آخر للكلمة ، أو يذكرها بعد التقاليب جميعا . كذلك لا نرى نظاما معينا لإيرادها ، فهو فى أكثر الأحيان يأتى بالخفيف ثم المضاعف الفاء واللام ثم المضاعف الفاء والعين ، ويغير هذا النظام فى أحيان أخرى . واضطرب فى بعض الأبنية فأدخلها تحت أكثر من قسم ، مثل المضاعف الرباعى ، فهو يَرِد فى المادة أو فيما ضوعف من فائه وعينه .

ونهج فى أبواب الثنائى المضاعف المعتل أن يذكر الثلاثى الذى يتألف من حرف صحيح وحرفى علة متماثلين (مع اعتبار الهمزة من حروف العلة) وذكر فى الثلاثى المعتل ما فيه حرفان صحيحان وحرف علة ، وفى اللفيف ما فيه حرف صحيح وحرفا علة مختلفان كالهمزة والواو أو الواو والياء . والتزم فى هذه الأبواب جميعها ترتيبه لحروف العلة ، فقدم المهموز منها فاليائى فالواوى . فنجده فى باب الثلاثى المعتل من حرف العين مثلا يقدم العين والهمزة مع الحاء ، ثم العين والهمزة مع الهاء ، ثم مع القاف ... الخ ، مع حذف ما لم يرد منها فى كلمات مستعملة ثم ينتقل إلى العين والياء مع الحاء ، فالعين والياء مع الهاء ... الخ . ولكننا لا نجد مثل هذه الأقسام فى البابين الآخرين لتألف كلماتهما من حرفى علة وحرف صحيح واحد ، بدلا من حرف علة وحرفين صحيحين كما هو الحال فى هذا الباب .

والتزم المؤلف ترتيب حروف الكلمة الأصول كلها فى أبواب الثلاثى الصحيح والرباعى والخماسى . وكان يسمى الفصول بالحرفين الأولين مخرجا . ولم يستثن من ذلك إلا الخماسى أحيانا ، إذ لم يجد منه إلا ألفاظا قليلة ، فأوردها كلها فى مكان واحد دون أن يقسمها فصولا ، ولكن مع مراعاة ترتيبها .

تحليل المواد :

آن الوقت لنتتبع علاجه لمادتى عقق وهقع .

بدأ المؤلف المادة الأولى بالفعل الثلاثى المجرد ، واستقصاه فذكر ماضيه فمضارعه فمصدره فصفتين منه ، وتلاه بعلمين جغرافيين ، هما فى الحقيقة من صفات الفعل ، قال « عقه يعقه عقا ، فهو معقوق وعقيق : شقه . والعقيق : واد بالمدينة كأنه عُقّ أى شق . غلبت الصفة عليه غلبة الاسم ، ولزمته الألف واللام لأنه جعل الشىء بعينه على ما ذهب إليه الخليل فى الأسماء والأعلام التى أصلها الصفة كالحارث والعباس . والعقيقان : بلدان فى بلاد بنى عامر من ناحية اليمن ، فإذا رأيت هذه اللفظة مثناة فإنما يعنى بها ذانك البلدان ، و إذا رأيتها مفردة فقد يكون أن يعنى بها العقيق الذى هو واد بالحجاز ، وأن يعنى بها أحد هذين البلدين لأن مثل هذا قد يفرد كأبانين ، قال امرؤ القيس فأفرد اللفظ به :

كأن أبانا فى أفانين ودقه   كبير أناس فى بجاد مزمل

و إن كانت التثنية فى مثل هذا أكثر من الإفراد ، أعنى فيما تقع عليه التثنية من أسماء المواضع لتساويهما فى النبات والخصب والقحط ، وأنه لا يشار إلى أحدهما دون الآخر . ولهذا ثبت فيه التعريف فى حال تثنيته ، ولم يجعل كزيدين فقالوا هذان أبانان بينين . ونظير هذا إفرادهم لفظ عرفات . فأما ثبات الألف واللام فى العقيقين فعلى حد ثباتهما فى العقيق » ذكر المصنف المصدر واسم المفعول وهما قياسيان ، فكان واجبا عليه حذفهما وفقا لمنهجه . وقد نتجاوز عن ذكره اسم المفعول لأنه ربما خاف

إن ذكر عقيق وحدها ، أن يظن أنه لم يسمع فيه اسم المفعول استغناء بهذه الصفة عنه . وأخذ المؤلف تفسير الفعل والعقيق من الجمهرة والعين وصاغه صياغة جديدة مختصرة . ونستنبط من هذا أنه يقتبس الألفاظ ومعانيها من غيره دون تصريح ، أما القواعد فيصرح بأصحابها . وبدأ المؤلف مادته كبداية ابن دريد لا الخليل . ولم يذكر عمن روى تحديد العقيقين وهما غير موجودين عند الخليل ولا الأزهرى الذى أورد أعقة أربعة فى مادته ، ولكنهما يدخلان تحت قوله : « والعرب تقول لكل مسيل ماء شقه ماء السيل فى الأرض فأنهره ووسعه عقيق » .

ونخرج من الأعلام إلى المصادر والأسماء وما يشتق منها من أفعال قال «والعَقّ: حفر فى الأرض مستطيل سمى بالمصدر . والعقة: حفرة عميقة فى الأرض . وانعق الوادى: عمق . والعقائق: النِّهاء والغدران فى الأخاديد المنعقة ، حكاه أبو حنيفة وأنشد لكثير :

إذا خرجت من بيتها راق عينها معوذه وأعجبتها العقائق »

أخذ ابن سيده الصيغة الأولى من إحدى نسخ الجمهرة التى سماها المحققون ه ، أما الثانية فليست فى العين ولا فى الجمهرة ولا فى التهذيب ، ولكن معناها شائع فى المادة كلها ، وقريب من بعض ما ساقه ابن دريد والأزهرى ، وكذا الفعل المشتق منها غير موجود . ولم يرو أحد من الثلاثة أيضا قول أبى حنيفة الدينورى الذى حكاه المؤلف .

ثم ذكر الصفة وخبر معقر بن حمار الذى أورده ابن دريد والأزهرى ، قال المؤلف : « وسحابة عقاقة : منشقة بالماء ومنه قول المعقر بن حمار لبنته وهى تقوده وقد كُفّ وسمع صوت رعد : أى بنية ماترين ؟ قالت: أرى سحابة عقاقة كأنها حولاء ناقة ذات هيدب دان وسير وان قال: أى بنية وائلى إلى قفلة فإنها لا تنبت إلا بمنجاة من السيل . شبه السحابة بحولاء الناقة فى تشققها بالماء كتشقق الحولاء ، وهو الذى يخرج منه الولد . والقفلة : الشجرة اليابسة ، كذلك حكاه ابن الأعرابى بفتح الفاء وأسكنها سائر أهل اللغة » . وأورد ابن دريد هذا الخبر مختصر مبتورا ورواه الأزهرى عن شمر لا عن ابن

الأعرابى وهو مختصر عما هنا أيضا ولم يشرح الأزهرى الحولاء ولا روى الخلاف فى القفلة .

ثم انتقل المؤلف إلى معنى العقوق وأورد ما فيه فقال «عق والده يعقه عقا وعقوقا : شق عصا طاعته وقد يعم بلفظ العقوق جميع الرحم فالفعل كالفعل والمصدر كالمصدر ورجل عُقَق وعُقُق : عاق أنشد ابن الأعرابى :

أنا أبو المقدام عقا فظا لمن أعادى ملطسا ملظا
أكظّه حتى يموت كظا ثمتَ أعلى رأسه المِلْوَظّا
صاعقة من لهب تلظى

والملوظّ : سوط أو عصا يلزمها رأسه . كذا حكاه ابن الأعرابى والصحيح الملوظُ ، و إنما شدد ضرورة . والمعقة : العقوق ، قال النابغة :

أحلام عادٍ وأجسام مُطهرة من المَعَقّة والآفات والأثم

وفى المثل : أعق من ضب . قال ابن الأعرابى : إنما يريد به الأنثى ، وعقوقها أنها تأكل أولادها ، عن غير ابن الأعرابى » . وروى الخليل أكثر الصيغ الواردة هنا وروى ابن دريد والأزهرى أشياء منها وزاد ثانيهما « الجمع العققة » كما روى رجز ابن المقدام دون شرح وانفرد ابن سيده بالمثل .

ورجع المؤلف إلى معنى العق الحسى مرة أخرى فقال « وعق البرق وانعق : انشق ، وعقيقته : شعاعه ومنه قيل للسيف كالعقيقة وقيل العقيقة والعُقَق : البرق إذا رأيته فى وسط السحاب كأنه سيف مسلول وانعق الغبار : انشق وسطع قال : « إذا العجاج المستطار انعقا » وانعق الثوب : انشق عن ثعلب » ، وهذه الصيغ موجودة فى المعاجم السابقة مع اختلاف فى العبارة .

ثم انتقل إلى الشَّعر وما اتصل به وهو الذى بدأ به الخليل مادته قال « والعقيقة : الشعر الذى يولد به الطفل لأنه يشق الجلد قال مرؤ القيس :

يا هند لا تنكحى بوهة عليه عقيقته أحسبا

والعقة كالعقيقة ، وقيل العقة فى الناس والحمر خاصة ، وجمعها عُقَق قال رؤبة :

* طير عنها النَّسْء حولىّ العِقَق *

وأعقت الحامل: نبتت عقيقة ولدها فى بطنها ، وعق عن ابنه يَعُق و يَعِق: حلق عقيقته أو ذبح عنه شاة ، واسم تلك الشاة العقيقة . وتلاع عقق : منبتات يشبه نباتها العقيقة من الشعر قال كثير عزة :

فأكُمُ النَّعْفِ وحَشٌ لا أنيس بها ... إلا القَطَا فتلاع البيعة العقق

والعقوق من البهائم : الحامل ، وقيل : هى من الحافر خاصة والجمع عقق وعقاق ، وقد أعقت وهى معق وعقوق ، فمعق على القياس وعقوق على غير القياس وقيل « الإعقاق بعد الإقصاص » فالإقصاص فى الخيل والحمر : أول الحمل ثم الإعقاق بعد ذلك . ونوى العقوق : نوى رخو الممضغة تأكله العجوز أو تلوكه ، وتعلفة الناقة العقوق إلطافا لها فلذلك أضيف إليها . و إذا طلب الإنسان فوق ما يستحق قالوا : « طلب الأبلق العقوق » فكأنه طلب أمرا لا يكون أبدا لأنه لا يكون الأبلق عقوقا . و يقال : إن رجلا سأل معاوية أن يزوجه أمه فقال:أمرها إليها وقد أبت أن تتزوج ، قال : فولنى مكان كذا . فقال معاوية متمثلا :

طلب الأبلق العقوق فلما ... لم ينله أراد بيض الأنوق

والأنوق : طائر يبيض فى قنن الجبال فبيضه فى حرز إلا أنه يُطمَع فيه ، فمعناه أنه طلب ما لا يكون فلما لم يجد ذلك طلب ما يطمع فى الوصول إليه وهو مع ذلك بعيد ، وقوله — أنشده ابن الأعرابى : —

فلو قبلونى بالعقوق أتيتهم ... بألف أؤديه من المال أقرعا

يقول : لو أتيتهم بالأبلق العقوق ما قبلونى ، وقال ثعلب : لو قبلونى بالأبلق العقوق لأتيتهم بألف ». أما الخليل فحكى معظم هذه الصيغ وشواهدها فى مواضع متفرقة من مادته عدا التلاع العقق والأمثال وأقوال ابن الأعرابى وثعلب وخبر معاوية وكذا فعل الأزهرى ، وروى هذان شواهد من الحديث ليست عند ابن سيده .

ثم انتقل إلى معنى المرارة ، فقال « وماء عُقّ وعُقاق : شديد المرارة ، الواحد والجميع منه سواء ، وأعقت الأرض الماء : أمرّته ، وقوله :

بحرك بحر الجود ما أعقه ربك والمحروم من لم يسقه

معناه : ما أمره . وأما ابن الأعرابي فقال : أراد ما أقعه ، من الماء القُعّ ، وهو المر أو الملح ، فقلب . وأراه لم يعرف ماء عقا لأنه لو عرفه لحمل الفعل عليه ولم يحتج إلى القلب » ولم يرو الخليل هذا المعنى ، وإشارة ابن دريد إليه قاصرة ، أما الأزهرى ففصل القول فيه .

وتختم المادة بمعنيين آخرين وعلم ، فالمضاعف الرباعى قال « والعقيق : خرز أحمر تتخذ منه الفصوص الواحدة عقيقة . والعُقّة : التى تلعب بها الصبيان . وعَقْعق الطائر بصوته : جاء وذهب . وعَقّة : قبيلة من النمر بن قاسط قال الأخطل :

وموقع أثر السفار بخطمه من سود عقة أو بنى الجوال

والعقعق : طائر معروف من ذلك » . وفى هذه الأقوال بعض اختلال إذ توضع الصيغة الثنائية « عقة » للقبيلة بين الصيغتين الرباعيتين ، ويقدم الجمع « العقق » على المفرد « العقيقة » ومنهجه يقتضى تقديم المفرد على الجمع ، ولكن السبب فى خروجه على منهجه اتباعه قول الخليل فى تفسيره . وتعريف هذا للطائر أجمل وأوضح من تعريف ابن سيده ، غير أنه لم يتعرض لاسم القبيلة .

ويتضح من هذه المادة أن ابن سيده أورد جميع ما ذكره الخليل وابن دريد من الصيغ والمعانى وزاد عليهما فيها غير أنه حذف بعض شواهد الخليل الشعرية وكل شواهده من الحديث ، وأنه لم يورد جميع ما أورده الأزهرى من صيغ أو معان أو شواهد فإن هذا يفوقه بشكل جد ظاهر ، ولكن ابن سيده انفرد دونه ببعض ذلك أيضا ، ويظهر فيها إكثاره من الاتجاهات النحوية مثل أقواله فى العقيق والعقيقين والناقة العقوق وميله إلى توضيح شواهده وشرحها ويظهر فيها أيضا إخلاله بمنهجه فالصيغ المجردة والمزيدة تتناثر فى جميع الأنحاء ولا يضبطها ضابط كما ادعى من تقديم المجرد

وتأخير المزيد ، وصيغ المفرد والجمع لا يراعى فيها تقديم المفرد على الجمع ، وفقا لوعده . يضاف إلى ذلك نثره للأعلام فى أول المادة ووسطها وآخرها . فنحن لا نستطيع أن نصدق أنه ذو منهج معين فى ترتيب داخل المادة كما تقول مقدمته المفتخرة .

وبدأ مادة « هقع » بالاسم الذى بدأت به فى كتاب العين واقتبس منه وسار على طريقه ، قال « الهقعة : دائرة فى وسط زور الفرس وهى دائرة الحزام تُستحَب ، وقيل هى دائرة تكون بجنب بعض الدواب يتشاءم بها وقد هقع هقعا ، قال :

إذا عرق المهقوع بالمرء أنعظت حليلته وازداد حرا عجانها

فأجابه مجيب :

قد يركب المهقوع من است مثله وقد يركب المهقوع زوج حصان

والهقعة : ثلاثة كواكب فى منكب الجوزاء كأنها أثافٍ وهى من منازل القمر » وكل هذا من العين بدون تصريح مع بعض إيجاز قليل، ومع إضافة المعنى الأول للهقعة الذى قيل فيه إنها مستحبة ، وهو قول لم نره فى غير المحكم من المعاجم .

ثم صيغة اشترك فيها هو والأزهرى قال « والهُقَعَة: الكثير الاتكاء والاضطجاع بين القوم» وقد رواه الأزهرى عن أبى عبيد عن الأموى، والفرق شاسع بين المؤلفين فى علاجها . فابن سيده اعتمد هذا القول وأنفذه ، أما الأزهرى فأورد فيه خلافا كبيرا استقصى فيه أقوال شمر والفراء والأدلة التى ترجح أحد الأقوال .

ثم انتقل إلى معنى آخر ذكر فيه الأمثال والمصادر والصفات وكان سبب تأخيره أن فعله مزيد قال « والاهتقاع : مُسانّة الفحل الناقة التى لم تضبع ، واهتقع الفحل الناقة : أبركها . وتهقعت هى بركت،وناقة هَقِعة:إذا رمت بنفسها بين يدى الفحل من الضبعة كهَكِعة » ولا توجد هذه الأقوال عند الخليل ولا ابن دريد ولكنها عند الأزهرى مع نسبة كل منها إلى قائله .

ثم أورد لصيغة «تفعّل» معنيين آخرين فقال « وتهقعت الضأن : استحرمت

كلها ، وتهقعوا وردا : جاءوا كلهم » وهما فى الأبواب الأخيرة من الجمهرة وليسا عند الخليل ولا الأزهرى .

ثم انتقل فقال : « والهيقعة : ضرب الشىء اليابس على مثله نحو الحديد ، وهى أيضا حكاية لصوت الضرب والوقع ، وقيل صوت السيوف ، قال عبد مناف بن ربع الهذلى :

فالطعن شغشغة والضرب هيقعة ضرب المعول تحت الديمة العَضَدا

الشغشغة : حكاية صوت الطعن . والمعول : الذى يبنى العالة ، وهى شجر يقطعه الراعى على شجرتين فيستظل تحته من المطر . والعَضَد : ما عُضِد من الشجر أى قُطِع » والمعنى والشاهد وتفسيره موجودة فى الجمهرة والتهذيب .

ورجع المؤلف فى آخر المادة إلى صيغة الفعل المزيد « اهتقع » ثم ذكر اسما جديدا قال « واهتُقِع لونه : تغير من خوف أو فزع ، لا يجىء إلا على صيغة فعل ما لم يسم فاعله . والهُقَاع : غفلة تصيب البدن من هم أو مرض » وتوجد الصيغة الأولى منهما مع بعض مرادفات لها غير مشروحة فى الجمهرة ، ونقلها فى التهذيب عن الفراء وغيره ، وشرحها شرحا مجملا . أما الثانية فمأخوذة عن الجمهرة وحدها .

ونخرج من هذه المادة بأن ابن سيده أتى على ما فى العين والجمهرة ولم يترك منهما شيئا بخلاف غيره من اللغويين حتى الأزهرى المحب للجمع والاستقصاء . وزاد عليهما كثيرا بل زاد على التهذيب أيضا . ولكنه لم يذكر كل ما فيه من صيغ ومعان . وزيادات الأزهرى أكثر من زيادات ابن سيده . ولم يكن المؤلف حريصا فى مادته على نسبة كل قول إلى صاحبه كما لم يكن حريصا على استقصاء المعانى المختلفة لكل صيغة يوردها فأحيانا كان يستقصى وأحيانا كان يقتصر على بعضها أو واحد منها ، مخالف بذلك الأزهرى المستقصى للمعانى والخلافات اللغويين فيها . وأسوأ ما فى الأمر أننا لا نجد فيها ما كنا نتوقع من انتظام سما به صاحبه إلى عنان السماء فالصيغة الواحدة « افتعل » ذكر بعض معانيها فى أوائل المادة ومعانيها الأخرى فى أواخرها ، والمجرد

والمزيد لا يُراعَيان تماما كما يوحى المنهج المرسوم فى المقدمة ، ويكفى أن الهقاع ترد فى آخر المادة بعد جميع الصيغ المجردة والمزيدة بحرف وحرفين وربما أكثر .

ظواهر : التنظيم :

أهم ظاهرة انفرد بها المحكم من غيره من المعاجم اللغوية ، ميل موّاده إلى الانتظام فى داخلها ، وفقا للمنهج الذى وضعه لنفسه . فالأفعال يبين ماضيها ومضارعها ومصدرها والصفة منها ، ولا يهمل من كل ذلك إلا القياسى ، والأسماء يذكر مفردها وجموعها : القلة منها والكثرة الشاذة . وكلا النوعين يقدم منهما — جهد الطاقة — المجرد ، ويؤخر المزيد . وقد شرح خطوات هذا المنهج فى المقدمة شرحا وافيا ، وإن خالفه فى كثير من الأحيان .

الجمع :

والظاهرة الثانية الهامة فى المحكم ، جمعه الأقوال فى تفسير اللفظ الواحد ، فهو شبيه من هذه الناحية بالأزهرى إلى حد ما . قال فى مادة « حقل » : «الحقل : قَراح طيب يزرع فيه .. والحقل : الزرع إذا استجمع خروج نباته ، وقيل : هو إذا ظهر ورقه واخضر ، وقيل : هو إذا كثر ورقه ، وقيل : هو الزرع ما دام أخضر ، وقيل : الحقل الزرع إذا تشعب ورقه من قبل أن تغلظ سوقه . وهذه المعانى متقاربة ، ويقال منها كلها : أحقل الزرع ، وأحقلت الأرض . والمَحاقل : المزارع ، والمحاقلة : بيع الزرع قبل بدوء صلاحه ، وقيل : بيع الزرع فى سنبله بالحنطة ، وقيل : المزارعة بالثلث والربع أو أقل من ذلك أو أكثر ، وقيل المحاقلة : اكتراء الأرض بالحنطة » . والفرق بين ابن سيده والأزهرى أن الأخير منهما يميل إلى نسبة كل قول إلى صاحبه ، بينما يهمل الأول ذلك ، ويميل الأزهرى إلى إيراد المعانى المختلفة التى يدلى بها اللغويون بينما لا يقبل ابن سيده ذلك ، والمادة أكثر صيغا ومعانى عند الأزهرى .

ومن مظاهر الجمع والاستقصاء عند ابن سيده اقتباسه جميع ما فى العين والجمهرة إلا النادر القليل جدا ، وكان المعجميون قبله ، وعلى رأسهم ابن دريد نفسه ، ينتقون

من المعاجم التى قبلهم ، ولا يأخذونها برمتها . والأمر الذى حذفه من العين والجمهرة هو الشواهد الشعرية ، التى كان يحذفها أحيانا ، وكان يستعيض عنها فى أحيان أخرى والأمر الثانى اختصاره بعض التطويلات والحشو الذى لا لزوم له فى هذين الكتابين . وكان فى تفسير النباتات يعدل عن قول الخليل أو ابن دريد ، فى بعض الأحيان ، إلى قول أبى حنيفة الدينورى صاحب كتاب النبات ، لأنه المتخصص فى ذلك . ولم يكن يصرح باسم العين أو الجمهرة فيما اقتبسه منهما فى كثير من المواضع كعادته التى رأيناها منه ، وكان من نتائج هذا الاقتباس الواسع النطاق احتضانه بعض الصيغ والمعانى التى أخذها اللغويون على هذين العالمين ، وإن كان المؤلف تنبه إلى كثير مما جاء فى العين منها ، بفضل مختصره لأبى بكر الزبيدى فلم يقع فيها كما وقع الخليل وقد ظهر هذا فى القفاعى والعاتك اللتين وضعهما فى موضعهما الصحيح ، ولم يضعهما فى القفاعى والعانك ، وهو الموضع الخاطىء على رأى النقاد . وظهر أيضا فى تنبيهه على خلافات اللغويين فى بعض المواضع الأخرى مثل الموت الهميع ورغل ، والدعيق ، وعسا الليل بالعين أو الغين .

كذلك أتى ابن دريد بأكثر مافى بارع القالى من صيغ ومعان . ولكنه حذف من مقتبساته : الشواهد ، والصيغ ، والمعانى المتكررة ، ونسبة الأقوال إلى أصحابها والمترادفات ، فالبارع أقرب إلى التهذيب من المحكم .

الاختصار :

لا يتعارض هذا الاستقصاء مع تحريه الاختصار ، من إيجاز لعبارة التفسير وتجنب للتكرار وحذف للصيغ القياسية كما رأينا فيما التزمه فى منهجه ، وكما يشير فى قوله : « تحلى به من التهذيب والتقريب ، والإشباع والاتساع والإيجاز والاختصار ، مع السلامة من التكرار والمحافظة على جمع المعانى الكثيرة فى الألفاظ اليسيرة » وقد دفعه ذلك إلى استخدام خطوة تلقفها منه الفيروزآبادى بعد فيما تلقف وقال « ومن بديع تلخيصه ، وغريب تخليصه أنى أذكر صيغة المذكر ، ثم أقول ، والأنثى بالهاء ، فلا أعيد الصيغة . وإن خالفت الصيغة أعلمت بخلافها ،

إن لم يكن قياسيا نحو بنت وأخت » وقد ابتدع الأزهرى ثم ابن سيده هذا القول بالتزامهما الاختصار ، لا لأنهما فعلا ذلك حقا (باستثناء ما راعاه ابن سيده) وإنما لأن أهل القرن الرابع عامة هالتهم كثرة الكتب والرسائل اللغوية ، وأثرت فيهم النظرة الدينية إلى العربية وملأتهم هيبة قول الإمام الشافعى عن سعة اللغة وعدم إحاطة أحد بها إلا نبيا يوحى إليه فاتقوا بهذا القول ما قد يوجه إليهم من نقد .

النحويات والصرفيات وغيرها :

الظاهرة العامة الأخرى كثرة الأحكام النحوية والصرفية جدا ، وفاء من المؤلف بوعده فى مقدمته ، وقياما بحق غرضه من كتابه ، وأكثر ما تكون هذه الأحكام فى أقسام الخفيف من الأبواب الثنائية . وقد جذب ذلك أنظار قرائه حتى قال فيه أحمد فارس الشدياق(١) : « وهذه المناقشات النحوية التى نجدها فى كتب النحو قد كلف بها وارتاح لها ابن سيده فى المحكم كثيرا ، فما سنحت له فرصة للخوض فيها إلا انتهزها » . ومن أجل ذلك كان كثير من مراجعه كتبا فى النحو كما رأينا .

وعنى المؤلف — إلى جانب هذا العلم — ببعض علوم أخرى بدرجة أقل ، وأشار إلى ذلك فى قوله : « وليست الإحاطة بعلم كتابنا هذا إلا لمن يعلم صناعة الإعراب ، وتقدم فى علم العروض والقوافى .. أنى أجد علم اللغة أقل بضائعى وأيسر صنائعى ، إذا أضفته إلى ما أنا به من علم دقيق النحو ، وحوشى العروض ، وخفى القافية ، وتصوير الأشكال المنطقية ، والنظر فى سائر العلوم الجدلية » وقد أثرت تلك العلوم فى طريق التفسير للألفاظ ، فكان يستخدم اصطلاحاتها مثل تسمية المفرد المجرد البسيط ، والجمع والمزيد المركبات فى بعض الأحيان ، وغير ذلك .

أما الظواهر الأخرى فى المحكم ، فقد وجدنا فيه التفاتا إلى اللغات ، والأعلام

---

(١) الجاسوس ٤٧ .

والروايات والمزاوجة والإتباع ، والتعبيرات المجازية ، ولكن ذلك كله ضئيل قليل لا يرتفع إلى درجة الظواهر المميزة ، بل الأعلام التى ينقلها عن غيره من المعاجم يقتضبها و يقتصر فيها على أنها اسم ، أو ما إلى ذلك ، فهو يقول مثلا « عك : قبيلة » بينا يقول الخليل « عك بن عدنان أبو معدّ ، وهو اليوم فى اليمن » و يقول « قعقاع : اسم » و « صعصعة : اسم رجل » و « دعد : اسم امرأة » أما الشواهد فمثله مثل غيره من اللغويين ، وقد حاول فى كثير من المواضع أن يجدد فيها ، فلا يأتى بما جاء به الخليل أو ابن دريد ، ولكن انقد اللغوى عنده ضعيف ، لا يرتفع إلى الدرجة التى رأيناها عند ابن فارس والأزهرى والجوهرى ولُغَوِيِّى القرن الرابع عامة من المشارقة .

مآخذ :

أهم مأخذ يصدم القارئ فى المحكم ، هو إخلاله بالمنهج الذى ملأ به الجو افتخارا وشمخ بأنفه إلى السماء بفضله ، فالباحث يخرج من المقدمة معتقدا أنه سيرى تغييرا شاملا عن المعاجم القديمة ، وثورة على المناهج البالية ، وانتظاما ودقة وحسابا لكل خطوة . ولكن كل ذلك لم يكن ، إلا بقدر معلوم . فهو أكثر من غيره انتظاما ولكنه لا يصل إلى الدرجة التى ادعاها فى مقدمته ، بله الدرجة التى يجب أن يكون عليها المعجم الذى ييسر لكل قارئ الوصول إلى بغيته .

فنحن لا نجد فيه الاضطرابات بين الأبواب الثنائية والثلاثية والرباعية وغيرها ، وموضع كل لفظ منها ، ولكن هذا كله من النظام الخارجى للمواد ، وكان موجودا إلى درجة بعيدة عند من قبله . أما الانتظام الداخلى فكثيرا ما أفلت منه . وَعَدنا فى المنهج بتقديم المفرد على الجمع ، ولكنه كثيرا ما فعل العكس . قال (عض): « وقال أبو زيد فى كتاب الكلأ والشجر » : العضاه ، واحدتها عضاهة ، ونعتذر له بأنه ينقل عن غيره . وكذلك وعد بتقديم المجرد على المزيد ، ولكنه كثيرا ما أخل بهذا الوعد . وكان أحيانا يعنى بتطبيق خطته على الأسماء وحدها ، والأفعال وحدها ، فيأتى كل

فرع منها مرتبا ، ولـكنهما متداخلان فى المادة . فتظهر كأنها مختلة إذ ينتقل من مجرد فى الأفعال ، إلى مزيد فى الأسماء ، ثم يرجع إلى الأفعال المجردة لأنها لم تـكن انتهت . وفى أحيان أخرى كان الاختلال هو سبب عدم وفائه بوعده .

وعثرت فى هوامش الجزء الأول من المخطوط برقم ٥١ بدار الـكتب المصرية على كثير من التعليقات ، وفى الجزء الثانى على ثلاث تعليقات ، بعضها من قلم المجد الفيروز أبادى ، تنقد بعض مافى المحـكم ، والأمور التى تعرضت لها هى :

١ — التفسيرات الخاطئة ، فقد قال المؤلف « هُسَع وهَيْسُوع : اسمان ، وهى لغة قديمة لا يعرف اشتقاقها » فعلق على ذلك صاحب القاموس « قال الفيروز أبادى : لقد أبعد أبو الحسن فى المرام ، وأبعط فى السّوم ، وإن هذين الاسمين عربيان حِميريان واشتقاقهما من هسع : إذا أسرع ، وهاسع وهُسَيْع كصُرَد مصغرا ، ومِهسع بكسر الميم أبناء الهَمَيْسع بن حمير من سبأ ، فَلْيَعلَمَ من أين تؤكل الـكتف ، ليَتَنَصّل عن ارتـكاب الـكُلَف » وقد أخذ ابن سـيده قوله عن الجمهرة ، والفيروز أبادى رده من تـكملة الصغانى[1] .

٢ — تصحيف الألفاظ ، قال المؤلف « وتَقَعْوش الشيخ : كبر ، وتقعْوش البيت : تهدم » . ويقال فى التعليقة « قال ابن الأعرابى : تقعْوش : كبر ، وتقعوس البيت : انهدم بالسين غير معجمة . وقال : إن عجمها تصحيف . ومثله قال ثعلب . وذكرها صاحب التهذيب بالمعجمة عن ثعلب عن ابن الأعرابى » وجعلهما صاحب التاج لغتين .

وقال المؤلف فى مادة (عجر) « والعَجير : العِنّين من النساء » وقالت الحاشية « هذا غلط ليس العجير بالراء العنين ، وهو تصحيف ، وإنما هو بالزاى و بالسين أيضا . قال الجوهرى : بالراء والزاى . وهذا التصريح بالغلط فيه تساهل فقد روى أبو عبيد أيضا الـكلمة بالراء ، وقال الأزهرى : هذا هو الصحيح »[2] .

(١) تاج العروس ، مادة هسع .
(٢) نفس المرجع عجر .

٣ — تصحيف فى ضبط الألفاظ ، قال المؤلف « وعَيْهُم : اسم موضع بالغور ، قالت امرأة من العرب ضربها أهلها فى هوى لها :

ألا ليت يحيى يوم عَيْهُم زارنا و إن نهلت منا السياط وَعَلّتِ

وقيل فى الحاشية « ضبطه فى التهذيب : عَيْهَم ، كما ضبطه فى البيت فدل على سهو فى ضبطه عَيْهُم بالضم » ، وأورده الفيروز أبادى و ياقوت بالفتح ، ولم يذكرا الضم . وأورد ياقوت موضعا عن العمرانى يسمى عيهوم ، فربما اختلط هذا الموضع وتصحف على ابن سيده .

وقال المؤلف « القُنع : والقناع : الطبق يوضع فيه الطعام » . فقيل فى التعليق « ضبطه فى التهذيب القُنُع والقِناع : الطبق يؤكل عليه . وقال فى الصحاح : القناع الطبق من عسيب النخل ، وكذلك القنع » واللفظ غير مضبوط فى الصحاح ولكن جاء فى التاج : « القناع : الطبق من عسب النخل يوضع فيه الطعام والفاكهة ، جمعه قُنُع بضمتين ككتاب وكتب ... وقال ابن الأثير : وقيل إن القناع جمع قنع » .

٤ — تصحيف فى الشواهد :

(١) القرآن : قال المؤلف « بخع نفسه يبخعها بخعا و بخوعا : قتلها غيظا أو غما . وفى التنزيل « لعلك باخع نفسك على آثارهم » ، و يقال فى التعليقة « التلاوة فلعلك » والحق مع المعلق ، فليس للمؤلف حرية التصرف فى الشواهد القرآنية .

(ب) الحديث : قال المؤلف « القلّاع : النباش . والقلاع : الساعى إلى السلطان بالباطل عن أبى زيد ، والقلّاع : القواد . وقوله فى الحديث : لا يدخل الجنة قلاع ولا ديوث ، يحتمل تفسيره جميع هذه الوجوه » . وقيل فى التعليق « ذكر فى التهذيب : ديبوب وفسره بالقتات النمّام » وارتضى صاحب التاج رواية الأزهرى .

(ج) الشعر : قال المؤلف فى (عنق) « أنشد ابن الأعرابى :

لا أذبح البازى الشبوب ولا أسلخ يوم القيامة العنقا »

وقيل فى التعليق « إنما هو النازى بالنون وله قصة فى الأمثال ، وقائل هذا اسمه العباد بن عبد الله الضبى ، وذكر فى الأمثال أنه التيس وهو مناسب للعنوق » .

٥ — اختلال الشاهد الشعرى ، قال المؤلف « الإهماد : الإقامة ، قال :

لما رأتنى راضيا بالإهماد كالكرز المربوط بين الأوتاد

وقيل فى التعليق « قال الفيروزأبادى : الرجز لرؤبة ، وبين المشطورين مشطور ساقط وهو :

* لا أنتحى قاعدا فى القُمَّاد *

ويروى ناضبا ، بدل راضيا . وقبله :

بل عجبت من ذاك أم هنَّاد لما رأتنى . . . »

وقد ورد فى ديوان رؤبة[1] كما قال الفيروزأبادى فعلا .

٦ — الخطأ فى وضع اللفظ ، قال المؤلف « دهاع ودهداع : زجر الغنم ، ودهع الراعى بالنوق ودهدع : زجرها بذلك » ، فقيل فى التعليق « هذا غلط وليس دهداع ولا دهدع من الثلاثى ، وإنما هو من باب الرباعى على مذهبى البصريين والكوفيين وليست كالجعجعة والقعقعة » . وقد رأينا هذا الوضع الخاطىء فى كتاب العين ومختصره أيضا ، فهما اللذان جرا ابن سيده إلى هذا الغلط .

٧ — الخطأ فى الأحكام : قال المؤلف : « العَيْهل : الذكر من الإبل ، والأنثى عيهلة » : فقيل فى الرد عليه : « قال الأزهرى والجوهرى : لا يقال جمل عيهل » ، ولكن الفيروزأبادى ذكره فى قاموسه . ويتصل بهذا الخطأ ، ما تعلق بالأبنية الخاطئة ، مثل رضى المؤلف عن « اعثوجج » على الرغم من عدم وجود « افعولل » فعلا البتة و « ترعيد » بكسر التاء والصواب بفتحها .

(١) مجموع أشعار العرب ٣ / ٣٨ .

٨ — نضيف إلى هذا إيراده الألفاظ والمعانى التى لقيت نقدا مرا من كتابى العين والجمهرة ، مثل : طخطخ ، وعكنكع ، وجمم ، وقعز ، وغيرها من الألفاظ التى قال عنها ابن فارس : « أرى كتاب الخليل تطامن قليلا عند أهل العلم لمثل هذه الحكايات » وسماها أيضا هنوات ابن دريد وأعاجيبه وما إلى ذلك . بل كان هذان الكتابان من أسباب وقوعه فى كثير من الأخطاء السابق تعدادها ، لأنه كان يقلدهما و يستعير منهما .

* * *

وصفوة القول أن المحكم خطا بمنهج المعاجم العربية خطوة إلى الأمام ، وهى محاولة تنظيم داخل المواد . ولكنه فيما عدا ذلك كان متأخرا عن المعاجم المشرقية . فقد سار فى ترتيبه على نهج الخليل والزبيدى ، وكان المشارقة وصلوا إلى ترتيب آخر أسهل هو ترتيب الجوهرى ، واعتمد فى مواده على الخليل وابن دريد والقالى و بعض أصحاب الرسائل الأخرى ، وكان المشارقة وصلوا منذ القرن الرابع إلى الموسوعات الكبيرة مثل التهذيب والمحيط ، بل نقد بعضهم مواد الخليل وابن دريد نقدا مرا مثل الأزهرى وابن فارس . و إذن فما قدمه ابن سيده لحركة المعاجم هو محاولة تنظيم داخل المواد وحده ، وتهذيب ترتيب الخليل باتباع مختصر كتابه للزبيدى ، واعتماده على بارع القالى الذى فُقِد ولم يره كثير من المشارقة ، واعتماده على علمى الصرف والنحو فى كثير من أحكامه .

دراسات حوله :

أعجب أكثر أصحاب المعاجم المتأخرين بالمحكم وأكثروا من الرجوع إليه ، بل اكتفى بعضهم بالجمع بينه و بين بعض الموسوعات اللغوية الأخرى فى تأليف معجماتهم ، وأشهر من فعل ذلك ابن منظور (٦١١ هـ) فى لسان العرب ،

وتاج الدين أحمد بن عبد القادر بن مكتوم (٧٤٩ هـ) فى الجمع بين العباب والمحكم ، ومجد الدين الفيروز أبادى ، فى اللامع المعلم العجاب الجامع بين المحكم والعباب ، الذى أضرب عنه بعد أن أخرج خمسة مجلدات منه ليضع قاموسه المحيط ، وهو قائم على المحكم والعباب أيضا .

وألف أبو الحكم عبد السلام بن عبد الرحمن المعروف بابن برجان (٦٢٧ هـ) ردا على ابن سيده بين فيه أغلاطه فى المحكم[1] .

(١) ابن الأبار : التكملة ٥٨٥ ، ٦٤٦ وقيل أيضا إن اسم ابن برجان عبد الرحمن ابن عبد السلام .

الفصل السادس

خصائص المدرسة وعيوبها

يؤلف العين والبارع والتهذيب والمحيط والمحكم وما دار حولها من كتب مدرسة واحدة فى تاريخ المعجمات العربية . والرابطة المشتركة التى تجمعها ترتيبها حروف الهجاء بحسب مخارجها وجعل هذا الترتيب أساس تقسيمها إلى كتب ، ثم تقسيم هذه الكتب إلى أبواب تبعا للأبنية ، ثم ملء هذه الأبواب بالتقاليب . والتزمت جميعها ترتيب كتاب العين المخارج إلا البارع الذى سار على ترتيب مخالف أخذ أغلبه من ترتيب سيبويه مع خلطه بأشياء من ترتيب كتاب العين . ولعل كتاب الجيم لشمر بن حمدويه الهروى من هذه المدرسة ، فقد أسسه على الحروف المعجمة وابتدأ بحرف الجيم فيما يقال . ولسنا ندرى سبب هذا البدء ولا بقية الترتيب ، إذ ضن به صاحبه ولم يقع إلى أحد من اللغويين إلا قطع منه[1].

ومن الطبيعى أن لم تتحد هذه الكتب جميعا فى كل شىء ، بل اختلفت فى كثير من الوجوه ، وتطورت الأمور التى اشتركت فيها بين الكتاب الأول والأخير ، وحاول المتأخر منها أن يتخلص مما وقع فيه سابقه من عيوب .

فقد كان هدف الخليل حصر اللغة واستقصاء الواضح والغريب منها ، وهدف الأزهرى تهذيبها وتخليصها من الغلط والتصحيف (مما وقع فيه الخليل وابن دريد وغيرهما) ، وهدف ابن سيده جمع المشتت من اللغة فى الكتب المتفرقة وتصحيح ما فيها من أخطاء فى التفسيرات النحوية . ويبدو أن هدف القالى يشبه هدف الأزهرى ، وأن هدف الصاحب بن عباد استدراك ما فاته سابقوه من غريب .

(١) مجلة العالم الشرق ٢٤ .

المنهج :

وتطورت أسس التقسيم المشترك بينها ، فكان كتاب العين يحتوى على أربعة أبواب فى كل حرف : الثنائى المضاعف ، والثلاثى الصحيح ، واللفيف ، والثلاثى والرباعى معا . وكانت الأبواب الأول والثالث والرابع تحتوى على صيغ مختلفة ، فحاول من بعده أن يخلصوها من هذا العيب . وأن يقصروا كلا منها على بناء واحد ما أمكنهم ففصل القالى ومن بعده الرباعى عن الخماسى ، وأفردوا لكل منهما بابا ، وأفردوا من باب اللفيف الألفاظ الثلاثية المعتلة بحرف واحد وجعلوها فى باب خاص باسم الثلاثى المعتل . ولكن بقى باب اللفيف والثنائى المضاعف يحتويان على أخلاط وأوشاب ، حتى أظهر أبو بكر الزبيدى مختصر العين ، ففصل من الباب الأول الألفاظ الثنائية المضاعفة المعتلة وأفرد لها بابا ، وقسم كل مادة فى الباب الثانى إلى : المضاعف الثنائى ، فالخفيف ، فالمضاعف من فائه ولامه ، فالمضاعف من فائه وعينه ، ثم اتبعه فى ذلك كله ابن سيده .

وكانت حروف العلة من أسباب الاختلاف ، وتطور علاجها تطورا بارزا فقد جمع الخليل مافيه حرف علة ، أو حرفان مع المهموز ، وخلطها كلها بعضها ببعض فى باب اللفيف ، ففصل القالى ما فيه حرف علة واحد (باعتبار الهمزة من حروف العلة) عما فيه حرفان ، ولكنه لم يفصل المهموز عن اليائى أو الواوى . وحاول الأزهرى فصل المهموز ، وافتخر بذلك ، ولكنه لم ينجح نجاحا تاما . وفصل الصاحب بينهما فى باب اللفيف فقدم المبدوء بالحرف الصحيح ، ثم ما أوله همزة ، ثم ما أوله واو ، ثم ما أوله ياء فى أكثر المواضع . ولكنه لم يفعل ذلك فى باب الثلاثى المعتل ، وخلط الأنواع كلها . وأخيرا نجح فى فصلها تماما أبو بكر الزبيدى ، وابن سيده تبعا له .

المآخذ :

وكان من أثر المنهج الذى سارت عليه هذه المدرسة أن وقعت فى بعض الأخطاء والمآخذ ، التى ظهرت بشكل بارز فى الكتب الأولى ، وحاولت الكتب الأخيرة أن تلطف منها كثيرا .

وأول هذه المآخذ صعوبة البحث فيها ، ومشقة الاهتداء إلى اللفظ المراد ، واستنفاد الوقت الطويل من الباحث ، بسبب الترتيب على المخارج والأبنية والتقاليب . وكثيرا ما وقع المؤلفون أنفسهم فى أخطاء فى تلك الخطوات ، بوضع كلمة فى غير بنائها أو اعتبار حرف مزيد أصليا ، أو العكس أو ما إلى ذلك مما يستحيل معه على القارئ الوصول إلى طَلِبته .

ولعل تلك الصعوبة هى السبب الأول فى قيام المدرسة الثانية من المعجمات ، إذ أحس القدماء بها ، فحاولوا تيسيرها والتخلص منها ، قال ابن دريد — رأس المدرسة الثانية — فى مقدمة الجمهرة(١) : « قد ألف الخليل بن أحمد كتاب العين ، فأتعب من تصدى لغايته ، وعَنّى من سما إلى نهايته .. ولكنه رحمه الله ألف كتابه مشاكلا لثقوب فهمه ، وذكاء فطنته ، وحدة أذهان أهل دهره ، وأملينا هذا الكتاب والنقص فى الناس فاش ، فسهلنا وعره ، ووطأنا شأوه » وقال ابن منظور من المدرسة الثالثة(٢) : لم أجد فى كتب اللغة أجمل من تهذيب اللغة لأبى منصور محمد بن أحمد الأزهرى ، ولا أكمل من المحكم لأبى الحسن على بن إسماعيل بن سيده . . غير أن كلا منهما مطلب عسر المهلك ومنهل وعر المسلك ، وكأن واضعه شرح للناس موردا عذبا وحلأهم عنه ، وارتاد لهم مرعى مريعا ومنعهم منه ، وفرق الذهن بين الثنائى والمضاعف والمقلوب ، و بدد الفكر باللفيف والمعتل والرباعى والخماسى فضاع المطلوب . فأهمل الناس أمرهما وانصرفوا عنهما » .

وأبرز أحمد بن ولاد من أهل القرن الثالث مواطن الشكوى فى قوله(٣) « كتاب العين لا يمكن طالب الحرف منه أن يعلم موضعه من الكتاب من غير أن يقرأه ، إلا أن يكون قد نظر فى التصريف ، وعرف الزائد والأصلى والمعتل والصحيح والثلاثى والرباعى والخماسى ، ومراتب الحروف من الحلق واللسان والشفة ، وتصريف الكلمة

---

(١) ٣ . (٢) لسان العرب ٢ .
(٣) السيوطى : المزهر ١ : ٤٦ .

على ما يمكن من وجوه تصريفها فى اللفظ على وجوه الحركات وإلحاقها ما تحتمل من الزوائد ، ومواضع الزوائد بعد تصريفها بلا زيادة ، ويحتاج مع هذا إلى أن يعلم الطريق التى وصل الخليل منها إلى حصر كلام العرب ، فإذا عرف هذه الأشياء ، عرف موضع ما يطلب من كتاب العين » .

ومن هذه المآخذ الاضطراب فى حروف العلة والهمزة ، وبابى اللفيف والثنائى المضاعف . فقد لقيت هذه المدرسة من حروف العلة والهمزة عنتا شديدا ، بسبب جمعها كلها فى موضع واحد ، وحارت فيها بين خلط واضطراب ، و بين فصل وتمييز ، ولم تحسن الكتب الأولى تصور بابى اللفيف والثنائى المضاعف فأدخلت فيهما كثيرا من الصيغ التى لا تندرج تحتها أو من اليسير وضعها فى أبواب خاصة واضطرت الكتب المتأخرة إلى فعل ذلك أو إلى تكثير الأقسام تحت الأبواب مما سبب كثيرا من الاضطراب والخلط ، مما نراه بوضوح فى المحكم .

وسبب الرباعى المضاعف والأدوات والأصوات كثيرا من المتاعب لهذه الكتب فهى تارة تضع الأول فى الثنائى المضاعف ، وأخرى تضعه فى الرباعى ، وثالثة تضعه فى قسم خاص من الثنائى المضاعف وتحار فى هذا القسم الخاص ، فتضعه فى المضاعف من فائه ولامه ، أو المضاعف من فائه وعينه . والأدوات والأصوات توضع فى الثنائى المضاعف تارة وفى الثلاثى المعتل أخرى ، حتى عندما تكون ثنائية خفيفة ، وفى اللفيف ، ثالثة . فكان ذلك كله من دواعى التشتيت أو التكرير .

ولعلنا نحب أن نختم هذا الفصل بما اختص به كل كتاب من هذه المدرسة فلا نرى فى العين شيئا خاصا عنى به أكثر من غيره بسبب أوليته ، أما البارع فيمتاز بالضبط والصحة ، و يمتاز التهذيب بالجمع والمعارف الدينية ، والمحيط بالغريب والاختصار والمحكم بالتنظيم والمسائل النحوية والصرفية ، وهو أحسنها ترتيبا لأبوابه ومواده وألفاظه فى داخلها وأجملها منهجا نظريا .